العلاقات العامة وطبيعة الرأي العام

الدكتور محمد محمد البادي

أستاذ مساعد بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

وأستاذ مشارك بقسم الإعلام - جامعة الملك عبد العزيز



للنشر والتوزيع والطباعة

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م



للنشر والتوزيع والطباعة

الادارة العامة: تلفون ٦٨٧٣٠٧٧ - برقيا. مشكاتنا
تلكس. SHORCO, SJ ٤٠١٢٠٩ - ص.ب. ٤١٤٦
جدة ٢١٤٩١ - المملكة العربية السعودية
فرع البغدادية: تلفون ٦٤٢٦٦١٠ - ٦٤٤٣٥١٨
فرع كيلو ٣ طريق مكة: تلفون ٦٨٧٢٨٠٠

العلاقات العامة
وطبيعة الرأي العام



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات







المقدّمة

أهمّية موضوع البحث ومنهج دراسته



لا تزال الخلافات بين الباحثين قائمة حول طبيعة الرأي العام. ورغم أن عددا منهم أقام نظريات تنتظم داخلها النتائج التي انتهى اليها وتحكمها، الا أن هذه النظريات ذاتها لم تكن الا امتدادا للخلافات القائمة وتعميقا لها. ومن ثم، لا يزال المجال بكرا أمام مزيد من الدراسات والأبحاث العلمية من أجل الوصول الى الحقائق التي تعطي لطبيعة الرأي العام قسمات بارزة ومحددة وقاطعة.

ولا شك، أن هذه الخلافات بين الباحثين لها انعكاساتها السلبية وآثارها المعوقة في مواجهة التعامل الايجابي مع الرأي العام، كظاهرة اجتماعية لها قوتها في المجتمعات المعاصرة. ولعل أكثر المجالات تأثرا بهذه الانعكاسات والآثار، تلك المجالات التطبيقية التي تستهدف استثمار هذه الظاهرة الاجتماعية لتحقيق التوافق والتكيف بين الأفراد والجماعات داخل كل مجتمع من مجتمعاتها، لتضمن لنفسها ولمجتمعاتها تطورا آمنا ومتوازناً. وهذه الحقيقة تعطي مبررات أكثر الحاحا للدراسات والأبحاث العلمية المستقبلية حول طبيعة الرأي العام.

وتعتبر العلاقات العامة أحد هذه المجالات التطبيقية التي تستهدف استثمار الرأي العام كظاهرة اجتماعية. وهي تمثل أهمية بالغة للمؤسسات المعاصرة، حيث تستهدف تحقيق التوافق والتكيف بينها وبين جماهيرها التي تتعامل معها. وبهذا التوافق والتكيف يتوفر للمؤسسات المعاصرة مناخا نفسيا أكثر ملاءمة لتطورها تطورا سليا ومستقرا، بينما يتوفر

للجماهير المتعاملة معها حياة اجتماعية مشتركة أفضل.

ومع ذلك، لا تحتل العلاقات العامة مكانة بين هذه المجالات التطبيقية تتناسب مع أهمية الدور الذي تلعبه في مواجهة الرأي العام لصالح المؤسسات المعاصرة وجماهيرها، بل إنها من هذه الناحية أضعف هذه المجالات التطبيقية، لأنها لا تملك القوة الذاتية للاسهام في تطوير النتائج المتعلقة بطبيعة الرأي العام وكيفية التعامل معه بايجابية. لقد نشأت وتطورت وهي عالة على كل النتائج التي تصل اليها العلوم الاجتماعية والانسانية، تأخذ وتطبق وتستفيد، ولكنها لا تعطي ولا تمنح ولا تفيد.

واذا كان التأثير المتبادل بين كافة العلوم الاجتماعية والإنسانية حقيقة معترف بها، الا أن الاستقلال والفردية والذاتية صفات أساسية في الكيان المتميز لكل علم منها. ولا شك أن أهمية كل مجال علمي أو تطبيقي تتوقف على مدى تميزه عن المجالات العلمية او التطبيقية الأخرى، وبالدرجة التي توفر له نقاءه وأصالته.

ومن هنا تلتقي الحاجة الى مزيد من الدراسات حول طبيعة الرأي العام مع ما تعانيه العلاقات العامة كأحد المجالات التطبيقية المستفيدة مما تصل اليه نتائج هذه الدراسات من تقدم، لكي تعطي أي جهد علمي تسهم به العلاقات العامة وصولا الى هذا الهدف، كل ما يستحقه من اهتمام، خاصة اذا كانت النتائج الايجابية لهذا الاسهام سوف يكون لها انعكاساتها الهامة على العلاقات العامة ذاتها بصفة خاصة وعلى دراسات الرأي العام بصفة عامة.

ولقد تبين من الدراسات التمهيدية أن هناك عددا من الحقائق التي تشكل معا زاوية جديدة في دراسات الرأي العام، ويمكن للعلاقات العامة أن تحقق بها ذاتها واستقلالها من ناحية، كما تحقق بها ايجابيتها

خلال علاقة من التأثير المتبادل بينها وبين العلوم الاجتماعية والانسانية الأخرى من ناحية ثانية. ويمكن ايجاز هذه الحقائق في النقاط التالية:

أولا: تتجاهل دراسات الرأي العام في معظمها العلاقة التأثيرية المتبادلة بين النظام البنائي للجماعات الانسانية والعوامل المشكلة لديناميتها. واذا أدركت بعضها هذه الحقيقة، فان ادراكها يكون جزئيا ولا يوفر لهذه العلاقة كل مضمونها وأبعادها. ويرجع هذا الوضع أساسا الى اختلاف المفاهيم التي يستخدمها الباحثون للجماعة كوحدة أولى في النظام البنائي للمجتمع كله، وهي نقطة البدء التي يمكن الدخول منها الى فهم واضح لما تعنيه هذه العلاقة ولكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج.

ثانياً: نتج عن تجاهل هذه الحقيقة، أن اتجهت دراسات الرأي العام في معظمها الى التعامل مع طبيعة الرأي العام تعاملا جزئيا، قد يلتقى به في مرحلة من مراحل تكوينه أو يلتقي به عند السطح بعد أن يكتمل تكوينه أو يكاد. ومن هنا تعددت الاختلافات بين الباحثين وتنوعت النتائج التي انتهوا اليها، دون أن يصلوا الى حسم لهذا الموضوع.

ثالثاً: انعكست الحقيقتان السابقتان على العلاقات العامة، كأحد المجالات التطبيقية، فكان خلاف الباحثين والممارسين في مجال العلاقات العامة حول مفهوم الجماهير النوعية والكيفية التي يتعاملون معها للوصول الى رأي عام بينها.

رابعاً: كشفت الدراسات التمهيدية التي قمنا بها عن وجود دلائل قوية تؤكد على أن كل جمهور نوعي ما هو الا نواة فعالة داخل الجماعة التي ينتمي اليها، وكل جماعة تمثل خلية حية في النظام البنائي للمجتمع كله، وأن ظهوره وتحركه داخل جماعته يرتبط أساسا بالعمليات النفسية

والاجتماعية التي تشكل الرأي العام للجماعة.

ومن ثم، فانه اذا كانت العلاقة التأثيرية المتبادلة بين النظام البنائي للجماعات الانسانية والعوامل المشكلة لديناميتها، يمكن أن تصلح زاوية عامة تنطلق منها الدراسات المستقبلة حول طبيعة الرأي العام، فان تحديد مكانة الجماهير النوعية داخل النظام البنائي لكل جماعة انسانية وعلاقة ذلك بالكيفية التي يتكون بها الرأي العام بين أعضاء كل جماعة انسانية أو أكثر، يمكن أن تشكل زاوية خاصة تنفرد بها العلاقات العامة، وتحقق منها اسهاما ايجابيا يدفع تطور الكيان المستقل لها، ويسهم بتطوره في تطور دراسات الرأي العام كلها.

ومن هنا، جاء موضوع هذه الدراسة التي نحن بصددها حول العلاقات العامة وطبيعة الرأي العام، ليضع لهذه الزاوية الخاصة للعلاقات العامة كل ملامحها، وليرسم الكيفية التي يمكن أن تحقق بها كل مضمونها وأبعادها حتى يمكن أن تتأكد أهميتها بتأكيد ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج، وما يمكن أن تسهم به من دعم لطبيعة الرأي العام ولأساليب التعامل معه.

ولا شك أن هناك اعترافا صريحا بأن تحليل طبيعة الرأي العام من زاوية جديدة، بهدف تأسيس تراث علمي لمجال لا يزال خلوا من أية انجازات حقيقية، يجعل مهمة الباحث شاقة وصعبة. ومن هنا لا يقلل من قيمة الجهد الذي بذل أن يكون معتمدا اعتمادا أساسيا على كل النتائج التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية حول طبيعة الرأي العام، وانما يشفع له أنه لم يكن اعتماد العاجز، وانما كان اعتماد من يملك القدرة على الوقوف ويهم به.

وكان منهج التحليل المقارن أنسب المناهج العلمية لتحقيق الغاية التي استهدفها هذا البحث في ظل الظروف التي أحاطت به. ويرجع ذلك

الى ما يمكن أن يحققه هذا المنهج للباحث من تحرير واستقلال. فهو يحرر الباحث من الالتزام بنتائج معينة، ويوفر له الاستقلال في الحكم عليها، بدرجة توفر لهذه الزاوية الجديدة مدخلا قويا يصل بها على الأقل الى نصف الطريق الى النجاح، ويكون على الدراسات المتخصصة التالية في مجال العلاقات العامة أن تكمل الطريق الى النجاح الكامل.

ومع وضع كل الاعتبارات السابقة في الحسبان، أمكن تقسيم هذا البحث الى خمسة فصول أساسية، وكل فصل منها انقسم الى عدد من المباحث بحسب طبيعة موضوع كل فصل، والهدف الجزئي الذي يسعى الى تحقيقه. وتتكامل الأهداف الجزئية للفصول جميعها، مكونة كل الملامح الأساسية لهذه الزاوية التي دخلت منها العلاقات العامة الى دراسات الرأي العام، كعلم له كيانه وتميزه واسهامه.

ويركز الفصل الأول على التعريف بالجماهير النوعية وطبيعتها، ليضع لها مفهوما محددا على أساس من المكانة الحقيقية التي تحتلها داخل النظام البنائي للجماعات الانسانية، وبما يتناسب مع ما يقتضيه دورها في تشكيل الرأي العام داخل كل جماعة منها أو أكثر. ويأتي الفصل الثاني ليزيد هذه الحقيقة وضوحا وليصل بها الى كل أبعادها، حيث يركز على تحليل الاطار الاجتماعي والثقافي للجماهير النوعية في كل مجتمع انساني.

أما الفصل الثالث، فهو يركز على الدور الذي تلعبه الجماهير النوعية في تشكيل الرأي العام في الجماعات الانسانية التي تنتمي اليها. وهذا الدور يعطي للجماهير النوعية مكانتها كنواة فعالة في دينامية كل جماعة انسانية. ومن ثم، يتصور حالة افتراضية تسهل عليه تحليل العناصر المشكلة لدينامية الجماهير النوعية وجماعتها. وأما الفصل الرابع فهو يصف الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية وتتحرك داخل جماعتها مكونة مجالات للتفاعل الذي تتولد عنه ظاهرة الرأي العام.

وأخيرا يأتي الفصل الخامس والأخير لكي يحلل السمات الأساسية لطبيعة الرأي العام، كما وضحت على ضوء العلاقة التأثيرية بين الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها، ويناقش كل القضايا التي ثارت حول طبيعة الرأي العام، كنوع من التقييم للنتائج التي انتهى اليها تحليل الرأي العام من هذه الزاوية الجديدة.

ولقد انتهى البحث هنا الى عدد من النتائج الهامة التي تعد اسهاما حقيقيا في بروز الكيان المتميز للعلاقات العامة بين دراسات الرأي العام. لكننا، مع ذلك، لا نستطيع أن نصف هذه النتائج بأنها نتائج كاملة أو حاسمة، لأنها اعتمدت أساسا على النتائج التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية حول طبيعة الرأي العام وأساليب التعامل معه. صحيح أنها احتفظت بنظرة مستقلة وتقييم متحرر، استطاعت بها أن تحافظ على خط مستقل، لكن هذا كله لن يكتمل مغزاه الا اذا وجد دعما من دراسات مستقبلة تستهدف تأصيل تراث علمي لمجال العلاقات العامة، كأحد المجالات المتخصصة في دراسات الرأي العام.

ولا بأس هنا، من أن نؤكد مرة ثانية على الضرورة الملحة التي تفرض على العلاقات العامة استقلالها وانفرادها. ذلك لأن الاعتماد على الغير قد يكون له ما يبرره في مرحلة معينة تتصل بظروف النشأة والتطور، لكنه اذا طال أمده فقد مغزاه تماما وتحول الى ظاهرة مرضية مستعصية. ولا شك أن واقع العلاقات العامة من الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية يؤكد هذه الظاهرة ويدعو الى رفضها، والانطلاق نحو بناء علاقات عامة ذات كيان قادر ومتميز وفعال، ويتناسب مع مكانتها كضرورة اجتماعية ملحة في المجتمعات المعاصرة.

الدكتور محمد محمد البادي



الفصل الأول

التعريف بالجماهير النوعيّة وطبيعتها



تحتل الجماهير النوعية مكانة بارزة في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة. ورغم هذه الأهمية البالغة، الا أنها تعتبر من المصطلحات العلمية الشائكة التي لم تكتسب حتى الآن وضوحا كافيا وتحديدا قاطعا، يسهل التعامل معها بايجابية وفعالية.

ويرجع ذلك، في تقديرنا، الى عدد من العوامل التي تتصل بظروف المجتمع المعاصر، من ناحية، وتتصل بطبيعة النتائج التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، من ناحية ثانية. وهي كلها عوامل تشكل خلفية بالغة التعقيد، وتجعل من الصعب وضع ملامح بارزة ومميزة لتعريف الجماهير النوعية تعريفا علميا جامعا مانعا، كما يقول رجال المنطق.

فالجماهير النوعية جزء من ظاهرة التجمع البشري التي تشكل النظام البنائي للمجتمعات الانسانية وتميزها. وهي ظاهرة تتداخل عناصرها وتتشابك وتتفاعل. فاذا أضفنا الى ذلك الظروف المعقدة وتأثيراتها، والتي تشكل مناخا نفسيا ضاغطا عليها لأمكن تصور صعوبة فصل جزء منها، لكي نعطيه وضوحا مستقلا وتحديدا متميزا.

وقد أشار أحد الباحثين، ويدعى دافيد سميث D. Smith في دراسة له الى هذه النقطة بقوله: «ان الجماعات البشرية ليست الا كيانات معنوية، ولكنها غير حقيقية. وأن الحاجة ماسة الى تعريفات محددة ودقيقة، تعطي لكل جماعة منها وضوحا مؤكدا، بنفس درجة

الوضوح التي تتمتع بها الأشياء المادية الملموسة »[١].

ثم ان الجماهير النوعية لا تمثل إلاّ جزءاً من اهتمامات العلوم الاجتماعية والانسانية. وقد نظر اليها الباحثون في كل مجال متخصص من زاوية ضيقة تخدم تخصصهم. ورغم أن هذا الاتجاه ليس فيه ما يشوبه، كاتجاه علمي أصيل، الا أن الجماهير النوعية كجزء من ظاهرة التجمع البشري الذي تقوم عليه المجتمعات الانسانية تعرضت لعشرات التعريفات والتحليلات. واذا كان لهذا التعدد جانبه الايجابي فإن له أيضا جانبه السلبي الذي يضيق من مجال الرؤية الواضحة للظاهرة، ويقلل من امكانية الاستفادة المتجددة لكل تعريف من تعريفاتها على حدة.

ويضاف الى ذلك، أن الجماهير النوعية لم تأخذ اهتماما كبيرا يتناسب مع أهميتها البالغة في مجال الدراسات المتخصصة للرأي العام وهو مجال متخصص يقوم عليها أساساً. فاذا كانت الاهتمامات الجزئية بها مقبولة في العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة وتمثل ظاهرة صحية وسليمة، فان الاهتمام الجزئي بها غير مقبول في دراسات الرأي العام، ولا يمثل ظاهرة علمية ولا سليمة. فلقد أصبح هذا الاهتمام الجزئي عقيما بدرجة ملموسة في مواجهة ما حدث من تغيرات في الظروف المحيطة بالجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها.

كما يضاف الى ذلك، ما ثبت من وجود علاقة وثيقة بين الاهتمام الجزئي بالجماهير النوعية في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة ومثيله في دراسات الرأي العام بصفة خاصة، بحيث يمكن القول أن دراسات الرأي العام تعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على ما تنتهي اليه

(1) Smith, D. «A Parsimonious Definition of «Group»: Toward Conceptual Clarity and Scientific Utility». Sociological Inquiry, Vol. 37, No. 2, Spring 1967. PP. 141-142.

العلوم الاجتماعية والانسانية، رغم أن لكل مجال تخصصه وتطبيقاته. وهذا الوضع يفقد دراسات الرأي العام كثيرا من استقلالها وذاتيتها في مواجهة ظاهرة تمثل جوهر مضمونها. وهو وضع له حساسيته لمجال متخصص له أهميته البالغة في المجتمع الانساني المعاصر.

ولا شك أن كل هذه العوامل مجتمعة ومتكاملة تحد من قدرة الباحث على الحركة، وتحد من قدرة الممارس على التطبيق. وهي تصور أبعاد مشكلة علمية وتطبيقية تتصل بتعريف الجماهير النوعية وتحديد طبيعتها بالكيفية التي توفر الايجابية والفعالية للتعامل معها. وان كانت هذه العوامل ذاتها تعطي لكل محاولة علمية في مواجهة هذه المشكلة أهمية حيوية، خاصة اذا استوعبت ما قبلها، ومهدت الطريق لما بعدها.

ومن هنا يمكن أن نتناول التعريف بالجماهير النوعية وطبيعتها في مبحثين متتاليين:

المبحث الأول: مشكلة الجماهير النوعية وطبيعتها.

المبحث الثاني: نحو تعريف علمي للجماهير النوعية.

** * **

المبحث الأوّل

مشكلة الجماهير النوعية وطبيعتها

الجماهير النوعية ظاهرة اجتماعية صحية. والظواهر الاجتماعية الصحية تكتسب أهميتها اذا توفرت لها ثلاثة أبعاد أساسية: أولها، أن يتوفر لها قوتها الذاتية لأنها تستمد منها عناصر بقائها واستمرارها. وثانيها، أن يتوفر لها قوتها في المجتمع لأنها تكفل لها تفاعلا دائما مع قطاعات منه أو مع قطاعاته كلها. وثالثها، أن يتوفر لها مجال علمي متخصص يحلل ويشخص، فيوفر لعناصرها الذاتية وضوحها، كما يوفر لقوتها في المجتمع مزيدا من فعاليتها. وهذه الأبعاد الثلاثة تتكامل معا، وكلما ارتفعت نسبة تكاملها في ظاهرة معينة، ارتفعت تبعا لذلك درجة أهميتها في مجتمع معين وفي زمن معين.

فالجماهير النوعية ظاهرة اجتماعية صحية وسليمة، وتتوفر لها قوتها الذاتية، بحيث أصبح وجودها واستمرارها مسلما به من كافة الباحثين. ورغم أنهم اختلفوا بدرجات متفاوتة حول تعريفها وتحديد طبيعتها، الا أنهم لم يختلفوا حول وجودها كما أنهم لم يختلفوا حول استمرارية هذا الوجود. وهذا يؤكد أن عناصرها الذاتية متوافرة، وأنها تعطيها قوتها الذاتية داخل اطار النظام البنائي للمجتمع كله.

والجماهير النوعية تتوفر لها أيضا قدرتها في المجتمع، وهي بهذه القوة تمارس تأثيرها بالفعل على معظم قطاعاته في حالات معينة، وعلى قطاعاته كلها في حالات أخرى. ولئن كان بعض الباحثين يقلل من هذا التأثير، وبعضهم الآخر يبالغ فيه، الا أن أحداً لم ينكره. بل إنهم جميعهم ربطوا بين هذا التأثير وظاهرة الرأي العام، وهو أكبر قوة معنوية لها فعاليتها داخل كل مجتمع معاصر. وأكد فريق منهم على أن

الرأي العام Public Opinion كاصطلاح علمي يستمد شقه الأول من اصطلاح الجمهور النوعي Public ويقترن به كذلك.

وبهذا تصبح الجماهير النوعية ظاهرة اجتماعية لها جذورها في كل مجتمع، ولها أيضا تفريعات وامتدادات طبيعية الى كل قطاعات المجتمع. فهي ليست ظاهرة سلبية ولكنها ظاهرة متحركة بايجابية. ومن ثم، أصبحت حقيقة واقعة شدت اليها الباحثين في مجالات علمية اجتماعية وانسانية. بل إنها شكلت قوام مجال علمي متخصص بأكمله، وهو دراسات الرأي العام فتوفر لها بهذا الاهتمام العلمي بعدها الثالث، لكي يتكامل مع البعدين الآخرين، ويصنع معهما للجماهير النوعية أهميتها البالغة، كظاهرة اجتماعية لها كيانها القوي والفعال.

غير أن الجماهير النوعية، رغم أهميتها البالغة، الا أنها تمثل مشكلة حقيقية في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، ودراسات الرأي العام بصفة خاصة. واذا كانت هذه المشكلة لا تمثل الا اهتماما علميا جزئيا في الدراسات الاجتماعية والانسانية، فانها في دراسات الرأي العام بكل مجالاتها المتخصصة تمثل اهتماما كاملا وشاملا، لأنها تعتبر مشكلة وجودها ذاته من ناحية، كما تعتبر مشكلة تحسم امكانية تطوير هذا الوجود وزيادة فعاليته، من ناحية ثانية.

ونظرا لأن المشكلات العلمية والتطبيقية تتطلب التعرف على كل أبعادها، قبل الدخول الى محاولة علمية جادة في مواجهتها، فانه يمكن أن نتناول حدود هذه المشكلة وأبعادها في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، ثم نتناولها بالتطبيق على العلاقات العامة كمجال متخصص من مجالات الرأي العام، لكي يتوفر لها مزيدا من وضوح الرؤية وتأكيد المضمون.

مشكلة الجماهير النوعية في الدراسات الاجتماعية والانسانية:

يمكن تحديد مشكلة الجماهير النوعية هنا بتحليل اتجاهات الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية نحو التعريف بالجماهير النوعية بصفة خاصة وبالجماعة ككل بصفة عامة، لنتعرف على أبعاد المشكلة كلها، ولنستفيد من تحليل هذه الاتجاهات في وضع الأسس والعناصر التي يقوم عليها تعريف واضح ومحدد للجماهير النوعية، يصلح أساسا لتعامل أكثر ايجابية معها في دراسات الرأي العام.

فلقد تعرضت الجماهير النوعية بصفة خاصة والجماعات البشرية بصفة عامة الى تعريفات كثيرة ومتنوعة. لكن هذه التعريفات قد تتسع أو تضيق بدرجة لا تعطي لكل جمهور أو جماعة منها حدودا تميزها عن غيرها، فهي تعريفات تستخدم في مواجهة كل الجماهير والجماعات بكافة أنواعها وبدون حدود للعلاقات بينها. كما أن الغالبية منها تجاهلت الصفات البنائية المميزة لكل جمهور وجماعة، وان كانت قلة منها حاولت التركيز على بعض من هذه الصفات. ومع ذلك، فهي جميعها تشترك في أن لها نظرة أفقية عامة وليست لها نظرة رأسية مركزة.

وهذه الحقيقة واضحة في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، وفي العلاقات العامة كمجال متخصص من مجالات الرأي العام بصفة خاصة. وهي تؤكد طبيعة الصلة بين مشكلة الجماهير النوعية وأبعادها العلمية في كل المجالات العلمية التي تتعرض لها أو تقوم عليها.

ففي دراسة قام بها كمبال يونج K. Young[٢] تبين أن الجمهور النوعي يتكون من جماعة من الأفراد، تربطهم مصالح مشتركة، وخلفية

---

(2) Young, K. «Comments On The Nature of Public and Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. PP. 385 - 392.

ثقافية مشتركة، ووسائل اتصال مختلفة. ولا يوجد باتساع المجتمع كله جمهور نوعي واحد، بل توجد جماهير نوعية متباينة بتباين المصالح المشتركة التي تربط أفراد كل منها. وتتفاوت أحجام الجماهير النوعية، بتفاوت أعداد الأفراد المنتمين الى كل منها. وكل جمهور نوعي منها يفتقر الى التنظيم والاستقرار، لأنه وقتي سريع الزوال وغير محدود.

ويؤكد هذا الباحث على أن كل جمهور نوعي يكتسب فعاليته وقوة تأثيره عندما يتصل أعضاؤه، ويتبادلون الآراء حول قضية تمس مصالحهم المشتركة، أو عندما يرتبطون بالجماعات الأخرى التي تتسم بالتنظيم، حيث يكتسبون أهمية في تشكيل ما يسمى بالرأي العام. ولم يوضح الباحث هنا الكيفية التي يتم بها هذا الارتباط ولا نوعيته ولا كيفية تأثيره على تكوين الرأي العام. بل انه يعود ليؤكد على أن الجماهير النوعية ليست هي وحدها صانعة الرأي العام، وهي على العكس من ذلك، قد تكون أقل أهمية في تكوين الرأي العام من الجماعات المنظمة. والهادفة.

وفي دراسة أخرى يؤكد مكدوجال C. Mac Dougall[٣] على نفس الصفات الشكلية العامة للجماهير النوعية، ولكنه يعطي لارتباطها بالجماعات المنظمة، وبالتالي لكيفية تأثيره على الرأي العام، قدرا من الوضوح. فالجماهير النوعية، في رأيه الذي استقاه من دراسات أخرى كثيرة، هي عبارة عن مجموعات من الأفراد الذين يرتبطون بمصالح مشتركة. وكل جمهور نوعي منها يتكون من الأفراد القادرين على التفكير في منطقة معينة أو في جماعة معينة. ولكن الأفراد المنتمين الى كل جمهور نوعي منها لا يجمعهم مكان واحد، ولا توحدهم معيشة

---

(3) Mac Dougall, C. Understanding Public Opinion. Delique, Iowa: Brown, 1966. PP. 10 – 16.

واحدة، ولا تربطهم صلات مباشرة. فالمصالح المشتركة هي التي تربط بين أفراد كل جمهور نوعي. وهي التي تميزهم عن أفراد الجماهير النوعية الأخرى. وتتعدد الجماهير النوعية وتتنوع بتعدد المصالح المشتركة وتنوعها، بحيث لا نستطيع تحديد عددها أو تصنيفها. كما أن الأفراد داخل كل جمهور نوعي تشدهم الى بعضهم قوة الولاء والاحساس بالانتماء.

ويضيف مكدوجال C. Mac Dougall أن كل جمهور نوعي لا يعبر عن جماعة منظمة، لكن أفراده قد يشكلون جماعات منظمة تدعم مصالحهم المشتركة. وفي هذه الحالة يكون للزعامات وجودها وتأثيرها، ويكون لكل فرد دوره، وان كانت الأدوار هنا لا تتساوى في حجمها ونوعها وتأثيرها. ومع ذلك، فان كل أفراد جمهور نوعي معين قد لا يكونون جميعا أعضاء في جماعتهم المنظمة أو في أي جماعة منظمة أخرى.

وواضح هنا، أن العلاقة بين كل جمهور نوعي والجماعات المنظمة الأخرى تمثل نقطة خلاف بين الباحثين المشار اليهما. فبينما نجد كمبال يونج K. Young يؤكد على أن الجمهور النوعي يكتسب قوة فعاليته وتأثيره من ارتباطه بالجماعات المنظمة الأخرى، نجد مكدوجال C. Mac Dougall يؤكد على أن كل جمهور نوعي ينتمي الى جماعة ما وقد يتطور ليعطيها صفة التنظيم. ففي الدراسة الأولى لا تزيد العلاقة عن احتمال الانتماء لجماعة ما، بينما تتطور في الدراسة الثانية لكي يكون الجمهور النوعي فيها جزء لا يتجزأ من جماعته، أو يكون هو الصانع لها. وهنا يكون للجمهور النوعي قوة تأثير مؤكدة على تشكيل الرأي العام، بينما لا تزيد في الحالة الأولى عن احتمال وجودها.

وهناك دراسة ثالثة، قام بها هارولد لاسويل H. Lasswell وابراهام

كابلان A. Kaplan[٤] وهي تعطي لارتباط الجمهور النوعي بالجماعات المنظمة ولقوة تأثيره على الرأي العام وضوحا أكبر وتأكيدا ايجابيا أوضح، حيث يرى هذان الباحثان أن الجمهور النوعي يتكون من الأفراد الذين لهم رأي داخل كل جماعة منظمة يرتبط أعضاؤها بمصالح مشتركة معينة، ويكون الرأي العام تعبيرا عن نتاج ما يصل اليه أفراد الجمهور النوعي بعد أن يمتد تأثيره الى الجماعة التي ينتمي اليها. فاذا لم يصل أفراد الجمهور النوعي الى هذا النتاج أو المحصلة النهائية، فانه لا يكون عندنا جمهور نوعي واحد، بل جماهير نوعية متباينة داخل الجماعة المنظمة الواحدة. فالاتفاق هنا شرط جوهري للوصول الى ما يسمى بالرأي العام. وهنا يكون الرأي العام Public Opinion تعبيرا واقعيا عن الاصطلاح العلمى الذي أطلق عليه.

وتمثل هذه الدراسات الثلاث اتجاهات الباحثين في دراسات الرأي العام حول مشكلة الجماهير النوعية. غير أن الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة تعطي تصورا أوضح لقضية أكبر، تعتبر الجماهير النوعية جزء منها. فقد تبين أن الجماعات الانسانية كاصطلاح علمي، يكتنفها قدر كبير من الغموض، بحيث لا يتفق الباحثون حول مضمونها اتفاقا كاملا. ولما كانت الجماهير النوعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات الانسانية، كما تبين من الدراسات السابقة، فان تحليل بعض اتجاهات الباحثين في الدراسات الاجتماعية والانسانية يعطي لمشكلة الجماهير النوعية كل أبعادها كجزء من قضية عامة.

---

(4) Lasswell, H. and A. Kaplan. Power and Society. New Haven: Yale University Press, 1950. PP. 31 – 33.

فقد حاول سيسل جيب C.Gibb في دراسة له أن يصور حجم هذه القضية العامة(٥). وتبين من هذه الدراسة، أن الجماعة Group اصطلاح علمي ليس له مضمون صريح وقاطع، وهو يستخدم للاشارة الى علاقات متباينة بين الأفراد، كما يستخدم في مواجهة تنظيمات لها مستويات مختلفة من التعقيد، مما يثير صعوبات بالغة عند التطبيق. وقد استطاع هذا الباحث أن يصنف في دراسته مجموعات من التعريفات بحسب الزاوية التي تنظر منها كل مجموعة منها الى الجماعة، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

فهناك تعريفات تنظر الى تواجد مجموعة من الأفراد في مكان واحد على أنه يشكل منهم جماعة، مع أن هذا التواجد قد لا يؤثر على استقلال كل فرد في مواجهة الآخرين، مما ينفي حدوث تداخل وتفاعل بينهم. وهذه التعريفات ليس لها أهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية والانسانية، على الرغم من الحجة التي يسوقها أصحاب هذه التعريفات، والتي تقوم على أن التواجد في حد ذاته قد يعني حدوث تغيرات في سلوك الفرد نتيجة احساسه بوجود الآخرين.

وهناك تعريفات تنظر الى الجماعة على أنها مجموعة من الأفراد التي تشترك معا في صفات مشتركة، كمستوى معين من الدخل أو الوضع الاجتماعي. وهذه الصفات وحدها هي التي تجمعهم وتميزهم عن أفراد الجماعات الأخرى. وبذلك تستثني هذه التعريفات حقائق هامة في حياة كل جماعة، كالحياة المشتركة أو الصلات المشتركة أو التداخل أو التفاعل، مما يقلل من أهميتها ويحد من امكانية استخدامها، لأنها لا تنصرف الا الى الطبقات الاجتماعية التي يستثنيها الكثيرون من تصنيف الجماعات.

---

(5) Gibb, C. «Definition of The Group». In Gratton Kemp. Perspectives On The Group Process. New York: Mifflin, 2ed edition, 1970. PP. 24 – 29.

غير أن هناك تعريفات أخرى تعطي للجماعة تميزا عن أشكال التجمع التي قد تفرزها التعريفات السابقة بنوعيها. وهذه التعريفات تركز على التفاعل بين الأفراد، والذي يؤدي الى تغيرات في سلوك الفرد بانتمائه الى جماعة ما، كما أن كل تغير في الجماعة يحدث تأثيراته على الفرد. فالتفاعل بين الأفراد يعني الاعتماد المتبادل بينهم، وهذا التفاعل هو الذي يؤدي بالافراد المتواجدين في مكان معين الى تشكيل جماعة انسانية. ومع ذلك، فهذا التفاعل وحده لا يكفي لكي يعطي جماعة ما تعريفا جامعا مانعا.

ولذلك ظهرت تعريفات أخرى تقلل من أهمية التفاعل كزاوية تحدد مفهوم الجماعة، وتعطي لأهدافها أهمية أكبر. وتؤكد هذه التعريفات على أن تواجد عدد من الأفراد بهدف اشباع بعض الحاجات عند كل منهم، هو الذي يخلق ما يسمى بالجماعة. وهذه التعريفات هي أوسع التعريفات التي ظهرت، وهي تشمل كل أنواع الجماعات، سواء منها الجماعات الأولية أو الثانوية، خاصة اذا ارتبطت بالزاوية التي تنطلق منها التعريفات السابقة عليها، ليصبح مضمونها قائما على أساس أن الجماعة تعني مجموعة من الأفراد، تبدأ من فردين فأكثر، ويتفاعلون فيما بينهم بهدف تحقيق هدف مشترك، وبالكيفية التي تجعل من تواجدهم معا فائدة مشتركة في اشباع بعض الحاجات الخاصة بكل منهم. ويشير هذا التحديد في مضمونه بصفة عامة الى التأثير المتبادل والهادف بين الفرد والجماعة التي ينتمي اليها.

وتؤكد الدراسة التي قام بها دافيد سميث D. Smith هذا التحديد لمفهوم الجماعة وتزيده قدرا من الوضوح[٦]. فهو يرى أن الجماعة تتكون

(6) Smith, D. «A Parsimonious Definition of«Group»: Toward Conceptual Clarity and Scientific Utility. Sociological Inquiry, Vol. 37, No. 2, Spring 1967. PP. 141 - 167.

من فردين أو أكثر تربطهم معا شبكة اتصال واحدة، ويشدهم الاحساس بالانتماء الى جماعة متميزة، وتجمعهم أهداف مشتركة واحدة، داخل اطار من الالتزام الأولي من جميع الأعضاء بمساعدة كل منهم للآخر على تحقيق أهدافه الخاصة.

وهذا التحديد يعطي للدراسات الاجتماعية والانسانية قدرا أكبر من المرونة لأنه يوفر للجماعة مفهوما كميا يسهل بحثه وقياسه. فالاعتماد المتبادل بين الأفراد وتفاعلهم معا من المتغيرات التي يسهل قياسها. كما يمكن قياس حجم الجهد الذي يبذله كل فرد لكي يؤدي دوره داخل الجماعة. وكذلك يعطي هذا التحديد للجماعة صفة التنظيم، لأن كل فرد له دوره ومسئولياته وأهدافه التي تتبلور داخل اطار عام مشترك يضم الجماعة ككل.

ومع ذلك، يمكن القول أن هذا التحديد، رغم مزاياه، يعطي للجماعة مفهوما واسعا للغاية، بدرجة لا يمكن القول معها أن اصطلاح الجماعة هنا أصبح له مضمون محدد وقاطع يفيد في التمييز بين أنواعها وعلاقاتها. بل إن هذا التحديد يدفع بالجماعة الى التداخل مع الجماهير النوعية، حيث التشابه بينهما في بعض صفاتها التي تأكدت من تعريفات كل منهما. ويتضح ذلك من المقارنة بين هذه التعريفات جميعها، وخاصة فيما يتعلق بأهدافها.

ثم ان هذه التعريفات جميعها انصرفت الى السمات الشكلية مع قدر محدود للغاية من السمات البنائية. ولذلك فهي لم تتعمق جوهر كل من الجماعة والجمهور النوعي، وبالدرجة التي توضح مضمونها ونوعية العلاقة بينهما، فاصبحنا بالفعل أمام كيانات اجتماعية محسوسة، ولكنها ليست ملموسة، كما وصفها بذلك دافيد سميث D. Smith في دراسته التي سبقت الاشارة اليها. ولا شك أن كل هذه الانتقادات التي تبرز الجوانب

السلبية في اتجاهات الباحثين في الدراسات الاجتماعية والانسانية حول مفهوم كل من الجمهور النوعي والجماعة تضعنا أمام قضية واسعة، لا تمثل الجماهير النوعية الا جزءاً منها.

مشكلة الجماهير النوعية في العلاقات العامة:

تحتل الجماهير النوعية مكانة خاصة في العلاقات العامة كأحد المجالات المتخصصة في دراسات الرأي العام. ويكفي أن نشير هنا الى عدد من تعريفات العلاقات العامة على اختلافها، لكي نستدل منها على مدى أهمية الجماهير النوعية المشكلة لقوامها كله، بحيث يمكن القول أن العلاقات العامة ليست الا علاقات بين الجماهير النوعية، لأن الشق الأول من اصطلاحها العلمي وهو Public Relations مستمد من اصطلاح الجماهير النوعية Public ، كما يمكن القول أن هدف العلاقات العامة ليس الا وضعا لهذه العلاقات بين الجماهير النوعية العاملة والمتعاملة مع مؤسسة معينة في وضع يسمح لها بالتوافق والتكيف داخل اطار حياة اجتماعية مشتركة أفضل بينها.

« ففي دراسة قام بها جون مارستون J. Marston حول طبيعة العلاقات العامة، عرض لعدد من التعريفات التي أعطاها الباحثون والممارسون لها. ورغم الاختلاف والتفاوت بينهم حول المقصود بالفعل منها، الا أنهم جميعهم يتفقون حول مدلول الاستنتاج الذي انتهينا اليه[٧]. مما يؤكد أهمية الجماهير النوعية كظاهرة اجتماعية تحتل كل اهتمامات الباحثين والممارسين في مجال العلاقات العامة.

فمن هذه التعريفات من يرى العلاقات العامة على أنها « موقف أو سلوك أو كلمة تؤثر على الناس ». ورغم أن هذا التعريف لم يذكر

---

(7) Marston,J. The Nature of Public Relations. New York: McGraw - Hill, 1963. PP. 4 - 6.

اصطلاح الجماهير النوعية صراحة، الا أن كلمة الناس التي استخدمها اذا قرنت بمؤسسة معينة، فانها تكتسب وضوح القصد، وبأنها تعني الجماهير النوعية بالفعل، على الرغم من تعميم معناها اذا تركت بلا تحديد، وهذا التعميم يتصف به التعريف كله ويسيء اليه.

ومن هذه التعريفات أيضا من يرى العلاقات العامة على أنها : «الفن الذي يجعل الشركة محبوبة ومحترمة بين العاملين والمستهلكين الذين يشترون منها وتبيع اليهم».وهذا التعريف استخدم التعميم في غير موضعه واستخدم التحديد في غير موضعه، مما جعله في وضع سيء في الحالتين معا. فكلمة الفن عامة، وقصر تطبيقها على الشركات في مواجهة العاملين والمستهلكين فقط، تحديد ضيق وغير واقعي. ومع ذلك، فانه يتميز على التعريف السابق عليه، بأنه كان أكثر وضوحا فيما يتعلق بأهمية الجماهير النوعية في العلاقات العامة.

ومن هذه التعريفات كذلك من يعطي العلاقات العامة كل قوامها الجماهيري وبتحديد قاطع، فهو يرى العلاقات العامة على أنها وظيفة الادارة التي تستهدف تقييم اتجاهات الجماهير النوعية، وتحديد السياسات والاجراءات التي تسير عليها المؤسسة وتكون متفقة مع مصالح هذه الجماهير النوعية، مع وضع وتنفيذ برامج اتصال تحقق بها الفهم والقبول للمؤسسة وسياساتها واجراءاتها.

وليست التعريفات وحدها على اختلافها، هي التي تقر بمكانة الجماهير النوعية في مجال العلاقات العامة على أساس أن أنشطتها كلها منها واليها. وانما تاريخ العلاقات العامة ذاته، يؤكد أن الجماهير النوعية هي التي دعت الى نشأة العلاقات العامة كمجال متخصص، وهي التي دعمت تطورها ليكتمل بناؤها، بعد أن استكملت الجماهير النوعية ذاتها كظاهرة اجتماعية كل عناصر قوتها الذاتية واكتسبت بها فعاليتها بين قطاعات المجتمع المعاصر كله.

ولقد اعترف بهذه الحقيقة وأكدها كل الباحثين في مجال العلاقات العامة. ونذكر هنا على سبيل المثال ما أشار اليه اسكوت كتليب S. cutlip وألان سنتر A. Center في دراسة لهما[٨]، من أن تاريخ العلاقات العامة يكون له معنى فقط عندما ينسب الى تلك الفترة التي احتدم فيها الصراع بين المؤسسات وتسبب في أزمات التطور في المجتمع الأمريكي. فليس من الصدفة مثلا أن تأخذ المؤسسات الاقتصادية الكبيرة العلاقات العامة مأخذ الجد، عندما وجدت تحديا مهددا لنفوذها من قوى العمال والفلاحين والمستهلكين وغيرهم. وليس من الصدفة أيضا أن تركز هذه المؤسسات على برامج العلاقات العامة عندما تحولت ردود فعل الجماهير المؤيدة للعاملين الى تشريعات منظمة. وبالمثل، ليست صدفة كذلك أن قدرا كبيرا من تطور العلاقات العامة داخل الحكومة الأمريكية جاء في أوقات الأزمات كالحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية وغيرها.

وينتهي الباحثان هنا الى استنتاج يوجز الحقيقة كلها ويبلورها. فأصول العلاقات العامة، كفن وممارسة، ينبغي أن تجد مضمونها داخل اطارها التاريخي والاجتماعي. وذلك لأن الجماهير النوعية، بتطورها الذاتي وتأثيراتها على المجتمع كله، هي التي أعطت للعلاقات العامة، كمجال متخصص، الدافع والنشأة والتطور، كما أعطتها المفهوم والمضمون والغاية. بحيث يمكن القول أن العلاقات العامة لا يمكن تصورها الا مقرونة بالجماهير النوعية التي تقوم عليها.

وعلى الرغم من هذه المكانة الهامة والحيوية التي تحتلها الجماهير

---

(8) Cutlip, S. and A. Center. Effective Public Relations. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice – Hall, 5th edition, 1978. P. 67.

النوعية في مجال العلاقات العامة، الا أنها تمثل مشكلة حقيقية لها آثارها الواضحة والملموسة، ولها أيضا انعكاساتها على كل أنشطة العلاقات العامة ذاتها، وحدود النتائج التي تصل اليها. ويمكن أن نتعرف على طبيعة هذه المشكلة وأبعادها، اذا تناولنا بعض المفاهيم السائدة للجماهير النوعية بالدراسة والتحليل. ذلك لأن المفاهيم في العلاقات العامة تعكس الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية معا، خاصة اذا عرفنا أن العلاقات العامة علم وصفي، قام على توصيف تجارب التطبيق واستخلاص نتائجها من ناحية، كما أن الناحية التطبيقية سبقت الناحية العلمية الى الظهور والتطور، من ناحية ثانية.

ففي دراسة الباحثين الأمريكيين اسكوب كتليب S. Cutlip وألان سنتر A. Center[٩] نجد أن الجمهور النوعي يعني جماعة من الناس يرتبطون معا برابطة مشتركة من المصالح ويشتركون معا أيضا في الإحساس بمعنى الجماعة. وهذه الجماعة قد تكون صغيرة أو كبيرة، وقد تمثل أقلية أو أغلبية. فمثلا، نحن نتحدث عن جمهور العاملين وجمهور المجتمع المحلي وجمهور الطلبة، وهكذا. وكل جمهور نوعي منها ينقسم الى جماهير نوعية أصغر.

ويرى الباحثان أن الجمهور النوعي Public كاصطلاح علمي يمثل الشق الأول من الاصطلاح العلمي للرأي العام Public Opinion. ولذلك، فان الرأي العام في مواجهة مسألة معينة، يعني مجموع الآراء المقاسة أو المستخلصة من الأفراد الذين اهتموا بهذه المسألة. وهو يقصد هنا أفراد الجمهور النوعي على أساس من المفهوم الذي ذكره.

وفي دراسة أخرى، قام بها روبرت روس R. Ross[١٠] نجد الجمهور

---

(9) Cutlip, S. and A. Center, Ibid, P. 116.

(10) Ross, R. The Management of Public Relations. New York: Wiley & Sons, 1977. PP. 20 - 24.

النوعي جماعة من الناس يرتبطون معا بنوع من المصالح المشتركة التي يهتم بها خبراء العلاقات العامة. ذلك لأن خبراء العلاقات العامة في مؤسسة معينة يهمهم جماعات معينة لسبب أو لآخر. والفرد الذي ينتمي الى جمهور نوعي معين قد يكون عضوا في جماهير نوعية أخرى مختلفة. كما أن تغير الظروف يعني دائما ظهور جماهير نوعية جديدة، لأن تغير الظروف يعني تغير المصالح، وتغير المصالح يعني أن هناك أفراداً تهمهم هذه المصالح الجديدة، ومن ثم يهمهم أن يجتمعوا معا داخل جماعة واحدة تمثل جمهورا نوعيا معينا، وهكذا.

وينقسم كل جمهور نوعي في رأي هذا الباحث الى جماهير نوعية أقل حجما. فالجمهور النوعي للعاملين في مؤسسة معينة مثلا يضم جماهير نوعية عديدة ومختلفة، ولكل منها مواقفه وآراؤه. وكل قسم من أقسام العمل يمكن أن يمثل جمهورا نوعيا، الى جانب جماهير نوعية أخرى كالنساء، والرجال، والأقليات والأغلبية، والمستويات الدنيا والمستويات الادارية المتوسطة، والشباب والشيوخ الذين أوشكوا أن يخرجوا الى المعاش، وكل هذه المقابلات تصنع نوعيات من الجماهير المتفرعة عن العاملين كجمهور نوعي واحد ومتميز.

وفي رأي هذا الباحث أيضا يتكون الرأي العام من مجموع آراء الأفراد الذين يكونون جمهورا نوعيا معينا. ولذلك، اذا أردنا أن نؤثر على الرأي العام لجمهور نوعي تجاه قضية معينة، فعلينا أن نؤثر على مواقف وعقائد الأفراد الذين ينتمون الى هذا الجمهور النوعي أو الجماعات والجماهير النوعية الصغيرة المتفرعة عنه.

وهنا يتضح أن روبرت روس R. Ross يتفق مع الباحثين السابقين في فهمه للجماهير النوعية ولصلتها بالرأي العام، وان كان يزيد عليها تصوره لكيفية التأثير على الرأي العام من خلال التأثير على مفردات

بنيان كل جمهور نوعي. وهذا يعني، في تصوره، أن الدخول الى الرأي العام في جمهور نوعي معين ينبغي أن يكون عن طريق تحليل بنيان هذا الجمهور النوعي، ثم يلي ذلك التأثير على عناصر البنيان ذاته. ولكنه تجاهل تماما كيفية حدوث مثل هذا التأثير بالدرجة التي تؤدي الى ظهور الرأي العام بين أفراد هذا الجمهور النوعي أو ذلك.

وفي دراسة ثالثة، قام بها جون مارستون J. Marston وسبق ذكرها[١١]، نجد الجمهور النوعي يعني جماعة ما من الناس يشدهم الى بعضهم مصالح محدودة في منطقة معينة، ولهم آراء محددة حول المسائل التي تهم هذه المنطقة. ولذلك، فالجماهير النوعية كثيرة ومتعددة، والفرد قد يكون عضوا في أكثر من جمهور نوعي واحد، وقد تكون الجماهير النوعية التي ينتمي اليها فرد معين ذات مصالح متصارعة.

ويرى هذا الباحث أن الجماهير النوعية تنقسم في مواجهة مؤسسة معينة الى جماهير نوعية داخلية وجماهير نوعية خارجية. أما الجماهير النوعية الداخلية، فانها تتكون من الأفراد الذين تتصل بهم هذه المؤسسة خلال العمل بطريقة عادية روتينية. وتنقسم الجماهير النوعية الداخلية الى جماهير نوعية تتميز عن بعضها. فهناك جماهير العاملين والمساهمين والموردين والمستهلكين والمجتمع المحلي. وأما الجماهير النوعية الخارجية، فانها تتكون من الأفراد الذين لا تتصل بهم المؤسسة بطريقة عادية. كالعاملين في المؤسسات الصحفية والتعليمية والحكومية ورجال الأعمال. والمؤسسة تختار من بين هؤلاء من هم أكثر أهمية بالنسبة لها.

ويضيف هذا الباحث أن كل جمهور نوعي من الجماهير النوعية الداخلية أو الخارجية ينقسم بدوره الى عدد من الجماهير النوعية الأقل حجما، والتي تختلف فيما بينها اختلافا عظيما، والتي تتعامل مع القضايا

---

(11) Marston, J. Op. Cit., PP. 39 – 42.

المتصلة بمصالحها بالكيفية التي تراها محققة لها. فالجمهور النوعي للعاملين مثلا، ينقسم الى جماهير نوعية كثيرة وعديدة، فهناك العاملون بنظام الساعات والعاملون بالمرتبات، وهناك المستويات الادارية والتي يمثل كل مستوى منها جمهورا نوعيا له مصالحه وله طريقته في تحقيقها، وهناك العاملون الجدد والعاملون القدامى، وهناك الرجال والنساء وهكذا. ومع ذلك، يمكن القول بوجود بعض المصالح التي تجمع كل هذه التقسيمات المتفرعة عن الجمهور النوعي للعاملين، والتي تعطيه سماته المميزة، ولكنها تمثل روابط ضعيفة. ومن ثم، فانه من الخطأ أن نعتبر التجانس سمة أساسية لهذا الجمهور النوعي.

طبيعة مشكلة الجماهير النوعية في الدراسات العلمية:

اذا كان في الامكان أن ننظر الى هذه الدراسة السابقة أنها متفقة بدرجة كبيرة مع الدراستين السابقتين حول تعريف الجمهور النوعي، فإنها تختلف معهما في كيفية تقسيمها له اختلافا أساسيا وجوهريا. فقد خلطت في تقسيمات الجماهير النوعية الداخلية بين نوعيات تعتبرها الدراستان السابقتان معا من الجماهير النوعية الخارجية. وهذه نقطة تفتح الطريق أمام التشكيك في القيمة العلمية والعملية لهذا التعريف من ناحية. ويضاف الى ذلك، أن هذه الدراسة الأخيرة أكدت ضعف الروابط بين التقسيمات المتفرقة عن كل جمهور نوعي، وهذا يضعف التصور لامكانية تحقيق رأي عام بين جمهور نوعي معين، لضعف الروابط التي تشد الجماهير النوعية المتفرعة عنه، وبالتالي، يفتح الطريق هنا أيضا أمام التشكيك في العلاقة بين الرأي العام والجمهور النوعي كاصطلاحين علميين، وهذا من ناحية ثانية.

وهاتان النقطتان معا، بما تفتحانه من طريق الى التشكيك في المفاهيم السائدة للجماهير النوعية في العلاقات العامة، تضعنا أمام

ملاحظات هامة وحيوية تشكل في مجموعها تصورا له ملامحه الواضحة والمتكاملة لطبيعة الجماهير النوعية كمشكلة حقيقية في مجال دراسات الرأي العام بصفة عامة. كما أنها تشكل في مجموعها مدخلا منطقيا الى ما ينبغي أن يكون علية التعريف العلمي بالجماهير النوعية وطبيعتها في مجال يقوم عليها أساسه وبنيانه. وهذه الملاحظات الهامة والحيوية يمكن تناولها فيما يلي:

١ - يستخدم الباحثون والممارسون في دراسات الرأي العام تعريفات تعتمد على الصفات الشكلية للجماهير النوعية، وهم في استخدامهم لهذه الصفات الشكلية لا يوفرون لتعريفاتهم بعدا أفقيا وآخر رأسيا، بمعنى أنهم يستخدمون أقل عدد منها وأقل نوع منها. فما يربط أفراد جمهور نوعي معين هي بعض المصالح المشتركة، وهذه المصالح المشتركة قد لا تزيد على أنواع محدودة وبسيطة، وهي لا توفر للجمهور النوعي عند بعضهم ما يكفل له تجانسه ككيان متميز.

٢ - يضع الباحثون تقسيمات للجماهير النوعية تتفق في جانب منها وتختلف في جانب آخر، على الرغم من أنها جميعها تقوم على تعريفات للجماهير النوعية تكاد أن تكون متفقة تماما في مضمونها. فالكل يتفق على أن الجماهير النوعية تنقسم الى تقسيمات رئيسية، وكل تقسيم رئيسي ينقسم الى تقسيمات فرعية تربطها بالتقسيم الرئيسي بعض الروابط المشتركة، ولكنهم يختلفون في النوعيات الداخلة في كل تقسيم رئيسي وفرعي، كما يختلفون في مدى أهمية الروابط المشتركة بينها ومدى عمقها.

٣ - اذا كان هذا الاختلاف واضحا بين الباحثين في مواجهة الظروف العادية لكل المؤسسات المعاصرة، أي في مواجهة الظروف الايجابية

للتنظيم الرسمي لكل مؤسسة منها، فانه من المحتمل أن يكون هذا الاختلاف أكثر وضوحا في مواجهة الظروف السلبية لهذا التنظيم الرسمي والتي أفرزت نوعيات أخرى من الجماهير النوعية لا يمكن تجاهلها ومنها نوعيات لا حصر لها تتعدد بتعدد درجات الاشباع التي يحققها التنظيم الرسمي للحاجات الأساسية للعاملين بكافة مستوياتهم، ومنها أيضا نوعيات لا حصر لها أيضا تندرج تحت ما يسمى في علم الادارة بالتنظيم غير الرسمي للمؤسسات المعاصرة.

ففي دراسة ميدانية أجراها معهد العلاقات الصناعية بجامعة كاليفورنيا الأمريكية على عينة من المديرين بلغ عددها ١٩٠٠ فردا موزعين على عدد كبير من الشركات الصناعية ذات الأحجام المختلفة، تبين أن المديرين ليسوا جماعة متجانسة، ولكنهم جماعات متباينة بحسب أماكنهم في الهيكل التنظيمي للشركة التي يعملون بها، وأن الأفراد المنتمين الى كل جماعة منها يحققون درجة من الاشباع لحاجاتهم الأساسية الطبيعية والاجتماعية تختلف عن درجة الاشباع التي يحققها الأفراد في كل جماعة أخرى، ولكنهم جميعهم ليسوا متساوين في درجة الاشباع الكامل لكل هذه الحاجات[١٢].

وفي دراسة أخرى، تبين أن هناك تقسيما آخر للعاملين داخل كل مؤسسة معاصرة، ويتخذ شكلا أفقيا أو شكلا منحرفا، في وقت آخر، ويتقاطع مع الشكل الرأسي الذي يمكن أن يقسم العاملون اليه بناء على التنظيم الرسمي لهذه المؤسسة أو تلك. وهذا التقسيم الآخر يعبر عن الضغوط الناتجة عن متطلبات التنظيم الرسمي، وهو يعني أن العاملين

---

(12) Porter, L. «Organizational Profile of The Dissatisfied Manager». In keth Davis and W. Scott, Human Relations and Organizational Behavior. N.Y.: McGraw – Hill, 1969. P. 111.

بمختلف مستوياتهم يكونون علاقات غير رسمية بينهم، ينتج عنها نوع من الجماعية أو الشللية التي يجد الفرد داخلها ذاته، بعد أن افتقدها وسط الظروف الضاغطة للعمل الرسمي[١٣].

ويتضح من هاتين الدراستين، أن الحاجات الأساسية تعني المصالح المشتركة. ولذلك، فهما تعبيران مترادفان. وهذا يثبت أن مضمون التعريفات التي استخدمها الباحثون، يمكن أن يقوم عليها تقسيمات أخرى للجماهير النوعية لا حصر لها وهي تختلف حتما، بل وتتعارض أيضا مع التقسيمات التي أخذوا بها.

٤ - العلاقات بين الجماهير النوعية الفرعية والتقسيم الرئيسي الذي يضمها، ليست واضحة بدرجة يمكن الاعتماد عليها. بل انها في بعض التعريفات تضعف بدرجة تنتفي معها صفة التجانس للتقسيم الرئيسي ذاته. وعدم وضوح العلاقات هنا يعطي لكل جمهور نوعي فرعي كيانا أكثر تميزا وأكبر قوة عن الكيان الأكبر الذي يضمه مع الجماهير النوعية الفرعية الأخرى المنتمية الى نفس الكيان الأكبر للتقسيم الرئيسي. وهذا يضعف كل تقسيم رئيسي في مواجهة التقسيمات الرئيسية الأخرى، ويجعل التعامل معها أكثر صعوبة لأن الأسس التي تقوم عليها دينامية التفاعل داخل كل تقسيم رئيسي ليست واضحة تبعا لذلك.

٥ - واذا انتقلنا الى الرأي العام، لا نجد بالتالي دورا واضحا للتقسيمات الفرعية داخل كل تقسيم رئيسي. وعلى الرغم من أن جميع الباحثين والممارسين في مجال العلاقات العامة مثلا يتفقون على وصف الرأي العام بأنه مجموع آراء الأفراد المنتمين الى

---

(13) Haimann, T. and Others. Managing The Modern Organization. Dallas Geneva, Illinois: Mifflin, 3rd edition, 1978. P. 391.

جمهور نوعي معين، الا أنهم لم يتعرضوا لكيفية الوصول الى هذا المجموع. ثم هل الرأي العام بالفعل يعبر عن مجموع الآراء الفردية أم أنه خلاصة تفاعلها معا؟ واذا كان لكل جمهور نوعي فرعي مثل هذا الكيان المتميز عن التقسيم الرئيسي الذي ينتمي اليه، فكيف يصل التقسيم الرئيسي الى الرأي العام المعبر عنه، سواء بالجمع أو بالتفاعل؟ وما مدى التزام كل جمهور نوعي فرعي بهذا الرأي العام، خاصة اذا علمنا أن الرأي Opinion كاصطلاح علمي قد يعني تعبيرا لفظيا، وقد يعني أيضا تعبيرا فعليا سلوكيا؟. ان هذه الأسئلة وغيرها، لا نجد لها اجابات واضحة ومؤكدة على ضوء التعريفات السائدة للجماهير النوعية في العلاقات العامة.

٦ - يلي ذلك تساؤلات أخرى تتصل بالجانب التطبيقي للعلاقات العامة. فمع من تتعامل العلاقات العامة في مؤسسة معينة؟ هل تتعامل مع التقسيمات الظاهرة للجماهير النوعية؟ أم تتعامل مع تقسيماتها الخفية؟ أم تتعامل معها جميعها؟ واذا كانت الحالة الأخيرة هي الأكثر واقعية، فكيف يمكن التعامل مع تقسيمات يضم كل منها عشرات التقسيمات الفرعية؟ ان الاعتماد على التعاريف السائدة للجماهير النوعية في العلاقات العامة، لا توفر لنا هنا أيضا اجابات واضحة ومؤكدة.

وخلاصة القول، أن غياب الصفات البنائية في المفاهيم السائدة للجماهير النوعية في دراسات الرأي العام، هي التي أثارت كل هذه التناقضات والصعوبات. فلا حدود واضحة للعلاقات، ولا تصور مؤكد لدينامية التفاعل بين الأفراد، سواء داخل كل تقسيم فرعي أو رئيسي. وبالتالي يصبح الكلام عن الرأي العام وكيفية التأثير عليه كلاما يخلو من مضمونه، لأننا على أساس من هذه المفاهيم السائدة، نتعامل مع

ظاهرة هلامية معقدة وغير واضحة المعالم.

وهذا يعني، أننا اذا سلمنا بأن هذه المفاهيم السائدة يمكن أن تؤدي الى نوع من التقسيمات للجماهير النوعية، فاننا لا نستطيع أن نسلم بأن اصطلاح الجمهور النوعي يمكن أن يطلق على كل تقسيم منها. إنها ليست الا جماعات منظمة أو غير منظمة، يوجد بين كل منها بعض الروابط المشتركة. وكل جماعة منها تنقسم الى جماعات أقل حجما، سواء تم هذا التقسيم بطريقة رأسية أو أفقية أو عرضية أو بها جميعها. وكل جماعة فرعية لها كيانها المتميز الذي لا يتعارض مع وجود بعض الروابط مع الجماعة الرئيسية التي تنتمي اليها.

أما اصطلاح الجمهور النوعي، فانه بلا شك يعني ظاهرة أخرى ليست هي المقصودة بأي من هذه الجماعات، سواء كانت رئيسية أو فرعية، ولكنها قادرة على أن توجد الحدود والروابط والعلاقات بينها من ناحية، وقادرة كذلك على أن تفسر الرأي العام وكيفية حدوثه داخل نطاق كل جماعة منها من ناحية ثانية أو داخل نطاق أوسع قد يشمل المجتمع كله من ناحية ثالثة.

ان مشكلة الجماهير النوعية في العلاقات العامة وفي دراسات الرأي العام بصفة عامة، تعني عدم وجود تعريف يقوم على الصفات البنائية لها، ويسمح باقامة تقسيمات موحدة، ذات علاقات واضحة ومحددة ببعضها من جانب وبظاهرة الرأي العام من جانب آخر. ولا شك أنها مشكلة جوهرية لها انعكاساتها السلبية على الناحيتين العلمية والتطبيقية لدراسات الرأي العام ولمجالاتها المتخصصة كلها.

** * **

المبحث الثاني

نحو تعريف علمي للجماهير النوعية

ان وضع تعريف علمي للجماهير النوعية محاولة علمية شاقة. فلقد ساهمت كثرة تعريفاتها الى اسدال ستار من الغموض حولها، وكانت سلبياتها من الكثرة لدرجة أنها تدخل الباحث في محاولة جديدة الى متاهات شتى. ومع ذلك، يمكن على ضوء ما توفر لهذه التعريفات السابقة من ايجابيات، أن نتلمس طريقا محدودا لتعريف علمي يسهم في تأسيس مدخل أكثر وضوحا الى دراسات الرأي العام، على أن نهتدي بعدد من الاعتبارات التي تحكم المحاولة، وأن يتوفر لها مقياس يقيمها ويعطيها كل أبعادها داخل إطار الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة.

الاعتبارات التي يقوم عليها التعريف العلمي للجماهير النوعية:

لا شك أن مضمون مشكلة الجماهير النوعية وأبعادها في دراسات الرأي العام بصفة خاصة، وفي الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، يفرض عددا من الاعتبارات التي تضع علامات ترشد الى الطريق الصحيح نحو كل تعريف جديد داخل كل مجال من هذه المجالات العلمية المتخصصة جميعها. كما يفرض أن يقوم كل تعريف جديد على عدد من العناصر التي توضح ما يقصد به، وتكون بمثابة العلاقات التي تحدد للتعريف مساراته وحدوده وغاياته.

ومن النتائج التي انتهينا اليها عند توصيف مشكلة الجماهير النوعية في دراسات الرأي العام، وعند تتبع أبعادها في المجالات العلمية المتخصصة الأخرى، وبالتطبيق على العلاقات العامة، نستطيع أن نحدد

ثلاثة اعتبارات هامة متتالية ومتكاملة، ويكتسب كل منها أهمية بذاته من ناحية، وبتكامله مع الاعتبارين الآخرين من ناحية ثانية. وهذه الاعتبارات الثلاثة، هي:

الاعتبار الأول: طالما أن الظروف التي تعيشها المؤسسات المعاصرة ساهمت في تعقيد المفهوم الذي تعنيه الجماهير النوعية، كاصطلاح علمي، فان تعريفها ينبغي أن يركز على الصفات التركيبية والبنائية، وبالدرجة التي تعطي ملامح واضحة وقاطعة تسهل على هذه المؤسسات فهمها والتعامل معها. وهذا الاعتبار له أهميته على ضوء اتجاهات التعريفات الحالية، سواء منها ما يتصل بالجماهير النوعية أو الجماعة ككل، حيث ركزت في معظمها على الصفات الشكلية أساسا، وكانت الصفات التركيبية والبنائية فيما بقي منها غير كافية ولا واضحة.

الاعتبار الثاني: طالما أن المصالح المشتركة بدت كما لو كانت قاسما مشتركا بين الجماهير النوعية والجماعات الأخرى ككل، وكانت مدخلا الى الخلط بين الجماهير النوعية والجماعات الأخرى، فانه ينبغي على أي تعريف جديد أن يحسم هذه النقطة بالشكل الذي يجعل منها أساسا ثابتا تقوم عليه علاقة واضحة بين الجماهير النوعية والجماعات الأخرى، كاصطلاحات علمية وتطبيقية مستخدمة. وهذا الاعتبار له أهميته أيضا، على أساس أن هذه النقطة لم تأخذ اهتماما كافيا في التعريفات الحالية.

الاعتبار الثالث: ينبغي أن يحسم كل تعريف جديد العلاقة بين الجماهير النوعية والجماعات الأخرى ككل، على أساس من تحديد مكانتها تحديدا واضحا داخل ظاهرة التجمع البشري التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع معاصر. ذلك، لأن وضوح هذه العلاقة يمكن أن يحسم دور الجماهير النوعية في تكوين الرأي العام. وهذا اعتبار له خطورته،

لأنه يعطي للجماهير النوعية الأبعاد الحقيقية لأهميتها الحيوية بصفة عامة.

ويتضح هنا، أن هذه الاعتبارات الثلاثة جميعها قامت لتملأ الفراغات التي خلفتها التعريفات الحالية للجماهير النوعية في الدراسات الاجتماعية والانسانية كلها بصفة عامة، وبالكيفية التي تتناسب مع مكانة الجماهير النوعية داخل دراسات الرأي العام. وينبغي أن يكون واضحا أن كل محاولة علمية لتعريف الجماهير النوعية يجب أن تكون محدودة باستخداماتها، وأن يوضع في الاعتبار حدود هذه الاستخدامات.

التعريف العلمي للجماهير النوعية وعناصره:

تنتمي التعريفات في الدراسات الاجتماعية والانسانية الى التعريفات الوصفية، وهذا الانتماء قد ينحرف بها الى العمومية والمبالغة وكثرة التأويلات والتفسيرات، مما يسيء اليها في كثير من الأحيان، ويقلل من امكانية استخدامها استخداما صحيحا.

ومع ذلك، نستطيع أن نضع تعريفا علميا للجماهير النوعية في دراسات الرأي العام، وهو ان كان ينتمي الى التعريفات الوصفية في العلوم الاجتماعية والانسانية، الا أنه يبتعد عما تقوم عليه من كلمات عامة وانشائية، ويحاول أن يوفر للكلمات دقتها ومعانيها المقصودة. وهذا يعني أنه تعريف يعترف بانتمائه الى هذه المجالات العلمية المتخصصة لأن استخدامه سوف يكون في مجال متخصص منها، ولكن مع محاولة توفير قدر من دقة العلوم التطبيقية له لتتضح استخداماته وحدود هذه الاستخدامات.

وهذا التعريف مضمونه كالآتي:

«الجمهور النوعي هو عبارة عن مجموعة من الافراد

التي يتراوح عددها ما بين فردين أو أكثر. وهم جزء لا يتجزأ من جماعة متميزة يربط اعضاؤها عدد من المصالح المشتركة. ويرتبط ظهوره بظهور قضية تتصل بمصلحة من المصالح المشتركة لجماعته. ويكون بظهوره نواة فعالة تصل بالجماعة كلها الى رأي عام موحد في مواجهة القضية التي دعت الى ظهوره. وهذا الرأي قد يكون تعبيرا لفظيا أو تعبيرا فعليا عن ارادة الجماعة كلها».

ويقوم هذا التعريف على عدد من العناصر الهامة التي توفر له استخداماته وحدود هذه الاستخدامات. غير أن الالتزام بالاعتبارات التي يقوم عليها، وبالصفات التي حاول توفيرها لنفسه، تجعل من المهم أن نحلل كل عنصر من هذه العناصر الهامة لنعطيها مضمونها بما يتفق مع مكانتها داخل التعريف كله، وبما يتفق أيضا مع ما ينبغي أن تكون عليه هذه العناصر جميعها من تكامل يحقق الغاية من هذا التعريف، وذلك كما يلي:

١ - الجمهور النوعي يتكون من مجموعة من الأفراد التي يتراوح عددها ما بين فردين أو أكثر. وتحديد الحد الأدني والحد الأقصى للعدد الذي يتكون منه الجمهور النوعي يقوم على عدد من الأسس العلمية الهامة. فالحد الأدني لا يقل عن فردين، لأن الاتصال كعملية اجتماعية توفر للجمهور النوعي ظروف التفاعل بين أفراده، لا يمكن أن يتم الا بين فردين كحد أدنى، هذا من ناحية، واذا كان الحد الأقصى مفتوحا ولم يحدد بعدد معين من الأفراد، الا أن انفتاحه ليس بلا حدود، وانما هو يتوقف على حجم الجماعة التي ينتمي اليها جمهور نوعي في مواجهة قضية معينة تتصل بمصلحة معينة، وبحسب طبيعة هذه العوامل جميعها يرتفع العدد الذي يعنيه الحد الأقصى أو يقل، ولكنه في جميع الحالات

لا يمكن تصوره بالالآف والملايين، كما نصت على ذلك، بعض التعريفات الحالية، وانما التصور الحقيقي والواقعي يقوم على عدد له حد أقصى يمثل جزءا صغيرا من الجماعة، ويسمح بقيام عمليات الاتصال بطريقة مباشرة وفعالة.

٢ - الجمهور النوعي جزء من جماعة متميزة يربط أعضاءها عدد من المصالح المشتركة. فالجمهور النوعي بأفراده جزء من جماعة أكبر ينتمي اليها ولا ينفصل أو يتميز عنها، وان كانت الجماعة ككل لها ما يميزها ككيان متكامل على أساس من المصالح المشتركة التي تربط أعضاءها جميعهم برباط واحد. وهذا القدر من المصالح المشتركة كاف لاعطاء الجماعة كلها غاية مشتركة وهدفا محددا. وتشكل كل مصلحة منها أو جميعها السبب أو الأسباب التي تدعو كل عضو في الجماعة لأن يتمسك بها ويعتز بها. ومن ثم، فهذه المصالح المشتركة هي التي توفر لأعضاء الجماعة صفات الولاء والانتماء والتعصب والتوافق والتعاطف والتكامل والالتزام الأدبي، وهي نفسها أيضا التي توفر للجماعة ككل صفات كالمثالية والانسياق للعواطف والعقل الجماعي، وما شابه ذلك. ثم أن هذه المصالح المشتركة ذاتها هي التي تدفع أعضاء الجماعة بالاحساس بالحياة المشتركة والتفاعل الهادف بينهم.

وهذه المصالح المشتركة بتنوعها، وبما تؤدي اليه من صفات نسبية، يمكن أن يقوم عليها تقسيم الجماعات الى نوعيات. فالتقسيم هنا للجماعات ككل، وليس للجماهير النوعية، بحيث يمكن القول أن هناك نوعيات من جماعات العاملين والمستويات الادارية بحسب ما تفرضه الظروف الايجابية والسلبية للتنظيم الرسمي لمؤسسة معينة، وهي جميعها تشكل الجماعات الداخلية التي يقوم عليها البناء التنظيمي لهذه المؤسسة. وهناك أيضا نوعيات للجماعات الخارجية التي ترتبط بمصلحة معينة أو

بمصالح معينة مع هذه المؤسسة.

والتداخل بين الجماعات صفة معترف بها، اما لأن الفرد قد يكون عضوا في أكثر من جماعة بحسب ما يجده من اشباع لمصالحه في هذه الجماعات التي ينتمي اليها، واما لأن ظروفا معينة قد تجمع بين أكثر من جماعة لتخلق أمامها وضعا مشتركا يفرض عليها ضغوطا موحدة على مصالحها المشتركة، وان كانت نسبية في مواجهة كل جماعة منها، كما هي نسبية في مواجهة كل فرد ينتمي الى كل جماعة منها أو أكثر. وهذا الوضع المشترك قد يخلق قدرا من السمات المشتركة بين عدد من هذه الجماعات بحيث يمكن تصور قيام جماعة أكبر تتكون من مجموع هذه الجماعات. وهذا ما يفسر الاحساس بالعاملين كجماعة واحدة، وان كانت في حقيقتها تتكون من جماعات صغيرة وعديدة.

والجمهور النوعي كظاهرة يشكل جزءا من الجماعة التي ينتمي اليها، ويتصل أساسا بالجماعات الصغيرة المتميزة، حتى ولو جمعها كيان أكبر ليشكل منها جماعة أكبر تحت وضع معين، لأنه ألصق بالمصالح المشتركة الأقوى لكن ظهوره في مثل هذه الحالة الأخيرة يتعدد في أكثر من جماعة صغيرة تنتمي الى الكيان الأكبر منها، بحسب الاحساس بقوة السمات المشتركة عند أفراد كل جماعة من الجماعات المنتمية الى هذا الكيان الأكبر.

وقد يعني الجمهور النوعي جماعة صغيرة بأكملها في مواجهة قضية معينة تتصل بمصالحها، اذا كانت هذه الجماعة من الصغر بحيث لا تسمح بظهور نواة داخلها، كتلك الجماعات التي تتكون من فردين فقط، لأنه اذا زاد العدد عن ذلك يمكن أن يسمح بظهور جمهور نوعي يتكون من فردين، وهذا هو الحد الأدنى للمجموعة التي تكون الجمهور النوعي بحسب التعريف الذي حددناه. ومعنى ذلك أنه كلما قل حجم الجماعة،

كلما اتجهنا الى حالة ينطبق فيها مفهوم الجماعة مع مفهوم الجمهور النوعي، لكي يصبح المفهومان معا مفهوما واحدا.

وهذا التحديد يفسر الأشكال التي يظهر عليها الرأي العام الناتج عن فعالية جمهور نوعي معين، فهو يكون رأيا عاما لجماعة ما أو لجماعة أكبر تنتمي اليها هذه الجماعة، أو رأيا عاما لقطاع أو لقطاعات من المجتمع تضم نوعيات من الجماعات، أو يمتد ليشمل المجتمع كله في بعض الحالات. وما ينبغي التأكيد عليه هنا، أنه ليس هناك الا جمهورا نوعيا واحدا داخل الجماعة الواحدة البسيطة في مواجهة قضية معينة، الا أن هذا الجمهور النوعي قد يتعدد كلما كانت الجماعة مركبة من أكثر من جماعة بسيطة.

ولكي نفرق بين هذه الجماعات، نستطيع أن نصف الجماعة الصغيرة المتجانسة بأنها جماعة بسيطة، والجماعة التي تتركب من جماعتين بسيطتين أو أكثر تكون جماعة مركبة، أما الجماعة التي تتكون من جماعتين مركبتين أو أكثر فهي جماعة معقدة وتمثلها كل مؤسسة من المؤسسات الموجودة داخل كل مجتمع. أما المجتمع ذاته فانه يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا لأن ظاهرة التجمع البشري التي يقوم عليها نظامه البنائي تقوم على جماعات معقدة.

٣ - الجمهور النوعي يرتبط ظهوره بقضية تتصل بمصلحة من المصالح المشتركة للجماعة التي ينتمي اليها. وهذا يعني أن الجمهور النوعي ليس كيانا متميزا وثابتا، وانما هو ظاهرة تتبلور على سطح الجماعة ككل، عندما تبدو قضية تتصل بمصلحة من مصالحها المشتركة لأعضائها جميعهم. فالأفراد المكونون لجمهور نوعي معين ليسوا ثابتين، وانما هم يتغيرون بتغير القضايا وبحسب نوعية المصلحة التي تتصل بها. وهم ليسوا كذلك ثابتين، لأن ظهورهم ارتبط بظهور قضية معينة كانوا

هم أكثر الأفراد احساسا بها وتحمسا لها وانفعالا بها، وهم يذوبون في جماعتهم عندما تنتهي القضية وتتحقق المصلحة المشتركة لهم ولجماعتهم بشكل ما يرضى عنه أعضاء الجماعة كلهم. ومن ثم، فكل جمهور نوعي داخل جماعة معينة وفي مواجهة قضية معينة، يتكون من أفراد قد يختلفون اختلافا كليا أو جزئيا، بحسب نوعية المصلحة التي تمسها هذه القضية أو تلك. وهذا يعطي لكل جمهور نوعي مضمونه كظاهرة اجتماعية ليس لها كيان ثابت ومتميز، وان كان انتماؤه لجماعة معينة هو الذي أعطى البعض احساسا بأن له كيانا ثابتا ومتميزا.

٤ - الجمهور النوعي يكون بظهوره نواة فعالة داخل الجماعة التي ينتمي اليها ليصل بها الى رأي عام مؤيد يميز الجماعة ككل في مواجهة القضية التي دعت الى ظهوره. فالأفراد الذين يتكون منهم الجمهور النوعي المتصل بقضية معينة، يكونون نواة فعالة بصفاتهم الخاصة وباحساسهم وتحمسهم وتفاعلهم مع بعضهم وبما يتوفر لهم من اتصال مباشر. وهذه النواة الفعالة تعمل بايجابية داخل الجماعة التي ينتمون اليها، لكي تصل الجماعة كلها الى رأي عام موحد ومميز لها كلها في مواجهة هذه القضية التي تهم جميع أعضائها.

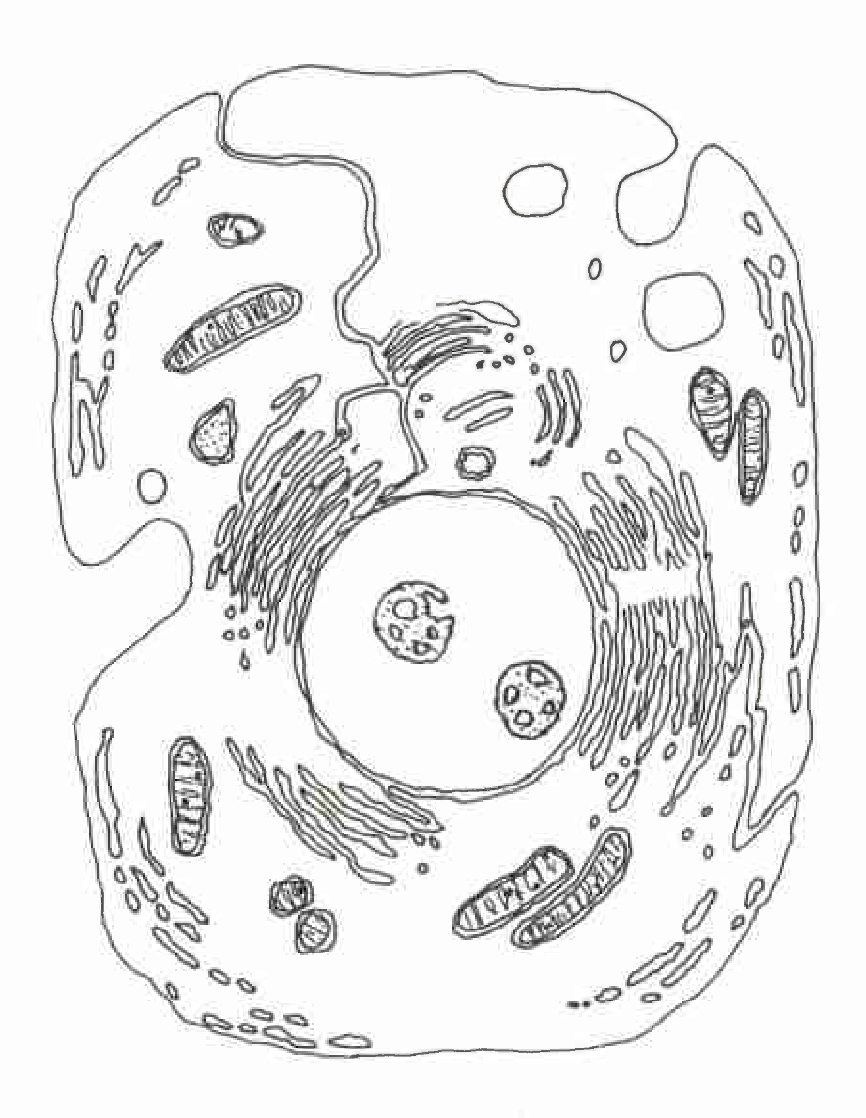
وهذا يعني أن الرأي العام يولد داخل الجمهور النوعي، ليعطي للجماعة كلها قدرتها في مواجهة القضية كلها وبالشكل الذي يحقق المصلحة التي تتصل هذه القضية بها. ومن ثم، يكون هناك مبررا لالصاق مضمون الرأي العام بالجمهور النوعي كاصطلاح علمي، ويكون هناك أيضا وفي نفس الوقت تفسير مقبول لانتشار الرأي العام كظاهرة اجتماعية باتساع كل جماعة أو بين عدد من الجماعات داخل قطاعات معينة من المجتمع أو على مستوى المجتمع كله، خاصة اذا قرنا هذا العنصر بالعنصر الثاني الذي يوضح كيفية انتماء الجمهور النوعي الى جماعة معينة أو جماعات معينة.

ان تشبيهنا هنا للجمهور النوعي بأنه نواة فعالة داخل الجماعة التي ينتمي اليها، تشبيه مأخوذ عن مكانة النواة داخل الخلية في الكائن الحي. وهو لذلك يستمد كل مكوناته وعلاقاته وفعاليته داخل جماعته من نفس العناصر التي تشكل مكانة النواة داخل الخلية وعلاقاتها بها وفعاليتها داخلها، وبالشكل الذي يصنع للنواة هنا وهناك دورا متميزا، وخاصة اذا عرفنا أن كل جماعة بسيطة تشكل الوحدة الأولى في النظام البنائي لكل مجتمع انساني، تماما كما تشكل الخلية الوحدة الأولى في النظام البنائي لكل كائن حي، ثم تأتي النواة هنا وهناك لكي تعطي للخلية فعاليتها وايجابيتها وأهميتها داخل نظامها البنائي كله.

والتشبيه هنا جائز وله مبرراته. فوحدة الخلق واحدة، والمجتمع من صنع البشر. ولا عجب في أن يقوم المجتمع بينهم بالكيفية التي تتفق مع طبيعة تكوينهم حتى ولو كانت هذه الكيفية عفوية وغيرمتعمدة لذاتها. ولذلك، فمن المناسب هنا أن نرفق فيما يلي رسما لخلية بشرية يوضح مكانة النواة فيها، لما قد يساعد عليه هذا من تصور لنوعية العلاقة بين الجمهور النوعي والجماعة التي ينتمي اليها من ناحية ولطبيعة دوره داخلها وأهميته لها، من ناحية ثانية. وهذا الرسم التوضيحي كما يلي[١٤]:

---

(14) Beck, W. and W. Simpson. Life; An Introduction To Biology. New York: Harcourt, 2ed edition, 1965. P. 72.



رسم توضيحي لخلية حية تتمركز النواة وسطها

ويتضح من هذا الرسم التوضيحي أن النواة هي مركز الخلية، وهي تلعب الدور الرئيسي في بقاء الخلية واستمرارها كوحدة أولى في النظام البنائي للكائن الحي. وليس قصدنا من التشبيه بين الخلية والجماعة

اثبات التطابق بينهما، فهذا الاحتمال أبعد مما نقصده بكثير، وانما قصدنا هنا أن أهمية النواة لحياة الخلية تشبه تماما أهمية الجمهور النوعي لحياة الجماعة التي تنتمي اليها. ولذلك، استعملنا كلمة «النواة» في تعريفنا للجمهور النوعي، وقلنا أنه يكون نواة فعالة تصل بالجماعة كلها الى رأي عام موحد تجاه القضية التي تمس مصالح أعضائها. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية للنواة داخل الوحدة الأولى التي تنتمي اليها. انها تعطي لهذه الوحدة الأولى حياتها واستمرارها وبقاءها ودورها داخل النظام البنائي للكائن الحي من ناحية وللمجتمع كله من ناحية أخرى.

وهناك من يعتبر أن الفرد هو الوحدة الأولى لكل مجتمع انساني، وأن هناك علاقة عضوية بينهما وأن النظام الاجتماعي كله يعتمد عليه لأن له دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية المشتركة للمجتمع، بحيث يمكن القول أن النظام الاجتماعي يتكون من أفراد، لكل منهم دوره ووظيفته[١٥].

غير أننا لا نسلم بهذا الرأي، لأن الفرد وحده لا يصنع مجتمعا، ولا يمكن أن نعتبره الوحدة الأولى في المجتمع المعاصر. وانما الجماعة البسيطة هي التي تصنع المجتمع. ومن ثم، فهي الوحدة الأولى في نظامه البنائي. ويأتي الجمهور النوعي ليوفر لكل منها نواتها، والتي تعطي الجماعة التي ينتمي اليها حياتها واستمرارها ودورها داخل النظام البنائي لكل منها من ناحية، وللمجتمع كله من ناحية ثانية.

وهذا الرأي المشار اليه، يمكن أن يكون له ما يبرره، اذا نظرنا اليه من زاوية أخرى. فالنظام الاجتماعي اصطلاح أوسع من النظام البنائي. ان النظام الاجتماعي ينصرف الى الحياة الاجتماعية المشتركة، سواء داخل الجماعة الواحدة أو داخل المجتمع كله، والفرد يلعب دوره

---

(15) Cooley, C. Human Nature and Social Order. New York: Schoken, 2ed edition, 1967. PP. 35 – 50.

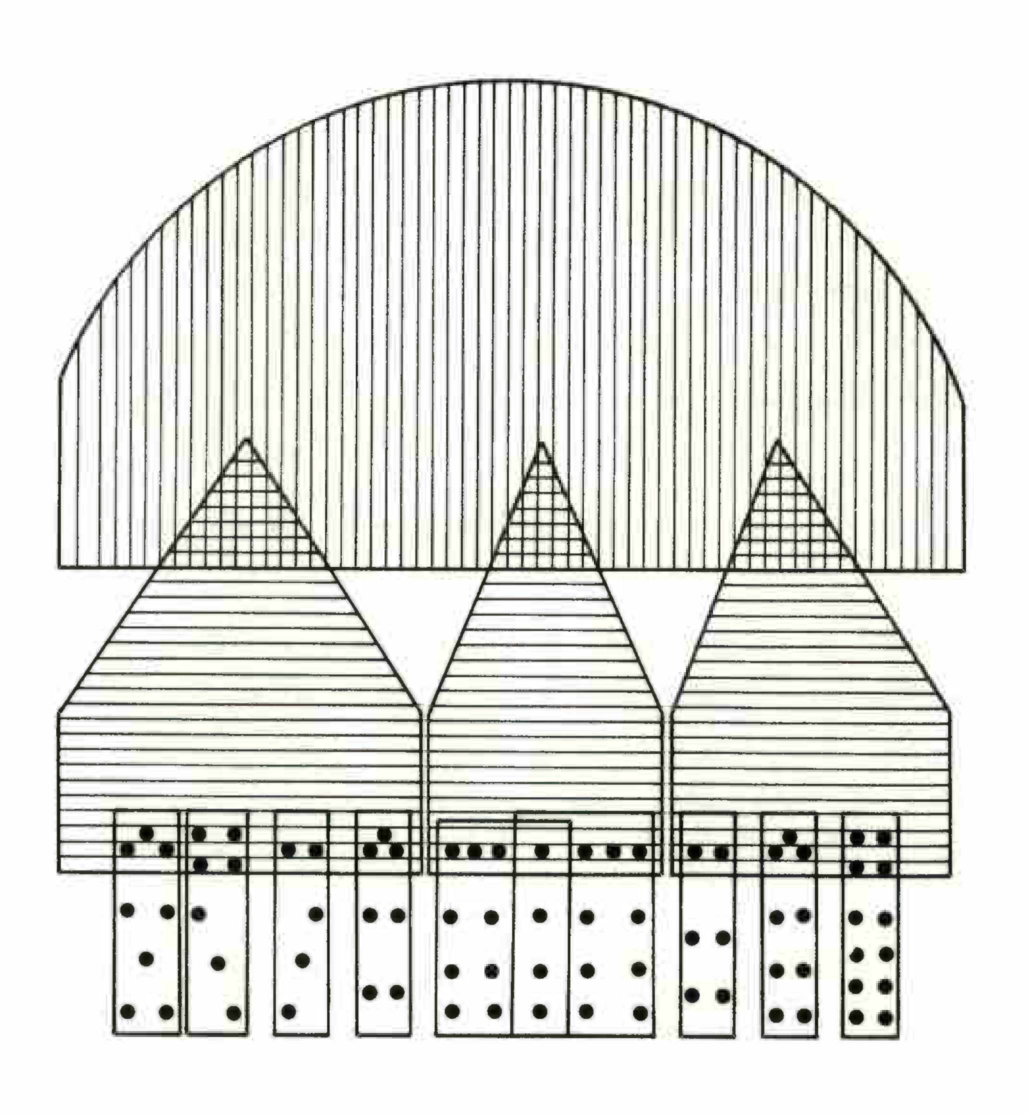
داخل الجماعة أو الجماعات التي ينتمي اليها. وعلى ذلك يمكن اعتباره وحدة أولى في الجماعة التي ينتمي اليها، وهو يسهم في حياتها المشتركة التي هي جزء من النظام الاجتماعي لمجتمع معين.

ولكي نوضح هذه الحقيقة ونزيدها تأكيدا، نستعين هنا برسم توضيحي يبين العلاقة بين الفرد والجمهور النوعي والجماعة البسيطة والجماعة المركبة والجماعة المعقدة كاصطلاحات علمية متمايزة ومتداخلة ومتكاملة، ويعطي تصورا لجوانب الشبه التي نقصدها بين الجمهور النوعي والنواة، وهي التي تحكم مكانة الجمهور النوعي وأهميته داخل الجماعة التي ينتمي اليها، كما تحكم مكانة النواة وأهميتها داخل الخلية التي تنتمي اليها. وهذا الرسم التوضيحي[١٦]، لجماعة معقدة، على أن يكون واضحا في الأذهان أن المجتمع يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا، والتي تتكون من أكثر من جماعة معقدة.

---

(١٦) هذا الرسم التوضيحي منقول بتصرف من المصدر التالي:

- Krech, D. and Others. Individual In Society. New York: Mc Graw - Hill, 1962. P. 415.



وبذلك تتكامل العناصر التي يقوم عليها تعريف الجماهير النوعية هنا، لكي تعطي لهذا التعريف مضمونه واستخداماته داخل دراسات الرأي العام، على أن يوضع في الحسبان الاعتبارات التي تحكم حدود هذه الاستخدامات داخل اطار هذا المجال المتخصص. كما تتكامل هذه العناصر جميعها لتوفر لهذا التعريف ملامح واضحة ومحددة ومميزة يمكن أن يقوم عليها تقييم صحيح لكل أبعاده وغاياته التي تعطيه أهميته في مواجهة التعريفات الحالية من ناحية، وفي مواجهة استخداماته العلمية من ناحية ثانية.

تقييم التعريف العلمي للجماهير النوعية:

لا يستطيع باحث أن يدعي أنه قدم فكرة يمكن الاعتماد عليها، الا اذا كان هناك تقييم موضوعي يزن المضمون والمغزى من الناحية النظرية، ويزن الاستخدامات الممكنة وحدودها من الناحية التطبيقية، على أن تثبت نتائج التقييم الموضوعي المبني على مقياس علمي، أن التكامل قائم بالفعل بين المضمون والمغزى والاستخدامات، لكي يمكن القول بتكامل الناحيتين النظرية والتطبيقية معا في مواجهة الحالات الداعية اليه والحالات المتحدية له مستقبلا.

ويمكن الاستشهاد هنا بمقياس قدمه باحث يدعى دافيد سميث D. Smith في دراسة سبقت الاشارة اليها[١٧]. وكان الهدف منه تقييم التعريفات التي تقدم للجماعات البشرية بصفة عامة. وينقسم هذا المقياس الى قسمين: أولهما، يستهدف تقييم التعريف من ناحية الغايات التي يحققها، وهي تعني قياس مدى صلاحيته لاستخدامات معينة. وهو يرى

---

(17) Smith, D. «A Parsimonious Definition of Group: Toward Conceptual Clarity and Scientific Utility». Sociological Inquiry, Vol. 37, No. 2, Spring 1967, PP. 141 - 167.

أنه ليس هناك تعريفات صحيحة أو خاطئة وتعريفات صادقة أو كاذبة، وانما كل التعريفات لها درجات متباينة من الصلاحية للاستخدام في أغراض علمية معينة.

أما القسم الثاني، فانه يستهدف تقييم هذه التعريفات من ناحية المضمون، وهو يعني قياس مدى التناسق والترابط بين عناصر البناء المنطقي لكل تعريف. فكل تعريف ينبغي أن يحتوي على العناصر الضرورية اللازمة للتعبير عن الظاهرة التي يعنيها بدون نقص أو زيادة أو مبالغة، وأن تكون هذه العناصر مرتبة باحكام وبطريقة واضحة وعملية تسهل التطبيق في مواجهة الاستخدامات التي يستهدفها هذا التعريف أو ذاك. ولا شك أن القسمين يتكاملان معا ويوفران قاعدة يمكن استخدامها في تقييم كل التعريفات التي تقدم للجماعات البشرية بصفة عامة.

واذا عدنا الى التعريفات التي قدمت للجماهير النوعية في العلاقات العامة بصفة خاصة، وللجماهير النوعية والجماعات الأخرى في الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، فانه يمكن بالمقارنة بينها وبين التعريف الذي قدمناه هنا، أن نضع تقييما علميا وموضوعيا لهذا التعريف الأخير، بناء على المقياس الذي وضعه دافيد سميث D. Smith وبالكيفية التي تزيد وضوح الرؤية لمضمونه ومغزاه واستخداماته، ولما بينها من تناسق وتوازن وتكامل تقوم عليها أبعاده الحقيقية.

فمن ناحية الغايات أو الاستخدامات الممكنة، نجد أن هذا التعريف الذي قدمناه يجيب بوضوح على كل التساؤلات التي أثارتها السلبيات في التعريفات الحالية للجماهير النوعية سواء في العلاقات العامة أو في الدراسات الاجتماعية والانسانية عامة. فما هو المقصود بالجماهير النوعية؟ ومع من نتعامل؟. ما العلاقة بينها وبين الجماعات

الأخرى؟ وما دورها في تكوين الرأي العام؟ بل وما دورها فيما نراه من انتشار لظاهرة الرأي العام أحيانا في جماعة مركبة أو معقدة أو على مستوى الجماعة الأكثر تعقيدا والتي يمثلها المجتمع ككل؟ ان كل هذه التساؤلات تجد اجاباتها كاملة وواضحة اذا عدنا الى مضمون هذا التعريف بكل عناصره، وبالمغزى المقصود بها.

أليس واضحا أن الجماهير النوعية تعنى ظواهر اجتماعية تطفو على سطح الجماعات الانسانية البسيطة عندما تواجه قضية تتصل بمصلحة من المصالح المشتركة بين أعضائها؟! أليس الأعضاء المكونون لهذه الجماهير النوعية جزءا لا يتجزأ من هذه الجماعات الانسانية البسيطة التي تتباعد أو تتقارب أو تتداخل فيما بينها مكونة جماعات مركبة تقوم عليها الجماعات المعقدة المشكلة للنظام البنائي للمجتمع كله، والذي يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا؟ أليست هذه الجماهير النوعية هي صانعة الرأي العام على مستوى الجماعة البسيطة، والجماعات البسيطة بتداخلها معا وتفاعلها معا، تعطي للجماهير النوعية مناخا اجتماعيا لصنع الرأي العام على مستوى الجماعة المركبة والتي تقوم على أكثر من جماعة بسيطة واحدة، وهكذا الحال كلما صعدنا الى قمة النظام البنائي للمجتمع كله؟!

ان هذه التساؤلات الاقرارية المثبتة، تعني مضمون الاجابات الواضحة والمحددة التي وفرها مضمون التعريف الذي قدمناه بكل عناصره، ومن المغزى الذي يعنيه كل عنصر منها. فلا خلط ولا تضارب، وانما تناسق وتوازن وتكامل. وهي تعني في مواجهة الجماهير النوعية داخل مجال العلاقات العامة وضوح المفاهيم والتقسيمات التي تقوم عليها والعلاقات بينها بالكيفية التي تسهل التعامل معها بايجابية.

بل ان هذه الاجابات الواضحة والمحددة ذاتها تستطيع الى حد كبير

أن تقدم تصورات منطقية لتفسيرات مقبولة في مواجهة بعض العناصر التي تقوم عليها التعريفات السابقة للجماهير النوعية سواء في مجال العلاقات العامة أو في الدراسات الاجتماعية والانسانية الأخرى. وبالعودة الى هذه التعريفات يثبت صحة هذا القول، ويمكن هنا أن نستشهد بمثالين يقدمان أدلة على ما نقول، ولكنهما لا يمثلان كل الأدلة التي يمكن استخراجها واستنتاجها من كل التعاريف التي حللناها.

ففي تعريف روبرت روس R. Ross للجمهور النوعي[١٨]، نجده يستخدم العبارة التالية: « ... ان تغير الظروف يعني دائما ظهور جماهير نوعية جديدة، لأن تغير الظروف يعني تغير المصالح، وتغير المصالح يعني أن هناك أفراداً تهمهم هذه المصالح الجديدة، ومن ثم يهمهم أن يجتمعوا معا، داخل جماعة واحدة تمثل جمهورا نوعيا معينا، وهكذا ». وصحيح أن المعنى المباشر والواضح الذي يقصده هذا الباحث بهذه العبارة هو أن الجمهور النوعي يعني جماعة معينة وليس جزءا منها، لكن هذه العبارة يمكن أن تفهم على أن الجمهور النوعي جزء من الجماعة التي ينتمي اليها وان ظهوره مرتبط بقضية معينة تتصل بالمصالح المشتركة بين أعضائها، وأن تنوع القضايا التي تثور، يعني تغير الأفراد المكونين لكل جمهور نوعي بحسب طبيعة هذه القضية أو تلك. وهذا التفسير الأخير المبني على التعريف الذي قدمناه يعتبر أكثر تناسقا مع المنطق والواقع وينأى بمفهوم الجمهور النوعي عن التداخل مع مفاهيم الجماعات ككل بصفة عامة، والذي يظهر بوضوح في المعنى المباشر الذي قصده هذا الباحث، وخاصة عند استخدامه في تقسيم الجماهير النوعية الى أنواع متميزة، لأن التقسيمات التي قدمها لا تعني الا جماعات متنوعة وليست جماهير نوعية متنوعة.

---

(18) Ross, R. The Management of Public Relations. New York: Wiley, 1977. PP. 20 - 24.

وفي التعريفات التي قدمتها الدراسات الاجتماعية والانسانية، نجد تعريفا قدمه كمبال يونج K. Young يرى فيه أن الجمهور النوعي «يتكون من جماعة من الأفراد، تربطهم مصالح مشتركة، وخلفية ثقافية مشتركة، ووسائل اتصال مختلفة... وكل جمهور نوعي يفتقر الى التنظيم والاستقرار، لأنه وقتي سريع الزوال وغير محدد». ويضيف كمبال يونج K. Young «أن كل جمهور يكتسب فعاليته وقوة تأثيره عندما يتصل أعضاؤه، ويتبادلون الآراء حول قضية تمس مصالحهم المشتركة، أو عندما يرتبطون بالجماعات الأخرى التي تتسم بالتنظيم، حيث يكتسبون أهمية في تشكيل ما يسمى بالرأي العام»[١٩].

وواضح هنا، أن التقيد بالمعنى المحدود الذي يستهدفه كمبال يونج K. Young من تعريفه يثير تساؤلات عديدة حول المقصود بالفعل من وصف الجمهور النوعي بأنه «وقتي وسريع الزوال وغير محدود»، كما يثير تساؤلات عديدة أخرى حول نوعية العلاقة بين الجمهور النوعي والجماعات المنظمة التي تعطيه أهميته في مواجهة الرأي العام. ولكن اذا اقترنت هذه العبارات بالتعريف الذي قدمناه وبالعناصر التي يقوم عليها، لأمكننا أن نتصور تفسيرا منطقيا مقبولا لهذه العبارات جميعها. فالجمهور النوعي يشكل بالفعل ظاهرة غير محدودة وغير دائمة لأن تكوينها واستمرارها يرتبط أساسا بالقضية التي دعت اليه داخل اطار من اهتمامات الجماعة التي ينتمي اليها.

بل أن هارولد لاسويل H. Lasswel وابراهام كابلان A. Kaplan يتفقان معنا في بعض الجوانب الهامة[٢٠]. فهما يقدمان تعريفا للجمهور

---

(19) Young, K. «Comments On The Nature of Public and Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. PP. 385 - 392.

(20) Lasswell, H. and A. Kaplan. Power and Society. New Haven: Yale University Press, 1950. PP. 31 - 33.

النوعي يشير بوضوح الى أنه «يتكون من الأفراد الذين لهم رأي داخل كل جماعة منظمة يرتبط أعضاؤها بمصالح مشتركة معينة. ويكون الرأي العام تعبيرا عن نتاج ما يصل اليه أفراد الجمهور النوعي بعد أن يمتد تأثيره الى الجماعة التي ينتمي اليها.» وصحيح أن هذا التعريف الذي قدمه هذان الباحثان لم يكن واضحا في جوانب أخرى بالدرجة التي توفرت للتعريف الذي قدمناه، الا أن الاتفاق الجزئي هنا يعطي مزيدا من الأهمية للتعريف الذي قدمناه ويدعم قدرته على تفسير بعض العبارات الغامضة في التعريفات السابقة.

ومع ذلك، لا نستطيع أن ندعي بامكانية تجاوز استخدامات هذا التعريف هنا لحدود قدرته على تفسير بعض تعريفات الجماهير النوعية في الدراسات الاجتماعية والانسانية، لكي يشمل استخدامات أبعد من ذلك خارج اطار المجال المتخصص لدراسات الرأي العام، ذلك لأن الدراسات الاجتماعية والانسانية تعني مجالات متخصصة أخرى تهتم بزوايا أخرى غير تلك التي تعنيها دراسات الرأي العام كمجال متخصص. ومن هنا، تكون استخدامات هذا التعريف داخل حدود دراسات الرأي العام مضافا اليها قدرة محدودة على تفسير التعريفات الحالية للجماهير النوعية تتجاوز حدود هذه الدراسات، الى المجالات المتخصصة للدراسات الاجتماعية والانسانية على اتساعها وتنوعها وتعددها.

وهذه الاستخدامات، بالحدود التي أوضحناها، لم تكن ممكنة ما لم يتوفر لهذا التعريف الذي قدمناه عناصره الكافية والضرورية التي بنيت بطريقة منطقية وممكنة. فكل عنصر من عناصره له مضمونه ومغزاه بلا نقص أو زيادة، والعناصر جميعها تتناسق وتتكامل لتصنع معا الملامح البارزة والمحددة لظاهرة الجماهير النوعية وعلاقاتها ودورها داخل النظام البنائي للمجتمع كله. وبذلك، يكون هذا التعريف قد حقق أركانه طبقا للمقياس الذي وضعه دافيد سميث D. Smith.

وأصبح صالحا بالدرجة والكيفية اللتين تعطيانه مكانته وأهميته في مواجهة التعريفات السابقة من ناحية، وفي مواجهة الحاجة التي كشفت عنها سلبيات هذه التعريفات في دراسات الرأي العام بصفة خاصة من ناحية ثانية.

ويكفي أن نعود الى الاعتبارات الثلاثة التي وضعناها بناء على ما سبق من دراسات وتعريفات للجماهير النوعية، والتي استهدفنا منها وضع علامات تنير الطريق وتحدد المسار الى تعريف أكثر وضوحا وتحديدا وأقدر على بلوغ غاياته، لكي نتبين أن هذا التعريف باستيفائه لكل هذه الاعتبارات، حقق مضمونه ومغزاه وغايته بتناسق وتكامل وفعالية. بل أنه بهذه الايجابيات قدم لنا أيضا مدخلا علميا مقبولا إلى تصور طبيعة الجماهير النوعية وديناميتها ودورها في تكوين الرأي العام.

إن وضوح العلاقة بين الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها ودورها في تكوين الرأي العام يعني أن طبيعة الجماهير النوعية لها جانبان متكاملان: أحدهما تركيبي، والآخر وظيفي. وليس من المتصور قيام الجانب الثاني بدون قيام الجانب الأول.

ولا شك أن الجانب الأول ينصرف أساسا الى تحليل النظام البنائي والاجتماعي للجماعة كلها لأنه يشكل الاطار الاجتماعي والثقافي لكل جمهور نوعي، وهذا الاطار الاجتماعي والثقافي هو الذي يحدد مدى اتساع الحركة أمام أفراده ونوعيتها واتجاهاتها والغايات التي تستهدفها.

بينما ينصرف الجانب الثاني الى دينامية الجماهير النوعية ذاتها. وهذه الدينامية تحددها العوامل المشكلة لها، وكيفية استخدامها الاستخدام الأفضل لصالح أهداف مجال علمي متخصص، وهكذا. ولا شك أن هذا الجانب يتكامل مع الجانب الآخر ليضعان تصورا واضح المعالم لطبيعة

الجماهير النوعية. ولا يمكن تصور وجود أحدهما بدون الآخر. لأنهما معا يوفران لهذه الطبيعة كل عناصرها ومضمونها ومغزاها، بل وأهميتها أيضا.

وبذلك ننتهي الى نتيجة هامة، وهي أننا في دراسات الرأي العام نحتاج أولا الى تحديد الجماهير النوعية بمفهوم واضح وقاطع يبدد الضباب حولها، ويصلح مدخلا منطقيا مقبولا الى فهم طبيعتها، بالكيفية التي تعطي لدينامية الجماهير النوعية كل أبعادها وغاياتها، وبالكيفية التي تحقق لدراسات الرأي العام ذاتها كل أهدافها. ولا شك أن هذا التعريف قد حقق هذه النتيجة بدرجة ملموسة، بل أنه حقق امكانية الوصول، من الزاوية التي قام عليها، الى نظرية علمية تحكم اتجاهات الرأي العام في المجتمع المعاصر، بكل ما تعنيه هذه النظرية من ثبات الدراسات في مجال الرأي العام واستقرارها كمجال علمي متخصص.





الفصل الثاني

الإطار الاجتماعي والثقافي للجماهير النوعيّة



لقد تبين أن الأفراد الذين يتكون منهم جمهور نوعي معين، ليسوا الا اعضاء في جماعة بسيطة أو أولية، كما يسميها الباحثون في الدراسات الاجتماعية والنفسية، كما تبين أن ظهور هؤلاء الأفراد ليشكلوا جمهورا نوعيا مرتبط أساسا بظهور قضية تتصل بمصلحة معينة من المصالح التي تربط جميع أعضاء هذه الجماعة البسيطة أو الأولية.

فالجمهور النوعي ظاهرة كامنة في كل جماعة بسيطة تشكل الوحدة الأولى للجماعات الأكبر التي يتكون منها النظام البنائي لكل مجتمع. وهذه الظاهرة الكامنة تخرج الى الوضوح والعلانية، مع ظهور قضية تتصل بالمصالح المشتركة لأعضاء هذه الجماعة البسيطة. وما أكثر هذه القضايا. وما أكثر تعددها وتنوعها، خاصة اذا عرفنا أنه بدون المصالح المشتركة لا توجد الجماعات على أي شكل من الأشكال، سواء كانت بسيطة أم مركبة أم معقدة، بل لا يوجد المجتمع كله كجماعة أكثر تعقيدا وتتفرع عنها كل هذه الأشكال.

وهذا يعني أن طبيعة الجمهور النوعي في جماعة ما لها جانبان متكاملان: أحدهما، يمثل طبيعة الجماعة التي ينتمي اليها هذا الجمهور النوعي. والآخر، يمثل الطبيعة الخاصة للجمهور النوعي عند ظهوره، أي عندما يظهر أفراده المكونون له ويحدث التفاعل بينهم من ناحية، ثم بينهم وبين الجماعة ككل من ناحية ثانية. وهذا التفاعل بشقيه يتصل أساساً بدينامية الجماعة كلها والعوامل المشكلة لها والنتائج التي تترتب عليها.

واذا بدأنا هنا بالجانب الأول، وجدنا أن التداخل بين الجماعات المكونة للنظام البنائي في مجتمع معين، يفرض انصراف مضمونه كلية الى الصفات العامة للجماعات الانسانية الداخلة في تكوين هذا النظام البنائي. وهذه الصفات العامة هي التي تكون معا اطارا اجتماعيا وثقافيا للجماهير النوعية وديناميتها. ولا يمكن فهمها الا داخل هذا الاطار الذي تمثل داخله ظاهرة اجتماعية متكررة ومتفاعلة ومؤثرة فيه ومتأثرة به. فالنواة لا تفهم الا داخل اطار الخلية التي تنتمي اليها من ناحية، وداخل اطار تفاعلها مع الخلايا الأخرى التي تشكل النظام البنائي لجسم الكائن الحي من ناحية ثانية.

ولقد تعرض الاطار الاجتماعي والثقافي للجماهير النوعية لدراسات اجتماعية ونفسية كثيرة ومتعددة، كتلك الدراسات التي قام بها أرنولد جرين A. Green ودانيل كاتز D. Katz وأكوف F. Acuff ودافيد كريش D. Krech ورتشارد كرتشفيلد R. Crutchfield وأجرتون بلاشي E. Ballachy وريفز E. Reaves وغيرهم[١]. وتنقسم هذه الدراسات الى اتجاهين: أحدهما يركز على البحوث المعملية، والآخر يركز على البحوث الميدانية. ولا شك أن الاتجاهين يكمل كل منهما الآخر، لأن البحوث المعملية تقدم تفسيرات هامة لنتائج البحوث الميدانية، وتمكننا نتائج الاتجاهين معا من وضع تصور ذي ملامح بارزة لهذا الاطار الاجتماعي والثقافي.

ولئن كانت دواعي التكامل في طبيعة الجماهير النوعية تفرض عدم الفصل بين اطارها الاجتماعي والثقافي وديناميتها، الا أن ضرورات الدراسة والتحليل تفرض ذلك، على أن يكون تناول الاطار الاجتماعي والثقافي بكيفية توفر لهذا التكامل دواعيه وتصل النواة بخليتها،

---

(١) أنظر مراجع البحث.

والخلية بنظامها البنائي كله. وهذا يعني تحليل النظام البنائي للمجتمع بكل جماعاته وثقافاته وتفاعلاته في ثلاثة مباحث أساسية، هي:

المبحث الأول: النظام البنائي للمجتمع.

المبحث الثاني: التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات.

المبحث: الثالث: الاطار الثقافي للنظام البنائي وجماعاته.

** * **

المَبحَث الأوّل

النظام البنائي للمجتمع

يختلف الباحثون في الدراسات الاجتماعية حول تعريفهم للمجتمع. حيث ينظر بعضهم الى عنصر معين على أنه هو الذي يشكل دعامة المجتمع الانساني، وينظر بعض آخر الى عدد من العناصر على أنها في مجموعها تشكل قوام هذا المجتمع الانساني، ويؤكد بعض ثالث على أن كل العناصر لها أهميتها، وان كان أحدها يمثل أهمية خاصة. وهذا يعني، أنه على الرغم من اتفاقهم على العناصر الأساسية لقيام المجتمع الانساني، الا أنهم يختلفون حول أهمية كل عنصر ودوره في تشكيل قوائم هذا المجتمع الانساني.

فهناك مثلا تعريف قدمه أرنولد توينبي A. Toynbee في دراسة له[٢]، يرى فيه أن المجتمع الانساني ليس الا نظاما للعلاقات بين الكائنات الانسانية، وهي ليست أفراداً فحسب، ولكنها أيضا حيوانات اجتماعية، بمعنى أن كل فرد منها لا يستطيع أن يعيش مطلقا بدون هذه العلاقات مع الآخرين. ولذلك يمكن القول أن المجتمع هو نتاج العلاقات بين الأفراد، والعلاقات بينهم تنشأ من التوافق بين المجالات الفردية للعمل. وهذا التوافق بين المجالات الفردية للعمل يشدها الى أرضية مشتركة. وهذه الأرضية المشتركة، هي ما نسميه بالمجتمع. ومن هنا كان الأفراد هم الخلايا التي يتكون منها كل مجتمع.

بينما يقدم أرنولد جرين A. Green[٣] تعريفا آخر، يرى فيه المجتمع

---

(2) Toynbee, A.a Study of History. London: Oxford University Press, 1960. P. 211.

(3) Green, A. Sociology; An Analysis of Life In Modern Society. New York: McGraw - Hill, 1952. PP. 29 - 43.

على أنه جماعة من الأفراد لها تنظيم سلوكي دائم ويحدث بينها تفاعل مستمر. والمجتمع هو الجماعة الأكبر نسبيا والتي لها مصالح مشتركة وأرض مشتركة ونمط للحياة مميز ومشترك، ولها أيضا انتماء مشترك Belongingness، وهذه السمات المشتركة تميز المجتمع ككل في مواجهة المجتمعات الأخرى.

ويؤكد أرنولد جرين A. Green في دراسته على أن الجماعة الأكبر نسبيا والتي يقوم عليها المجتمع الانساني تضم كل الجماعات الأخرى المتفرعة عنها وتجمع بينها وتوحد بين مشاعرها بما يشدها جميعها من معاني الانتماء المشترك، وان كان هذا لا يتعارض مع وجود مصالح مشتركة لكل جماعة منها أو وجود نظام بنائي لها، له تفاعلاته وثقافاته المشتركة التي تنظم سلوك أعضائها وتحكمه.

ويعطي أكوف F. Acuff وزملاؤه في دراسة لهم مزيدا من الوضوح الى التعريف السابق(٤)، حيث يرى أن كل مجتمع يعمل من خلال السلوك المتناسق لعدد كبير من الجماعات الصغيرة. فالفرد يتحدث ويعمل ويتعامل ويتقدم من خلال نجاحه أو فشله كعضو ينتمي الى جماعات محلية خاصة. وكل جماعة منها لها نظام يحدد الأدوار وتطوراتها داخلها. وعضوية الفرد في مجتمعه تجد أصولها في كل الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها، والتي تنظم حياته وتحدد دوره داخل المجتمع ككل. وكثير من ملامح الحياة الاجتماعية المشتركة في كل مجتمع تحددها العلاقات الأولية بين ملايين الجماعات الصغيرة.

---

(4) Acuff, F. and Others. From Man to Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden, Press, 1973. P. 165.

طبيعة النظام البنائي للمجتمع:

نحن نتفق مع الباحثين الأخيرين ونختلف مع أرنولد توينبي A. Toynbee ذلك لأن الفرد لا يمثل وحدة أولى في النظام البنائي للمجتمع الانساني، فهو وحده لا يستطيع أن يشكل حياة اجتماعية، وانما الجماعة الصغيرة أو الأولية كما يسميها باحثون آخرون أو الجماعة البسيطة كما نميل الى تسميتها، هي التي تصنع الوحدة الأولى في هذا النظام البنائي للمجتمع الانساني. وان كان أكوف F. Acuff وزملاؤه يبالغون في وصف هذه الجماعة البسيطة ويقصرونها على تلك الجماعة التي تتكون من فردين اثنين، ذلك لأن وصف هذه الجماعة بأنها صغيرة أو أولية أو بسيطة لا يعني بالضرورة ضآلة الحجم الى هذا الحد، فهناك جماعات أخرى أكبر حجما ولكن يجمع بين أعضائها كل الصفات التي تتوفر للجماعات الأولية أو البسيطة، مثل العلاقات الشخصية المباشرة، والاتصال الشخصي، والتفاعل الشخصي، وشعور الفرد بذاته، وبالآخرين وتأكيد كل فرد لذاته وهو يحقق مصالحه من خلال الآخرين، واعتراف كل فرد بمصالح الآخرين كما يعترف بمصالحه الخاصة، وما شابه ذلك.

واذا كنا نتفق على أن الجماعة البسيطة هي الوحدة الأولى في النظام البنائي لكل مجتمع انساني، فان مدى توافر الصفات التي تميزها كجماعة بسيطة في مواجهة الجماعات الأخرى الأكبر منها، هو الذي يصلح مقياسا موضوعيا يقوم عليه اتساع حجمها. كما أنه يصلح مقياسا موضوعيا يقوم عليه التفرقة بين الجماعات البسيطة والجماعات الأخرى المركبة والمعقدة، لأنه بدون هذه التفرقة لا يمكن تصور مضمون التداخل والتكامل بين الجماعات المكونة للنظام البنائي في مجتمع معين.

ولقد اعترف بهذه الحقيقة كل الباحثين في الدراسات الاجتماعية،

وان كان تقسيمهم للجماعات المكونة للنظام البنائي للمجتمع، جاء تقسيما عاما. فهناك مثلا تلك الدراسة التي قدمها أرنولد جرين A. Green والتي سبقت الاشارة اليها(٥)، حيث يقسم هذه الجماعات الى جماعات أولية وجماعات ثانوية. ويقصد بالجماعات الأولية تلك الجماعات الصغيرة التي يتوفر لأعضائها اتصالاً شخصياً مباشراً، ويكون صغر حجمها إلى الدرجة التي تسمح بالتقارب العاطفي والمكاني والتعارف وانكار الذات، وكلما كان الحجم أقل، كلما كانت هذه الصفات أقوى. أما الجماعات الثانوية فلا يجمع بين كل منها مكان واحد ولا يقوم بين أعضائها اتصال مباشر وتحكمها قواعد منظمة ومقننة. وتمثل المؤسسات بكافة أنواعها هذه الجماعات الثانوية. وتستطيع الجماعات الثانوية أن تبقى وتستمر بسبب قيام كل منها على عدد من الجماعات الأولية المتداخلة.

وهناك مثل آخر من دراسة قام بها ثلاثة من الباحثين، هم دافيد كريش D. Krech وريتشارد كرتشفيلد R. Crutchfield وأجرتون بلاشي A. Ballachy،(٦) حيث يضعون تقسيما مشابها في التعميم، وان كان مختلفا في بعض الصفات الشكلية. فالفرد ينتمي الى عدد من الجماعات المتنوعة داخل المجتمعات المعاصرة ليشبع حاجاته الأساسية. وتنقسم هذه الجماعات الى قسمين: أولهما، يضم الجماعات النفسية Psychological Groups والآخر يضم المؤسسات الاجتماعية Social Organisations وان كانت جميعها يمكن أن تسمى بالجماعات الاجتماعية لأن كل منها تملك تأثيرا متفاوتا على الفرد. وتعرف الجماعات النفسية بأنها الجماعات التي

---

(5) Green, A. Op. Cit. PP. 45 - 47.

(6) Krech, D. and Others. Individual In society. New York: McGraw - Hill, 1962. PP. 383 - 384.

تضم فردين أو أكثر والتي يعتمد أعضاؤها على بعضهم، ويتأثر كل منهما بسلوك الآخر، ويشتركون معا في أيدلوجية واحدة، أي في مجموعة من القيم والعقائد والعادات المشتركة والتي تنظم سلوكهم المشترك. أما المؤسسات الاجتماعية، فان لكل منها نظام متكامل من الجماعات النفسية المتداخلة، وتستهدف تحقيق هدف معين ومعلن.

وواضح هنا أن التقسيم للجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع متشابه في كلا الدراستين السابقتين، وأن الاختلاف بينهما يقتصر على المسميات التي أطلقت على هذه الجماعات. الى جانب أن كلاً منهما ركز على صفات معينة تميز الجماعات المنتمية الى كل قسم من القسمين اللذين انقسمت اليهما هذه الجماعات. وهذه اختلافات شكلية ولكنها لا تؤثر على مضمون التقسيم العام الذي أخذت به كل من هاتين الدراستين.

غير أننا نلاحظ على هذا التقسيم العام والموحد ملاحظة أساسية مستمدة من المشاهدات الواقعية من ناحية، ومن تقسيم الدراسات في العلاقات العامة للجماهير النوعية والتي اعتبرناها نوعيات من الجماعات خلال بحثنا عن مفهوم محدد وقاطع للجماهير النوعية من ناحية ثانية[٧]. ويعني مضمون هذه الملاحظة الأساسية أن الانتقال من الجماعات الأولية أو النفسية كما تسميها الدراستين السابقتين الى الجماعات الثانوية أو المؤسسات الاجتماعية ليس انتقالاً طبيعيا ولا واقعيا. فهناك جماعات تتوسط الطريق الى هذا الانتقال وتجعله انتقالا متسقا مع الواقع الكائن داخل المؤسسات وحولها باتساع المجتمع كله.

---

(٧) أنظر الفصل الأول من هذا البحث، وخاصة الجزء الخاص بدراسة الجماهير النوعية كمشكلة في العلاقات العامة.

فمثلا، جماعة العاملين داخل مؤسسة معينة هي جماعة لها نظامها البنائي القائم على عدد من الجماعات الصغيرة، ولها صفاتها التي تختلف عن صفات كل جماعة صغيرة. وكل مؤسسة تعمل داخلها على أساس أنها جماعة ثانوية، ولا يمكن أن ندرجها داخل اطار الجماعات الصغيرة أو النفسية أو داخل اطار المؤسسات الاجتماعية أو الجماعات الثانوية، انها جماعة متميزة وينبغي أن تأخذ قسما مستقلا بين القسمين المعترف بهما. وكذلك الحال بالنسبة لجماعة المستهلكين أو المجتمع المحلي أو الموردين أو المشرعين اذا كنا في مواجهة مؤسسة صناعية تشكل جماعة ثانوية أو اجتماعية.

وبناء على ذلك يكون من الأسلم أن نتصور قيام النظام البنائي للمجتمع الانساني على عناصر متتالية ومتداخلة ومتكاملة. فالمجتمع يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا، ومنها تتفرع جماعات معقدة تمثلها المؤسسات والمنظمات التي تنظم أوجه الحياة الاجتماعية المشتركة كلها، وكل جماعة معقدة تتفرع الى جماعات مركبة تضم نوعيات من الجماعات العاملة في هذه المؤسسات والمنظمات والجماعات المتعاملة معها، ثم تتفرع كل جماعة مركبة الى جماعات بسيطة، وداخل كل جماعة بسيطة تتبلور ظاهرة الجماهير النوعية وبهذه الكيفية تبدو صفات التوالي والتداخل والتكامل كضرورة حتمية تعطي لكل جماعة مضمونها، وتعطي لكل الجماعات معا قدرتها على اقامة نظام بنائي محكم للمجتمع كله. (أنظر الرسم التوضيحي).

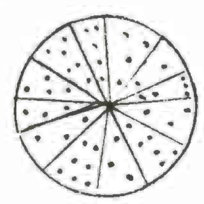
[رسم يوضح النظام البنائي للمجتمع]

المجتمع (الجماعة الأكثر تعقيداً)

جماعة معقدة

جماعة مركبة

لاحظ ما يأتي:



قلب الدائرة الكبيرة التي تمثل المجتمع كله يتكون من جماعات بسيطة. كل منها يعتبر الوحدة الأولى للنظام البنائي في المجتمع وداخل كل جماعة بسيطة تنمو ظاهرة الجماهير النوعية.

ويضاف الى ذلك، أن لكل جماعة أهدافها التي تحركها وتدفع أعضاءها الى التفاعل فيما بينهم، كما تدفع الجماعة ككل الى الحركة تجاه الجماعات الأخرى والتفاعل معها، لكي تشكل معها ظاهرة عامة تعطي للنظام البنائي كله فعاليته، وهي ظاهرة التفاعل الاجتماعي التي تحدث على مستوى المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا، ثم تتدرج الى مستوى كل جماعة من الجماعات المتفرعة عنه، الى أن نصل الى دينامية الجمهور النوعي الذي يعتبر النواة المحركة لكل جماعة بسيطة تكون الخلية أو الوحدة الأولى للنظام البنائي على مستوى المجتمع كله. وهذا يعني أن البناء التنظيمي المكون من جماعات متوالية ومتداخلة ومتكاملة ليس بناء جامدا ولكنه بناء تحركه الأهداف وتدفع عناصره الى التفاعل بكل سلبياته وايجابياته ونتائجه المؤثرة على الفرد والجماعة والمجتمع.

ثم إن كل جماعة لا تتحرك وتتفاعل بعشوائية، ولكن يحكمها ويضبط حركتها وينظم تفاعلها اطار ثقافي مشترك. بمعنى أن هناك ثقافة عامة مشتركة للمجتمع كله، وهو يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا، وهناك أيضا لكل جماعة من الجماعات التي يضمها ثقافتها الخاصة. وهي وإن كانت خاصة بأعضاء كل جماعة بالفعل، الا أنها تجد أصولها ومنابعها في الثقافة العامة المشتركة للمجتمع كله. وهذا يعطي لكل مجتمع سماته المميزة في مواجهة المجتمعات الأخرى، كما يعطي لكل جماعة يضمها سماتها المميزة أيضاً في مواجهة الجماعات الأخرى، حتى ولو كانت تشترك مع غيرها في الانتماء الى جماعة أكبر.

التماثل بين الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع:

لا شك أن التماثل قائم بين المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا والجماعات المتفرعة عنه. واذا كان المجتمع له نظامه البنائي المكون من جماعات

متوالية ومتداخلة ومتكاملة ومتفاعلة داخل اطارها الثقافي المشترك، فان كل جماعة من هذه الجماعات لها أيضا نظامها البنائي القائم على عناصر لها نفس الصفات، لأن ما ينطبق على الكل ينطبق أيضا على الجزء، وهذه قاعدة منطقية لا جدال فيها. غير أن التفاوت والتباين بدرجات حقيقة لا نستطيع أن ننكرها أيضا. وهذه الحقيقة هي التي تدعو هنا الى أن نتناول بالتحليل عناصر النظام البنائي لكل جماعة من الجماعات التي يقوم عليها المجتمع، لأنها توضح أبعادا أخرى لها ضرورتها وحيويتها.

ولقد أكد أرنولد جرين A. Green في دراسته المشار اليها، على هذه الحقيقة بقوله: أن الفرق بين صفات الجماعات الأولية والثانوية، فرق في الدرجة وليس فرقا في الاستثناء. ذلك لأن كل جماعة مهما كان نوعها لا بد أن تكون لها أهداف تجمع بين أعضائها، وأن يكون لها ولاء تؤكده صفة الانتماء بينهم[٨]. وهذا يعني أن التماثل قائم بين الصفات التي تقوم عليها الجماعات، ومنها المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا أو كجماعة ثانوية بحسب الاصطلاح الذي استخدمه الباحث هنا، على أن درجات هذا التماثل هي التي تفرقها وتوزعها وتنوعها.

ولقد حاول بعض الباحثين أن يضع مقياسا يصلح لتصنيف هذه الجماعات الى نوعيات عامة. وكان الدافع الى ذلك ما يمثله التعميم في الدراسات النظرية الأكاديمية من أهمية تفرضها ضرورات التحليل. غير أن عددا منهم اتجه بمقياسه الى التركيز على صفة واحدة على أساس أنها أصلح من غيرها لقيام الجماعات وتصنيفها، بينما اتجه عدد آخر بمقياسه الى زاوية أوسع استطاع منها أن يحدد عددا من الصفات الأساسية التي بها تقوم الجماعات، وعلى درجاتها المتفاوتة تتوزع وتتنوع. ولكل من الاتجاهين مبرراته وضروراته.

---

(8) Green, A. Op. Cit., P. 47.

ففي الدراسة التي قام بها دافيد كريش D. Krech ورتشارد كرتشفيلد R. Crutchfield وأجرتون بلاشي A. Ballachy وسبقت الاشارة اليها[٩]، نجد أنهم يرون أن القرب في المكان لا يؤدي بالضرورة الى قيام الجماعات، وكذلك الحال بالنسبة للتشابه في الاتجاهات، وان كان لكل صفة منها أهميتها. بينما اذا وجد نمط يحكم أدوار الأعضاء وسلوكهم، فانه يوفر صفات النظام والانتظام والتفاعل بين الأعضاء، فهذا النمط هو الذي يكون النظام البنائي للجماعة ويضمن استقراره وتطوره. وبناء على هذا النمط ودرجاته، يمكن أن تتحدد فروق جوهرية بين الجماعات الأولية والجماعات الثانوية أو الرسمية التي تمثلها المؤسسات. ومن هنا يركز هؤلاء الباحثون على صفة واحدة تركيزا يكاد أن يكون مطلقا، وان كانوا لم يغفلوا أهمية بعض الصفات الأخرى، كما أنهم اتفقوا على أن التنوع بين الجماعات هو في حقيقته تنوع في درجات توفر هذه الصفة التي ركزوا عليها.

وفي دراسة أخرى قام بها أكوف F. Acuff وآخرون[١٠]، نجد أنهم يحددون عددا من الصفات التي تمثل أبعادا تقوم عليها الجماعات وتتنوع. ويتفقون هنا أيضا على أن التنوع ما هو الا تنوع في درجات توفر هذه الصفات. وهذه الصفات التي ينبغي توفرها في كل جماعة بدرجة ما، هي كما يلي:

١ - أن تكون لها وحدة تميزها ككل وتميز أعضاءها في مواجهة الجماعات الأخرى.

٢ - أن يكون لها بناء اجتماعي. (وصف البناء هنا بأنه اجتماعي يقصد به حالته وهو في وضع دينامي).

---

(9) Krech, D. and Others. Op. Cit., PP. 402 - 420.

(10) Acuff, F. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press 1973. PP. 149 - 150.

٣ - أن تكون أدوار أعضائها محددة تحديدا واضحا.

٤ - أن تقوم بين أعضائها علاقات متبادلة.

٥ - أن يتوفر لها قواعد سلوكية متعارف عليها أو منصوص عليها.

٦ - أن يكون لها مصالح مشتركة وقيم مشتركة.

٧ - أن تعرف طريقها الى أهدافها.

٨ - أن يتوفر لها استقرار نسبي واستمرار نسبي.

وبناء على هذه الصفات الموحدة تختلف الجماعات في أحجامها ومدى استمرارها وبقائها داخل النظام البنائي للمجتمع كله، كما تختلف في درجات تعقيد النظام البنائي. وهذه الصفات ما هي الا أبعاد للنظام البنائي أو نتيجة مؤكدة لوجوده. ولذلك يمكن القول أن هؤلاء الباحثين يتفقون على أن الاختلاف في درجات توفر هذه الأبعاد، هو الذي يحدد تصنيف هذه الجماعات.

ويلاحظ هنا، أن الاتجاه الأول جزء من الاتجاه الثاني، والاتجاه الثاني أكثر شمولا وموضوعية، لأن التركيز على صفة واحدة مع التقليل من أهمية الصفات الأخرى، لا يوفر لمثل هذه المقاييس العلمية موضوعيتها، التي بدونها تفقد صلاحيتها للتطبيق. ولذلك قامت على مضمون هذا الاتجاه الثاني تعاريف للجماعة توفر لها صفة التعميم. ورغم أن للتعميم ايجابياته واستخداماته، الا أن المبالغة فيه يعني بروز سلبيات تؤثر على قيمة النتائج التي تصل اليها الدراسات العلمية النظرية.

وعلى سبيل المثال، نجد باحثا يدعى التون ريفز E. Reaves يضع تعريفا عاما للجماعة ككل، يرى فيه أن الجماعة تتكون من فردين أو أكثر، ولها أهداف مشتركة. وهذه الأهداف المشتركة قد تكون دينية أو

فلسفية أو اقتصادية أو ترفيهية أو علمية، وقد تشمل كل هذه المجالات معا[11]. وواضح هنا التبسيط المفرط الى الحد الذي يقلل من قيمة الاعتماد على تعريف كهذا. ومن ثم، فان الصفات المحددة التي وضعها الباحثون المشار اليهم هي أبعاد لمقياس موضوعي يحدد قيام الجماعة من عدمه ويحدد تصنيفها الى هذا النوع من الجماعات أو ذاك، ولكن المبالغة في تعميمها تسيء اليها بأكثر مما تفيد.

غير أنه ليس من المبالغة في شيء أن يقوم على هذا الاتجاه ومضمونه تصنيف للجماعات يتفق مع درجات توفر الصفات الأساسية للنظام البنائي، فاذا كانت هذه الصفات تتوفر بسهولة ويسر في جماعة ما، فهذه الجماعة توصف بأنها جماعة بسيطة. واذا كانت تتوفر بصعوبة ما في جماعة أخرى، فهذه الجماعة نصفها بأنها جماعة مركبة. واذا كانت تتوفر بصعوبة أكبر نظرا لاتساع حجم الجماعة، فانها تصبح جماعة معقدة، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع كله حيث نصفه بأنه جماعة أكثر تعقيدا. وهذا هو التقسيم أو التصنيف الذي أخذنا به هنا.

وواضح هنا أن الجماعات البسيطة تمثل الوحدات الأولية للنظام البنائي باتساع المجتمع كله، وعليها يقوم هذا النظام البنائي كله، فالجماعات المركبة تتكون كل منها من عدد من الجماعات البسيطة، والجماعات المعقدة تتكون كل منها من عدد من الجماعات المركبة، والجماعة الأكثر تعقيدا والتي تشمل المجتمع كله تتكون من عدد من الجماعات المعقدة.

ومن الجدير بالذكر أن يكون واضحا في الأذهان أن التماثل قائم بدرجات بين أبسط الجماعات وأكثرها تعقيدا، وأن التفاوت بين

---

(11) Reaves, E. The Dynamics of Group Behavior. New York: The American Management Association, 1970. P. 11.

الجماعات تفاوت في درجات التماثل وهذا يعني أنه كلما اتجهنا الى الجماعات البسيطة كانت صفات التماثل أكثر وضوحا، وكلما اتجهنا الى الجماعات المعقدة كانت هذه الصفات أقل وضوحا، لكن وجودها في جميع الحالات أمر مسلم به تماما.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن يكون قولنا بوجود درجات من التماثل بين أنواع الجماعات التي ينقسم اليها النظام البنائي للمجتمع كله، ممتدا ليشمل اثبات وجود درجات من التماثل. بين الجماعات المكونة لكل نوع منها، وان كانت أقل تفاوتا، بما يسمح بتصنيفها جميعها داخل نوع واحد. وهذا يعني أن الجماعات الداخلة في نوع واحد لا تتشابه الى درجة التطابق التام، وانما هناك تباينا بدرجة ما بين كل جماعة والجماعات الأخرى داخل النوع الذي تنتمي اليه بشكل يميزها عن غيرها.

ولنضرب مثلا على ذلك، بدراسة قام بها صمويل ديب S. Deep على الجماعات الصغيرة في بيئة العمل بالمؤسسات المعاصرة[١٢]. وتبين منها أن هناك فروقا بدرجة ما بين مدى قوة الصفات الأساسية التي يقوم عليها النظام البنائي للجماعات الرسمية البسيطة والتي تتشكل تحت ضغط ومتطلبات ظروف العمل وتلك التي يقوم عليها النظام البنائي للجماعات البسيطة غير الرسمية والتي تشكل بتأثير السلبيات التي تفرزها ظروف العمل ومتطلباتها، رغم أن هذه الجماعات البسيطة الرسمية وغير الرسمية تنتمي الى نوع واحد. ومع ذلك فإن هذه الفروق ليست بالدرجة الواسعة التي تكون عليها بين الجماعات التي تنتمي الى نوع معين، وتلك التي تنتمي الى نوع آخر. وهذه الحقيقة لا تتنافى أو

---

(12) Deep, S. Human Relations In Management. London: Collier Macmillan Pub., 1978. PP. 178 – 184.

تتعارض مع قولنا بأنه كلما اتجهنا الى الجماعات البسيطة، كلما كان التماثل أقوى، أي كلما كان توفر الصفات الأساسية للنظام البنائي أقوى.

الجماعات البسيطة كوحدات أولية في النظام البنائي للمجتمع:

تمثل الجماعات البسيطة الخلايا الأولى في كل مجتمع. وكل منها يمثل حياة اجتماعية مشتركة مصغرة تقوم عليها الحياة الاجتماعية المشتركة الأكبر على مستوى المجتمع كله، وان كانت تختلف عنها في بساطة صفاتها وتركيباتها. تماما كما تحمل الخلية الحية كل صفات الكائن الحي، وفي نفس الوقت يقوم بنيان الكائن الحي عليها. ومن هنا تكمن أهميتها وخطورتها داخل النظام البنائي للمجتمع كله.

والجماعة الصغيرة جماعة أولية لها صفات أساسية. فهي صغيرة قد تبدأ بفردين اثنين وقد تمتد لتصل الى عشرين فردا. ويمثل الحد الأقصى أكبر حجم يسمح بتوفر هذه الصفات الأساسية، كما تشير الى ذلك الدراسات الاجتماعية التجريبية[١٣]. ويقوم بين أعضائها اهتمامات مشتركة بمصالح مشتركة تتوزع على شتى الاحتياجات الانسانية الفسيولوجية والنفسية أو الاجتماعية، والتي تعتبر الدوافع الأساسية للحياة الاجتماعية المشتركة بين الأفراد داخل كل مجتمع. وهي ذاتها تكون الأهداف الأساسية للأفراد داخل كل الجماعات البسيطة التي ينتمون اليها، كما أنها توفر للجماعات البسيطة صفة التداخل بينها، فكل فرد يشبع قدرا من احتياجاته داخل كل جماعة بسيطة ويشترك في أكثر من جماعة بسيطة أخرى ليشبع احتياجاته الأخرى، وهكذا.

---

(13) Acuff, F. and Others. Op. Cit. P. 149.

ولكل جماعة بسيطة اطار ثقافي يحكم سلوك أعضائها ويوحد اتجاهاتهم نحو أهداف الجماعة التي ينتمون اليها. فهناك عادات وتقاليد وقيم مشتركة يفهمها كل عضو ويتمسك بها. وهناك أدوار متفاوتة ومعروفة لكل عضو، وهناك علاقات بين الأعضاء والأدوار، ولها أبعادها وحدودها. وهناك أيضا ضوابط للصراع بين الأعضاء بحيث لا يتجاوز حدودا معينة، وهذه الحدود المعينة تحفظ للأعضاء ولاءهم تجاه بعضهم وتجاه جماعتهم، وتحفظ أيضا للجماعة تماسكها وتآلفها. وهذه العناصر الثقافية المشكلة لاطار ثقافي موحد ومشترك، قد تكون عناصر منصوص عليها، أي عناصر مكتوبة ومفروضة كما هو الحال في الجماعات البسيطة الرسمية في المؤسسات المعاصرة، أو قد تكون عناصر متعارف عليها، أي عناصر مفهومة ومعترف بها ضمنيا بين أعضاء الجماعة كما هو الحال في الجماعات البسيطة غير الرسمية داخل بيئة العمل.

ومن هنا يمكن أن نتصور الولاء بين الأعضاء أو الولاء للجماعة ككل، صفة أساسية من الصفات المميزة للجماعات البسيطة. وهذه الصفة تشير الى قوة الروابط التي تربط الأعضاء بجماعتهم، وهي تعكس قوة الرغبة عند كل عضو في أن ينتمي الى جماعة معينة أو جماعات معينة، يجد فيها اشباعا لاهتمام معين أو لحاجة معينة. ثم ان هذه الصفة تعكس مدى القوة التي يمكن أن تمارس بها الجماعة ككل ضغطها على كل عضو، ومدى خضوع كل عضو لهذا الضغط. وهذا يعني أنه كلما كان ولاء العضو لجماعته قويا، كلما كان تمسكه بها وحرصه عليها وانصياعه لقراراتها قويا، والعكس صحيح.

والولاء للجماعة ككل من قبل كل عضو فيها ينبغي أن ينعكس على ولائه للأعضاء الآخرين الذين يشاركونه الانتماء الى هذه الجماعة. ويخلق هذا الولاء بين الأعضاء داخل الجماعة مناخا نفسيا عاطفيا، اذا كان هناك

قبول مشترك بين الأعضاء، بمعنى أن يقبل كل منهم الآخر ويحترم احتياجاته وآرائه ودوره داخل الجماعة. وهذا المناخ النفسي الصحي له أهميته في تحقيق القوة لرابطة الولاء للجماعة ككل ويدعم تماسكها وتآلفها، كما أن له أهميته في المحافظة على التوازن بين الأعضاء وتخطي الآثار السلبية للصراع بينهم. ويضاف الى ذلك، أن صفة الولاء بشقيها لها انعكاسات ايجابية على ما تحققه من استقرار نسبي.

وتبقى صفة أساسية تعطي لهذا النظام البنائي حيويته وقوته وايجابيته، وتعطي للجماعة قوتها ككائن اجتماعي متحرك نحو أهدافه، ومتفاعل مع الجماعات الأخرى داخل النظام البنائي للمجتمع كله. وهذه الصفة الأساسية مقصود بها ما ينبغي أن يتوفر للجماعة من دينامية. ودينامية الجماعة لا تنعكس عليها كل الصفات الأساسية للنظام البنائي فقط، ولكن هذه الصفات الأساسية تشكل أيضا عناصر رئيسية في تكوينها والوصول بها الى غاياتها لصالح الجماعة وكل أعضائها.

وجوهر هذه الدينامية يتمثل فيما تقوم عليه الجماعة البسيطة من اتصال مباشر وصريح. فكل عضو في هذه الجماعة البسيطة يعترف بالآخرين وتجري بينهم جميعا عمليات اتصال شخصي وجها لوجه. ولذلك انتهى الباحثون الى أن حجم الجماعة الصغيرة لا يجوز أن يزيد على عشرين عضوا بحسب النتائج التجريبية التي توصلوا اليها، لأنه تبين لهم أن حجمها اذا زاد عن هذا العدد يمكن أن يؤثر على قوة الاتصال الشخصي المباشر بين أعضائها. وهذا يعني من زاوية أخرى، أنه كلما نقص حجم الجماعة البسيطة، كلما كانت ديناميتها أقوى، لأن جوهرها المتمثل في الاتصال الشخصي سوف يكون أقوى، والعكس صحيح، لأن الحجم الكبير لا يسمح لكل الأعضاء بالاشتراك كأطراف ايجابية في عمليات الاتصال داخل الجماعة. ومن ثم يكون الاتصال هنا

هو الذي يتحكم في حجم الجماعة البسيطة[١٤].

والجماعة البسيطة بهذه الدينامية تعتبر وحدة وظيفية داخل النظام الاجتماعي لكل مجتمع. وهي ليست وحدة وظيفية حبيسة داخل نفسها، ولكنها تتفاعل مع الجماعات الأخرى بشتى ألوان التفاعل وأشكاله. ولذلك، فان كثيرا مما تنتهي اليه ديناميتها يمتد تأثيره الى الجماعات الأخرى وقد يتبلور الى دوائر تأثيرية تتسع بالتدريج لتشمل المجتمع كله في حالات معينة[١٥].

وظاهرة الجماهير النوعية داخل الجماعة البسيطة هي القوة المحركة لهذه الدينامية والدافعة لها الى غاياتها. وبحسب تعريفنا للجماهير النوعية[١٦]، يتبين أن الجماهير النوعية، تتكون من الأفراد الأكثر اهتماما بالقضايا المتصلة بالمصالح المشتركة لأعضاء الجماعة كلها، وبالتالي فان دينامية الجماعة تبدأ بهم، وتنتشر عن طريقهم الى أعضاء الجماعة كلها، لكي يصلوا بها في نهاية المطاف الى غاية من الغايات المشتركة للجماعة. غير أن تعريف الجماهير النوعية بهذه الكيفية، لا يعني أن المقصود بها زعماء الرأي أو قادة الرأي داخل كل جماعة، إنها لا تعنيهم ولكنها تشتمل عليهم. فهم لطبيعتهم الخاصة ومراكزهم يشكلون جزءا له أهميته في ظاهرة الجماهير النوعية داخل كل جماعة بسيطة.

ومن نافلة القول، أن نشير هنا الى أن كل جماعة بسيطة يتكون داخلها أكثر من جمهور نوعي. والتعدد هنا في الجماهير النوعية داخل الجماعة البسيطة الواحدة يرتبط بتعدد القضايا التي تسمى بالمصالح المشتركة لأعضاء هذه الجماعة من ناحية، وبتعدد اهتمامات الأفراد وقوة

---

(14) Acuff, F. Ibid, P. 154.

(15) Acuff, F. Ibid, P. 159.

(١٦) أنظر ما انتهينا اليه بشأن هذا التعريف في الفصل الأول.

حماسهم لكل قضية من هذه القضايا من ناحية ثانية. ولا يستثنى من ذلك زعماء الرأي أو قادة الرأي داخل كل جماعة. ان كل واحد منهم له اهتماماته، فقد يكون أكثر اهتماما بقضايا ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو نفسي، وما شابه ذلك. وهذا الاعتبار يسمح بتعدد هؤلاء الزعماء والقادة وتعدد أدوارهم داخل ظاهرة الجماهير النوعية بصفة خاصة، وداخل الجماعة كلها بصفة عامة.

والجماهير النوعية جزء من الجماعة التي تنتمي اليها، وهي تشترك مع جماعتها في كل الصفات الأساسية المكونة لنظامها البنائي، وان كان أفرادها كقوة محركة لدينامية جماعتهم يكونون أكثر أعضاء هذه الجماعة التصاقا بهذه الصفات الأساسية. ويكونون أيضا أكثر أعضائها انتماء واخلاصاً وولاء لها وللعناصر التي يقوم عليها بناؤها، كما يكونون أكبر اهتماما بأعضائها وأقوى ارتباطا بهم. ومن ثم، جاء تشبيهها بالنواة داخل الخلية، ففي داخلها تكمن حياة الجماعة البسيطة وفعاليتها، بل انه في داخلها توجد العناصر الأولى لحياة المجتمع كله ونموه نموا طبيعيا وقويا.

ونظرا لأن الجماهير النوعية هي صانعة دينامية الجماعة، وهي قوتها المحركة التي تدفع بها الى الاتساع والانتشار لتشمل أعضاء الجماعة كلهم، بما يتوفر لأفرادها من تفاعل ايجابي أقوى، وتكامل في الأدوار البارزة، وعلاقات وطيدة بأعضاء الجماعة كلهم، فانه ليس غريبا أن تلصق بها دينامية الجماعة كلها، بحيث يمكن القول أن دينامية الجماعة تعني دينامية الجماهير النوعية في مواجهة القضايا المتصلة بالمصالح المشتركة للجماعة كلها. بل إنه يصبح من الطبيعي الا نستخدم اصطلاح Group Dynamic بل نستخدم بدلا منه اصطلاح Public Dynamic ليستقيم الاصطلاح مع مضمونه الحقيقي في مواجهة كل جماعة من الجماعات البسيطة.

وبذلك تصبح الجماعات البسيطة الوحدات الأولية للنظام البنائي للمجتمع كله. وهي ليست وحدات مبعثرة، ولكنها وحدات منتظمة ويقوم عليها النظام البنائي للمجتمع كله، بحيث يصبح لتواليها وتداخلها مغزى خاصا، فهي بهذه الصفات تنتظم لتقوم عليها الجماعات المركبة ثم الجماعات المعقدة، ثم المجتمع كله كجماعة أكثر تعقيدا.

وهذه الجماعات البسيطة ليست وحدات جامدة، ولكنها وحدات وظيفية متحركة تتفاعل ذاتيا لتثبت وجودها وتدعم استقرارها وبقاءها، وتتفاعل مع غيرها داخل اطار كل جماعة مركبة، والتي بدورها تتفاعل مع الجماعات المركبة الأخرى داخل اطار الجماعة المعقدة التي تضم عددا منها، وبالتالي تتفاعل الجماعات المعقدة داخل اطار المجتمع كله كجماعة واحدة تضمها جميعها. وبذلك تخلق نظاما بنائيا متفاعلا بالكيفية التي تحقق تثبيت دعائم المجتمع وتوفير قوة دافعة تطوره وترتقي به.

وهذه الجماعات البسيطة ليست وحدات بلا كيان محدد. ولكنها كيانات متميزة باطاراتها الثقافية التي توفر لها نظاما سلوكيا متكاملا وهادفا، وهي في حركتها وتفاعلها تأخذ من الاطار الثقافي العام للمجتمع كله وتضيف اليه. انها تجد المنابع الأولى لاطارها الثقافي في ثقافة المجتمع كله، ولكنها كخلية وظيفية حية لا تكتفي بأن تتأثر بالانتماء ولكنها تؤثر أيضا بالعطاء. وهي بهذا التأثر والتأثير المتبادل بينها وبين المجتمع ككل، تسهم في تطوير السمات المميزة للجماعات الأكبر منها والقائمة عليها من ناحية، كما تسهم في تطوير السمات المميزة للمجتمع كله في مواجهة المجتمعات الأخرى، من ناحية ثانية.

وبهذه المعاني كلها، تأخذ الجماعات البسيطة مكانتها كوحدات أولية لها أهميتها القصوى داخل النظام البنائي للمجتمع كله، منها يستمد

عناصره الأولى، وعليها تقوم حيويته وقوته وفعاليته، وبها يكتسب المجتمع كثيرا من سماته الثقافية الأساسية والبارزة والمميزة.

ولا شك أن هذا التصور لمكانة الجماعات البسيطة وأهميتها الحيوية داخل النظام البنائي للمجتمع كله، يوضح الأبعاد الحقيقية لأهمية الجماهير النوعية داخل اطارها الاجتماعي والثقافي. فالجماهير النوعية ظاهرة اجتماعية ترتبط بالجماعات البسيطة ارتباطا عضويا. وارتباطها هذا بوحدات أولية تحمل كل هذه المعاني في مواجهة النظام البنائي للمجتمع، يجعل لقوتها داخل كل وحدة أولية منها أبعادا ممتدة الى أعماق المجتمع كله. فالجماهير النوعية تنتمي انتماء طبيعيا الى مجتمعها، تتأثر وتؤثر، وتأخذ وتعطي داخل دوائر تتسع تدريجيا لتشمل النظام البنائي للمجتمع. ولولا هذه المكانة التي تحتلها الجماعات البسيطة داخل النظام البنائي للمجتمع بكل معانيها، ما كان في الامكان تصور العلاقة العضوية الوثيقة بين الجماهير النوعية واطارها الاجتماعي والثقافي بكل أبعادها وتأثيراتها.

الصلة بين أهداف الجماعات ونظامها البنائي:

ترتبط أهداف الجماعات في كل مجتمع بالحاجات الأساسية لأعضائها[17] [illegible]ظهر الى الوجود لتحقيق حاجة أو أكثر من حاجات الأعضاء. ولذلـ[illegible]ـعدد الجماعات بتعدد الحاجات. ويمكن القول بصفة عامة أن عضوية الجماعات ذات صفة وظيفية لكل عضو. وكل عضو يشبع حاجاته الأساسية بالانتماء الى أكثر من جماعة. فالجماعة البسيطة قد

(١٧) نفضل استخدام لفظ العضوية هنا بدلا من لفظ الفرد، لأنه اذا كانت الجماعة البسيطة وحدتها الفرد، فان الجماعة المركبة أو المعقدة وحدتها الجماعة البسيطة. وهنا يكون لفظ العضوية أكثر ملاءمة.

تقدم للفرد الغذاء والمأوى وقد تقدم اليه الأمان في مواجهة التهديدات الخارجية، وقد تقدم اليه تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية، وما شابه ذلك.

ولكي نفهم جماعة ما ونتنبأ بسلوكها في الظروف المختلفة، يكون من الضروري أن نتعرف تماما على الحاجات الأساسية لأعضائها والأهداف التي تحققها العضوية داخل الجماعة لأعضائها المختلفين، على أن نضع في الحسبان عددا من الاعتبارات الهامة: فالحاجات التي تشبعها الجماعة لبعض الأعضاء قد تختلف عن الحاجات التي تشبعها لأعضاء آخرين، والحاجات المعلنة للأعضاء في جماعة ما لا تكون دائما هي الحاجات الحقيقية التي يستهدفونها، وبالتالي لا تكون الوظائف أو الأهداف المعلنة للجماعة ككل هي الوظائف أو الأهداف الحقيقية لها. ويضاف الى ذلك ما قد يحدث من تغير في أهداف الجماعة ككل، فالأهداف الحالية لجماعة ما لا تكون هي نفس الأهداف التي كانت تستهدفها نفس الجماعة في زمن مضى.

غير أن قدرة الجماعات على اشباع الحاجات الأساسية لأعضائها تتفاوت من جماعة الى أخرى، كما أنها تتفاوت في قدرتها على تحقيق العدالة في اشباع هذه الحاجات. فهناك أعضاء في كل جماعة يملكون تأثيرا أكبر على قرارات الجماعة في مواجهة هدف معين أو إشباع حاجة معينة. ويمكن أن نتوقع تبعا لذلك، أن هؤلاء الأعضاء الأكبر تأثيرا يحققون اشباعا أكبر، بل ان بعض الجماعات قد تركز على اشباع الحاجات الأساسية للأعضاء المسيطرين بأكبر مما تركز على اشباع نفس الحاجات للأعضاء غير المسيطرين. ورغم أن درجات السيطرة قد تختلف من جماعة الى أخرى، الا أنه بصفة عامة يمكن أن نلمس في كل جماعة خدمة أكبر لمصالح الأعضاء المسيطرين.

وهنا يصف دافيد كريش D. Krech وزملاؤه في دراسة لهم[١٨]، هذا الوضع بقولهم، إن أهداف الجماعات يمكن أن نتصورها بصفة عامة على انها اشباع للحاجة الى السيطرة Power عند بعض الاعضاء، واشباع للحاجة الى الانتماء Belongingness عند معظم الاعضاء. وحتى في الجماعات التي لا يوجد فيها اعتراف صريح بالزعامة او القيادة، نجد أن الأدوار تتوزع على الأعضاء بكيفية تحقق التفاوت في القوة والتأثير، مما يضع تبريرا مقبولا لهذا التصور في مواجهة كل الجماعات بكافة أنواعها.

واذا كانت الحاجة الى السيطرة صفة يختص بها بعض الناس، فان الحاجة الى الانتماء الى جماعة ما، تمثل في نظر الكثيرين الحاجة الى أن يكونوا جزءا من شيء هام له معنى. وهذه الحاجة الى الانتماء تعتبر بهذا المغزى دافعا قويا نحو الأنشطة المشتركة في المجتمع. ان الشعور بالانتماء يتحكم في احساس العضو بقيمته الذاتية، ولذلك ينعكس الإحساس بالقيمة الذاتية على الشعور بالانتماء، ويكون الشعور بالانتماء امتدادا جزئيا هاما للاحساس بالذات. ومن هنا يأتي شعور الفرد بأن هذه الجماعة أو تلك هي جماعته، والهجوم عليها يعتبر هجوما عليه نفسه.

والحاجات الأساسية للأعضاء في جماعة ما، ليست ثابتة أو جامدة، وانما تتغير وتتطور تبعا للتغيرات التي تحدث لكل عضو. فالعضو قد يكتسب خبرة جديدة نتيجة لانتمائه لجماعة ما. وهذه الخبرة الجديدة قد تكون دافعاً لحاجات جديدة، والحاجات الجديدة التي خلقتها الخبرات المتجددة للأعضاء، حاجات كثيرة ومتعددة، وهي تؤدي غالبا الى أن

---

(18) Krech, D. and Others. Individual In Society. New York: Mc Graw - Hill, 1962. P. 394.

يزداد الأعضاء تمسكا بجماعتهم وحرصا على استمرارها وبقائها، لأن لها انعكاسات ايجابية على تزايد الوفاق بين الأعضاء، كنوع من الدفاع عن بقاء الجماعة واستمرارها.

وعلى الرغم من أن الجماعة الواحدة يمكنها أن تشبع حاجات متعددة لأعضائها، الا أنه لا توجد جماعة واحدة تستطيع أن تشبع كل الحاجات الأساسية لكل عضو، وبالتالي لا تستطيع أن تحقق له كل أهدافه. وهذا يعني، أن العضو ينتمي الى أكثر من جماعة وقد يؤدي هذا الانتماء المتعدد لجماعات مختلفة، الى أن يدخل الفرد في صراع مع الضرورات التي يفرضها تعدد الانتماءات، خاصة اذا كانت هذه الضرورات متعارضة، أو كانت قدراته لا تمكنه من تحمل جميع هذه الضرورات المتباينة.

والعضو قد يجد نفسه مضطرا الى ممارسة هذه الانتماءات المتعددة، تحت ضغط ظروف معينة لا يستطيع مقاومتها. فالتزايد في تعدد حاجاته الأساسية بسبب التغيرات المستمرة في حاجاته وأهدافه، واتجاه بعض الجماعات الى التخصص الشديد في اشباع حاجة أو حاجات معينة ومحددة مما يقيد قدرتها على الاشباع المتعدد الأغراض، الى جانب عدم قدرة بعض الجماعات على التغير والتطور السريع لتستمر في تحقيق الاشباع للحاجات المتغيرة عند الأعضاء داخل اطار عالم متغير بسرعة كبيرة، كلها عوامل تشكل الظروف الضاغطة والدافعة لكل عضو في جماعة ما الى أن يمد انتماءه الى أكثر من جماعة أخرى.

وهناك ظروف أخرى مضادة تعمل على التخفيف من حدة الانتماءات المتعددة وآثارها السلبية في مواجهة العضو وجماعته معا. فهناك زعماء الرأي داخل كل جماعة، ممن يحاولون جاهدين أن يوسعوا من أهدافها بالكيفية التي تحقق أكبر قدر من الاشباع لأكثر من حاجة

من الحاجات الأساسية لأعضائها، حتى لا تكون هناك حاجة تدفع بالفرد الى تعدد الانتماءات، أو على الأقل حتى تقلل من ضغط هذه الحاجة، وبالتالي يقل تعدد الانتماءات الى درجة مقبولة ومحتملة. وهناك محاولات العضو ذاته، والتي يسعى بها الى الهروب من الصراع النفسي الذي يسببه تعدد الانتماءات المتعارضة. وهناك أيضا حالات يجد العضو نفسه فيها غير مضطر الى تعدد الانتماءات، مثل الحالات التي يكون فيها العضو زعيما دينيا أو وزيرا، حيث يتحقق للعضو داخل جماعته كل احتياجاته الأساسية، بل وكل ما يحلم به من احتياجات متجددة. ولا شك، أن كل هذه الظروف لا تقضي على ظاهرة تعدد الانتماءات في المجتمع المعاصر، وان كانت تمثل عوامل مخففة بدرجة ما.

ومهما كان تنوع الحاجات التي تدفع العضو الى الانتماء الى جماعة ما، فان فعالية كل جماعة وحيويتها تتطلب اتفاق أعضائها على الأهداف التي سوف يعملون على تحقيقها معا. وهذا يعني أنه اذا كان لكل عضو أهدافه الخاصة عندما ينتمي الى جماعة معينة، فان هذه الجماعة التي ينتمي اليها ينبغي أن تكون لها أهداف مشتركة متفق عليها بين كل أعضائها أو معظمهم على الأقل. وهذه الأهداف المشتركة هي التي تسمى بأهداف الجماعة في مواجهة ما نسميه بأهداف العضو المنتمي اليها. وتعكس أهداف الجماعة السمات الأساسية للأهداف الفردية. وليس معنى ذلك، أنها تعني حاصل جمع الأهداف الفردية، وانما يقصد بها أن أعضاء الجماعة هم الذين توصلوا اليها واشتركوا فيها، وأنها هي التي تجمعهم معا داخل اطار جماعتهم. وبمعنى آخر، أن انتسابها الى الجماعة ككل يعني حدود المصالح المشتركة التي اتفق اعضاء الجماعة عليها، ولكن هذه الحدود لا تساوي مجموع الأهداف لكل الأعضاء.

ونظرا لأن كل جماعة تظهر الى الوجود لتحقيق الأهداف الخاصة بأعضائها، فان أهداف الجماعة هنا كأهداف مشتركة لكل أعضاء الجماعة

تصبح سمة مميزة لها تميزها عن بقية الجماعات الأخرى. ويمكن أن نصف الجماعات بحسب هذه السمة المميزة، فنقول هذه جماعات دينية، أي لها أهداف دينية، وهذه جماعات سياسية، أي لها أهداف سياسية، وهكذا. ومع ذلك، فان هذا التصنيف قد يكون مضللاً، بسبب ما انتهت اليه الأبحاث والدراسات الاجتماعية من اثبات وجود أهداف اضافية تنتهي اليها جماعات معينة مع امتداد عمرها الزمني. وقد لا تكون لهذه الأهداف الاضافية صلة بالأهداف الأساسية، وقد تتغلب على الأهداف الأساسية التي تختفي لتحل محلها تلك الأهداف الاضافية.

ولنضرب مثلا على ذلك[١٩]، فالكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من وجهة نظر التحليل الاجتماعي تعتبر جماعة من الجماعات المعقدة في المجتمع الأمريكي، أجريت عليها دراسة سنة ١٩٢٦م، تبين منها أنها تمارس ثلاثة وثلاثين نوعا متباينا من الأنشطة الكنسية غير الدينية كاقامة المناسبات الاجتماعية العامة والجمعيات الكشفية والموسيقية والرياضية والعلمية، الى جانب أنشطة التمريض والعلاج، وما شابه ذلك. وهذه الأنشطة تمثل تغيرا في طبيعة الوظائف التي تقوم بها أمثال هذه المؤسسات الدينية. وهذا التغير ليس قاصرا على الكنيسة البروتستانتية فحسب، ولكنه تغير شمل كل المؤسسات الدينية المسيحية.

ويرجع السبب الرئيسي لازدياد الأهداف الجماعية الاضافية الى حقيقة مؤداها، أنه كلما حدث تغير في أهداف الأعضاء، فان على الجماعة التي ينتمون اليها أن تغير من أهدافها المشتركة لتستطيع استيعاب ما حدث من تغير في أهداف أعضائها، اذا أرادت أن تحتفظ لنفسها بالبقاء والاستمرار. ومن ثم، فان التحليل العلمي للجماعات

---

(19) Krech, D. and Others. Ibid, P. 398.

ينبغي أن يشمل كل أهدافها المشتركة الأساسية والاضافية معا.

ورغم أن الأهداف المشتركة للجماعة ككل تحمل السمات الأساسية للأهداف الفردية لأعضائها، الا أن الصراع بين الأهداف الفردية والجماعية دائم ومستمر. ولا شك أن هناك جماعات يتحقق لها التوافق بين المصالح الفردية والمصالح المشتركة. غير أن هناك جماعات أخرى تمثل الغالبية في المجتمع المعاصر، ينتفي فيها هذا التوافق ليحل محله الصراع بين الأهداف الفردية والأهداف الجماعية. فالكثير من المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية منها، تجد أن هناك تعارضا بين المصالح الفردية للعاملين فيها وبين المصالح التي تسعى كل منها الى تحقيقها كمؤسسة متكاملة لها دورها في المجتمع. ولذلك تتجاهل قدرا كبيرا من المصالح الفردية لحساب مصالحها الخاصة، رغم أن هذا التجاهل بكل ما يعنيه من صراع بين العاملين والمؤسسة ككل، له آثاره السيئة على كل عضو عامل، بل وعلى المؤسسة ذاتها، بالاضافة الى المجتمع كله[٢٠]. ومعروف هنا أن المؤسسات الاقتصادية تعتبر جماعات معقدة، وأن العاملين يعتبرون من الجماعات المركبة التي تقوم عليها كل جماعة معقدة. فالصراع هنا صراع بين الأعضاء والجماعة التي ينتمون اليها.

وهناك دراسات اجتماعية تجريبية استهدفت الوصول الى العوامل التي تحدد قبول العضو لأهداف جماعته وتمسكه بها[٢١]. ولقد أجمعت نتائج هذه الدراسات الاجتماعية التجريبية على قاعدة عامة مؤداها، أن العضو سوف يستمر على ولائه للأهداف المشتركة لجماعته، طالما ظل مقتنعا بأن تحقيقها سوف يؤدي الى اشباع حاجاته الخاصة. وهذه القاعدة العامة تشكل مضمون النتائج جميعها بصفة عامة.

(20) Basil, D. and C. Cook. The Management of Change. New York and London: Mc Graw - Hill, 1974. PP. 99 - 104.

(21) Krech, D. and Others. Op. Cit. PP. 400 - 402.

- فقد تبين من نتائج الدراسات التجريبية التي حاولت اثبات العلاقة بين الروح المعنوية للعاملين والانتاج، أن هناك أهمية بالغة لوجود تطابق ملموس ومحسوس بين أهداف الجماعة وحاجات العضو، بمعنى أن الأعضاء في جماعة ما ينبغي أن يروا في أهداف الجماعة اشباعا لحاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن ارتفاع الروح المعنوية يعني زيادة الإنتاج، وأن انخفاض الروح المعنوية يعني هبوط الإنتاج، إلا أن النتائج تشير أن هذه العلاقة محدودة للغاية، وقد تنعدم في أغلب الأحوال، لأن أهداف زيادة الانتاج تضعها الادارة العليا في الشركة الصناعية دون أن تكون لها صلة بحاجات العاملين. ولذلك، ينبغي على الادارة العليا في كل المؤسسات المعاصرة أن تتقيد بقاعدة أساسية تستهدف تغيير أهدافها الخاصة، لتصبح أهدافا جماعية لكل العاملين، اذا أرادت أن تستفيد من هذه النتائج وتطبقها، على أن يكون ذلك نابعا من اقتناع العاملين أنفسهم بأن هذه الأهداف الجماعية للمؤسسة ككل ليست مفروضة عليهم، وانما هي من صنعهم أنفسهم.
- وتبين من هذه الدراسات التجريبية أن وضوح أهداف الجماعة وضوحا كاملا لا لبس فيه ولا غموض يؤثر على قبول أعضائها لهذه الأهداف، على أن يكون واضحا كذلك دور كل منهم في تحقيقها. ففي احدى هذه الدراسات التي أجريت سنة ١٩٥٧م، على جماعتين: أعطيت احداهما معلومات كاملة حول الهدف من لعبة جماعية ودور كل عضو فيها وكيفية تكامل هذه الأدوار لكي يتحقق الهدف كاملا. بينما حرمت الأخرى من هذه المعلومات تماما، فتبين أن العضو في الجماعة الأولى كان أقوى شعورا بالانتماء نحو جماعته، وأكبر مساهمة في تحقيق هدفها

المشترك، وأكثر تعاطفا مع زملائه، وأكثر قبولا لما تمارسه الجماعة من ضغط عليه، على عكس العضو في الجماعة الثانية. وهذا تأكيد على أهمية وضوح الهدف الجماعي ووضوح الكيفية التي يساهم كل عضو في تحقيقه.

- كما تبين من هذه الدراسات التجريبية أيضا، أنه كلما كانت الجماعة أكثر تآلفا وتضامنا، كلما كان أعضاؤها أكثر انجذابا الى أهدافها، وأكثر استعدادا لقبولها. بل وتبين أكثر من ذلك، ففي حالة هذه الجماعات المتآلفة والمتضامنة، يكون لعقاب العضو المخالف تأثير أكبر.

- وتبين من هذه الدراسات التجريبية كذلك، أن اشتراك الأعضاء في وضع أهداف الجماعة وتحديدها يزيد من قبولهم لها. فهذا الاشتراك يسمح لكل عضو أن يرى بنفسه كيف تتطابق أهداف الجماعة مع أهدافه الخاصة أو مع حاجاته الأساسية. وهذا الاشتراك يساعد على وضوح الأهداف الجماعية أمام كل عضو. كما أن هذا الاشتراك يفرض التزام العضو بما تنتهي اليه الجماعة كلها بصورة علنية وأمام الجميع. وهذا الالتزام العلني يزيد من قبول العضو لأهداف جماعته. ثم إن احساس العضو بموافقة الغالبية على الأهداف الجماعية يعتبر عاملا حاسما من العوامل التي تسهم في قبوله لهذه الأهداف. وهذا يعني أن هذه النتيجة تعكس أهمية النتائج الأخرى وتؤكدها.

- وأخيرا، تبين من هذه الدراسات التجريبية أن قبول العضو لأعضاء جماعته يتغير سلبا أو ايجابا كلما سارت الجماعة أشواطا نحو بلوغ غايتها. ذلك لأن هذا السير نحو بلوغ الأهداف قد يزيد من وضوح الرؤية أمام كل الأعضاء لاحتمالات النجاح،

وبالتالي يزيد قبول العضو لأهداف جماعته ويقوى. بينما اذا أحس العضو بأن جماعته غير قادرة على تحقيق أهدافها المشتركة، فانه يميل إلى التخلي عن هذه الأهداف، والاتجاه نحو اشباع حاجاته الأساسية بأساليب أخرى. وهذا يعني أن عجز الجماعة أو فشلها في مواجهة أهدافها المشتركة، يخلق وضعا يدفع الأعضاء نحو أهدافهم الخاصة، ويتخلون فيه عن أهداف جماعتهم.

وهذه العوامل جميعها لا شك في أهميتها، فهي تستطيع، اذا توفرت جميعها، أن تحدث تأثيرا ايجابيا على مدى قبول الأعضاء لأهداف جماعتهم. ولئن كانت الدراسات التي أثبتت أهمية هذه العوامل تقوم على التجريب داخل المعامل، فان هذا الاعتبار لا يقلل من أهمية النتائج التي وصلت اليها، خاصة وأن الشواهد الواقعية تؤيدها وتؤكدها. وكل ما في الأمر أن واقع الظروف في البيئات الحقيقية التي تعيشها الجماعات، داخل المجتمع، قد تقلل من تأثير أحد هذه العوامل أو تزيد من تأثير عامل آخر، ولكن هذا الاحتمال لا ينفي وجودها وتأثيرها.

وتبقى ملاحظة أخيرة، وهي أن عمليات التفاعل الاجتماعي أو الدينامية الاجتماعية بكافة أشكالها ومجالات تطبيقها داخل اطار الثقافة المشتركة للجماعات المتفرعة عن المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا، تمثل البوتقة التي تنصهر داخلها أهداف الأعضاء بكل العوامل المؤثرة فيها سلبا وايجابا، والتي قد تخرج منها في النهاية قوة مشتركة من المشاعر والأحاسيس والأفكار والآراء وأنماط السلوك، تدعم كيان الجماعة ككل وتشد من دعائم استقرارها واستمرارها، وتدفعها نحو التطور والتقدم، أو قد يحدث العكس تماما فيكون الاحباط والانهيار.

** * **

المبحث الثاني

التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات

يجمع مضمون التفاعل الاجتماعي Social Interaction بين دينامية الجماعة من ناحية ودينامية الجماعات من ناحية أخرى. فهو يشمل النوعين معاً، أي يشمل ما يحدث بين أعضاء الجماعة الواحدة من تفاعل وما يحدث أيضاً بينها وبين الجماعات الأخرى من تفاعل داخل اطار النظام البنائي للمجتمع كله كجماعة أكثر تعقيداً. ومن ثم، فهو يحدث على شكل دوائر تضيق لتشمل الجماعة الواحدة، وتتسع رويداً رويداً حتى تشمل المجتمع بكل جماعاته.

ويقصد بالتفاعل الاجتماعي ما يحدث بين الأفراد والجماعات من تأثيرات متبادلة ومشتركة خلال محاولاتهم تحقيق أهداف فردية أو جماعية. والتفاعل الاجتماعي بهذا التعريف يعكس نتائج الحياة الاجتماعية المشتركة بين الأفراد والجماعات بكل ما فيها من قيم معنوية وأدوار اجتماعية وكفاح مشترك، أي أنه يعكس نتائج الاتصال المتبادل بين الناس بشتى صوره وأساليبه. ولذلك، لا يمكن أن نتصور وجود حياة اجتماعية مشتركة بدون تفاعل اجتماعي.

وبذلك، نستطيع أن ننظر الى المجتمع من زوايتين: فهو من إحداهما يمثل نظاماً للقيم المعنوية والأدوار الاجتماعية، وهو من الزاوية الأخرى نظام متحرك ومتفاعل. وتنصرف الزاوية الاولى الى الثقافة المشتركة، وهي العنصر الثابت نسبياً في الحياة الإجتماعية داخل كل مجتمع. بينما تنصرف الزاوية الثانية الى التفاعل الإجتماعي، وهو العنصر المتحرك داخل كل مجتمع. وليس من شك في أن التفاعل الإجتماعي بأشكاله وعناصره، هو الذي يحرك الثبات النسبي للثقافة المشتركة ويدفعها الى

التغير النسبي من وقت لآخر. كما أن الثقافة المشتركة هي التي تضع اطاراً حول التفاعل الاجتماعي بكل عملياته وأشكاله، فتوفر له حدوداً معينة وعلاقات معينة وأساليب مقبولة أو غير مقبولة. وبذلك تؤثر كل زاوية في الأخرى وتتأثر بها، ثم أنهما تتكاملان معاً لتحكمان حركة الجماعات واتجاهاتها وطبيعة معاملاتها ونوعية علاقاتها داخل كل مجتمع انساني.

ويقوم التفاعل الاجتماعي على أربع عمليات أساسية: هي عمليات الصراع والمنافسة والتعاون والتمثيل. وهذه العمليات الاجتماعية الاربع هي التي تعطي للتفاعل الاجتماعي مضمونه بين الأفراد والجماعات، ومع ذلك لا تستطيع أي منها أن تعطيه هذا المضمون كاملا، لأن التفاعل الاجتماعي ظاهرة دينامية معقدة وغير محدودة، كما أن أي موقف معين يقوم دائماً على أكثر من عملية من هذه العمليات الأربع.

الصراع Conflict:

الصراع كعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي أو كشكل من أشكاله، يعني محاولة متعمدة من الفرد أو الجماعة لمعارضة ارادة الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى أو مقاومتها أو قهرها. ولذلك، فهو يتراوح ما بين القضاء التام على ارادة الخصم والاستخفاف فقط بشريك. ولما كانت كل أنماط السلوك الانساني مرتبطة بلون من ألوان المعارضة لارادة الآخرين، فإن السلوك لا يصبح داخلا في مفهوم الصراع الا اذا توفر القصد المتعمد من قبل الفرد أو الجماعة في معارضة الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى.

وكل فرد أو جماعة يجد نفسه أو تجد نفسها أمام مواقف تبدو غير محتملة بدرجة ما. وفي أغلب هذه الحالات، يبدأ الصراع خفياً متمثلا في شكل توتر اجتماعي أو في عدم الرضاء، قبل أن يتحول الى سلوك

عدواني علني. فالصراع يظل خفياً الى أن ينكشف الموضوع وتبدأ الأعمال العدوانية من كلا الطرفين.

والصراع العام أو الشامل الذي ينتشر ويحدث في كل الأزمان والأماكن تقريباً، يجد تفسيراً له في الصدام المحتم بين الارادات والأغراض داخل الجماعات والمجتمعات وبين الجماعات والمجتمعات. فلكي يحقق الناس أهدافهم لا بد وأن تعترضهم أهداف الآخرين، في الوقت الذي لا تغطي فيه القيم والمعايير المعنوية كل ألوان الصدام الخفي بين المصالح، بحيث يمكن الالتجاء اليها في كل لون منها لتحديد الطرف الذي ينبغي أن تنتصر ارادته، والطرف الذي ينبغي أن تخضع ارادته. ويقابل هذا الصراع العام أو الشامل نوع آخر من الصراع، هو الصراع الفردي.

ومن المعروف أن القيم والمعايير المعنوية عناصر ثابتة ومحافظة نسبياً. وهي تتغير بمرور الوقت، ولكنها أيضاً تقاوم أي تغيير. وعندما تتغير يكون تغيرها بطيئاً جداً بحيث لا تستطيع أن تساير رغبات الناس وآمالها ومتطلباتها وتوتراتها. ولا شك أن هناك ألوان من الصراع تحدث جزئياً بسبب الاختلاف بين درجة التغير فيما يريده الناس أو فيما يصرون على امتلاكه، ودرجة التغير في القيم والمعايير المعنوية التي تحكم رغباتهم.

أ - الصراع الجماعي **Corporate Conflict**:

يحدث الصراع الجماعي بين الجماعات بكافة أنواعها ابتداء من الجماعات البسيطة الى الجماعات المركبة والمعقدة، الى الجماعات الأكثر تعقيداً والتي تمثلها المجتمعات الدولية. فكل جماعة تحاول غالباً أن تفرض ارادتها على الجماعات الأخرى لتحقق أهدافها في الاستئثار بالإمكانيات المحدودة من الثروة والسلطة والنفوذ والمكانة، حتى ولو

كان ذلك على حساب جماعة أو جماعات أخرى. وقد تستطيع القيم والمعايير المعنوية التي تمثل اطارات ثقافية تحكم السلوك والأدوار والحركات والمعاملات والعلاقات، أن تحصر هذا الصراع الجماعي داخل أشكال من التعاون أو الصراع الخفي، وقد تعجز عن ذلك في بعض الحالات، فيتحول هذا الصراع الجماعي الى صراع علني مكشوف وسافر.

ومن أمثلة الصراع الجماعي، ذلك الصراع القائم بين الادارة العليا والعاملين في المؤسسات المعاصرة التي تعتبر جماعات معقدة، والجماعات المعقدة يقوم كل منها على جماعات مركبة. فهذا المثل ينصرف الى الصراع الجماعي بين الجماعات المركبة داخل جماعة من الجماعات المعقدة التي تقوم عليها. ويتخذ هذا النوع من الصراع ألواناً من الصراع الخفي والعلني. فكل من الادارة العليا والعاملين يمثل شيئاً يتعارض مع ما يمثله الطرف الآخر، وكثيراً ما يكون هذا الشيء غير مدرك ادراكاً واعياً من كلا الطرفين، ولكنه يعمل في الخفاء كدوافع خفية للصراع بينهما. ولكن الذي لا شك فيه أن هذه الدوافع ليست لها جذور اقتصادية فحسب، ولكن جذورها تمتد الى أبعد من ذلك بكثير، إنها تمتد الى داخل الطبيعة الانسانية ذاتها.

وفي دراسة قام بها أرنولد جرين A. Green تبين منها، أن الصراع بين الادارة العليا والعاملين يعكس لوناً من ألوان الصراع التي تحدث داخل كل منا. فنحن جميعاً نشعر به داخل أنفسنا ونحاول دائماً التخفيف من حدته. ولو أن الادارة العليا والعاملين اجتمعا في شخص واحد يتعرض لمثل هذا اللون من ألوان الصراع، فانه سوف يتجسم في الصراع بين رغبته في وجوب العمل من أجل الانتاج، ورغبته في أن يسترخي ويدع الأمور تسير على سجيتها. وهذا اللون من ألوان الصراع

طبيعي ولا يمكن استئصاله[٢٢].

ويرى ليفت H. Leawitt في دراسة له[٢٣]، أن هذا الصراع بين الادارة العليا والعاملين له خطورته البالغة على المؤسسات المعاصرة، لأنه يتغذى بنهم بشع على صحة كل منها. ومن الخيارات المطروحة في رأيه للتخفيف من حدته، استخدام أسلوب المواجهة، وهو أسلوب يستمد تأثيره من طبيعة الجماعات الانسانية. فعندما تكون الجماعات في جدال واحتدام، فإن الصراع يمتد ليشمل المشاعر والحقائق. ومن هنا تكون المواجهة بين هذه الجماعات باعطائها الحقائق الكاملة عن أوضاعها بالدرجة التي تساعد كل منها على تعديل صورها الذهنية وتحيزاتها تجاه نفسها وتجاه الجماعات الأخرى، مما يخفف من مشاعر الأنانية بين كل الأطراف. وهذا يزيد وضوح الأهداف المشتركة ودور كل منها في تحقيقها والالتزام بها في مواجهة الأطراف الخارجة عنها. وهذا ما يمكن أن يحدث لتخفيف الصراع بين الادارة العليا والعاملين.

ومن أمثلة الصراع الجماعي كذلك، ما يحدث بين الجماعات والمجتمعات من معارك وحروب. فالحروب بين الدول، سواء كانت محلية أو عالمية، تحركها السيادة القومية ومعاني الوطنية التي أصبحت مسيطرة تماماً على غالبية الجنس البشري. وكل دولة قد تكون محقة أو خاطئة فيما تدعيه، ولكنها في نظر الغالبية العظمى من سكانها على صواب دائماً، لأن الانتماء والولاء لا ينصرف الا اليها ولا يمتد الى أبعد من حدودها. وعندما يقوم صراع بين دولتين أو أكثر لا يكون هناك في نظر الفرد كيان جمعي أكبر من وطنه، يدافع عنه، ويؤكد به ذاته.

---

(22) Green, A. Sociology, An Analysis of Life. In A Modern Society. New York: McGraw- Hill, 1952. P. 54.

(23) Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago and London: The University of Chicago, 3rd edition, 1972. P. 231.

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع الى الصراع الجماعي بين الدول، يكمن في حقيقة عامة مؤداها أن حكام الدول وشعوبها جميعاً يرتفعون بمصالح دولهم فوق معاني السلام والعدل والحق. فكل فرد في عالم اليوم يسيطر عليه شعور الوطنية، بمعنى الانتماء والولاء الى وطنه، سواء كان ذلك بوعي أو بعدم وعي. ولذلك يرى أحد علماء الإجتماع أن كل دعوة الى العالمية لا يمكن الا أن تكون قناعا للوطنية(٢٤).

والصراع الجماعي بكافة أشكاله وألوانه ودواعيه له جوانبه الإيجابية والسلبية. ومن ايجابياته مثلا، دعم وتقوية روح الانتماء والولاء للجماعة والمجتمع معا. فالفرد أشد ما يكون ولاء لجماعته عندما تكون في صراع مع جماعة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع، حيث يكون الأفراد والجماعات المنتمية اليه أكثر تآلفاً وأكثر تماسكاً وأكبر إصراراً في مواجهة ما يرونه من أخطار تهدد مصالحه. بل أن رفض التسامح والقبول من جانب بعض الجماعات في حالات معينة، يمكن أن يقوي التآلف والولاء بين أعضائها، فكثير من الطوائف الدينية والأقليات القومية غالباً ما تقاوم أي مبادرة للتسامح من جانب الغالبية، لأنها ترى أن هذا التسامح الإجتماعي قد يضر بشخصيتها المتميزة ويضعفها.

فمثلا، عاش اليهود قروناً داخل كثير من المجتمعات الدولية، وهم منعزلون عن هذه المجتمعات ويرفضون أية دعوى للاندماج فيها. وبهذا الرفض حافظوا على شخصيتهم المتميزة وعقائدهم الدينية خلال فترات الاضطهاد التي تعرضوا لها. ومن هذا المنطلق، نستطيع القول إنه من الصعب تصور قبولهم أية دعوى للسلام يعرضها العرب، خوفاً من أن يذوب الكيان المصطنع الذي أقاموه في فلسطين وسط هذا الخضم الهائل من العرب المحيطين بهم.

---

(24) Green, A. Op. Cit. P. 54 also.

ومن ايجابيات الصراع الجماعي بين الجماعات والمجتمعات أيضاً، أنه يزيد الاحساس بالجماعة وكيانها المتميز ويدعمه. أن كثيراً من العداوات التي تحدث بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد تذوب عندما يتعرض المجتمع لهجوم خارجي. ففي خلال الحرب العالمية الثانية مثلا، أعلنت اتحادات العمال في الولايات المتحدة الأمريكية عهد شرف بالتخلي عن كل الاضرابات خلال فترة الحرب. ذلك لأن معاناة الجماعات والمجتمعات من الصراع الداخلي تقل حدتها أو تنعدم، عندما تركز كل اهتماماتها على صراعها مع العدو الخارجي. ولا شك أن الانسجام والائتلاف الداخلي يصنع مع الصراع الخارجي وجهين متقابلين ومتعارضين لدرع واحد تحتمي به الجماعات والمجتمعات وتحافظ على كيانها.

ب - الصراع الفردي **Personal Conflict**:

الصراع الفردي داخل الجماعة الواحدة أكثر تقييداً ومعارضة من الصراع الجماعي بين الجماعات والمجتمعات. وليس هناك جماعة تستفيد قليلا أو كثيراً من الصراع بين أعضائها. وعلى الرغم من أن كل مجتمع يخوض غمار الحرب مع المجتمعات الأخرى بكل امكاناته وبكل عنف وقوة، الا أن العضو داخل حزب معين عليه أن يتعاون مع الأعضاء الآخرين والا تمتد معارضته لهم الى الدخول في معارك معهم. ومع ذلك، يلاحظ أن الصراع الفردي بين أعضاء الجماعة الواحدة ظاهرة منتشرة انتشاراً عاماً، مثلها مثل ظاهرة الصراع الجماعي، على عكس ما كان متوقعا في مواجهة كل ما يتعرض له من ادانة ومعارضة وتقييد.

وهناك دوافع متعددة للصراع بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة. فهؤلاء الأفراد يعملون على تحقيق المصالح الجماعية لجماعتهم ككل، تماماً كما يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة. وقد تشمل هذه المصالح مثلا

اشباع الحاجة الى الجنس والمكانة والنفوذ والثروة أو الى شغل وقت الفراغ. لكن هذه المصالح الخاصة، رغم أهميتها لا تتحقق بسهولة، فامكانيات اشباعها محدودة باتساع المجتمع كله، ولا سبيل الى الحصول على بعض منها الا بالمنافسة مع الأفراد الآخرين داخل الجماعة الواحدة، أو بين الجماعات التي تتكون منها الجماعة المركبة أو المعقدة أو الأكثر تعقيداً، على أساس أن كل جماعة هي عضو بالنسبة للجماعة الأكبر منها والتي تنتمي اليها. ويضاف الى ذلك، ما قد يكون عليه الاطار الثقافي المشترك من عجز عن احتواء ما قد تقوم عليه هذه المنافسة من مشاعر الحسد والكراهية والبغضاء التي يضمرها الأعضاء الذين لا يحققون الا اشباعا ضئيلا أو الذين لا يحققون اشباعا على الاطلاق في مواجهة الأعضاء الآخرين الذين يحققون اشباعا أكبر.

وإلى جانب هذه المشاعر السلبية، كدوافع للصراع الفردي، هناك أيضاً الاختلاف في الآراء بين الاعضاء حول الكيفية التي يتحقق بها هدف جماعي مشترك، وهناك تصور كل عضو لحقوقه ولحقوق الآخرين ولحدوده وحدود الآخرين، وغالباً ما لا ينطبق الواقع مع هذا التصور، فيثور الصراع الكامن الذي يميز العلاقات الشخصية بين الأعضاء. وعندما يتحول هذا الصراع الكامن الى صراع علني مكشوف يأخذ أشكالا متبادلة من التجريح والاهانة والاستخفاف.

ولا شك أن دوافع الصراع الفردي تتعدد وتتنوع بتعدد المصالح الخاصة وتنوعها بين الناس. ومن هنا كان انتشار هذا النوع من الصراع رغم استنكار كل جماعة له، لما يتركه من آثار سلبية عليها وعلى أعضائها. ومع ذلك، فهذا النوع من الصراع له جانبه الإيجابي. فالمعارضة التي يبديها فرد ما لفرد آخر هي الكيفية الوحيدة التي يمكن بها المحافظة على العلاقات الشخصية بينهما وتحملها. ففي مواجهة رئيس مستبد للعمل داخل مؤسسة ما، تكون معارضته من جانب العاملين

أسلوباً لقمع شعورهم بالرغبة في الاعتداء عليه، بدون أن يتأثر العمل أو يصاب هو بسوء. ويرى بعض علماء النفس أن انتشار لعبة الملاكمة بين الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر صمام أمان لسلوكهم العدواني تجاه الجماعات المسيطرة وهي مركز لكراهيتهم. كما تعتبر الأعمال الفنية الكوميدية أسلوباً ترتفع به الروح المعنوية لأصحابها، وتضعف به الروح المعنوية لمن تستهدفهم. ويضاف الى ذلك أشكال المعارك اللفظية التي تدور بين الأصدقاء والأزواج والتي توفر لهم أسلوباً يوقف انتهاكات العلاقات الشخصية بينهم، وغالباً ما يعيد الصفاء الى مناخ هذه العلاقات، ويعود الطرفان الى قبولها وتحملها.

وبذلك يكون الصراع بكل سلبياته وايجابياته عملية من العمليات الأساسية التي يقوم عليها التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات. وهو يمثل عملية حيوية وهامة لها ضرورتها في كل مجتمع. عندما تكون أسلوباً لاغناء عنه للفرد أو الجماعة أو المجتمع. أنها تمثل أقصي درجات التطرف حرصاً على المصالح الخاصة للأفراد داخل الجماعة الواحدة، وللجماعة في مواجهة الجماعات الأخرى، وللمجتمع في مواجهة المجتمعات الأخرى. وهي تعبير عن المدى الذي يكون الفرد أو الجماعة أو المجتمع مستعداً أن يبلغه في سبيل تحقيق الغاية أو الغايات المنشودة.

المنافسة Competition:

الصراع والمنافسة عمليتان اجتماعيتان متشابهتان في كثير من جوانبها. فالمنافسة تقف قريبة مما يعنيه الصراع كمحاولة متعمدة للتغلب على ارادة الخصم وقهرها. فهي تعني أن طرفين يحاولان تحقيق هدف واحد، وليس أحدهما مستعداً لأن يشاركه الآخر في هدفه أو لا يتوقع منه ذلك. وبهذا المعنى تختلف المنافسة عن الصراع في نقطتين أساسيتين:

أولاهما: يقوم الصراع دائماً وكل طرف يعلم تماماً وجود الطرف الآخر، ويدرك أن ما يستخدمه من أساليب تضر به وتؤذيه. بينما تحدث المنافسة بين طرفين، كثيراً ما لا يدرك أحدهما تماماً وجود الآخر. تماماً كما يحدث عندما يتقدم شخص الى وظيفة ما، فهو لا يدرك تماماً إن كان هناك أشخاص آخرون يسعون الى نفس الوظيفة أم لا. ويضاف الى ذلك، ما تعنيه المنافسة من حرص الأطراف المتنافسة على الحصول على شيء لا يمكن أن يشتركون فيه، بل لا بد أن يفوز به أحدهم، بينما يعني الصراع الانفراد بهذا الشيء مع انكسار الآخرين ومقاومتهم.

وثانيتهما: تحكم المنافسة دائماً قيماً معنوية، بينما لا يتحقق هذا للصراع كثيراً. وهذه القيم المعنوية صريحة وواضحة تماماً في المنافسة. فكل طرف لديه معلومات حقيقية عن الطرف الآخر، وينبغي أن يستخدم أساليب شريفة معه، ومن يخسر في المنافسة يتقبل النتيجة بصدر رحب وبكياسة. بينما لا تتوفر كل هذه القيم غالباً في الصراع بين طرفين.

غير أن الخط الفاصل بين المنافسة والصراع دقيق للغاية. فالشعور بالضغط نتيجة لفوز أحد الطرفين المتنافسين بغاية معينة واستئثاره بها لنفسه، سواء أكان فرداً أو جماعة، غالباً ما يكون من القوة، بحيث تتحول المنافسة الى صراع. فلو أن احدى الجمعيات الاستهلاكية سيطرت على تجارة سلعة ما بتقديمها بطريقة أفضل وبسعر أرخص، فإن هذا يعتبر بالنسبة لها فوز في المنافسة بينها وبين التجار. ولكن اذا استطاع التجار اقناع الحكومة بفرض ضريبة على هذه الجمعية الاستهلاكية، فإن المنافسة بينهم وبين هذه الجمعية تتحول الى صراع، لأن الحكومة تملك قوة القهر أو الضغط.

ومن جهة أخرى، يمكن المقارنة بين المنافسة والمكانة الإجتماعية.

فالى جانب أن معظم المنافسات تستهدف تحقيق المكانة الإجتماعية، فإن كلا من العمليتين تستخدم أساليب تختلف من مجتمع الى آخر. ومع ذلك، ينصرف مضمون المنافسة الى حقيقة مضمونها أنها عملية اجتماعية هادفة، بينما ينصرف تحقيق المكانة الإجتماعية الى حقيقة أنها هدف من الأهداف التي تسعى المنافسة الى تحقيقها، حتى ولو كانت تمثل معظم أهدافها.

كما يمكن المقارنة بين المنافسة والتعاون، وهما عمليتان من العمليات الأساسية التي يقوم عليها التفاعل الاجتماعي. فكل جماعة من الجماعات، مهما كان نوعها، تعتمد على التعاون اعتماداً أساسياً لإنجاز أعمالها الرئيسية، بينما تعتمد على المنافسة لتتأكد من أن هذا الانجاز تم بكفاءة. وتحتاج المنافسة الى دوافع أقوى، لأن التعاون لا يتطلب من العضو الا بذل الجهد المطلوب منه فقط، بينما تتطلب المنافسة من العضو بذل أقصى جهده لكي يؤكد الاعتراف به. وتأكيد الاعتراف به يفرض عليه انجاز عمل ما بطريقة أفضل مما قام به الآخرون.

والمنافسة تختلف مجالاتها من مجتمع الى آخر، كما تختلف أيضاً الأهداف التي تستهدفها، ولكن وجودها ضرورة في كل المجتمعات. وتجد المنافسة تأكيداً خاصاً في مجالات الأعمال التعاونية والأعمال التطوعية والتي ينضم اليها الناس الذين يجدون متعة في أن يكونوا أكثر من غيرهم تضحية بالنفس، أو أكثر منهم انسانية، أو أكثر منهم تديناً، وما شابه ذلك.

وينبغي أن يكون واضحاً هنا، أن ما يحرك الفرد للمنافسة في هذه المجالات من الأعمال التعاونية والتطوعية، هو أيضاً مصالحه الخاصة في المقام الأول. ذلك لأن الأفراد، كقاعدة عامة، يمثلون أنفسهم بأكثر مما يمثلون الجماعة التي ينتمون اليها. وهم يقدمون على مثل هذه الأعمال،

ليس حرصاً على المكاسب المعنوية التي لم يحققوها، بل من أجل منع الآخرين من منافستهم على هذه المكاسب المعنوية التي تحققت لهم بالفعل.

ولا شك أن كل مجتمع يستطيع أن يوفق بين متطلبات المنافسة ومتطلبات توفير الأمان، بما يكفل ضبط عملية المنافسة داخل الاطارات التي تحقق فعاليتها، دون أن تخرج بها الى الصراع. وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ، استطاعت خلالها كثير من المجتمعات أن تنجح في تحقيق هذه المعادلة وأن تحافظ على مضمونها. فالمنافسة عملية اجتماعية لها أهميتها الحيوية لكل من الفرد والجماعة والمجتمع، ولا يستطيع مجتمع أن يستغني عنها أو يستأصلها، ويكون لزاماً عليه فقط أن يحاول وضع المعايير والحدود التي تحكمها بايجابية وفعالية.

التعاون Cooperation:

التعاون عملية اجتماعية دائمة وشائعة. وهي على عكس الصراع الذي يحدث على فترات دورية متباعدة. ومع ذلك، فإن التعاون لم يأخذ اهتماماً كبيراً من الباحثين في مجالات العلوم النفسية، لأنهم ركزوا اهتماماتهم على تحليل السلوك غير الطبيعي. ونظراً لأن التعاون عملية طبيعية لدوامها وانتشارها، والصراع عملية درامية غير عادية، فإن التركيز انصرف بدرجة أكبر الى الصراع، وخاصة ذلك الشكل الذي يكون فيه الصراع علنياً ومكشوفاً.

ويعرف التعاون بأنه سلوك دائم من طرفين أو أكثر يستهدف انجاز عمل ما أو تحقيق هدف معين يستحوذ على الاهتمام المشترك منهما أو منهم. ولهذا يعتبر التعاون عملية دائمة. وهذه نقطة اختلاف بينه وبين الصراع والتنافس اللذين لا تتوافر لهما هذه الصفة الجماعية دائماً. ويأخذ التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات صوراً وأشكالا مختلفة،

نستطيع أن نحدد منها ثلاثة أنواع رئيسية يفرق بينها مدى تنظيم الجماعة وطبيعة مواقفها.

ويطلق على النوع الأول للتعاون اصطلاح التعاون الأولي أو الأساسي Primary Cooperation وفي هذا النوع من التعاون يمتزج الفرد تماماً بجماعته، وتحتويه الجماعة احتواء كاملا أو تكاد. فكل الأعضاء يشاركونه النتائج التي تتحقق، ويحدث التداخل بينه وبينهم وبين العمل الذي يقومون به، فلا تمييز أو تمايز أو انفراد. وقد تتوزع الأدوار بينهم بكيفية تسمح بالتنظيم الهرمي للجماعة، لكن السلطة داخل الجماعة تضمن التزام الأعضاء بالطاعة الاختيارية. ويضاف الى ذلك، أن الوسائل والأهداف واحدة أمام جميع الأعضاء، لأن التعاون في حد ذاته يمثل القيمة الأعلى في نفوسهم. ومن أمثلة هذا النوع ما كان يحدث من تعاون في الحياة اليومية العادية داخل المعابد الدينية القديمة.

أما النوع الثاني، فهو التعاون الثانوي أو الجزئي Secondary Cooperation وهو النوع الشائع في المجتمعات الحديثة، حيث يجري على درجة عالية من النظام والتنسيق، ولا يتطلب من العضو الا تخصيص جزء من حياته لجماعته. وهذا النوع لا يمثل قيمة في حد ذاته، لأن مواقف الأعضاء تكاد أن تكون فردية ومحسوبة. فمعظم الأعضاء يشعرون ببعض الولاء لجماعتهم، ولكن مصلحة الجماعة لا تمثل اهتمامهم الأول. ولئن كانت الوسائل والأهداف مشتركة هنا تماماً كما هو الحال في النوع الأول، الا أنها تتوزع على الاعضاء وليست مشاعا بينهم. ان كل عضو يؤدي واجبه بالكيفية التي تساعد الآخرين على أداء واجباتهم، وهذا هو جوهر التعاون الثانوي أو الجزئي. ومن أمثلته ما يحدث بين جماعات العمل داخل المؤسسات الصناعية.

وأما النوع الثالث، فهو ذلك التعاون الهش أو الضعيف Tertiary

Cooperation ويقوم على التوفيق بين أعضاء تسودهم مشاعر الصراع الخفي، لكي يتعاونوا معاً على أداء عمل معين. إن مواقف الأعضاء المتعاونين هنا هي مواقف انتهازية تماماً. ولذلك، فإن تنظيم التعاون بينهم هش وضعيف ومتفسخ. وهو يقوم على استخدام الأعضاء لوسائل مشتركة أيضاً، ولكن من أجل تحقيق أهداف متعارضة. ويتوقف هذا النوع من التعاون دائماً عندما تعجز الوسائل المشتركة عن مساعدة كل عضو على تحقيق هدفه المفضل عن أهداف الآخرين. والتعارض في الأهداف هنا عبارة مجازية وليست دقيقة تماماً، لأنه ما دام الكلام عن التعاون، فلا بد أن يكون هناك أهداف مشتركة داخل اطار عمل مشترك.

ولكي نوضح هذه النقطة نضرب مثلا بالعلاقات بين الادارة العليا والعاملين. فكلا الطرفين له أهداف تكاد تتعارض مع أهداف الطرف الآخر، ولكن يجمع الطرفين معاً الوسائل المتاحة لهما داخل المؤسسة، كما يجمع بينهما أيضاً الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها. فالتناقض هنا كصفة لأهداف كلا الطرفين تنصرف أساساً الى نظرة كل منهما الى الأهداف العامة للمؤسسة ككل، وليس الى هذه الأهداف العامة ذاتها. وبهذا الوضوح يجد هذا النوع الثالث للتعاون مجالاته ويجد أيضاً تفسيراته ومبرراته.

ومهما تنوعت أشكال التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، فإنه لا يمكن فصلها عن مسار الحياة الإجتماعية المشتركة بينها. فليس هناك تعاون خالص تماماً في موقف معين، بحيث يمكن فصله وتمييزه عن العمليات الإجتماعية الأخرى التي يقوم عليها التفاعل الإجتماعي كالصراع والمنافسة، فالمعابد الدينية القديمة التي اعتبرت نموذجاً للتعاون الأولي أو الأساسي، وهو أبقى درجات التعاون الممكنة بين الأفراد والجماعات، لا تخلو من عمليات المنافسة والصراع.

وهذا يعني أن التفاعل الإجتماعي لا تفسره عملية واحدة من عملياته أو تفشل إحداها في تفسيره. بل إن هذه العمليات جميعها تتداخل معا في شتى مواقف الحياة الإجتماعية المشتركة، لكي تعطي لهذا التفاعل الاجتماعي مضمونه وأهميته وضرورته كأساس من الأسس التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع انساني، وفي مواجهة كل الأفراد والجماعات. إنه دينامية الحياة الإجتماعية المشتركة بينها. وقوة هذه الدينامية الحيوية تكمن في عملياته الأربع متداخلة ومتكاملة ودائمة.

التمثيل Assimilation :

ينظر بعض الباحثين في المجالات الإجتماعية والنفسية، وخاصة الأمريكيين منهم، الى التمثيل كعملية رابعة يقوم عليها التفاعل الإجتماعي بين الأفراد والجماعات، على أنها ليست عملية شاملة لكل المجتمعات، وانما هي عملية تحدث فقط داخل المجتمعات الكبيرة والمعقدة وبين نوعية معينة من أفرادها وجماعاتها، وليست بين كل أفرادها وجماعاتها. كما أنها ليست عملية شاملة لكل الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع انساني، وانما هي عملية قاصرة على الجماعات المتفرعة عن المجتمع كجماعة أكثر تعقيداً. ثم إنها من زاوية أخرى، تعني الأفراد الغرباء الوافدين الى مجتمع معين بقصد الهجرة والاستيطان(٢٥).

ويعرف التمثيل بأنه عملية يتداخل بها أفراد أو جماعات مع الأفراد والجماعات في مجتمع معين ويمتزجون بهم ويكتسبون خبراتهم ومشاعرهم ومواقفهم، وبهذه العملية يصبحون مشتركين معهم في حياة ثقافية مشتركة. غير أن هذا التعريف لا يصف نتائج العملية، وانما

---

(25) Green, A. Ibid, P. 65.

يصف احتمالاتها. ذلك، لأن اكتساب الخبرات والمشاعر والمواقف من قبل أفراد معينين أو جماعات معينة ليس أصيلا في المجتمع، ولا يعني أن الأفراد أو الجماعات داخل هذا المجتمع قد قبلت هؤلاء الوافدين عليهم، وانما الذي يحدث أحياناً هو أنهم يظلون مبعدين دون أن يصبحوا جزءاً أساسياً في الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع الذي وفدوا اليه، لأن أفراده وجماعاته الأصلية ليس عندها استعداد لقبولهم، كما أن هؤلاء الوافدين قد لا يجدون رغبة في أن يصبحوا جزءاً أساسياً من الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع، فيضعون الحواجز حول أنفسهم.

إن حدوث مثل هذه الحالات الأخيرة، سواء من قبل المجتمع أو من قبل الوافدين اليه، يؤخر بلا شك عملية التمثيل الاجتماعي. ولكنه لا يمنعها. وحدوث مثل هذا التأخير، يعني وجود اختلافات داخل الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع. وهذا يعتبر عنصراً سلبياً مؤثراً على الائتلاف وقوة الانتماء داخل المجتمع. ومن ثم، يكون من المصلحة العامة لأي مجتمع يتعرض لمثل هذا الوضع أن يستوعب هؤلاء الوافدين، وأن يترك لعملية التمثيل الإجتماعي أن تعمل وأن تنطلق بلا حواجز أو قيود.

غير أننا لا نتفق تماماً مع هؤلاء الباحثين الذين يقصرون هذه العملية على الوافدين الى مجتمع معين. ذلك لأن ما يحدث للطفل خلال سنواته يمكن أن يوصف بأنه عملية تمثيل اجتماعي، وما يحدث للفرد العادي طوال حياته، ليست الا عملية تمثيل اجتماعي. وفي مثل هذه الحالات يكتسب الأفراد العناصر الثقافية لمجتمعهم، وهي في مضمونها عملية تمثيل كاملة، يتم خلالها اندماج الفرد في مجتمعه وقبوله من المجتمع، لكي يكون جزءاً من حياته الثقافية المشتركة. وليس مهما أن يطلق علماء الإجتماع والنفس على مثل هذه الحالات الأخيرة اصطلاح

التكيف الإجتماعي، طالما أن المضمون واحد في جميع الحالات التي يعنيها.

وبهذا المفهوم الواسع لعملية التمثيل الإجتماعي، تكتسب صفتي التعميم والانتشار، مثلها في ذلك مثل باقي العمليات الثلاث الأخريات، ولتصنع معها دينامية اجتماعية يتحرك بها النظام البنائي للمجتمع كله ويتفاعل. وهذه العمليات جميعها متداخلة ومتكاملة، ورغم أن لكل منها مفهومها ودورها، الا أن أيا منها لا تصلح وحدها لتوفير قوة الحركة والفعالية للتفاعل الإجتماعي. إنها جميعها في شتى المواقف وفي مواجهة كل الأفراد والجماعات تشكل المضمون الحقيقي للتفاعل الإجتماعي، وتوفر له قدرته وايجابيته.

إن التفاعل الإجتماعي، بهذه العمليات الأربع معاً، يصبح ضرورة اجتماعية لها حيويتها داخل كل المجتمعات وبين كل المجتمعات، عن طريقها تحقق الأفراد والجماعات والمجتمعات أهدافها وغاياتها الخاصة والمشتركة. واذا كان التفاعل الاجتماعي بهذه العمليات الأربع معاً، يعني الحركة والاندفاع والانطلاق نحو الأهداف والغايات، فإن الاطار الثقافي للمجتمع ولجماعاته ينظم حركته، ويضبط اندفاعه، ويحكم انطلاقه، بحيث تصبح الحركة لها حساباتها أو تكاد، والاندفاع له حدوده أو يكاد، والانطلاق له أبعاده أو يكاد. واستخدامنا لوصف التقريب هنا في مواجهة تأثير الاطار الثقافي على التفاعل الإجتماعي، يجعل من السهل استيعاب، كل المواقف التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات، والتي لا تكون فيها عناصر الاطار الثقافي كافية لتغطيتها.

** * **

المَبحَث الثَالِث

الاطار الثقافي للنظام البنائي وجماعاته

اذا كنا ننظر الى المجتمع على أنه جماعة منظمة من الأفراد، فانه يمكن النظر الى الثقافة على انها مجموعة منظمة من الاستجابات السلوكية المكتسبة التي تميز مجتمعا معينا. ولئن كان الفرد كائنا حيا وقادرا على تكوين أنماط مستقلة من التفكير والمشاعر والسلوك، الا أن استقلاله مقيدا وامكاناته محدودة لمجرد أنه يعيش وسط مجتمع له ثقافته المتميزة.

والثقافة لا نتصور وجودها بغير مجتمع، والمجتمع لا يعمل بغير عناصره الثقافية. والعلاقة بين المجتمع وثقافته تشبه العلاقة بين المادة والطاقة، أو العلاقة بين الجسم والعقل، كل عنصر منها يعتمد على الآخر ويتفاعل معه، ويمكنهما معا أن يعبرا عن الأوجه المختلفة للمواقف الانسانية. وان كانت هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتداخلة، لا تنفي اطلاقا أن كلا منهما اصطلاح متميز، ولكنه ينتمي الى كيان متكامل له أهمية أكبر من كل عنصر من العناصر المكونة له.

وينظر علماء الانثربولوجيا والاجتماع الى الثقافة على أنها الركن الأساسي في دراسة السلوك الانساني. فهي توضح الكيفية التي يتشكل بها الانسان تحت مستوى يبعد كثيراً عن مستوى الوعي. ان لغته وعاداته في التفكير والوسائل التي يستخدمها تتطور داخل قوالب وأنماط خاصة. ولكي يستخدم هذه القوالب والأنماط ينبغي أن يستخدمها بالكيفية التي تعلمها أو اكتسبها خلال مراحل عمره. والفرد نتاج لثقافة مجتمعه، وهو جزء من الجماعة التي ينتمي اليها بكل نظمها وثقافتها، وليس ممكنا فهمه أو تفسير سلوكه بعيدا عن الاطار الثقافي

الذي يعيش فيه. فهذه المحاولة، لو تمت، لكانت أشبه بمن يحاول أن يفهم طبائع السمك بعيدا عن الماء الذي يجد فيه حياته وبقاءه[٢٦].

والمجتمع الانساني بدون الثقافة، يصبح مجتمعاً أشبه بالمجتمعات التي تقيمها الحيوانات العليا. صحيح أنه قد يختلف بدرجة محدودة عنها، وصحيح أن الانسان أكثر ذكاء من هذه الحيوانات، الا أنه سوف لا يصبح هناك في هذه الحالة فرق كبير بين مجتمعه ومجتمعاتها. ذلك لأن المجتمع الانساني وليد لتطورات الخبرات الانسانية المكتسبة والمتوارثة، ولكن المجتمعات الحيوانية أو الحشرية وليدة للتطورات البيولوجية. وهنا تكون الثقافة هي الحد الفاصل بين المجتمع الانساني وغيرها من المجتمعات الشبيهة الأخرى.

ولا شك أن الثقافة بمفهومها وعناصرها واطاراتها المتميزة، اكتسبت كل هذه الأهمية البالغة للحياة الاجتماعية المشتركة ونظامها البنائي، سواء كان ذلك في مواجهة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. فهي اصطلاح له كيان متميز، وهو بهذا الكيان المتميز استطاع أن يكسب الكل الذي ينتمي اليه سمات متميزة. واذا كان التأثير متبادلا بين الكل والجزء، فان قدرة الثقافة على التأثير تستمدها أساسا من مضمونها وعناصرها الذاتية.

مفهوم الاطار الثقافي كاصطلاح علمي:

تتجه معظم التعريفات التي حاولت وضع مفهوم للثقافة في علوم الاجتماع والنفس والأنثربولوجيا، الى التركيز على العناصر التي تقوم عليها، أي أنها تنتمي الى التعريفات الوصفية بأكثر من انتمائها الى التعريفات التحليلية. والتعريفات الوصفية بطبيعتها تميل الى العمومية

---

(26) Chase, S. The Proper Study of Mankind. New York: Harper, 2ed edition, 1956. PP. 61 – 66.

بينما تميل التعريفات التحليلية الى التحديد. ومن هنا لا نستطيع القول بأن تعريفات الثقافة، رغم تعددها وتنوعها، استطاعت أن توفر لها مفهوما واضحا ومحددا، وان كانت قد استطاعت أن تصف مضمونا يكفي لأن يميزها، كاصطلاح علمي، في مواجهة الأسس الأخرى ذات الاصطلاحات العلمية والتي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع.

ومن تعريفات الثقافة على سبيل المثال، ما جاء في دراسة ستيوارت شاس S. Chase التي سبقت الاشارة اليها[٢٧]، من أنها اذا قرنت بمجتمع معين يمثل جماعة من الناس تعلموا كيف يعيشون معا وكيف يعملون معا، فان مفهومها ينصرف الى أساليب الحياة التي يسيرون عليها. وهذا يعني أن الثقافة هي خلاصة التجارب التي اكتسبتها هذه الجماعة نتيجة للحياة الاجتماعية التي جمعت بينهم. وهي بهذا المعنى تصف الأنماط التي تحكم هذه الحياة الاجتماعية المشتركة وتوجهها.

ومن تعريفات الثقافة أيضا، ما جاء في دراسة أرنولد جرين A. Green التي سبقت الاشارة اليها[٢٨]، ويرى فيها أن التعريف الكامل للثقافة، هو أنها نظام اجتماعي ونمطي ومتوارث للمعرفة والممارسة والعقيدة وأساليب المعيشة التي تنتجها المعرفة والممارسة وتحافظ عليها بما يحدث لها من تغيرات وتطورات بمرور الزمن. وهذا التعريف أكثر تحديدا للعناصر التي تقوم عليها الثقافة، في الوقت الذي يوحد بين هذه العناصر ليجعل منها كلا متكاملا، تتبادل أجزاؤه التأثير.

ومن تعريفات الثقافة كذلك، ما قال به ادوارد تيلور E. Tylor في دراسة له[٢٩]، حيث يعرف الثقافة بأنها ذلك الكل المعقد والذي يتضمن

---

(27) Chase, S. Ibid, P. 64.

(28) Green, A. Op. Cit. P. 70.

(29) Tylor, E. Primitive Culture, Vol. I. London: Marry, 1871, P. 1.

المعارف والعقائد والأخلاقيات والقانون والعادات وغيرها من القيم والقدرات التي يكتسبها الانسان خلال حياته داخل المجتمع الذي ينتمي اليه. ولا شيء يميز هذا التعريف عن سابقه، سوى اعطاء تفصيل أكبر للعناصر التي تقوم عليها الثقافة، في الوقت الذي تجاهل فيه ضمنيا أساليب المعيشة التي يؤكد الباحثون أنها عنصرا ثقافيا أساسيا.

وهناك باحثون يعطون للثقافة تعريفا تاريخيا، من أمثال كلايد كلوكهون C. Kluckhohn[٣٠]، الذي ينادي بأن الثقافة ليست الا نظاما تاريخيا متوارثا يضم أنماطا ضمنية وعلنية للحياة، ويشترك فيه كل أعضاء الجماعة أو معظمهم في وقت معين. وهذا النوع من التعريفات يتجه الى الأوصاف الكلية وبدون تفاصيل، كما أنه يضيف نقطة لم تذكرها التعريفات السابقة عليه، وهي ربطه بين الجانبين النظري والتطبيقي، عندما أشار الى اشتراك أعضاء الجماعة في وقت معين. وهذا يعني امكانية تعرض هذا النظام للتغير النسبي.

ويلاحظ من تحليل هذه التعريفات أن هناك سمات مشتركة تجمع بينها. فهي جميعها لا تتضمن تفسيرات بيولوجية للسلوك الانساني. وهي جميعها أيضا تركز على أساليب الحياة التي تعيشها جماعة من البشر. وهي جميعها كذلك تركز على أن الثقافة متوارثة وتقوم على التراث الاجتماعي. كما أنها تركز على انها مكتسبة ويشترك فيها كل أعضاء الجماعة.

كما أن هذه التعريفات تؤكد على أن الثقافة كل متكامل من عناصر ممتدة عبر الزمن. ولكنها قابلة للتغير النسبي. أي أنها تنتقل من جيل الى جيل بكيفية منتقاة، فكل جيل يضيف اليها ما يتناسب مع

---

(30) Kluckhohn, C. «The Concept of Culture». In Ralph Linton, The Science of Man In The World Crisis. New Haven: Yale University Press, 1927. P. 28.

الضرورات المتغيرة، ويسقط منها ما يتعارض معها، وان كانت هذه العملية تتم ببطء شديد. ويمكن أن نضيف هنا ملاحظة أخيرة، وهي أنه اذا كان للثقافة جوانبها الايجابية وهي التي تعطيها أهميتها الحيوية لكل المجتمعات والجماعات والأفراد، فان لها أيضا جوانبها السلبية والتي لا تقلل من أهميتها، ولكنها تشكل قيودا بدرجة ما على حركة المجتمع وجماعاته وما يحدث داخلها وبينها من تفاعلات اجتماعية.

العناصر التي يقوم عليها الاطار الثقافي:

يختلف الباحثون في مجالات الاجتماع والانثربولوجيا حول تقسيم العناصر التي تقوم عليها الثقافة. ولكن اختلافهم هنا ليس اختلافا جوهريا، وانما هو اختلاف شكلي. بمعنى أنه اختلاف في الكم وليس اختلافا في النوع. فبعضهم يلجأ الى التعميم عند التقسيم، والبعض الآخر يلجأ الى التفصيل. واذا كان الاتجاه الثاني أشمل من الاتجاه الأول، الا أن لكل اتجاه استخداماته، طالما أن المضمون الذي يقوم عليه كل منها لا يكاد يختلف عن الآخر، وان كان مهما هنا أن نعتمد على التحليل التفصيلي لنعطي للاطارات الثقافية للأفراد والجماعات كل ملامحها وأبعادها.

غير أنه ينبغي أن نلاحظ هنا أن تقسيم الكل الى عناصره يتطلب تحليل أوجه التشابه والاختلاف والتطابق بين هذه العناصر، وهذا نوع من التحليل التجريدي الذي تلجأ اليه الدراسات الاجتماعية والانسانية أحيانا للتبسيط، وتوفير القدرة على التصور اذا كنا نواجه كلا معقدا كالثقافة مثلا. ثم ان تداخل هذه العناصر وتفاعلها من ناحية ثانية، لا يجعل نتائج هذا التحليل التجريدي مطابقة مع ما يحدث في الواقع بالفعل. ومن ثم، ينبغي أن نضع في الاعتبار، ونحن نحلل العناصر الثقافية، أن هناك اختلافات كبيرة في الواقع بين الثقافات المختلفة،

كما أن هناك اختلافات كبيرة كذلك داخل الثقافة الواحدة، وأن ما نقوم به ليس الا تحليلا تجريديا للعناصر الثقافية المشتركة في كل الثقافات.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نقسم هذه العناصر الثقافية المشتركة الى ثلاثة أقسام رئيسية: أولها، العناصر الثقافية الخفية. وثانيها، العناصر الثقافية العلنية. وثالثها، العناصر الثقافية المادية. وهذه الأقسام الثلاثة تتداخل عناصرها معا وتتكامل لتصنع الكيان المميز للمجتمع وجماعاته[٣١]. ويمكن أن نتناول كل قسم منها بشيء من التحليل الذي يعطيه مضمونه ويعطي لكل عنصر من عناصره ملامحه الأساسية، وذلك كما يلي:

أ - العناصر الثقافية الخفية: Covert Behavior Patterns

توجد العناصر الثقافية الخفية في كل مجتمع لتساعد على توجيه السلوك الانساني، وتوجيه انتاج السلع المادية. وهذه العناصر الثقافية هي التي تعطي للثقافة شكلها، وهي تتضمن الأفكار والمعتقدات والقيم والاتجاهات. ووصف هذه العناصر الثقافية هنا بأنها خفية، يعني أنها ليس لها وجود مادي ملموس، كما يعني أنها تمارس تأثيرها على عناصر القسمين الآخرين بكيفية غير مرئية.

فالأفكار تلعب دورها في بلورة كل الثقافات الانسانية. وهي تعني اتجاهات الادراك عند الفرد نحو الأشياء والحقائق والأفراد الآخرين. ومن المهم أن نعرف أن اتجاهات الادراك تعني أن لكل فرد ولكل جماعة ولكل مجتمع العدسات أو الاطارات المرجعية Frames of Reference التى ينظرون من خلالها الى العالم من حولهم.

---

(31) Acuff, F. And Others. From Man to Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press, 1973. PP. 71 - 78.

وهذه العدسات أو الاطارات المرجعية تكونت بمرور أجيال كثيرة. وبذلك تستطيع الأفكار أن تصف تأثيرات الادراك على الثقافة، وأن تقيده أو توفر له مقدارا من المرونة.

والمعتقدات عنصر رئيسي أيضا، واذا كانت الأفكار تشير الى الادراك بصفة عامة، فان المعتقدات تشير الى الاقتناع والثقة بحقيقة شيء ما. وكل الثقافات الانسانية تتضمن معتقدات لا تقبل الجدل والمناقشة أو حتى التجريب لاثبات صلاحيتها من عدمه. انها ليست موضع تساؤل لأنها تضم أنماطا غير عقلية. ولذلك يسلم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات تسليما مطلقا خلال كل أجيالها المتعاقبة. وهي تضرب بجذورها الى أعماق تاريخها.

أما القيم، فهي عبارة عن أحكام جماعية على قيمة الأشياء. فهناك في كل الثقافات الانسانية مثلا أولويات معينة لها أهميتها باتفاق كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ويمكن أن تحمل القيم، بصفة عامة، معنى الوجوب أو الالزام، وهو معنى يقترب من المسئولية المعنوية نحو ما ينبغي أن يكون عليه اتجاه المجتمع عندما يثبت على وضع معين أو عندما يتغير الى وضع آخر أو عندما يعدل عنه. ان القيم تتجه الى تشكيل نمط يطلق عليه نفسية المجتمع. واذا كانت الثقافات الانسانية تتضمن كثيرا من العناصر المشتركة، فالقيم تمثل عنصرا رئيسيا فيها، ولكنها العنصر الذي له صفة السيطرة على العناصر الأخرى.

وأما الاتجاهات، فهناك اختلافات كثيرة حول مفهومها كاصطلاح علمي. لكنها بصفة عامة تعني الميول نحو سلوك معين أو الاستعداد لاستجابات معينة. وهي من العناصر المكتسبة، والتي قد تتخذ صفة نمطية، بحيث يمكن التنبؤ بنوع الاستجابة في مواجهة مثير معين. ويكفي أن تكون من العناصر الثقافية الخفية، لكي ندرك مدى تأثيرها

الفعال على السلوك الانساني في كافة المجتمعات. فاتجاهات الخوف أو التحيز أو السيطرة والتفوق تحدث نتائج سريعة يمكن التنبؤ بها. وهذه النتائج قد تسهم في تقدم المجتمع أو تقهقره.

ب - العناصر الثقافية العلنية: **Overt Behavior Patterns**

يقصد بالعناصر الثقافية العلنية تلك الأنماط المرئية من العلاقات الاجتماعية التي يشترك فيها أعضاء الجماعات بدرجات متفاوتة، وهذا التفاوت لا ينفي وجود درجة ما من تنسيق التفاعل الاجتماعي بين الأعضاء جميعهم، ممثلة في المكانة الاجتماعية والأدوار والعادات السلوكية والتنظيمات. وهذا يعني أن هذه العناصر الثقافية العلنية توفر درجة من التنسيق والترتيب والتنظيم للعلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بينهم.

ففي كل عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي، يكون كل عضو من أعضاء الجماعة على درجة من الوعي بسلوك الآخرين واستجاباتهم. وتظهر المكانة الاجتماعية لكل منهم، وكل مكانة اجتماعية لها درجتها من الشرف والهيبة، ولذلك يكون لذوي المكانة الاجتماعية الأعلى القسط الأكبر من الاحترام والفائدة. ومهما كان حجم الجماعة أو نوعية تنظيمها أو نوعية النتائج وكيفية توزيعها على أعضائها، فان المكانة الاجتماعية، كنمط سلوكي، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات الانسانية.

ويضاف الى ذلك، أن كل مكانة اجتماعية تتضمن عددا من التوقعات السلوكية التي تصف الدور الاجتماعي الذي تعنيه هذه المكانة الاجتماعية. فالأدوار مرتبطة بالمكانة الاجتماعية، وان كانت لها سماتها المتميزة كعنصر مستقل من العناصر الثقافية العلنية، كما أن لها أهميتها أيضا. وتسهم المكانة الاجتماعية والأدوار التي تعنيها في دعم استقرار المجتمع واستمراره.

أما العادات السلوكية Norms فهي تعني أنماطا من السلوك المقبول والمتفق عليه بين أعضاء الجماعة، ويمارس كل عضو من أعضاء الجماعة هذه الأنماط السلوكية المشتركة بدرجات متفاوتة من القبول أو الامتثال. ان الحياة الاجتماعية لا تستغني عن هذه العادات السلوكية، لأنها بدونها تنقلب الى نوع من الفوضى. ودرجة القبول أو الامتثال من كل عضو في الجماعة لها أهميتها في دعم استقرار المجتمع واستمراره. ولذلك، فان وجودها شيء حيوي لكل مجتمع، ولا يمكن تصور مجتمع بدونها.

وأما التنظيمات الاجتماعية Social Institutions فهي نوع من العادات السلوكية النمطية التي تتكامل من أجل تحقيق وظيفة رئيسية في المجتمع. ونقطة البداية هنا تفترض أن هناك حاجات معينة تتطلب الاشباع، وهذا الاشباع يتم بنمط معين من العادات السلوكية المنظمة والتي تختلف من مجتمع الى آخر. فمثلا، نجد في كل مجتمع تنظيم معين لتوزيع السلع وتقسيم العمل، يسمى بالتنظيم الاقتصادي، وفي كل مجتمع تنظيم معين لحقوق الأعضاء ومسئولياتهم، وهذا التنظيم يعرف بالتنظيم الحكومي، والأسر في كل مجتمع لها تنظيم أسري. وبصفة عامة تشمل التنظيمات كل أوجه الحياة الاجتماعية كالتعليم والاقتصاد والحكومة والدين والأسرة، بهدف مواجهة الحاجات التي يسعى الانسان الى تحقيقها في المجتمع، لأن تنظيم العادات ونمطيتها وثباتها يؤدي الى تعدد التنظيمات الاجتماعية اللازمة لاستقرار المجتمع.

وخلاصة القول هنا، أن العناصر الثقافية العلنية، تعني تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال عناصرها الرئيسية التي تتمثل في المكانة الاجتماعية وأدوارها والعادات السلوكية وتنظيماتها الاجتماعية. لأنها تعني توفر الأنواع الضرورية من أنماط السلوك الظاهري أو العلني، والتي تحتاج اليها كل المجتمعات الانسانية من أجل تحقيق الاستقرار لها

ولأعضائها. ولا شك أن الاستقرار صفة هامة وحيوية لتطور المجتمع وتقدمه.

جـ - العناصر الثقافية المادية **Material Factors or Artifacts** :

يقصد بالعناصر الثقافية المادية تلك الأشياء التي يصنعها الانسان في كل مجتمع. ويتفق الباحثون على أن هذه العناصر المادية تعني كل الأشياء المادية التي توضح تطور الانسان. وهناك أساسان يقوم عليهما تطور الأشياء المادية في كل مجتمع: هما الاكتشاف Discovery والابتكار Invention. والاكتشاف يعني اضافة جديدة الى المعرفة، والابتكار يعني تطبيقاً جديداً للمعرفة.

وتتداخل العناصر المادية مع غيرها من العناصر التي تصنع الثقافة ككل معقد، ولكنها تتميز عنها. فمثلا، اذا تناولنا السفينة أو الباخرة كعنصر ثقافي مادي، نجد أنها تتكون من آلاف الأجزاء، ولكنها معا تصنع عنصرا ماديا معقدا، ثم انها تتصل بالأنظمة المدعمة لوجودها وتطورها والتي تمثل عناصر ثقافية أخرى معقدة، في تناسق وتكامل وظيفي كامل.

ولقد عاش الانسان طوال تاريخه، ينتج أشياء مادية لاشباع حاجات متعددة. وهذه العناصر الثقافية المادية تصلح مدخلا لفهم الحياة الاجتماعية المشتركة في مجتمع معين وفي وقت معين، ولكنها وحدها لا تحدد نوعية هذه الحياة. فاذا تناولت فأسا من الحجر ونظرت الى شكله ولونه وتناسقه، فانه يمكنك أن تستنتج مدى مهارة صانعه، ولكنك لا تستطيع أن تستنتج كيفية استعماله.

ولا شك أن هناك تأثيرا متبادلا بين هذه العناصر الثقافية المادية وتلك العناصر الثقافية الأخرى بقسميها. ذلك لأن تطور العناصر الثقافية المادية يدين بالتأكيد لتأثير العناصر الأخرى. لكن هذا التطور

ذاته له انعكاساته وتأثيراته على تلك العناصر ذاتها من ناحية أخرى. وهذه ملاحظة تعطي لهذه العناصر المادية كل أبعادها الثقافية. كما أنها تؤكد على حقيقة التداخل والتكامل بين كل العناصر الثقافية والتي تعطي للثقافة كيانها المتكامل والموحد وتوفر لها سماتها المميزة.

الاطار الثقافي كوحدة متكاملة:

ان تحليل العناصر التي تقوم عليها الثقافة، يعطي انطباعا بأن لكل عنصر منها سماته المميزة التي توفر له استقلالا ذاتيا عن العناصر الأخرى. وهذه حقيقة لا تنكر. ومع ذلك ينبغي أن ننظر الى الثقافة وعناصرها من زاوية أخرى. فهذه العناصر ذات السمات المتميزة تتداخل وتتكامل لتجعل من الثقافة كلا موحدا في مواجهة جماعة معينة أو مجتمع معين. وهذه الزاوية الأخرى في النظر الى الثقافة وعناصرها لا تتعارض مع الزاوية الأولى، وانما تعطي للاطار الثقافي كل أبعاده المتكاملة والموحدة والتي بها يشكل أساسا من الأسس التي تقوم عليها كل جماعة انسانية.

ويلاحظ هنا، أنه غالبا ما تحدث التغيرات في العناصر الثقافية الخفية قبل التغيرات في العناصر الثقافية العلنية والمادية. ومع ذلك، يكون لكل تغيير في العناصر الثقافية العلنية والمادية تأثيره على العناصر الثقافية الخفية. وهذا يعني أن التأثير متبادل بين العناصر الثقافية المختلفة، وأنه يشكل مع صفتي التداخل والتكامل هذه الوحدة الواحدة للاطار الثقافي. وهذه الوحدة الواحدة لا تعني جمود الاطار الثقافي، وانما تعني الكيان الموحد والمرن.

كما يلاحظ هنا، أن التعامل مع الثقافات الأخرى واستيعابها يتم ببطء وتردد، ويكون مصحوبا بصعوبات مؤلمة. فالمهاجرون من مجتمع الى مجتمع آخر ينتقلون من ثقافة تعودوا عليها الى ثقافة جديدة عليهم

تماماً. ويضطرون في مجتمعهم الجديد، إلى أن يتعلموا اتجاهاته الثقافية ويقبلوا ويعدلوا من أنماط سلوكهم بالكيفية التي تتلاءم مع الأنماط الجديدة، ويكتسبوا مهارات جديدة للتعامل مع العناصر الثقافية المادية. وهذه المتطلبات جميعها تمثل مشكلة حقيقية أمامهم.

والاطار الثقافي كوحدة متكاملة يخدم ثلاثة أغراض رئيسية: أولها: أن الاطار الثقافي يعطي للفرد قدرات على التكيف مع ظرف مجتمعه وأن يعدل منها ويغيرها. فالفرد يستعمل العناصر الثقافية المادية مثلا في تحويل الصحراء الى أرض زراعية والجبال الى مسطحات ممهدة ومستغلة استغلالا اقتصاديا، وهكذا.

وثانيها، أن الاطار الثقافي يسهل على الفرد التوافق وظيفيا مع الآخرين. فأنماط السلوك توجه الفرد الى الكيفية التي يكون بها علاقات مع الآخرين، وهي تكون علاقات ثانوية أو رسمية، أو علاقات تكاملية أو توافقية أو مفروضة عليه كما هو الحال في المؤسسات مثلا. والاطار الثقافي هو الذي يوجه الفرد الى علاقات معينة لأنها مشروعة ومسموح بها، أو يحرم عليه علاقات معينة لأنها غير مشروعة وغير مسموح بها.

ثالثها، أن الاطار الثقافي يمكن الفرد من التكيف مع المجهول من خلال نظامه العقائدي. فكل عقيدة يسمع عنها أو ينتقل اليه مضمونها، يحكم عليها من خلال عقيدته التي تشكل عنصرا رئيسيا من ثقافة مجتمعه. وكل سلوك ينتمي الى عقائد أخرى تمارسها مجتمعات أخرى أو جماعات أخرى قد يقبله أو يرفضه أو يتجنبه داخل اطار ما تسمح به عقيدته من سلوك وتصرفات. ولعل هؤلاء الذين زاروا مجتمعات أخرى غير مجتمعهم يستطيعون بسهولة أن يلمسوا مضمون هذه الوظيفة الثالثة بوضوح.

وليس من المؤكد دائما أن يمارس الاطار الثقافي تأثيره من خلال هذه

الوظائف الثلاث في وقت واحد. فلئن كانت هناك مواقف يكون من السهل فيها تصور الوظائف الثلاث معا في تناسق وتوازن، الا أنه من الشائع في كافة الثقافات الانسانية الا تحدث هذه الوظائف الثلاث تأثيرها بدرجة متساوية.

ويطلق اصطلاح التخلف الثقافي أو الفجوة الثقافية Cultural Lag على الحالات التي يحدث فيها تغير في بعض العناصر الثقافية بدرجة أسرع من التغير الذي يحدث لبعض العناصر الثقافية الأخرى، لما ينتج عنها من أضرار بالتكامل بين العناصر الثقافية المكونة لمضمون الاطار الثقافي كوحدة متكاملة، ولما ينتج عنها أيضا من أضرار بالتوازن بين وظائفها وتأثيراتها. ولا شك أن لهذا التخلف الثقافي آثاره ونتائجه السلبية على المجتمع بكل أفراده وجماعاته.

ففي المجتمعات المتقدمة حدثت تغيرات تكنولوجية بسرعة كبيرة للغاية في الوقت الذي لم تحدث فيه تغيرات في التنظيمات الاجتماعية والعناصر الثقافية الخفية بما يتلاءم مع النتائج التي أحدثتها التغيرات التكنولوجية، مما جعل العناصر الثقافية المادية تتفوق على العناصر الثقافية المعنوية، بكل ما يعنيه هذا من آثار سلبية على الأفكار والقيم والعقائد والعلاقات الاجتماعية وغيرها من العناصر التي تمثل الجانب المعنوي في حياة الانسان، وكان لهذا كله انعكاساته السيئة على الفرد والجماعة والمجتمع معا.

تعدد الاطارات الثقافية وتنوعها:

قد يكون القول بتعدد الاطارات الثقافية وتنوعها في مواجهة المجتمعات الانسانية أمرا متصورا ومقبولا، لكن القول بهذا في مواجهة كل مجتمع منها وبعد التأكيد على الوحدة المتكاملة للاطار الثقافي قد يكون صعبا تصوره. لكن هذا القول لا يتعارض مع قولنا بالوحدة

المتكاملة للاطار الثقافي على مستوى المجتمع كله. ذلك، لأنه كما تصورنا أن المجتمع يشكل جماعة أكثر تعقيدا وأن هذه الجماعة تتفرع الى جماعات معقدة، وكل جماعة معقدة تتفرع الى جماعات مركبة، وكل جماعة مركبة تتفرع الى جماعات بسيطة، فان تصورنا لوجود اطارات تتعدد وتتفرع وتتنوع وتتداخل وتتكامل بتعدد الجماعات التي يتشكل منها النظام البنائي للمجتمع كله وتنوعها وتداخلها وتكاملها يصبح في هذه الحالة أمرا متصورا ومقبولا أيضا.

ان الوحدة المتكاملة للاطار الثقافي تكون في مواجهة الجماعة ككل. ومن ثم، فهناك وحدة متكاملة للاطار الثقافي لكل جماعة من الجماعات المتفرعة عن النظام البنائي للمجتمع كله، ثم هناك مثل هذه الوحدة المتكاملة لهذا الاطار الثقافي في مواجهة المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا. بل أن هناك خطوطاً عامة لاطار ثقافي له وحدته المتكاملة بدرجة ما على مستوى العالم كله وتضم كل المجتمعات الانسانية. فالوحدة المتكاملة هنا ينصرف معناها الى التداخل والتكامل والتأثير المتبادل بين العناصر التي يقوم عليها اطار ثقافي معين. وهذه الصفات واضحة على كل المستويات التي تتعدد بها الاطارات الثقافية وتتنوع. وتتشابه الأفراد والجماعات في هذه الصفات التي تصنع وحدة متكاملة لاطار ثقافي معين.

فلقد أشار ستيوارت شاس S. Chase في دراسته المشار اليها[٣٢]، الى أن الباحثين في مجالات الاجتماع والانثربولوجيا جمعوا حقائق من أماكن مختلفة، وأجروا دراسات مقارنة، وتوصلوا الى نتائج تؤكد وجود أنماط عامة تضم الحاجات والوظائف التي تشترك فيها كل الجماعات الانسانية على مستوى العالم كله، سواء تلك التي تعيش عيشة

---

(32) Chase, S. Op. Cit. P. 63.

قبلية أو بدائية أو متمدينة. وهذه الانماط العامة وفرت لهم معلومات هامة حول السلوك الانساني، يمكن استثمارها لصالح البشرية لتحقيق أغراض لها أهميتها الحيوية كانهاء الحروب والمصادمات الدامية مثلا.

وفي دراسة أرنولد جرين A. Green المشار اليها أيضا(٣٣)، تبين أنه على الرغم من اختلاف الاطارات الثقافية، الا أنها تبني من عناصر متشابهة في النوعية ولكنها ليست متشابهة في المضمون. فهناك في كل اطار ثقافي توجد التقاليد والقيم والقوانين والتنظيمات، وغيرها. كما تتشابه الاطارات الثقافية في الوظائف التي تؤديها عناصرها. فالتنظيمات الاجتماعية موجودة في كل الاطارات الثقافية وتؤدي وظائف متشابهة رغم اختلاف المضمون في كل منها. وتقوم الوحدة بين الاطارات الثقافية على مستوى العالم كله على حقيقتين هامتين: أولاهما، أن الانسان يشكل جنسا واحدا، ثانيتهما، أنه يواجه ضرورات اجتماعية لا تتغير بتغير الزمان أو المكان.

أما بالنسبة لكل مجتمع، فان اطاره الثقافي الموحد لا يترادف معناه مع الوطنية، فالوطنية، كاصطلاح علمي، واحدة في مواجهة كل الأفراد والجماعات المنتمية الى مجتمع معين. ولكن اطاره الثقافي الموحد ليس له مثل هذا المعنى. ولذلك يميل الباحثون في مجالات الاجتماع على أن يعاملوا المجتمعات الحديثة على أن كلا منها يتكون من كيانات ثقافية متعددة، وليس من كيان ثقافي واحد. وهذا الاتجاه له ما يبرره من واقع التعدد والتنوع في الاطارات الثقافية للجماعات التي يقوم عليها كل مجتمع منها(٣٤).

ويمكن النظر الى تعدد الاطارات الثقافية وتنوعها داخل المجتمع

---

(33) Green, A. Op. Cit. P. 75 and P. 81.

(34) Green, A. Ibid, PP. 68 - 69.

الواحد من زاويتين: أولاهما، أن هذا التعدد والتنوع يعني ما يبدو من تنسيق واختلاف بين الجماعات الداخلة في اطار ثقافي موحد أكبر. فكل مجتمع ينقسم داخليا الى عدد من الجماعات الفرعية. وكل جماعة منها لها أسلوبها في التفكير والسلوك. وكل عضو من أعضائها يكتسب هذه السمات المميزة لجماعته. وبذلك تتعدد هذه الثقافات الجماعية أو الفرعية وتتنوع رغم ما يجمع بينها من اطار ثقافي موحد على مستوى المجتمع كله، وهو الجماعة الأكبر التي تضم كل هذه الجماعات الفرعية.

أما الزاوية الثانية، فهي أن هذا التعدد والتنوع يعني أن كل جماعة لها سمات تكفي لتداخلها وتكاملها مع ثقافة مجتمعها كما تكفي لتبادل التأثير معها، ولكنها في نفس الوقت تملك أيضا من السمات التي تكفي لتمييزها عن ثقافة مجتمعها. وهذه السمات المتميزة قد تمارس قدرا من الضغط على الثقافة العامة للمجتمع كله. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، هناك بعض الجماعات المهاجرة من مجتمعات أخرى كالايطاليين والجماعات الجنسية كالسود والجماعات الدينية كالكاثوليك والجماعات السلالية كاليهود، وكلها شعرت في أوقات تاريخية معينة برغبتها في تأكيد ذاتها واستقلالها. وقصة صراعها مع الاطار الثقافي الموحد للمجتمع الأمريكي تصور ما يقصد بالفعل من السمات المميزة للجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد من جانب، كما تصور بعض سلبيات التعدد والتنوع في الاطارات الثقافية للجماعات التي يتفرع اليها كل مجتمع انساني من جانب آخر.

ولا شك أن التعدد والتنوع بين الاطارات الثقافية الموحدة للمجتمعات الانسانية أكثر تباينا ووضوحا عما هو عليه بين الاطارات الثقافية المتفرعة من الاطار الثقافي الموحد لكل مجتمع منها. ذلك لأن العناصر البنائية التي يقوم عليها كيان المجتمع الواحد أقرب وأكثر اتصالا وتأثيرا وتفاعلا مما يحدث بين المجتمعات الانسانية، رغم ما ينعم

به العالم اليوم من ثورة اتصال تخطت بالأفراد والجماعات ما بينها من حواجز سياسية، وان كانت لم تتخطى بها ما بينها من حواجز نفسية واجتماعية.

ان كل اطار ثقافي يمثل وحدة متكاملة في مواجهة الجماعة التي يعنيها، وهذا يعني أننا في مواجهة اطارات ثقافية متداخلة ومتكاملة وتتبادل التأثير فيما بينها. كما أن كل اطار ثقافي في مواجة الجماعة التي يعنيها له أهميته المزدوجة. فهو يوجه السلوك الذي يستهدف اشباع الحاجات من ناحية، وهو يؤدي الى خلق أهداف جماعية متجددة تتطلب الاشباع ولها أهميتها وأولوياتها من ناحية ثانية، خاصة اذا عرفنا مدى التأثير الذي تمارسه الجماعة على كل عضو فيها.

واذا كانت الحاجات التي تدفع الأعضاء الى الانتماء الى جماعة معينة، تتعدد وتختلف، فان وجود اطار ثقافي موحد ومشترك للجماعة كلها يؤدي الى تقليل الاختلافات في السلوك المؤدي الى اشباع حاجات مختلفة لأعضاء مختلفين. والاطار الثقافي الموحد والمشترك يفعل ذلك بخلق نواة للحاجات المشتركة بين الأعضاء وبدفعهم الى اسلوب مشترك للتعبير عن الحاجات المختلفة. ولا شك أن كل هذه الأغراض التي يحققها الاطار الثقافي الموحد يمكن تصورها في مواجهة كل جماعة تعنيه، اذا تصورنا الكيفية التي تتعدد بها الاطارات الثقافية الموحدة وتتنوع وتتداخل في مواجهة تعدد الجماعات الانسانية وتنوعها وتداخلها.

وخلاصة القول هنا، أن الاطار الثقافي للنظام البنائي للمجتمع وجماعاته أساس من الأسس الرئيسية التي تشكل مضمون هذا النظام البنائي. وهو بمفهومه وعناصره وأبعاده وتأثيراته يمثل أساسا له أهميته في حياة الأفراد والجماعات. واذا كان لا يمكن تصور الجماعات الانسانية بدون نظام بنائي متحرك ومتفاعل. فانه لا يمكن تصور حركته وتفاعله

بطريقة عشوائية غير منتظمة ولا محكومة. واذا جاز لنا التشبيه هنا، فان العناصر البنائية تشكل تروسا في آلة كبيرة والتفاعل الاجتماعي هو القوة التي تحركها والاطار الثقافي هو الاطار الذي يحيط بهذه التروس ليجعل حركتها منتظمة ومتوازنة ومنسجمة ومضبوطة وهذا التشبيه وان كان قد تجاوز الحد في التجريد، الا أنه يحقق الغرض تماما عندما يذكر في هذا الوضع.

وبهذا التصور للنظام البنائي لكل مجتمع، تبدو الجماعات المكونة له مشدودة الى بعضها باحكام، وتبدو حركتها منتظمة وهادفة داخل اطار اجتماعي وثقافي ينظم المعاملات والعلاقات والأدوار والوظائف والأهداف بين الأعضاء المشتركين في جماعة واحدة وبين كل جماعة والجماعات الأخرى، وان كان الواقع ليس جامدا بدرجة تحرم الأعضاء والجماعات من المرونة والحيوية، فالتغير والتجديد صفتان أساسيتان في كل العناصر التي تقوم عليها جماعة ما. وكلما اتجهنا من أعلا النظام البنائي الى أسفله، أي كلما اتجهنا من الجماعة الأكثر تعقيدا الى الجماعات المعقدة فالمركبة والبسيطة، كلما كانت المرونة والحيوية أوضح والتغير والتجديد أكبر، لأن الفرد يشعر بحريته وبذاته كلما كان أقرب الى زملائه في الجماعة التي ينتمي اليها.

وهذا التصور للنظام البنائي لكل مجتمع لا يعترف بأشكال التجمع التي قد تقوم على الجنس أو السن أو الدخل أو الطبقية، الا اذا تحول أحدها الى جماعة بكل الصفات التي ينبغي أن تقوم عليها الجماعة. أما اذا بقي بدون هذا التحول، فانه يبقى خارج اطار ما نعنيه بمفهوم الجماعة، كما يبقى على هامش دينامية النظام البنائي للمجتمع كله، لأن المصالح التي قد تجمع هذا الشكل أو ذاك لا تدفع بالمنتمين اليه الى التعامل المشترك. وهذه حقيقة يعترف بها الباحثون في الدراسات

الاجتماعية والنفسية[35].

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة هنا، أن المجتمع الانساني، بهذا النظام البنائي، يختلف تماما عن أشكال المجتمعات الأخرى التي أقامتها حشرات اجتماعية كالنحل والنمل، أو تلك التي أقامتها حيوانات عليا كالشمبانزي مثلا. فهذه الأشكال من المجتمعات تفوق المجتمعات البشرية من حيث دقة التنظيم، الا أن المجتمعات البشرية أقامت نظامها البنائي بكل عناصره الاجتماعية والثقافية نتيجة للتطور الاجتماعي، بينما أقيمت الأشكال الأخرى من المجتمعات غير الانسانية نتيجة لتطوراتبيولوجية. وهنا يكمن دور كل من العقل والغريزة. فلقد أقامت هذه الحشرات الاجتماعية والحيوانات العليا النظام البنائي لمجتمعاتها على الغريزة والاختلافات الفسيولوجية والتقليد، بينما أقام البشر النظام البنائي لمجتمعاتهم على درجة أقل من الاختلافات الفسيولوجية والتقليد بالاضافة الى درجة عالية من الخبرات الرمزية المكتسبة والمتراكمة عبر أجيال متعاقبة. وتميز مجتمع على آخر وتفوقه عليه ليس بسبب ما يتوفر لديه من أفراد ذوي أجسام قوية، ولكن بما يتوفر لديه من خبرات رمزية أكبر في شتى نواحي الحياة كالعلم والتكنولوجيا والعقائد المتطورة.

ولا شك أن النظام البنائي بكل جماعاته وعلاقاته وتفاعلاته وثقافاته، يلعب دورا أساسيا وجوهريا في حياة الفرد والجماعة والمجتمع، فالجماعة جزء مكمل للمجتمع وهي وسيلة لا غنى عنها لتكامل شخصية الفرد. فشخصية الفرد لا تكتمل ولا تنتظم الا عندما يتفاعل مع الأفراد الآخرين بأفكارهم وتنظيماتهم الاجتماعية. والجماعة أيضا وسيلة لا غنى عنها لتمكين الفرد من الاسهام الايجابي الفعال في الحياة الاجتماعية

(35) Green, A. Ibid, PP. 47 – 48.

المشتركة لمجتمعه الكبير، وتساعده على التوافق والتكيف بما يتناسب مع متطلباتها وضروراتها.

ان الجماعات التي يتكون منها النظام البنائي للمجتمع هي الخلايا الحية التي تعرف كل منها دورها وحدود علاقاتها. وحياتها وحيويتها تعني التقدم للمجتمع كله. وكلما كان المجتمع أقدر على تجديد خلاياه والمحافظة على سلامتها وتوازنها وقدراتها وفعاليتها، كلما كان اقدر على التطور والتفوق، والعكس صحيح. وليكن لنا في النظام البنائي للكائن الحي مثلا وعبرة. فسلامة الجسم كله ونموه المتوازن وحيويته وفعاليته تتوقف جميعها على سلامة خلاياه وحيويتها وقدرتها على التحديد. والتشبيه هنا له ما يبرره، اذا عرفنا أننا في مواجهة المجتمعات البشرية نتعامل مع مجتمعات حية وحدتها الجماعة البسيطة التي تقوم على الأفراد، وهي كائنات بشرية حية، والشبيه بالشبيه يذكر. وبهذا تتضح الأهمية الحيوية لدور الجماعات في حياة الفرد والمجتمع.

ويكفي أن نتصور كل جماعة من الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع كله على أنها حياة اجتماعية مشتركة كاملة بين أعضائها، وتتسع دوائرها كلما اتجهنا الى الجماعة الأكثر تعقيدا ممثلة في المجتمع كله، لكي نتحقق من أهمية الجماهير النوعية، ليس بالنسبة للجماعات البسيطة فقط ولكن لكل الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي على مستوى المجتمع كله. فاذا كانت هي التي تعطي للجماعة البسيطة حياتها واستمرارها وحيويتها وفعاليتها، فانه عليها أيضا تتوقف سلامة المجتمع كله وحيويته وتقدمه. وهنا تصبح ديناميتها مدخلا حقيقيا الى فهم الرأي العام بكل مستوياته. وهذا يجعلها بالفعل أساسا لكل دراسات الرأي العام وتطبيقاتها.





الفصل الثالث

ديناميّة الجماهير النوعيّة والعناصر المشكّلة لها



يعود الاهتمام بدينامية الجماعات الى الثلاثينات من هذا القرن، حيث بدأت الدراسات الاجتماعية والانسانية تتطور بدرجات ملحوظة، وأصبحت تخصصاتها تمتد الى مجالات كثيرة ومتنوعة، ونتائجها تواجه ظروفا اجتماعية متعددة، مما هيأ مناخا اجتماعيا وعلميا صالحا لنمو الاهتمام بدينامية الجماعات. ويمكن القول أن البداية الأولى لهذا الاهتمام كانت في المجتمع الأمريكي، ومنه انتشرت الى دول غرب أوروبا خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولقد جذب الاهتمام بدينامية الجماعات أعدادا متزايدة من الباحثين الذين ينتمون الى العديد من المجالات الاجتماعية والانسانية المتخصصة، كالاجتماع والنفس والتربية والادارة والاتصال والرأي العام. ذلك لأن دينامية الجماعات ظاهرة معقدة ولها أبعادها المتشعبة، ولا يستطيع أي مجال متخصص أن يدعي قدرته على السيطرة عليها. ومن هنا، يكون التكامل بين نتائج الدراسات الاجتماعية والانسانية مدخلا علميا هاما يؤدي الى وضوح الرؤية لكل الخطوط التي تحدد مسار هذه الظاهرة الاجتماعية وتفاعلها والتأثيرات التي تمارسها داخل النظام البنائي للمجتمع كله.

ورغم أن دينامية الجماعات مجال علمي حديث، الا أنها تشكل الآن مجالا متخصصا، تتوفر له كل السمات الأساسية للاستقلال والتطور الذاتي. فقد انتهت الدراسات العلمية في هذا المجال الى نتائج هامة تحدد طبيعة الجماعات والقوانين التي تحكم تطورها والعلاقات المتداخلة

بينها وبين الأفراد المنتمين اليها من ناحية، وبينها وبين الجماعات المتواجدة معها داخل بيئة واحدة من ناحية ثانية، وبينها وبين الجماعات الأكبر والأكثر تعقيدا من ناحية ثالثة. كما خطت الدراسات العلمية لديناميتها خطوات واسعة. ونستطيع التأكيد على أن النتائج الخاصة بدينامية الجماعات حققت تقدما سريعا نحو كيان علمي قائم على الأبحاث التجريبية التي انتهت الى ما يدعم القدرة على تفسير الجماعات كظاهرة اجتماعية بنائية متحركة ومتفاعلة.

ومن هذه النتائج العلمية الهامة، تبين أن لدينامية الجماعات تعريفات كثيرة ومتعددة، ولكنها متوافقة. ويمكن أن يؤدي تحليلها الى خطوط متجانسة توضح عناصرها وطبيعتها وأبعادها، وتيسر على الباحث الاستفادة العلمية بدرجة يمكن الاعتماد عليها، وان كان لا يزال هناك عدد من النقاط الهامة التي تشير بوضوح الى أن المجال لا يزال بكرا أمام مجهودات علمية كبيرة وجادة. وهذا الاستثناء لا يشكل تأثيرا يزعزع ما انتهى اليه المجال المتخصص لدينامية الجماعات، لأنه كغيره من المجالات العلمية الاجتماعية والانسانية التي لا يزال الطريق أمامها طويلا لتبلغ ما بلغته العلوم الطبيعية من ثبات واستقرار.

ففي دراسة قام بها الباحثان الأمريكيان دوروين كارترايت D. Cartwright وألفن زاندر A. Zander نجد تعريفا لدينامية الجماعات يشير الى أن، هذا الاصطلاح يعني من ناحية، تلك الأساليب التي تنتظم بها الجماعات وتحكم. وتؤكد هذه الأساليب على أهمية القيادة الديموقراطية واشتراك الأعضاء في اتخاذ القرار والتعاون في ممارسة الأنشطة الحيوية التي تحقق السلامة للفرد والجماعة والمجتمع. كما يعني هذا الاصطلاح، من الناحية الفنية، تلك الأساليب التي يمكن بها

استثمارها لصالح الفرد والجماعة والمجتمع معا[١]. وواضح هنا، أن الناحيتين متكاملتان. فالناحية الأولى تركز على تحليل أهم العناصر الايجابية التي يقوم عليها هذا الاصطلاح، أي أنها تصف دينامية الجماعة كعملية اجتماعية لها أهميتها وضرورتها في كل مجتمع انساني. بينما تركز الناحية الثانية على الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من هذه العملية الاجتماعية في مجالات تطبيقية تفيد المجتمع كله وتساعد على تطوره تطورا متوازنا.

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث الأمريكي التون ريفز E. Reaves[٢] تبين أن دينامية الجماعات تعني دراسة العوامل التي تمارس بها الجماعة تأثيرها على الفرد، والعوامل التي يمارس بها الفرد تأثيره على الجماعة. ومن هنا يدور كل فرد داخل دوامتها في كل لحظة من حياته. ودينامية الجماعات مجال متحرك، وتمارس هذه العوامل تأثيرها في كلا الاتجاهين معا وفي وقت واحد. وهذا التأثير قد يكون ايجابيا في بعض الحالات، فيكون التوازن داخل الجماعة أو بين الجماعات ويحدث لها تطورا صاعدا. وقد يكون هذا التأثير سلبيا في حالات أخرى، فيكون الاختلال في العلاقات، وتحدث انتكاسة لها نتائجها الضارة.

وفي دراسة ثالثة للباحث الأمريكي بونر H. Booner[٣] يتضح أن الفرق بين الجماعات وغيرها من أشكال التجمع في المجتمع الانساني،

---

(1) Cartwright, D. and A. Zander. Group Dynamics; Research and Theory. New York: Harper & Row, 3rd edition, 1970. PP. 4 – 18.

(2) Reaves, E. The Dynamics of Group Behavior. New York: The American Mangement Association, 1970. PP. 11 – 12.

(3) Booner, H. Group Dynamics; Research and Applications. New York: Ronald Press Co., 1959. PP. 4 – 6.

يرجع الى صفتين أساسيتين تتوفران لهذه الجماعات: فهي متفاعلة ودينامية. والصفة الثانية أهم من الأولى لأنها تشملها وتضمها. ودينامية الجماعات تعني أن أعضاءها تقوم بينهم علاقات متغيرة ومتوافقة أو متكيفة بصفة دائمة. والتغير والتوافق دائمان هنا لأنهما صفتان لازمتان للأفراد اللذين يتفاعلون معا بكيفية تجعلهم في قلق وتوتر، وتجعلهم أيضا يعملون معا من أجل ازالة هذا القلق والتوتر، لكي يعود التوازن الى علاقاتهم. والتغير والتوافق دائمان هنا أيضا لخروج أعضاء من الجماعة ودخول أعضاء آخرين اليها، ولتغير الزعامات أو القيادات، مما يؤثر على النظام البنائي للجماعة، ويدفعها الى العمل على استقرار بنيانها.

وبناء على هذه الصفات الأساسية، يعرف هذا الباحث دينامية الجماعات بأنها تعني ما يحدث من تغير في النظام البنائي للجماعات ولوظائفه وما يحدث لاعادة التوازن اليه، بالكيفية التي تجعل منها كيانات موجهة لذاتها. وهذه العمليات التي يعنيها التغير والتوازن لا تتم بطريقة آلية، ولكنها تتم بجهود أعضائها الذين يستهدفون مواجهة مشكلاتهم وتحقيق الاشباع لحاجاتهم. ومن هنا كانت حتمية استمرار التوازن والتوافق والتكيف بقصد تقليل معاناة الأعضاء من القلق والتوتر والصراع، وبالدرجة التي تتحقق بها مواجهة مشكلاتهم وتحقيق أغراضهم.

ويضيف هذا الباحث، أن دينامية الجماعات تعني من الناحية العملية تلك الأساليب التي تستخدمها الجماعة لتحقيق التوافق داخلها في مواجهة أعضائها أو خارجها في مواجهة الجماعات الأخرى. والدراسات العلمية لهذه الدينامية لا تستهدف فقط تحليل الأسس التي تحكم سلوك الجماعات خلال توافقها، ولكنها تستهدف أيضا ابتكار أساليب للتأثير على قرارات الجماعات وسلوكها.

ومن الواضح هنا، أنه لا اختلاف بين هذه التعريفات الثلاثة

لدينامية الجماعات، وأنها جميعها تؤكد على مضمون واحد، وان كان هذا التأكيد يأتي من زوايا مختلفة. فالتعريف الأول ينظر اليها على أنها فلسفة اجتماعية. والتعريف الثاني ينظر اليها على أنها تفاعل اجتماعي بين الفرد وجماعته، ولكنه يصف هذا التفاعل الاجتماعي وصفا عاما. بينما ينظر التعريف الثالث لها على أنها بنيان اجتماعي متحرك ومتفاعل وهادف ويعطيها وصفا مفصلا. ولا شك أن هذه الزوايا الثلاث تصف مضمون دينامية الجماعات على مرحلتين: أولاهما، تستهدف كيانها وهو في حالة توقف لكي تحلل وتفلسف. وثانيتهما، تستهدف كيانها وهو في حالة عملية وواقعية، وتتفرع هذه المرحلة الى اتجاهين: أحدهما يصف ويحلل والآخر يستثمر ويوجه. ولا شك أن المرحلتين متطابقتان تماما، والفصل بينهما لا يتم في الحياة العملية، ولكنه يتم نظريا فقط لأغراض علمية بحتة. واذا كانت الدراسات النظرية لها أهميتها، فان الدراسات العملية تقوم عليها وتعطي لأهميتها كل أبعادها.

وجدير بنا أن نتساءل هنا عن مكانة دينامية الجماهير النوعية بين هذه التعريفات الثلاثة وأمثالها؟ والاجابة على هذا التساؤل ليست بعيدة ولا مستعصية. فلقد كان تحليلنا للنظام البنائي للمجتمع والقائم على الجماعات الانسانية داخله، تحليلا ظاهريا يستهدف وصف البناء من الخارج. وتأتي دينامية الجماعات لكي تصف البناء من الداخل، سواء جاء هذا الوصف نظريا أو واقعيا. فاذا عرفنا أن الجمهور النوعي هو نواة الجماعة كخلية أولى في النظام البنائي للمجتمع، فان دينامية الجمهور النوعي هي المحرك لدينامية الجماعة كلها من ناحية ولدينامية الجماعات في مواجهة بعضها وعلى مستوى المجتمع كله من ناحية ثانية، وبالتالي تكون هي المحركة لكل النظام البنائي لمجتمع معين في مواجهة المجتمعات الأخرى من ناحية ثالثة. ومن هنا، فان دينامية الجماهير النوعية تعني كل هذه المستويات جميعها، لأنها تمثل أبعادا حقيقية لها.

ولما كنا في هذه الدراسة التي نحن بصددها الآن، نقصد تحليل دينامية الجماهير النوعية بكل ابعادها، ولا نقصد استثمارها وتوجيهها، فاننا نستطيع أن نتناولها بمرحلتيها ولكن بقدر معلوم. فنحن يهمنا أن نحلل عناصرها، ومن هنا تأتي ضرورة تحليلها نظريا، أي وهي في حالة توقف افتراضي، وان كان هذا الافتراض ليس واقعيا، وانما هو افتراض نظري بحت. كما يهمنا أن نحلل الكيفية التي تتفاعل بها هذه العناصر، ومن هنا تأتي أهمية تحليلها واقعيا بكل النتائج والآثار التي تترتب عليها في مواجهة الرأي العام كظاهرة اجتماعية ناتجة عن تفاعلها. وهذا القدر من التحليل المرحلي بناحيتيه كاف لتحقيق الأغراض العلمية لدراستنا هنا.

غير أنه ينبغي أن نضع عددا من التحفظات التي تتصل بطبيعة النتائج التي انتهت اليها الدراسات الاجتماعية والنفسية، والتي نعتمد عليها في هذا التحليل بشقيه. وهذه التحفظات لا تمثل قيوداً على الدراسة العلمية في هذا المجال. وانما تمثل حدوداً تحيط تصور الباحث لمضمون هذه الدينامية وطبيعتها، حتى لا ينساق وراء المبالغات التي قد تضر بأكثر مما تفيد. وهذه التحفظات يمكن تحديدها فيما يلي:

١ - إننا نعتمد هنا على نتائج التجارب العلمية في المجالات الاجتماعية والانسانية والتي أجريت على جماعات انسانية داخل المعامل أو على عينات ممثلة لقطاعات معينة. وفي الحالتين يوفر الباحثون ظروفا معينة قد تخرج منها متغيرات لها وزنها، وبالتالي يكون التعميم من النتائج التي يصلون اليها محدودا بتوفر نفس الظروف التي توفرت لتجربة معينة أو لدراسة عينة معينة. ومن الطبيعي ألا تكون هذه الظروف متوافقة تماما مع ما يجري في الواقع. وهنا يكون للتعميم خطورته، ولكن الجمود في مواجهة هذه النتائج تكون له خطورته

ايضا. وعلى ذلك تكون الاستفادة العلمية ممكنة مع الأخذ في الاعتبار تلك الظروف التي أحاطت نتيجة معينة أو نتائج معينة.

٢ - من الواضح أن الافتراض النظري بوقف دينامية الجماهير النوعية لحظات من أجل الدراسة والتحليل والتوصيف، ليس فرضا واقعيا، ولا يعبر عن حالة واقعية، انه يستطيع أن يقدم لنا الحقيقة في لحظة معينة، ولكنه لا يستطيع أن يقدمها في كل حالاتها، ولا يستطيع أن يعبر عن التفاعل الحقيقي لها. وبقدر الأهمية الحيوية لهذا الافتراض النظري، بقدر أهمية تناوله بحذر شديد. فالتعميم هنا أيضا له خطورته، لأنه يتجاهل متغيرات لها تأثيراتها، فالحركة والتفاعل لعدد من العناصر تخلق وضعا يختلف تماما عن حالة السكون.

ولنضرب مثلا توضيحيا على ذلك، لو فرضنا أننا أخذنا صورة فوتوغرافية لمباراة بين فريقين في كرة القدم. فأمام هذه الصورة لا نستطيع القول بأنها تعبر تماما عما جرى في المباراة، إنها تعبر عنها في لحظة معينة، ولكنها لا تعبر عنها طوال مدة المباراة، كما أنها لا تعبر عن التداخل والتناحر والصراع والكر والفر واللف والدوران، بكل ما تعنيه هذه العوامل من تفاعل ايجابي بين الفريقين. ومع ذلك، لا نستطيع الاستغناء عن الصور الفوتوغرافية لكي تعطينا الحقيقة ولو في لحظة افتراضية معينة، على أن يكون واضحا مغزى المتغيرات التي لا تجد لها مكانا في هذه الحالة الافتراضية، عندما نعمم أو نطبق.

٣ - إننا نستعمل اللغة للتعبير عن نتائج تحليلاتنا لظاهرة اجتماعية دينامية. واللغة في حد ذاتها عنصر دينامي متغير. انها أحد العناصر الثقافية التي تتعرض للتغيير بالاضافة أو الحذف أو التطوير والبلورة بمرور الوقت. فهناك كلمات جديدة تدخل الى الاستعمال، وكلمات قديمة تفقد قدرتها على التعبير فتلقى الاهمال، وكلمات تستعمل بطرق جديدة

أو لمعان جديدة فتتطور وتتبلور. فتكون أقدر على مسايرة الظروف والتطورات والتغيرات. ومعنى هذا أن استعمالنا للغة في وصف نتائج معينة قد يكون صالحا في وقت معين، ولكن هذه الصلاحية تتضاءل كلما قدم العهد بها. وهذا يتطلب مراجعة مستمرة لنتائج الدراسات التجريبية والعينية لتسهل الاستفادة العلمية من نتائجها.

وعلى ضوء هذه التحفظات الثلاثة، نستطيع• أن نتناول دينامية الجماهير النوعية نظريا وعمليا وبالقدر الذي حددناه داخل حدود الأغراض العلمية لهذه الدراسة التي نحن بصددها، على أن نبدأ اولا في هذا الفصل بالشق النظري للتحليل، والذي يستهدف وصف العناصر الأساسية المشكلة لدينامية الجماهير النوعية، وهي في حالة توقف افتراضي.

وبادىء ذي بدء، يمكن القول أن الفرد يمثل اللبنة الأولى أو العنصر الأول في أي مجتمع، وتحليل طبيعته النفسية والاجتماعية هام وحيوي لفهم طبيعة العناصر الأخرى. فطبيعته ضرورية ولا غنى عنها لفهم الكيفية التي تتفاعل بها العناصر المشكلة للجمهور النوعي وللجماعة التي ينتمي اليها وللجماعات الأخرى في مواجهتها على مستوى المجتمع كله. ومن هنا يكون البدء بالفرد له ما يبرره لأنه يشكل مدخلا طبيعيا له ضرورته وحيويته، ويكون تناول العناصر المتفاعلة معه داخل اطار كل مستوى من مستويات دينامية الجماهير النوعية بعد ذلك.

وهذا التناول يتفق مع الواقع. فالفرد هو الذي يشكل الجمهور النوعي وهو الذي يشكل الجماعة أو الجماعات الأخرى. وليست هذه المستويات الا مواقف اجتماعية يعيشها الفرد ويتفاعل معها. والفرد خامة طبيعية، ولكنه يتشكل بتأثير المواقف الاجتماعية التي تتغير من حوله. وليس غريبا اذا قلنا بأنه يشكل العنصر الرئيسي أو المحوري لكل

مستويات دينامية الجماهير النوعية وأبعادها. وبناء على ذلك، يمكن تناول دينامية الجماهير النوعية وجماعتها في ثلاثة مباحث أساسية متتالية، هي:

المبحث الأول: دينامية الفرد كعنصر رئيسي ومحوري.

المبحث الثاني: دينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها.

المبحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية.

** * **

المَبحَث الأوّل

دينامية الفرد كعنصر رئيسي ومحوري

لا يولد الفرد انسانا، وانما يولد ولديه استعداد لأن يصبح انسانا. ويصبح الفرد انسانا نتيجة للتأثيرات الاجتماعية على بنيانه التشريحي والفسيولوجي والعصبي الذي يولد به. ويطلق على الفرد الذي لديه استعداد لأن يصبح انسانا اصطلاح الكائن الحي Organism، بينما يطلق على الفرد الانسان الذي يملك اللغة والفكر والمواقف والقيم والأهداف اصطلاح الشخص Person. والشخص كائن حي انسان يشارك البشر في كل مجتمعاتهم صفاتهم الاجتماعية كاللغة والمكانة الاجتماعية ذات الوظائف المحددة والولاء المتعدد للجماعات التي ينتمي اليها والقيم والعقائد وغيرها من القواعد المعنوية.

واصطلاح الشخصية Personality مستمد من الشخص ذاته. وهو يشير الى الصفات التي تميز شخصا معينا من ناحية، والتي يشترك فيها مع الآخرين من ناحية ثانية. والشخصية، كاصطلاح علمي، تعني مجمل القيم الشخصية والأغراض التي يكافح الشخص من أجلها كالمثل والمكانة الاجتماعية والسلطة والجنس، كما تعني الصفات المعنوية كأنماط السلوك التي تعبر عن الفعل ورد الفعل في مواجهة موقف معين. ولكنها لا تعني الصفات الجسمية كالشكل واللون. ان الشخصية قد تعني في جانب منها ردود فعل الشخص تجاه بعض صفاته الجسمية، ولكنها لا تعني هذه الصفات الجسمية ذاتها.

ومعنى هذا، أن الشخصية هي ما ينتج عن التداخل والتكامل بين عناصر تتصل بالوراثة والبيئة المحيطة بالشخص والثقافة والتجارب الخاصة. غير أنه من السهل أن نصف الشخصية بصفة عامة، ولكن من

الصعب أن نحلل شخصية معينة بالذات. ذلك لأن الكيفية التي تتداخل بها العناصر المكونة للشخصية وتتفاعل لم تصل اليها نتائج العلوم الاجتماعية والانسانية حتى الآن.

ومن المعروف هنا، أن هذه العناصر المكونة للشخصية تتداخل وتتكامل خلال عمليات التكيف الاجتماعي التي يمارسها الشخص طوال حياته ليثبت ذاته ككائن اجتماعي ايجابي. والتكيف الاجتماعي يعني الكيفية التي يتحول بها الطفل، خلال مراحل نموه، من كائن غير متحضر الى كائن متحضر يمتلك كل صفاته الانسانية. كما يعني التكيف الاجتماعي، من ناحية اخرى، تلك الكيفية التي يتعلم بها القادمون الجدد الى الحياة داخل مجتمع معين، أساليب المشاركة الايجابية في الحياة الاجتماعية. ويصبح الشخص متكيفا اجتماعيا عندما يقدر على الاسهام الايجابي في حياة الجماعة أو الجماعات التي ينتمي اليها على أساس من القواعد المتعارف عليها.

فلكي يتم التكيف الاجتماعي للشخص ينبغي أن يتعلم القواعد الأساسية التي تسير عليها الجماعة، وأن يقبل قيمها وثقافتها الخاصة، وأن يتعلم الأدوار المناسبة له. فلكل شخص توقعاته في مواجهة أدوار معينة يستطيع مزاولتها وللآخرين توقعاتهم أيضا، ولكل دور متطلباته التي تحتاج الى خبرات معينة، وعليه أن يكون قادرا على ممارسة دوره وبلوغ أهدافه. والفرد يندفع الى عمليات التكيف الاجتماعي لأسباب عديدة. فقد يكون مدفوعا بما يحققه من متعة أو بما يناله من ثواب، أو بما يخافه من عقاب، أو بما يشعر به من واجب معنوي يكسبه احترام الآخرين.

وبهذه العمليات من التكيف الاجتماعي تتداخل العناصر المشكلة للشخصية وتتكامل لتصبح مميزة لشخص معين. ومن هنا فان تحليل هذه العناصر يؤدي بنا الى تصور للأسس التي تقوم عليها الشخصية بصفة

عامة، ولكن هذا التحليل لا يؤدي بنا بالضرورة الى تصور للكيفية التي تنتج بها هذه الأسس شخصية معينة. ومن هنا تأتي أهمية تحليل هذه الأسس مع الأخذ في الاعتبار ما يعنيه هذا التحليل من أغراض علمية.

واذا كان الشخص يستطيع بشخصيته أن يتمايز عن الأشخاص الآخرين، فان هذا الشخص ذاته، يستعين بعدد من العناصر الطبيعية والاجتماعية المتأثرة بشخصيته لكي يستطيع أن يتعامل مع الآخرين ويتفاعل معهم ومع البيئة المحيطة به وبهم. فهذه العناصر هي التي تشكل ادراكه للأشياء والأشخاص والحقائق، وهي التي تشكل أيضا قدرته على مواجهة المشكلات الناتجة عن التعامل مع هذه الأشياء والأشخاص والحقائق.

ولكي تفهم دينامية الفرد كعنصر رئيسي محوري لدينامية الجماهير النوعية بكل مستوياتها، ينبغي ألا يقف فهمنا للفرد عند تحليل شخصيته، وانما ينبغي أن يمتد ليشمل الأسس التي تتعامل بها هذه الشخصية مع الشخصيات الأخرى المنتمية معها الى جماعة أو جماعات معينة. وهذان الجانبان معا يشكلان معا مضمون دينامية الفرد وطبيعتها.

أولا: العناصر المشكلة لشخصية الفرد:

تتكون شخصية الفرد من نتاج التداخل والتكامل بين عناصر الوراثة والبيئة والثقافة والخبرات الخاصة، ولا يمكن القول بأن عنصرا واحدا أو عددا من هذه العناصر تملك وحدها القدرة على تشكيل شخصية معينة. وانما الأصح أن نقول أن عنصرا معينا يملك تأثيرا أكبر أو أوضح من العناصر الأخرى. فمثلا، تبدو الوراثة وكأنها تمارس تأثيرا أوضح على بناء الشخصية من البيئة، ولكنها لا تستطيع وحدها أن

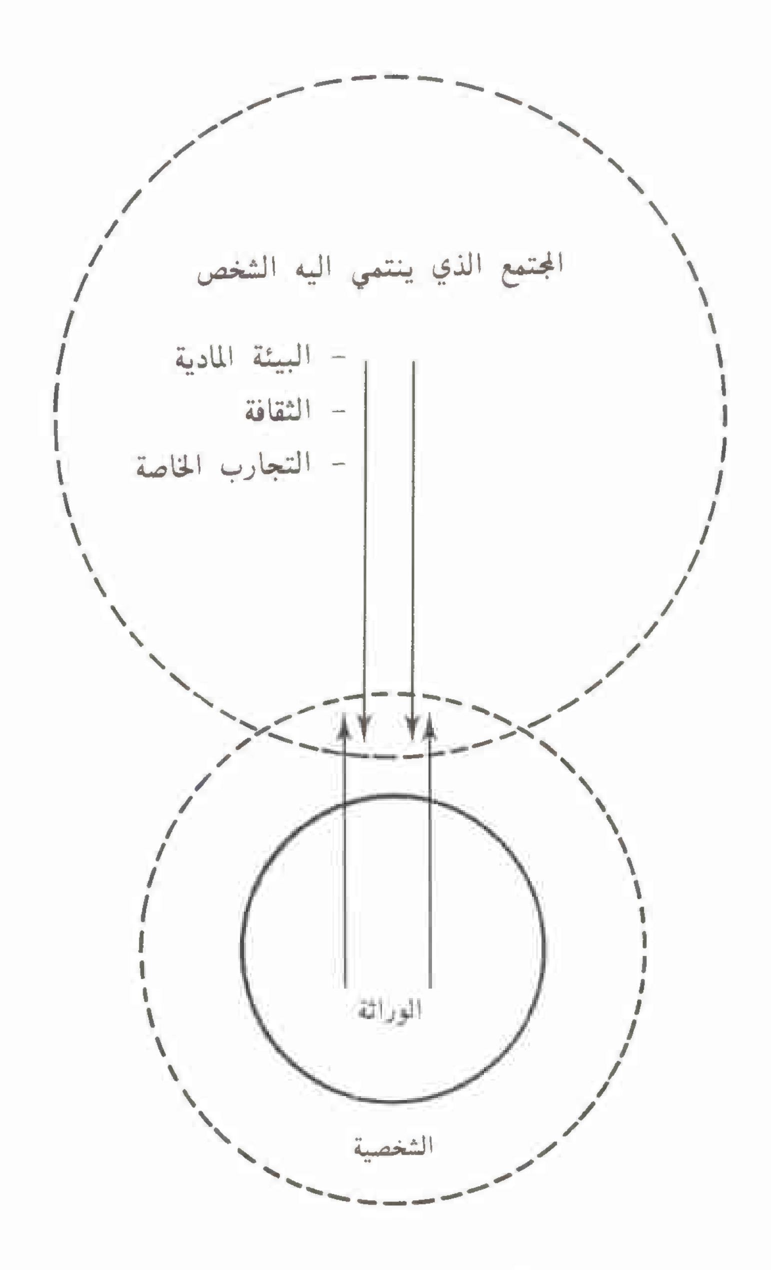
تفسر القيم التي تمتلكها شخصية معينة. والوراثة قد تتحكم في ذكاء الشخص، ولكنها وحدها لا تبرر سلوكا معينا يتسم بالذكاء أو الغباء، وهكذا.

وعلى ذلك، يمكن أن نجزم بأن التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر جميعها هي التي تشكل مضمون العلاقات الكائنة بينها، وهي التي تعني بأن التكامل بينها لا يتم الا بالتفاعل الذي يؤدي الى شخصية لا تنتمي في مجملها الى عنصر معين أو عناصر معينة، ولكنها تنتمي الى نتاج التفاعل بين هذه العناصر جميعها. والرسم التوضيحي التالي يبين هذه العلاقة ويوضحها[٤].

---

(٤) هذا الرسم التوضيحي منقول عن المرجع التالي بعد ادخال بعض التعديلات عليه لكي يتفق مع أغراض هذه الدراسة.

- Green, A. Sociology; An Analysis of Life In Modern Society. New York: MaCmillan-Hill, 1952. P. 25.



رسم توضيحي للعلاقة بين العناصر المكونة للشخصية.

ولكي يتضح مضمون كل عنصر من هذه العناصر الأربعة، يمكن ان نتناول كلا منها بشيء من التحليل، على أن يكون واضحا ما بين هذه العناصر جميعها من تداخل وتفاعل وتكامل. فالفصل بينها هنا لضرورة علمية تتحقق بها أهداف محددة، ولكنه لا يعبر عن حقيقة ما بينها من علاقات وتأثيرات.

أ - الوراثة:

لم يتوفر للباحثين معلومات كافية تكشف عن الكيفية التي تتم به عملية الوراثة في الانسان، مثلما توفر لهم من معلومات تتصل بأنواع الكائنات الأخرى، التي تقل عن الانسان على سلم التطور. فلون العينين مثلا، شأنه شأن العناصر الأخرى كالبنية والذكاء والمزاج، يتأثر تكوينها بعوامل وراثية كثيرة ومتعددة ولا يمكن فصل أحدها، كما لا يمكن قياس مدى ما يحدثه أي منها من تأثير على عنصر من هذه العناصر الوراثية أو عليها جميعها.

وكل ما يمكن القول به هنا، هو أن الوراثة تمارس تأثيرها على الانسان من جوانب كثيرة كالشكل واللون والمظهر والجنس والذكاء والشخصية، ولكن بدرجات متفاوتة. غير أنه لا يمكن القول بأن الصفات الجسمية لها دخل في تكوين الشخصية. وانما الأصح القول بأن ردود فعل الشخص تجاه البيئة التي تأخذ موقفا من اللون الذي يميزه مثلا، هي التي تترك تأثيراتها على الشخصية. فلا أحد ينكر ما تمارسه قضية اضطهاد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية من تأثيرات على شخصية الزنجي، في الوقت الذي لا نجد فيه مثل هذه التأثيرات في مجتمع يخلو من هذا الاضطهاد.

كما أنه لا يمكن القول بأن الشخصية وراثية، رغم أنه لا توجد صفة واحدة من صفات الشخصية بعيدة عن تأثير الوراثة. ان كل انسان

يتسم بالمرونة، ويتعلم بسرعة ويتأثر بما تفرضه عليه البيئة من عوامل وظروف، ولكن القدرة على اكتساب صفات أو عادات شخصية معينة تتفاوت تفاوتا كبيرا من شخص الى آخر. واذا كانت الوراثة لا تشكل الشخصية بطريقة مباشرة، فان هناك احتالا كبيرا بأنها توجه تطور الشخصية الى هذا الاتجاه أو ذاك، كما أنها تضع حدودا لهذا التطور.

ويمكن أن نضيف الى أبعاد الوراثة هنا في مواجهة الشخصية، أن هناك صفات معينة للشخصية تتأثر بالوراثة أكثر من غيرها، مثل الذكاء وسرعة رد الفعل والمهارات اليدوية وقدرات الحواس كالقدرة على التمييز بين الأصوات الموسيقية، فكل هذه الصفات تظهر بدرجة أكبر في أسر معينة عنها في أسر أخرى. بينما هناك صفات أخرى تبدو فيها الخبرة أكثر تأثيرا، بينما لا يبدو للوراثة الا علاقة بدرجة ما وان كان لا يمكن تحديدها تحديدا قاطعا، ومن هذه الصفات مثلا العقيدة والولاء والتعصب والعادات وأسلوب الحياة، وما شابه ذلك.

ولذلك، فان أي محاولة لفصل عناصر الوراثة، كمؤثرات على تكوين الشخصية، هي محاولة غير مجدية. ان عناصر الوراثة تتداخل مع العناصر الأخرى وتتفاعل لكي تعطينا انسانا ناضجا بكل صفاته التي تتفاوت درجاتها من شخصية الى أخرى. فالوراثة لها قوتها المؤثرة، ولكن درجاتها متفاوتة من شخصية الى أخرى، ومن صفة معينة الى صفة معينة أخرى. وتبقى الحقيقة التي لا خلاف حولها، وهي أن للوراثة دورها الايجابي والمؤكد في تشكيل الشخصية بصفة عامة.

ب - البيئة:

تستخدم البيئة Ecology كاصطلاح علمي للاشارة الى كل ما يحيط بالانسان من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية ومادية. فهي اصطلاح له جانبان: أحدهما مادي كالظروف الطبيعية والجغرافية،

والاخر اجتماعي يضم ظروفا تولدت من تفاعل البشر داخل منطقة جغرافية معينة. والجانبان يتكاملان ليعطيا للبيئة كل مضمونها كعنصر من العناصر الهامة المشكلة للشخصية.

ولقد استحوذت البيئة على اهتمامات المفكرين والباحثين من زمن طويل، لتحديد الكيفية التي تؤثر بها على الانسان ومدى هذا التأثير. وهناك العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تعطي مؤشرا واضحا على تطور هذا الاهتمام ونوعية النتائج التي انتهى اليها.

ففي دراسة قام بهاالبيج W. Albig سنة ١٩٣٩ م[٥] تبين منها أن كل المفكرين السابقين على هذه الدراسة أكدوا بدرجات متفاوتة على وجود تأثيرات جغرافية على كل صفات الانسان المادية والنفسية والاجتماعية. وينتهي الباحث هنا من تحليلاته الى اعتبار التأثير الذي تمارسه البيئة المادية أو الطبيعية عاملا هاما على تكوين العقائد والآراء وتغييرها في مختلف الثقافات وفي جميع العصور. واستشهد بالعقائد الدينية والأمثلة الشعبية والتركيبات اللغوية. غير أنه تحفظ في تحديد مدى العلاقة بين البيئة المادية أو الطبيعية وبين هذه الصور من التأثيرات لما لاحظه من وجود بيئات جغرافية متشابهة، ولكن هذه الصور من التأثيرات لا تبدو متشابهة أو انها لم تظهر كمعالم متشابهة للتطور. ومن هنا لا يكون للمبالغة في هذه العلاقة ما يبررها. إن هناك تأثيرات من المناخ والامكانيات المادية المتاحة على فكر الانسان ونفسيته، ولكن مدى هذه التأثيرات أمر لا يمكن الجزم به.

وفي الدراسة التي قام بها أرنولد جرين A. Green سنة ١٩٥٢ م

---

(5) Albig, W. Public Opinion. New York: McGraw-Hill, 1939. PP 155-158.

وسبقت الاشارة اليها[٦]، تبين أنه يمكن القول بوجود تأثيرات للمناخ والامكانيات المادية على سلوك الانسان وقدرته على التكيف داخل بيئة جغرافية معينة، ولكن من الصعب أن نحدد مدى هذه التأثيرات. فالمناخ مثلا ينبغي أن يدخل كعامل في تفسير السلوك الانساني، ولكن أهميته تختلف من وقت الى آخر، ومن مكان الى آخر، كما أن فعاليته تكون دائما غير مباشرة بدرجات متفاوتة. والعوامل الجغرافية لا يمكن اعتبارها وحدها أسبابا لما يحدث لشئون الانسان في منطقة معينة، ولكنها تحدد قدرات الانسان على فعل أشياء معينة وتطلقها لتفعل أشياء أخرى. انها وحدها لا تخلق حضارة معينة، ولكنها قادرة على أن تحدث تطورات معينة. ومع ذلك، لا نستطيع أن نتجاهل قدرة الانسان على التأثير على بيئته بشكل أو بآخر ليتغلب على ما تمارسه عليه من تأثيرات.

ويشير أكوف F. Acuff في دراسة له أجراها مع زملاء له سنة ١٩٧٣م[٧]، الى التأثيرات السيئة التي تمارسها البيئة على الانسان من الناحية الاجتماعية. مثل تشبع الطفل بثقافة معينة لها خبراتها السلبية، والتأثير السلبي للتلفزيون الذي يساعد على انتشار أعمال العنف، والتأثيرات السلبية للفقر ولانخفاض مستوى المعيشة، وما تعنيه مشكلات تلوث الهواء ومصادر المياه، وما شابه ذلك من تأثيرات سلبية سيئة. وهنا أيضا لا يمكن أن ننكر ما يبذله الانسان ليتخلص من كل هذه السلبيات.

وخلاصة القول هنا، أن الانسان تحيطه البيئة من كل مكان، ولا

---

(6) Green, A. Op. Cit. PP. 24-28.

(7) Acuff, F. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press, 1973. PP. 60-62.

مهرب له من تأثيراتها على كل جوانب حياته. واذا شئنا تشبيها لمضمون هذه التأثيرات، فانه يمكن القول بأن الوراثة تقدم كومة من مواد البناء، بينما تقدم البيئة الظروف التي يمكن داخلها استخدام هذه المواد. ومن هنا قد تكون مواد البناء متشابهة، ولكن كيفية البناء تختلف من بيئة الى أخرى. ومع ذلك، لا نستطيع أن نجزم بالمدى الذي تصل اليه هذه التأثيرات على تكوين الشخصية في بيئة معينة. ومن هنا، يمكن النظر الى الوراثة والبيئة على أنهما عنصران مؤثران، ولكنهما ليسا عاملين حاسمين. بمعنى أننا نستطيع أن ندرك وجود تأثيراتهما، ولكننا لا نستطيع أن نحسم مدى هذه التأثيرات.

جـ - الثقافة:

ينظر كثير من الباحثين الى الشخصية على أنها تمثل الجانب الذاتي للثقافة، وأن الشخصية والثقافة وجهان لعملة واحدة. وهذا القول يعني أن الشخص يتشرب ثقافة عصره داخل مجتمع معين، وبالدرجة التي تؤثر على تشكيل شخصيته. وهذا يمثل جزءا من الحقيقة. لكن الناس داخل الثقافة الواحدة يختلفون. فهناك شخصيات تميل الى العدوان وشخصيات تميل الى التسامح وشخصيات تميل بدرجات متفاوتة الى الصفة الأولى أو الى الصفة الثانية، رغم أن جميعها تنتمي الى ثقافة واحدة. ويرجع هذا الى أن الثقافة تمثل فقط أحد العناصر المشكلة للشخصية، وهذا هو الجزء الثاني من الحقيقة.

وهناك نوعان من التأثيرات التي تمارسها الثقافة على الشخصية، أحدهما يسمى بالتأثيرات العامة، والآخر يسمى بالتأثيرات الخاصة. ويقصد بالتأثيرات العامة، أن كل ثقافة تحتفظ بعناصر عامة تحدث تأثيرا موحدا بدرجة ما على كل الشخصيات في مجتمع معين، وان كان هذا التأثير يتفاوت من شخصية الى أخرى. وأما التأثيرات الخاصة،

فهي تعني أن الثقافة لا تنتقل كاملة الى كل أعضاء المجتمع. فأسلوب الحياة مثلا يختلف من أسرة الى أخرى، ومن منطقة الى أخرى، ومن طبقة اجتماعية الى أخرى، ومن مهنة الى أخرى، ومن دين الى آخر، ومن جنس الى آخر، رغم أن الجميع ينتمون الى مجتمع واحد والى ثقافة واحدة.

ومن هنا لا يمكن القول أن الثقافة والشخصية ينطبق كل منهما على الآخر. وانما الأصح أن نقول أن للثقافة، كعنصر من العناصر التي تشكل الشخصية، تأثيرات قوية على الشخصية، فهي تؤكد على أنماط معينة من السلوك والدوافع والقيم التي تتجسم في الشخصية. كما أن الثقافة تمارس ضغطا مستمرا على تطور صفات وقيم معينة داخل الشخصية، وتكون مقبولة من الناحية الاجتماعية. وهناك حالات كثيرة تبدو فيها العلاقة واضحة وقوية بين الثقافة والشخصية، ولكن لا توجد حالة معينة يتمثل فيها تطابقهما.

د - التجارب الخاصة:

تمثل التجارب الخاصة وغير المتشابهة أحد العناصر الهامة التي تتأثر بها صفات الشخصية وقيمها. وهذه التجارب على نوعين: أحدهما يعني تلك التجارب التي يعيشها الشخص من خلال ارتباط معين ودائم بجماعة معينة أو بجماعات معينة. بينما يعني النوع الآخر تلك التجارب التي تحدث للشخص فجأة وربما بالصدفة البحتة، ولكنها لا تتكرر مرة أخرى. والنوعان يتكاملان معا ليصنعا مضمون التجارب الخاصة كأحد العناصر المشكلة للشخصية.

وفيما يتعلق بالنوع الأول، نجد أن الارتباط الدائم للشخص بجماعة معينة أو بجماعات معينة تتيح للشخص معينا لا ينضب من التجارب العريضة والمتنوعة والتي لها تأثير قوي على شخصيته. غير أنه من

الملاحظ هنا أن هذه التجارب تكتسب أبعادها في مواجهة شخصية معينة من حقيقة هامة مضمونها أن الفرد يتأثر بجماعته ويؤثر فيها. فهذه التجارب لها جانبان متلازمان ومن تفاعلهما معا يتكون مضمون هذه التجارب المستمرة بكل تأثيراتها على الشخصية.

وأما فيما يتعلق بالنوع الثاني، نجد أن علماء التحليل النفسي وكتاب القصة والدراما قدموا لنا نماذج لهذه التجارب المفاجئة وما لها من تأثيرات قوية قد تؤدي الى تحويل مجرى حياة انسان معين. غير أن هناك من يقلل من تأثير هذا النوع من التجارب على الشخصية على أساس أن تأثيرها ليس دائما ولا مستمرا. انها تحدث في زمن قصير وتنتهي، بينما الشخصية لها جذورها البعيدة من التطور، وهي تميل مع المراحل الأخيرة من عمر الانسان الى شيء من الثبات النسبي الذي يصعب معه أي تغيير. لكن هذه الاعتراضات لا تعتمد على أساس قوي. ذلك لأن أي تجربة جديدة تكتسب معناها ومغزاها في مواجهة شخصية معينة من كل التجارب السابقة والطويلة التي مرت عليها. فالتجربة الجديدة تعمق عادة معاني التجارب السابقة. ونظرة فاحصة الى ما يشعر به الانسان خلال مرض مفاجىء أو عجز مفاجىء، يمكن أن تدعم هذه الحقيقة وتؤكدها.

وبذلك يتبين أن الوراثة والبيئة والثقافة والتجارب الخاصة تتداخل معا وتتفاعل معا وتتكامل معا، لكي تنتج شخصية معينة، بكل تطوراتها وسماتها المميزة. ان هذه العناصر جميعها تكون الشخصية وتفسرها، ولكن أي عنصر منها لا يستطيع بمفرده أن يحقق هذه النتيجة. وليس لدينا مقاييس علمية نعتمد عليها في تحديد مدى تأثير كل عنصر منها على حدة، أو في تحديد الكيفية التي تتحد بها هذه العناصر جميعها لكي تشكل شخصية معينة. اننا نرى سلوكا معينا لشخص معين، فنقول بأن هذا السلوك متأثر بالوراثة أو بتنشئته

الاجتماعية في أسرة معينة، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بمدى مساهمة كل عنصر منها في توجيه هذا السلوك المعين.

ولعل هذه النقطة تفسح المجال أمام كثير من التساؤلات: فهل الشخصية هي نتاج لتوجيه ذاتي يتصل بالنفس الانسانية؟ ام انها نتاج للارادة الحرة عند كل شخص؟ أم أنها مزيج من التوجيه الذاتي داخل اطار من الارادة الحرة؟ ان هذه التساؤلات وأمثالها لا تجد اجابات واضحة ومحددة عند الباحثين في المجالات الاجتماعية والنفسية. ان هناك أدلة عملية تؤيد كل تساؤل من هذه التساؤلات، ولكن ليس هناك أدلة قاطعة تؤيد أحدها وتغلبه على التساؤلات الأخرى. فلا أحد ينكر تلك المبادرات الشخصية التي يقوم بها أشخاص داخل المجتمع وتستهدف تغيير البيئة. فالى أي التساؤلات تصلح هذه المبادرات الشخصية اجابة قاطعة له؟!.

انها مشكلة علمية هامة، ولكنها لا تعني موضوع هذا البحث كثيرا. فما يهمنا هنا هو أن هناك عناصر كثيرة ومتعددة تمارس تأثيرها على تكوين الشخصية بتداخلها وتفاعلها وتكاملها معا. وأن الشخصية هي نتاج له سمات خاصة تميزه عن الشخصيات الأخرى، فيصبح لكل شخص شخصيته المتميزة التي نتجت عن هذا التداخل والتفاعل والتكامل بدرجات متفاوتة.

ثانيا: طبيعة الشخصية كوحدة دينامية:

ليست الشخصية، كنتاج للعناصر المشكلة لها، وحدة ساكنة جامدة، ولكنها وحدة دينامية سلوكية، تتحرك وتتغير لكي تعبر عن ذاتها. فهي تواجه تارة وتقاوم تارة أخرى وتكافح تارة ثالثة. انها تتجه الى تعظيم الذات أو الى تأكيد الذات. واذا كانت الدوافع الانسانية كثيرة ومعقدة، فان دينامية الشخصية لا تظهر صفاتها كلها في مواجهة موقف

معين، وانما قد يظهر بعضها ويخمد أو يختفي بعضها الآخر، بحسب طبيعة الدافع وطبيعة الموقف الذي يوجد داخله وطبيعة السلوك اللازم لتحقيق هذا الدافع أو ذاك. غير أن هذه الصفات التي تظهرها هذه الدينامية هنا لا يمكن أن تضاف الى اجمالي مكونات الشخصية ذاتها.

والشخصية تحاول من خلال ديناميتها المستمرة أن تحقق الوحدة والتكامل والتوازن، لكي يتوافق الشخص مع نفسه ومع العالم الخارجي المحيط به، ابتداء بأصغر الجماعات التي ينتمي اليها، وانتهاء بالعالم كله. لكن هذا الهدف لا يتحقق بالكامل، فلا توجد شخصية استطاعت أن تحقق للشخص توافقا كاملا. والتوافق لا يعني التكيف بمعناه الاجتماعي. ذلك لأن التوافق يشير الى العلاقة التلقائية بين ما يحدث داخل الانسان وخارجه، بينما التكيف يشير الى نتائج عمليات اجتماعية كاملة تنتهي بالشخص الى شخصية معينة تسعى الى تحقيق التوافق لصاحبها بكل أبعاده التي أشرنا اليها. ويتحقق التكامل النسبي لشخصية معينة عندما تدعم التجارب الموضوعية في العالم الخارجي تصور الشخص لذاته، فيقبل الشخص ذاته ويقتنع بها. والتكامل خبرة حياة مستمرة، خلالها ينتقل الشخص من تجربة الى أخرى، ومن جماعة الى أخرى، ومن مرحلة في عمره الى مرحلة أخرى، وهو شاعر بالرضاء في كل مكان وفي كل وقت.

وتستطيع الشخصية أن تقاوم الصدمات وتتحمل الاحباط طالما كانت مخاطرها معروفة مقدما، وكانت النفس مستعدة لمواجهة هذه الحالات الطارئة، والتي قد تبدو لمن يلاحظها أنها حالات محطمة للنفس. ومع ذلك، فلكل شخصية نقطة تتحطم عندها، طالما انه لا يمكن عزلها عن المواقف التي تحيطها في العالم الخارجي. واذا كان التكامل النسبي الذي تسعى اليه الشخصية عبارة عن حالة من التوازن الداخلي، فان هذه الحالة سوف تبقى وتستمر، طالما استطاعت النفس أن تتجاوز

المواقف الحرجة والدائمة.

والشخصية، وهي تحاول بديناميتها أن تحقق التكامل النسبي للنفس تدخل في صراع تتفاوت درجاته، ويجد أسبابه في ظروف شتى. فكل شخص له أهدافه وله أدواره التي يؤديها لتحقيق هذه الأهداف، وينبغي ألا يكون هناك تعارض بين الأهداف والأدوار. لكن ما يحدث في الواقع، هو أنه كثيرا ما تتضارب الأهداف ذاتها، بحيث تسبب الحركة الى الأمام أو الى الخلف صراعا مؤلما، وقد لا تكون الأدوار كافية لتحقيق الأهداف، فتكون هناك ثغرة أخرى ينفذ منها صراع داخلي عنيف.

ثم إن الشخصية تعيش ماضي الشخص وحاضره ومستقبله. انها ترى الحاضر بعين الماضي وتخطط لما تأمله في المستقبل. فاذا ربطت الحاضر بالماضي وجدت الفجوة ضيقة بين الآمال وفرص تحقيقها، واذا ربطت الحاضر بالمستقبل اتسعت الفجوة باتساع الآمال في مواجهة امكانات أو قدرات محدودة. ولا شك أن هذه حالات تسبب أيضا الصراع بكل ما يعنيه من قلق وتوتر وآلام.

وهناك أيضا مراحل العمر، ولكل مرحلة طبيعتها الفسيولوجية والاجتماعية، وهي تفرض نوعا معينا من الحقوق والواجبات والعلاقات الاجتماعية، فاذا لم يحافظ الشخص على ذاته ويقبل التغيرات التي تتطلبها طبيعة كل مرحلة، بدأ يعيش مع صراع مؤلم. وتستطيع النفس أن تتحمل الصراع بكل مسبباته وآلامه، ولكن ليس لأجل غير مسمى، وانما بحسب درجة التحمل التي توفرت لها، فاذا جاوزتها عانى الشخص من أمراض نفسية وعصبية محطمة.

وبذلك يكون الصراع نقيض التوافق. ويمثل الاصطلاحان النقطتين اللتين تحددان المجال النفسي لدينامية الشخصية. ويختلف هذا المجال

النفسي من شخصية الى أخرى. ومن هنا، يمكن القول بأن دينامية الشخصية تتصف بالذاتية. وتعيش كل شخصية التجربة كاملة بنفسها، معتمدة على ما وهبته الطبيعة لكل شخص من ادراك وعقل. ورغم أن هذين العنصرين لهما جذورهما الممتدة الى داخل الشخصية، الا أنهما يحكمان ديناميتها داخل المجال النفسي لها.

ثالثا: العناصر التي تحكم دينامية الشخصية:

لا يزال الجدل قائما بين الفلاسفة والمفكرين والعلماء حول طبيعة الانسان. فهل هو عاطفي بطبعه؟ أم هو عاقل بطبعه؟ فهناك مواقف يبدو فيها الانسان عاطفيا لا يعتمد الا على ادراكه وحواسه وميوله النفسية. وهناك مواقف أخرى يبدو فيها الانسان عاقلا يعتمد على تفكيره المنطقي في مواجهة المشكلات التي تعترضه أو الخبرات التي يكتسبها. ومن ثم، يبدو واضحا أن شخصيته تتحرك داخل مجالها النفسي من أجل تحقيق التوازن بكل أبعاده، وهي تعتمد على الادراك تارة وعلى العقل تارة أخرى، سواء في مواجهة الأشياء أو الحقائق أو الأشخاص الآخرين. وبقدر ما يكون وضوح الادراك ونضج العقل بقدر ما تستطيع دينامية الشخصية أن تحقق درجات أكبر من التوافق، بينما يحدث العكس تماما وتزداد درجات الصراع كلما ضعف وضوح الادراك وقل نضج العقل.

وتكتسب دينامية الشخصية أهميتها الحيوية داخل اطار الجماعة أو الجماعات التي ينتمي اليها الشخص والتي تمثل الاطار الاجتماعي لدينامية الشخصية، حيث يشبع الشخص حاجاته داخلها ويحقق أغراضه بالدرجة التي توفر لدينامية الشخصية مغزاها الاجتماعي. فالشخصية لا تتحرك داخل فراغ، ولكنها تتحرك داخل وسط اجتماعي، منه تستمد بعض العناصر الهامة في تكوينها، ومعه تتفاعل لكي تحقق أهدافها. ومن هنا

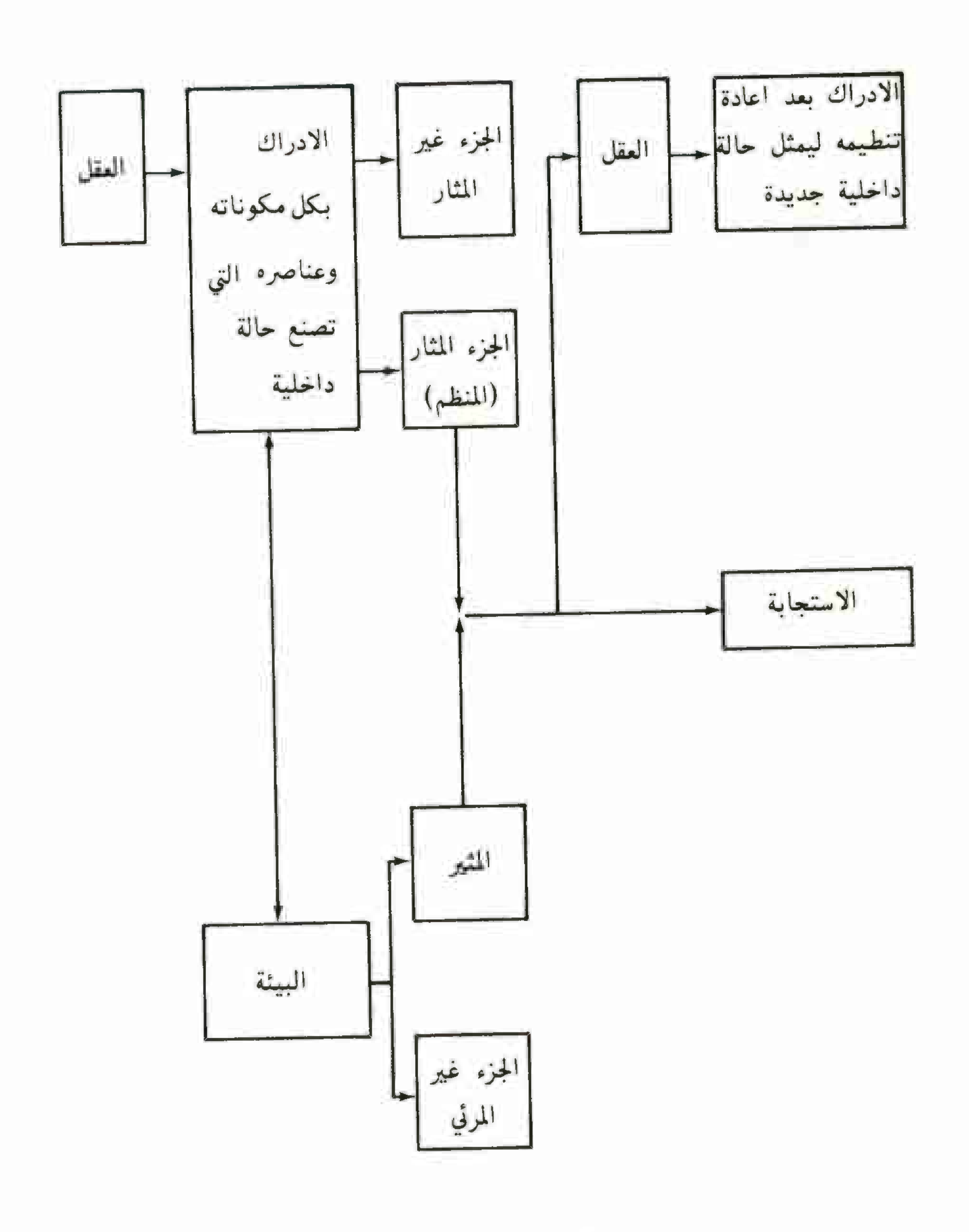
يصح القول بأنه لا يمكن تصور مضمونا لدينامية الشخصية بعيدا عن وسطها الاجتماعي. ومن هنا أيضا، يكون للادراك والعقل أهميتهما الحيوية كعنصرين أساسيين تقوم عليهما دينامية الشخصية داخل الجماعة أو الجماعات التي ينتمي اليها الشخص، حيث يمكن تصور الأبعاد الحقيقية لها. ومن هنا كذلك تكون الضرورة القصوى لتحليلهما للتعرف على الكيفية التي يعملان بها.

وبادىء ذي بدء، يمكن القول أنه اذا كانت هناك حالات يبدو فيها الادراك مسيطرا، وحالات أخرى يبدو فيها العقل موجها، فان الحياة الواقعية لا تعرف هذا التقسيم الحاد. ذلك لأن الادراك يشكل خلفية أساسية للتفكير، والتفكير يثري عناصر الادراك في مواجهة كل موقف جديد. ومن ثم، فانه اذا كانت طبيعة الموقف تفرض غلبة أحد العنصرين، فانه لا يعمل مستقلا عن العنصر الآخر،وانما يعمل كل منهما داخل دائرة الضوء التي يوفرها كل عنصر للآخر.

ولكي يمكن تصور هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة بين هذين العنصرين، يمكن أن ننظر الى التفكير الذي يمارسه العقل على أنه عمليات تعلم مستمر تنتهي الى اتخاذ قرارات معينة في مواجهة موقف معين. فعندما يتخذ الفرد قرارا معينا لحل مشكلة معينة، فانه لا بد له أن يعلم كل شيء عنها. فاتخاذ القرارات جزء من التعلم، والتعلم أوسع مضمونا من اتخاذ القرارات، وكلاهما يعتمدان على التفكير الذي يمارسه العقل[٨]. ومن هنا يمكن النظر الى التفكير على أنه عمليات دائمة للتعلم. ونستطيع أن نوضح هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الادراك والعقل في مواجهة المواقف التي تواجه الفرد في حياته الاجتماعية، بالاستعانة هنا بالرسم التوضيحي التالي:

---

(8) Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago and London: The University of Chicago, 3rd edition, 1972. PP. 55-71.



رسم توضيحي يبين العلاقة التأثيرية المتبادلة بين العقل والادراك في مواجهة مثير من البيئة

ويتبين من هذا الرسم التوضيحي أن الفرد يتعلم في مواجهة كل موقف جديد. وتضاف خبراته وتنتظم داخل الادراك عن طريق العقل واذا حدث مثير آخر كانت استجابته له بالعقل مارا بالادراك أو بالادراك الذي انتظمه العقل. وتكون نتائج الاستجابة خبرة أخرى ينظمها العقل داخل الادراك لتنشأ حالة داخلية جديدة مستعدة لمواجهة أي مثير جديد.

ويستطيع الفرد بالعقل أن ينظم ادراكه لدوافعه. فاذا سلك سلوكا معينا، ووجد أن هذا السلوك لا يحقق إشباع حاجة ما، فانه يعيد تنظيم ادراكه بشكل يتعدل معه اتجاهه النفسي الذي يؤثر بدوره على الدافع ثم على السلوك، لكي يتحقق الاشباع بكيفية قد تكون ملائمة للظروف المعاكسة. وبالعقل يستطيع الفرد أن يتعلم خبرات جديدة تسهل له الوصول الى قرارات مناسبة. وبالعقل كذلك ينظم أنماطا للمعرفة والخبرات ليسهل استخدامها عند الضرورة، وإن كانت هذه الأنماط تحمل جوانب سيئة، فالفرد قد يعتاد استخدامها في غير موضعها، كما أنها تحرمه الاستفادة من جميع الخبرات الممكنة والتي قد تنفعه اذا لم تصلح الأنماط التي يعتادها في موقف معين.

ويلاحظ هنا أن الفرد لا يستخدم عقله للوصول الى حلول مثالية، أي الى ما ينبغي أن تكون عليه الحلول في مواجهة مشاكل معينة. ولكنه يستخدمه للوصول الى الحلول الممكنة والتي تحقق له اشباعا مرضيا. فما يبحث عنه الفرد هو الرضاء، والرضاء حالة نفسية تختلف من فرد الى آخر، وان كانت هناك حدود معينة يمكن أن تمثل قاسما مشتركا بين أفراد جماعة ما ممن يخضعون لظروف معينة[٩].

أما الادراك، فقد اختلف الباحثون حول تعريفه لأنه يتكون من

(9) Leavitt, H. Ibid, PP. 55–71 also.

عمليات معقدة وديناميية ومتداخلة وغير مفهومة تماما. وقد استطاع الباحث الأمريكي البورت Allport أن يحدد ثلاث عشرة مدرسة فكرية مختلفة حول طبيعة الادراك. ويميل الباحث الأمريكي وليام هاني W. Haney إلى تعريفه تعريفا مبسطا يصفه بأنه العملية التي يمكن بها استنتاج معنى معينا. ومهما كانت نوعية هذا المعنى الذي يستنبطه الفرد من موقف معين، فانه يؤثر تأثيرا كبيرا على الكيفية التي سوف يستجيب بها لهذا الموقف(١٠).

ويتوقف المعنى الذي يستنبطه الفرد من موقف معين على عوامل كثيرة تدخل في تكوين الادراك، أهمها الجزء الذي يراه منه. فالأفراد يختلفون في قدرتهم على رؤية الحقائق التي يتضمنها موقف معين، وبالتالي يختلفون في المعاني التي يستنتجونها. كما أن الفرد لا يستخدم ادراكه كله في مواجهة هذا الموقف المعين، وانما يستخدم جزءا منه. ويختلف حجم هذا الجزء باختلاف الوقت المسموح به للاستجابة، فكلما قصر هذا الوقت، كلما صغر حجم هذا الجزء، والعكس صحيح.

ويطلق الباحثون على الجزء الصغير الذي يستخدم من الادراك خلال الفترة القصيرة اصطلاح المنظم Set وهو يصف استعداد الفرد للاستجابة بطريقة ما. بينما يطلقون على الجزء الأكبر الذي يستخدم خلال الفترات الأكبر اصطلاح Frame of Reference أي الاطار المعرفي، أو يطلقون عليه اصطلاح Attitude بمعنى الموقف أو الاتجاه النفسي(١١).

---

(10) Haney, W. «Perception and Communication». In P. Patton and K. Giffin, Interpersonal Communication In Action. New York: Harper & Row, 2ed edition, 1977, P. 169.

(11) Maier, N. Psychology of Industry. Boston: Mifflin, 3rd edition, 1965. P. 52.

غير أن الادراك، في جميع حالاته تشوهه عوامل كثيرة، حيث تباعد بينه وبين الحقيقة التي أمامه. ولذلك فان الأفراد ينظرون الى الحقائق من خلال نظارات معتمة. ومن أكثر هذه العوامل أهمية، أن الفرد لا يستطيع أن يكون كلي الحضور، أي حاضرا في جميع الاتجاهات في وقت واحد. فهو لا يرى من خلفه وأمامه ولا من جانبيه الأيمن أو الأيسر في وقت واحد. ومن هنا تكون رؤيته جزئية ومحدودة. وتبعا لذلك، فهو يرى جزءا من الحقيقة. وهذا الجزء يختلف حجمه من شخص الى آخر، لاختلاف قدرات كل شخص على الاستنتاج، هذا من ناحية.

ثم أن كل شخص له خبراته وقيمه ودوافعه وأحلامه وتحيزاته، وهو لا يستطيع أن يعزل نفسه عن التأثير الذي تمارسه كل هذه العوامل على ادراكه للحقائق التي أمامه. فلقد تبين من التجارب العلمية، أن الشخص ينظر الى الآخرين من خلال السمعة التي يسمعها عنهم أو عن الجماعات التي ينتمون اليها، ومن خلال حاجاته وقيمه وتوقعاته والأنماط Stereotypes التي يكونها. وهذه كلها عوامل أخرى تشوه ادراكه لحقيقة الآخرين ولحقيقة الأشياء والمواقف من حوله. وهذا من ناحية ثانية.

ويضاف الى ذلك، أن الشخص يكون صورة لذاته كلما تدرج في النمو، وهي عبارة عما يظنه الشخص في ذاته، أي من الصفات التي يتصورها الفرد لذاته ولعلاقاته مع الآخرين ومع كل أوجه الحياة من حوله، بالاضافة الى القيم التي تقوم عليها هذه التصورات. وتبدو صورة الذات واضحة من خلال العبارات التي يستخدمها الشخص في الحديث عن نفسه أو عن الآخرين. ومهما كان تصرف الشخص في نظر الآخرين غير معقول أو غير منطقي، فانه يكون معقولا وأخلاقيا تماما في عالمه هو. والشخص يميل دائما الى أن يحافظ على صورة ذاته ويجسمها ويبالغ

فيها، وهو على استعداد لأن يشوه تجربة ما طالما أن في هذا التشويه إرضاء لذاته. وهذا من ناحية ثالثة.

وهذه العوامل المشوهة للادراك، تعني جميعها أن الجزء المثار فيه، سواء كان صغيرا أم كبيرا، لا يساعد على استنباط المعنى كاملا من موقف معين أو من مثير معين. فاذا عرفنا أن هذا المعنى هو الذي يؤثر في الاستجابة، كما يؤثر في الحالة الداخلية الجديدة التي ينظمها العقل داخل الادراك بعد كل تجربة جديدة، فانه يصبح من الطبيعي دائما الا يكون الادراك قادرا على أن يدفع الشخص نحو الاستجابة الصحيحة تماما.

ومن هنا تبدو أهمية العلاقة التأثيرية المتبادلة بين العقل والادراك، لكي تتوفر لدينامية الشخصية قدرات ايجابية تمكنها من تحقيق التوافق للشخص بكل أبعاده الداخلية والخارجية، أي داخل نفسه وداخل الجماعة أو الجماعات التي ينتمي اليها. فالانسان لا تحركه العاطفة وحدها ولا يحركه العقل وحده، وانما تكامل العاطفة مع العقل هو الذي يعبر عن تكامل الشخص وتكامل شخصيته في مواجهة ذاته وفي مواجهة البيئة من حوله.

واستجابة الشخص لمثيرات البيئة من حوله قد تكون استجابة لفظية وهي ما نعبر عنه بالرأي Opinion. وقد تكون استجابة فعلية، وهي ما نعبر عنه بالسلوك Behavior والاستجابة بنوعيها تعبر عن الظواهر الدالة على دينامية الشخصية وسط البيئة التي تتحرك داخلها وتتفاعل من أجل تحقيق ما تسعى اليه من توافق. ومن ثم فهي مؤشرات تدل بوضوح على سلبيات دينامية الشخصية وايجابياتها، بل إنه عن طريقها يمكن التنبؤ بالنتائج التي يمكن أن تحققها.

** * **

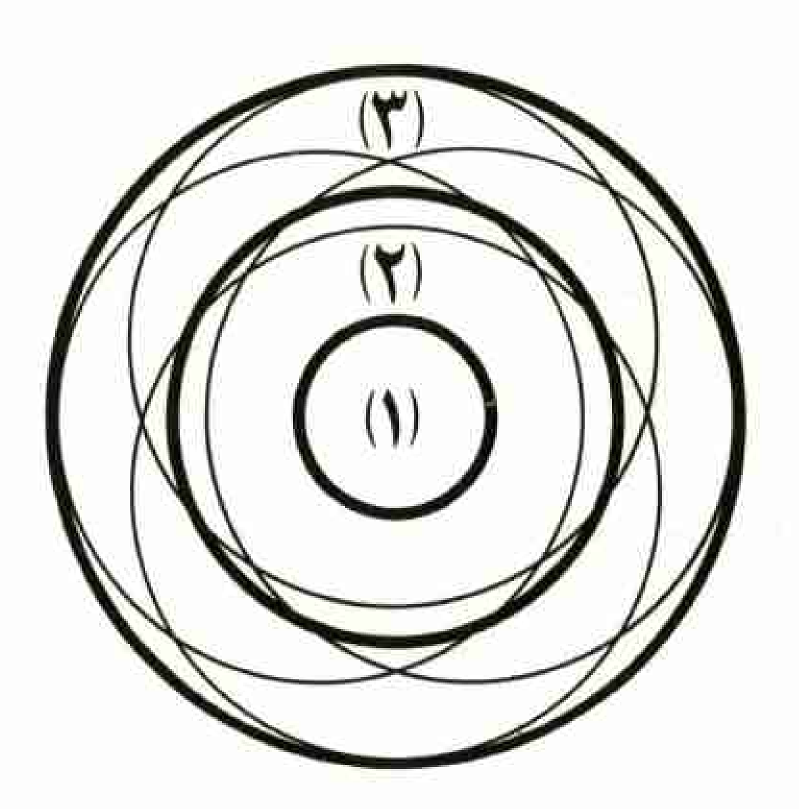
المبحث الثاني

دينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها

انتهينا في تعريفنا للجمهور النوعي، الى أنه جماعة أو مجموعة من الأفراد الذين يشكلون جزءا من جماعة متميزة يربط بين أعضائها مصالح مشتركة. ويظهر الجمهور النوعي بظهور قضية تمس مصلحة أو أكثر من هذه المصالح المشتركة للجماعة كلها. ويكون الجمهور النوعي بظهوره نواة فعالة تصل بالجماعة كلها الى رأي عام موحد في مواجهة القضية التي دعت الى ظهوره. وهذا الرأي العام قد يكون تعبيرا لفظيا أو فعليا عن ارادة الجماعة كلها.

وهذا التعريف يعني عددا من الحقائق الهامة، فهو يعني أن الجمهور النوعي جزء من جماعة ما، وليس له كيان مستقل عنها، لأن ظهوره واختفاءه مرتبط بقضية تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها، وبالتالي فهو ليس قاصرا على أعضاء بعينهم وانما تغير أعضائه احتمال مؤكد، لاختلاف الاهتمامات الفردية بهذه المصلحة أو تلك من مصالح الجماعة. ويعني هذا التعريف أيضا أن دينامية الجمهور النوعي والتي تجعل منه نواة فعالة وسط جماعته، ليست منفصلة كذلك عن دينامية الجماعة التي ينتمي اليها. ان دينامية الجماعة تبدأ بأفراد الجمهور النوعي ولكنها بتفاعلها المستمر تولد دوائر متتالية في الاتساع الى أن تشمل أعضاء الجماعة كلهم. فالتداخل بين دينامية الجمهور النوعي ودينامية جماعته الى جانب سرعة الانتشار بتأثير التفاعل مهما كانت درجته ظاهرتان أساسيتان لا يمكن الفصل بينهما. ويمكن أن نتبين هذه العلاقة بين دينامية الجمهور النوعي وجماعته وما يصاحبها من ظواهر التداخل والتفاعل بكل مجالاتها من الرسم التوضيحي التالي:

رسم توضيحي يبين العلاقة بين دينامية الجمهور النوعي ودينامية الجماعة التي ينتمي اليها وتمثلها دوائر التفاعل ومجالاته.



لاحظ ما يأتي:

أولا: دوائر التفاعل تشمل كل أفراد الجماعة مبتدئة بالجمهور النوعي وهي متداخلة مع بعضها بفعل التأثيرات التي يمارسها الجمهور النوعي والأدوار التي يلعبها أفراد الجماعة التي ينتمي اليها.

ثانيا: مجالات التفاعل التي تمثلها الدوائر التي تحمل ارقام (١) و(٢) و(٣) تنتشر بالتدريج لتشمل افراد الجماعة كلهم ومبتدئة بالدائرة رقم (١) التي تمثل الجمهور النوعي.

وهذه الحقائق التي يشير اليها تعريف الجمهور النوعي يمكن اجمالها في نتيجة علمية مؤكدة، وهي أن كل جماعة انسانية مهما كان حجمها، ليست الا علاقات اجتماعية ونفسية متداخلة ومتكاملة، تندفع الى التفاعل بكل سلبياته وايجابياته بتأثير من دوافعها. ويحكم هذا التفاعل اعتبارات تتصل بطبيعة الفرد والجماعة والبيئة الاجتماعية من حولها.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعها، نستطيع أن نتناول العناصر الهامة المكونة لدينامية الجمهور النوعي وجماعته بشيء من التفصيل، على أن يكون واضحا ان هذا التفصيل لا يصف واقعها، وانما يعني تحليلها في لحظة توقف افتراضي يستهدف خدمة الأغراض العلمية للدراسة والبحث، وهذه العناصر الهامة لدينامية الجمهور النوعي وجماعته، هي:

أولا: التركيب البنائي والنفسي للجمهور النوعي وجماعته:

يستهدف التركيب البنائي توضيح العلاقة بين الجمهور النوعي وجماعته. ذلك لأن هذه العلاقة تعني الحدود الاجتماعية التي تتحرك داخلها العلاقات النفسية بين أعضاء الجماعة وتتفاعل. وهذه الصلة الوثيقة بين التركيبين تسهل امكانية تصور الكيفية التي تتداخل بها دينامية الجمهور النوعي مع دينامية الجماعة كلها على اساس أنها جزء لا يتجزأ منها، كما تسهل امكانية تصور الكيفية التي تنتشر بها دينامية الجمهور النوعي بين الجماعة كلها على شكل دوائر من التفاعل المستمر تعطي لدينامية الجمهور النوعي مجالاتها التي تتسع تدريجيا لتشمل أعضاء الجماعة كلهم.

غير أن هذه الصلة الوثيقة بين التركيب البنائي والنفسي للجمهور النوعي وجماعته، لا تعني ان التركيبين جانبان متمايزان لكيان جماعة ما، ولكنها تعني أن التركيب النفسي داخل في اطار التركيب البنائي.

فهذا التركيب النفسي بحكم طبيعته يخلق التفاعل بين أعضاء الجماعة، ويكون التركيب البنائي اطارا يحكم هذا التفاعل داخل حدود مادية ملموسة.

أ - التركيب البنائي للجماعة:

ان رسم خريطة للتركيب البنائي للجماعة لا يعني الجماعة ذاتها. فالواقع شيء والتخطيط النظري شيء آخر، وان كان التخطيط النظري لا غنى عنه. ذلك لأن العلاقة بينهما تشبه العلاقة بين الخريطة الجغرافية والبلد الذي تمثله. ان هناك حقائق هامة يمكن الاستفادة بها من الخريطة الجغرافية، ولكن واقع البلد الذي تمثله يضم حقائق لها أبعاد أكبر. ومع ذلك لا غنى عن الخريطة الجغرافية لأنها توجه وترشد بما تتضمنه من خطوط عامة.

ويقوم التركيب البنائي للجماعة على اطارين متداخلين: أحدهما: الاطار الخارجي، وهو الذي يفصل بين الجماعة ككل وبين البيئة الاجتماعية المحيطة بها، أو هو الذي يفصل بين أعضاء الجماعة المنتمين اليها وبين الأشخاص الخارجين عليها وغير المنتمين اليها. أما الآخر، فهو اطار داخلي يفصل بين أعضاء الجمهور النوعي، وبين بقية أعضاء الجماعة الآخرين، بمعنى أن هذا الاطار الداخلي يقسم الجماعة الى طبقتين، احداهما طبقة الجمهور النوعي والأخرى طبقة الأعضاء العاديين[١٢].

ولا شك أن هذين الاطارين الفاصلين وهميان، بمعنى أنه لا يمكن تحديدهما تحديدا قاطعا في الواقع، ولكنهما يصفان واقع التركيب البنائي للجماعة وصفا نظريا، خلال حدوث دينامية لها في مواجهة موقف معين

---

(12) Berne, E. The Structure and Dynamics of Organizations and Groups. New Yok: Grave Press, 1966. PP. 54-55.

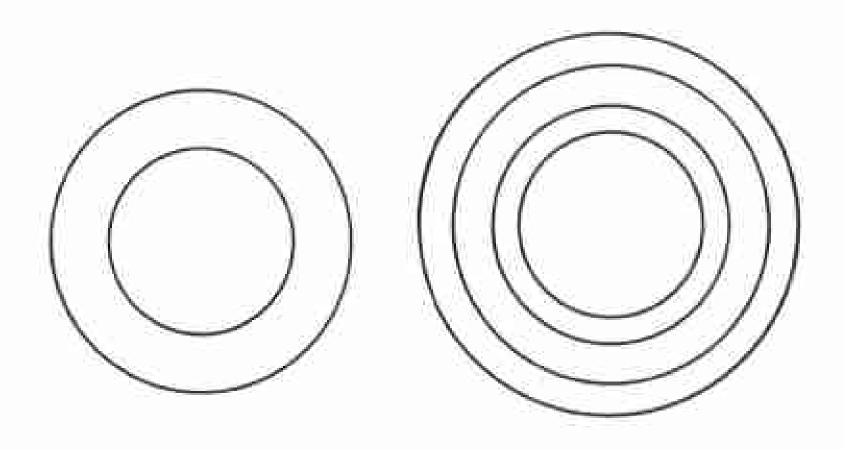
أو قضية معينة. ولذلك، فان تحديد عدد الاطارات باطارين اثنين يمكن أن يمثل حالة واحدة أو أكثر تنطبق على الجماعة البسيطة، ولكنه لا يمثل كل الحالات، حيث أن هناك جماعات مركبة ومعقدة بدرجات متفاوتة، وهذه الجماعات تتعدد اطاراتها الداخلية، ويبقى اطارها الخارجي واحدا لا يتعدد، ولكنه مرن يضيق أو يتسع بحسب حجم الجماعة التي يحيطها.

ثم ان الدخول الى الاطارات المتعددة أو الخروج منها أمر واقعي. فالجماعة ليست كيانا جامدا ولكنها كيان متغير ومتحرك. فهناك القدرات المتفاوتة للأعضاء، وهناك الاهتمامات المختلفة لهم. وهناك ايضا دخول أعضاء جدد أو خروج أعضاء قدامى، وهناك كذلك الظروف الضاغطة على أعضاء الجماعة كلهم بفعل البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها أو بتأثير من الجماعات الأخرى المنافسة أو المتعاونة أو المتصارعة معها. وهذه كلها عوامل طبيعية تجعل الاطارات الداخلية والخارجية متحركة دائما ومتغيرة باستمرار بسبب ما يحدث من دخول اليها أو خروج منها.

واذا كانت الاطارات المتعددة لجماعة ما، سواء منها الداخلية أو الخارجية، تمثل تقسيما أفقيا للتركيب البنائي لها، فان هناك تقسيما آخر رأسيا يتقاطع مع هذا التقسيم الأفقي. ويضع هذا التقسيم الرأسي حدودا بين هؤلاء الذين يرتفعون في سلم السلطة وبين أولئك الذين يجلسون على درجات أقل من هذا السلم داخل كل اطار من الاطارات الداخلية للجماعة. وصفة التقاطع التي تمثل مضمون العلاقة بين التقسيمين معترف بها بين كل الجماعات بكافة أنواعها. والرسم التوضيحي التالي يبين أنواع الاطارات وتقاطعها، كمحاولة لوضع تصور نظري لها[١٣].

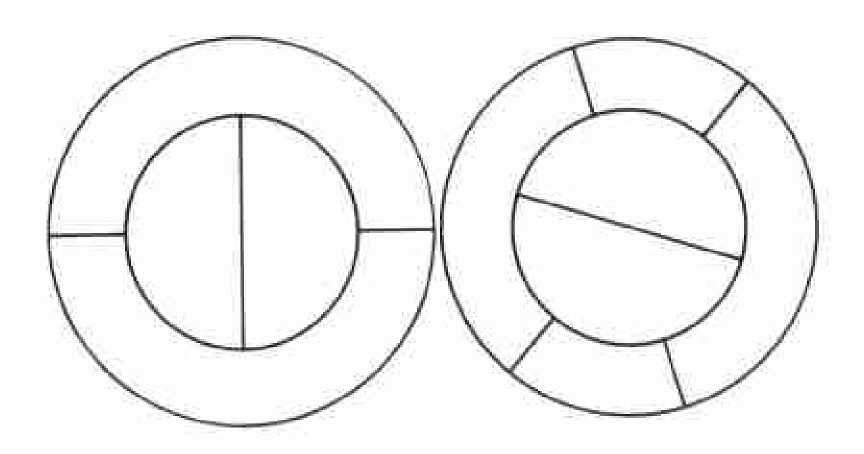
---

(١٣) هذا الرسم التوضيحي مأخوذ بتصرف عن المرجع السابق، صفحة ٥٤ وصفحة ٥٨.



التقسيم الأفقي للتركيب البنائي للجماعة

التقسيم الرأسي للتركيب البنائي للجماعة



رسم توضيحي يبين العلاقة بين التقسيمات الأفقية والرأسية للاطارات التي يقوم عليها البناء التركيبي للجماعات.

ويلاحظ أن لكل جماعة دستورها الذي يحدد بوضوح الأسس التي تقوم عليها التقسيمات الأفقية والرأسية المتقاطعة. ويقصد بكلمة الدستور هنا مجموعة القواعد المنظمة للعلاقة بين الأعضاء الداخلين في كل اطار أفقي أو رأسي أو بين الاطارات الأفقية أو بين الاطارات الرأسية أو بين الاطارات الأفقية والرأسية معا، وهكذا. وهذه القواعد التنظيمية قد تكون مكتوبة، كما هو الحال في دساتير الجماعات المعقدة التي تمثلها المؤسسات المعاصرة، حيث لكل مؤسسة منها قواعدها التنظيمية المنصوص عليها، أو كما هو الحال في دساتير الجماعات الأكثر تعقيدا والتي تمثلها المجتمعات المعاصرة، حيث يوجد لكل مجتمع منها دستور ينظم العلاقة بين الحقوق والواجبات، ويرسم الحدود بين المؤسسات والتنظيمات، وما شابه ذلك.

غير أن هذه القواعد التنظيمية التي يشملها دستور جماعة ما قد لا تكون مكتوبة أو مدونة، ولكنها قواعد متعارف عليها بين أعضاء الجماعة، كما هو الحال في الجماعات البسيطة والمركبة. وفي هذا الوضع تصبح هذه القواعد التنظيمية جزءا لا يتجزأ من الثقافة الخاصة بكل جماعة، وهي ثقافة تميزها عن الجماعات الأخرى. ذلك لأن هذه القواعد التنظيمية تنتمي الى أنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة التي تتعارف عليها الجماعة وترتضيها.

وهذا التركيب البنائي بكل قواعده التنظيمية، سواء كانت مدونة أو متعارف عليها، تعتبر أحد العناصر الهامة في تراث الجماعة، وهو سمة من السمات الأساسية لشخصيتها التي تستقر خلال سنوات تطورها. ومن ثم، ينبغي أن تكون هذه القواعد التنظيمية التي يقوم عليها دستور كل جماعة مرنة بالقدر الذي يجعلها تستوعب التغيرات التي تحدث للجماعة، والا فان جمودها يمكن ان يكون أحد عوامل الهدم

لكيان الجماعة ذاته، مما يهدد استمرار شخصيتها بكل سماتها المميزة في مواجهة الجماعات الأخرى.

ب - التركيب النفسي للجماعة:

الجماعة كيان متكامل. واذا كان التركيب البنائي لها يضع حدودا منظمة للعلاقات الاجتماعية بين أعضائها، فان هذه الحدود ليست فاصلة بالدرجة التي يمكن أن ننظر بها الى الجماعة على أنها أقسام أو أجزاء. وهذا القول ينطبق أيضا على التركيب النفسي للجماعة. ذلك لأنه اذا كان التركيب النفسي ينصرف الى النظر الى الجماعة على أنها علاقات نفسية متعددة بتعدد أعضاء الجماعة، فانها أيضا علاقات نفسية متبادلة ومتداخلة ومتفاعلة بالدرجة التي تعطي للجماعة ككل بعضا من سماتها المميزة.

وعلى هذا الأساس يتجه تحليل التركيب النفسي لجماعة ما الى تحليل العلاقات النفسية بين أعضائها، بمعنى أنه يحلل العلاقات بين الأجزاء داخل الكل الذي ينظمها، وعلى أساس المراعاة الكاملة لعلاقة التأثير المتبادل بين الجزء والكل. فالجماعة ليست جزئيات متناثرة ولكنها جزئيات منتظمة ومتكاملة والعلاقات النفسية بينها محكومة ومتداخلة.

ولا شك أن الاتفاق والتضامن وروح الجماعة، كلها صفات أساسية للحياة الجماعية السليمة. انها تعني أن هناك تآلفا يجمع أعضاء الجماعة داخل اطار مشترك. ومن ناحية أخرى، نجد ان عدم توفر صفة من هذه الصفات أو بعضا منها يعني نمو الفرقة والفوضى وفقدان الثقة. وشتان بين الحالتين. وهناك من العوامل المؤثرة التي تؤدي الى كل حالة منها وتدعمها. وهي عوامل تصف العلاقات النفسية بين أعضاء الجماعة وتحكم نتائجها.

ففي الحالة الأولى، نجد ان اشتراك أعضاء الجماعة في عادات أو قيم

متشابهة يؤدي الى التآلف بينهم. وكلما كان التشابه بين هذه العادات أو القيم أقرب الى التماثل، كلما زادت درجة التآلف بين أعضاء الجماعة. وليس معنى التماثل هنا أن يتمسك أعضاء الجماعة بعادات أو قيم واحدة، ولكن معناه أن يتشرب كل عضو منهم هذه العادات أو القيم حتى تصبح عاداته هو وقيمه هو، وليست عادات أو قيم مفروضة عليه من الخارج. وهذا يؤدي الى أن يكون التمسك بها من داخل الفرد وليس من خارجه. ويعتبر استغراق الفرد داخل قيم الجماعة من الصفات الهامة للروح المعنوية العالية لجماعة ما.

ونجد أيضا، أن روح الجماعة بكل ما تعنيه من صفات الانتماء والولاء تعتبر أساسية لفعالية الجماعة، وغيابها يعني غياب الخطوة التي تمهد لتحقيق التآلف بين أعضاء الجماعة، ففي هذه الحالة سوف تسيطر عليهم مشاعر التحفظ والاغتراب والعزلة، والتي تحول دون حدوث التجاوب والولاء والادراك المشترك. ان روح الجماعة عنصر هام للمحافظة على كيان الجماعة واستمرارها في مواجهة الصعوبات وعوامل التمزق والهدم. انها تدعم النظام البنائي للجماعة وتوحد أنماط السلوك بين أعضائها. ويعتبر الانجذاب والحب المشترك بين الأعضاء مظاهر دالة على وجود روح الجماعة بينهم.

ويقصد بالانجذاب المشترك بين أعضاء الجماعة قوة التفاعل بين علاقاتهم وجدانيا وعمليا. واذا حدثت مثل هذه العلاقات المتفاعلة وجدانيا وعمليا، فان الأعضاء يستجيبون لبعضهم استجابات ايجابية. وكلما زادت درجتها، كلما زاد اشتراك الأعضاء معا في أنشطة الجماعة. ويمكن القول بصفة عامة، أن الأعضاء الذين تتوفر لهم مثل هذه العلاقات المتفاعلة وجدانيا وعمليا، تتوفر بينهم المشاعر والاحساسات والاتجاهات المشتركة، ويسلكون سلوكا مشتركا يعبر عن وحدة الجماعة

التي ينتمون اليها ووحدة الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

ويلاحظ هنا، أن التآلف قد تحققه الصفات النفسية لكل عضو من أعضاء الجماعة كالحب والصداقة والقبول والرفض، من خلال التفاعل بين الأعضاء جميعهم، لكن نتائج التآلف ذاتها تنصرف أساسا الى الجماعة ككل متكامل، وليس الى أي عضو من أعضائها. فالتآلف هو المحصلة التي تنتهي اليها تأثيرات العوامل أو القوى التي تشد العضو الى الجماعة وتحافظ على بقاء انتمائه اليها، كالادراك المشترك والتوقعات المشتركة والقيم المشتركة. وهذه العوامل أو القوى المؤثرة يظل تأثيرها قائما طالما ظلت الجماعة كاطار اجتماعي يحقق اشباع الحاجات الملحة لأعضائها.

واذا كان التآلف ضروريا لحياة الجماعة واستمرار وظائفها، فان هناك عوامل أخرى، كالمنافسة والصراع والعداوة والتمزق تتعرض لها الجماعة ولا مهرب منها. وهي تمثل الصفات الأساسية التي تعنيها الحالة الثانية التي تترتب على غياب الصفات الأساسية للحالة الأولى التي تميز الجماعات المنظمة والمستقرة والقوية. وطالما أن الجماعة كيان بشري، فان تعرضها لكل الصفات التي تعنيها الحالتين معا أمر مقبول ومحتمل.

والمنافسة والصراع من أشكال التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة. وهما ليسا سلبيين دائما، وانما لهما أحيانا جوانبهما الايجابية كمثيرات بناءة. وحقيقة التفاعل والاعتماد المتبادل بين أعضاء الجماعة تعني في ذاتها المنافسة والصراع، كما تعني الاحباط. والتمزق او الانشقاق له جذوره العميقة الممتدة الى جوهر التآلف، طالما أن الأعضاء يعتمدون على بعضهم. ومن ثم، فانه كلما زاد استغراق الأعضاء في جماعتهم، كلما كان التمزق أو الانشقاق كامنين تماما كما يكمن التآلف اذا حدث العكس.

وينتج التمزق أو الانشقاق من التعارض بين الأهداف الفردية

والجماعية بكل ما يسببه من صراعات بين الأعضاء أنفسهم وبين كل منهم والجماعة التي ينتمي اليه. ان جميع الأعضاء قد لا يوافقون على كل المسائل المعروضة على الجماعة، وقد لا يتفقون على أهداف مشتركة دائما. ومن ثم، يكون للتمـزق والانشقاق نتائج كامنة في الحياة الاجتماعية ذاتها، بمعنى أن ظهورها احتمال قائم دائما طالما هناك حياة اجتماعية مشتركة بين أعضاء جماعة ما.

وينقسم التمزق أو الانشقاق الى نوعين أساسيين: أولهما، التمزق أو الانشقاق الحقيقي أو الجوهري، وهو الذي يحدث عندما توجد حقائق متعارضة أو عندما تختفي الزعامة أو تضعف روح الجماعة أو ينسحب بعض أعضائها، وهي كلها عوامل هدم قوية تؤدي الى حدوث تمزق أو انشقاق كبير بين أعضاء الجماعة. أما النوع الثاني، فهو التمزق أو الانشقاق البسيط، ويحدث نتيجة للهروب المؤقت من الاشتراك في أنشطة الجماعة، أو نتيجة للاعتداءات المتبادلة بين الأعضاء، أو نتيجة لعدم وجود تنظيم كاف لأنشطة الجماعة، وهي كلها عوارض مؤقتة ومن السهل علاجها، لكي يلتئم شمل الجماعة ويتحقق تآلفها.

ولقد انتهت الدراسات العلمية التجريبية الى حقيقة هامة، وهي أن التضامن أو التآلف بين أعضاء الجماعة يعتمد اعتمادا كبيرا على الاتصال الفعال بينهم. وعندما تكون وسائل هذا الاتصال مقيدة أو مقطوعة، فان كل عضو يلجأ الى تكوين اتجاهات نمطية نحو الأعضاء الآخرين، لأنه لا يستطيع أن يتحقق من سلامة ملاحظاته أو يكون آراء صحيحة عنهم. وهذه الاتجاهات النمطية ينتج عنها سوء القصد أو سوء النية تجاه الآخرين، كسمة مميزة للعزلة التي يعيشون فيها. ولا شك في أن سوء القصد أو سوء النية يولد العداوة بين الأعضاء ويغذيها. وعلى العكس من ذلك تماما، فان الاتصال الفعال يقلل العداوة بينهم، لأنه يشجع على تغيير الاتجاهات غير السليمة، وتكوين الاتجاهات الايجابية ودعمها.

كما انتهت هذه الدراسات العلمية التجريبية الى حقيقة أخرى هامة، وهي أن الاتصال هام وحيوي لعمل الجماعة. ذلك لأن الاطار المرجعي للجماعة والذي يتكون من الادراك المشترك للعناصر الأساسية التي تقوم عليها حقيقة اجتماعية معينة، لا غنى عنه لوجود الجماعة ذاتها. وغياب الاتصال الفعال يعني غياب الادراك المشترك والقيم المشتركة، وبالتالي يعني اختفاء الجماعة أساسا، لأنها لا تستطيع أن تستمر بدونه. كما أن وجود أية عوامل معوقة للاتصال الفعال يؤدي الى التمزق أو الانشقاق في العلاقات الانسانية بين أعضاء الجماعة[١٤].

ومن هنا يتبين أن الجماعات الانسانية ليست في مضمونها أو جوهرها الا علاقات نفسية متبادلة ومتداخلة ومتفاعلة، داخل الاطارات التي يقوم عليها التركيب البنائي لكل جماعة منها. ولقد اقترن تحليل هذه العلاقات النفسية بين أعضاء الجماعة هنا بالنتائج التي تؤدي اليها، لكي تكون صورة الارتباط بين التركيبين واضحة تماما. بل أن هذا الاقتران بينهما كشف بوضوح عن وجود التأثير المتبادل بينهما. فالتركيب البنائي لجماعة معينة قد يؤدي الى علاقات نفسية متوازنة، فيكون التآلف بكل ما يعنيه من ايجابية وفعالية للجماعة كلها، هذا من ناحية. وقد يؤدي الى علاقات نفسية غير متوازنة، فيكون التمزق أو الانشقاق بكل ما يعنيه من سلبية وضعف للجماعة كلها أيضا. بل أن الكيفية التي يتم بها التركيب البنائي لهذه الجماعة أو تلك، يمكن أن يجعل الاتصال واسعا وفعالا بين أعضائها، وقد يجعله ضيقا أو منعدما بينهم، مما يؤدي الى بقاء الجماعة واستمرارها وتطورها في الحالة الأولى، أو تمزقها واندثارها في الحالة الثانية.

---

(14) Booner, H. Group Dynamics; Principles and Applications. New Yok: Ronald Press Co., 1959. PP. 91–95.

ثانيا: دوافع الجماعة:

تلعب الدوافع دورا رئيسيا في حياة الأفراد والجماعات. فلكي تكون الجماعة ايجابية وفعالة، ينبغي أن يكون هناك ما يدفعها الى التفاعل. والدوافع تعني الحاجات المشتركة أو الاهداف المشتركة بين أعضاء جماعة ما. فاذا عرفنا أن دينامية الجماعة تبدأ عندما تثور مشكلة أو قضية تتصل بهدف أو أكثر من الاهداف المشتركة للجماعة، فانه يصبح من المنطقي القول بأن دوافع الجماعة هي المدخل الحقيقي الى ديناميتها، وبدونها لا يمكن تصور قيام مثل هذه الدينامية.

ويعرف البعض دوافع الجماعة بأنها القوة الدافعة الى الأهداف المشتركة. واذا أردنا أن نحلل دوافع جماعة ما، فان علينا أن نحيط احاطة كاملة بأهدافها المشتركة[١٥]. وهنا تكمن أهمية الدوافع كعنصر أساسي من العناصر المشكلة لديناميات الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها. ويمكن تقسيم هذه الدوافع الى ستة أقسام رئيسية، نتناول كل منها بشيء من التحليل الذي يعطيه أهم ملامحه العامة، كما يلي:

أ - الدوافع الاقتصادية Economic Motivations يظهر هذا النوع من الدوافع بدرجة أكبر بين جماعات العمل. وتبدو كما لو كانت متداخلة مع بعضها بشكل معقد. ولهذه الدوافع أهميتها القصوى التي تصل في كثير من الأحيان الى تهديد وجود الجماعة ذاتها. فما لم تحقق جماعات العمل أرباحاً، فان دوافعها الاقتصادية تتبدد بفقدها لعملها. ويشكو العاملون في المؤسسات الاقتصادية المعاصرة من قلة معرفتهم بالنتائج الاقتصادية الحقيقية لعملهم، الى جانب عدم اهتمام هذه المؤسسات الاقتصادية باعلامهم اعلاما كافيا بالأهداف الاقتصادية

---

(15) Reaves, E. The Dynamics of Group behavior. New York: American Management Association, 1970, P. 54.

للمشروع. وتتدرع الادارة العليا في هذه المؤسسات بحجج السرية وأصول المنافسة في ردها على هذه الشكاوى التي يثيرها العاملون. ومع ذلك، فان اقتناع العاملين بالأهداف الاقتصادية لمؤسساتهم وبامكانية تحقيقها وبآثارها المباشرة على دوافعهم الخاصة تعتبر من البديهيات الأساسية التي يقوم عليها نجاح كل مؤسسة منها.

والدوافع الاقتصادية لجماعة ما أوسع من الدوافع الاقتصادية لكل عضو من أعضائها. لكن الاهتمام الأكبر لكل عضو يتركز أساسا على دوافعه الاقتصادية الخاصة بكل آثارها المباشرة وغير المباشرة عليه وعلى أسرته. ولذلك، فان الادارة العليا في أي مؤسسة عليها أن تصيغ الدوافع الاقتصادية للمشروع بالكيفية التي تنعكس أساسا على الدوافع الاقتصادية لكل العاملين بها، اذا أرادت أن تخلق مناخا نفسيا أكثر ملاءمة لنجاحها. ذلك لأن هذه الدوافع الاقتصادية الخاصة تلون كل نمط من أنماط السلوك التي يسلكها العاملون.

ويلاحظ هنا، أن تحول الدوافع الاقتصادية الى أهداف اقتصادية مشتركة لجماعات العمل يجعل نجاحها أو فشلها مرتبطا ارتباطا أساسيا بنشاط كل جماعة منها بصفة عامة. فلا سبيل الى التفرقة أو التمييز بين الأدوار التي يلعبها كل عضو من أعضائها، لأن كل دور منها له أهميته لتحقيق الهدف النهائي للجماعة كلها. ولئن كانت التفرقة بين أدوار الأعضاء ميسورة في الجماعات الصغيرة البسيطة، فانها ليست كذلك، ان لم تكن مستحيلة، كلما كانت الجماعات مركبة أو معقدة أو أكثر تعقيدا. ومع ذلك، فان العبرة هنا ليست بحجم الجماعة أو بامكانية التفرقة أو عدمها، ولكن العبرة هنا بالاسهام الجماعي لتحقيق الهدف المشترك. فكل دور، مهما كانت ضآلته، يشكل ترسا له قيمته وخطورته داخل اطار عجلة العمل المشترك من أجل تحقيق الهدف المشترك. وهذه حقيقة يبنغي أن توضع في اعتبار الادارات العليا في المؤسسات

المعاصرة، وأن يعيها تماما زعماء الجماعات بكافة أحجامها.

ب - دوافع التنمية أو التطوير Developmental Motivations:
هذا النوع من الدوافع لا تستثنى منه جماعة ما. فهي دوافع عامة تشترك فيها كافة الجماعات بجميع أحجامها. فكل جماعة منها لها أهداف للتنمية أو التطوير محددة تحديدا جيدا، وهي تشكل عنصرا أساسيا من عناصر فعاليتها، لأنها تحقق لها حاجة من حاجات تحقيق الذات. كما أن هذه الدوافع تشكل عاملا من عوامل الضغط التي تمارسها كل جماعة على اعضائها من أجل تطوير أنفسهم وتطوير أدوارهم، لأن كل تطور يحدث لعضو أو أكثر، ينعكس على تطور الجماعة كلها.

ولا شك في أن دوافع التطوير تتطلب خططا لتحقيقها. فكل جماعة عليها أن تدرك تماما ما يتطلبه التطوير من تنسيق لتحسين الأداء عند أعضائها، وما يتطلبه من انسجام أدوارهم وتوافقها معا لتحقيق الأهداف المشتركة لجماعتهم، هذا من ناحية، في الوقت الذي تختلف فيه استعدادات الاعضاء، من ناحية ثانية. والجماعة التي تدرك أهمية تنمية ذاتها وتطوير قدراتها سوف تدخل في اعتبارها كل هذه الحقائق وتكيف عملها بالكيفية التي تتلاءم مع الاختلافات بين نوعيات الأداء والأدوار والاستعدادات التي تتوفر لأعضائها.

غير أن أصعب مكانة يمكن أن تصل اليها الجماعة خلال تطورها، هي تلك المكانة التي تحقق عندها تفوقاً واستعلاء على باقي الجماعات الأخرى. ذلك لأنه اذا كانت هذه المكانة تمثل أفضل وضع للجماعة كلها، الا أن الاحتفاظ بهذه المكانة بصفة دائمة هو الصعب الذي لا يمكن التغلب عليه، لأن الأعضاء سوف يتوقف عندهم الدافع الى التطور، والحاجات تفقد قوتها كدوافع، ولو بصفة مؤقتة، عندما يتحقق لها أشباعاً كافياً. ومن هنا، تبرز الأهمية القصوى لصياغة دوافع

التطوير بالكيفية التي تتناسب مع التقديرات الواقعية الحقيقية لكل من الفرد والجماعة، لكي تكون قادرة على خلق المثيرات القوية الدائمة للجماعة وأعضائها بصفة مستمرة.

جـ - دوافع حماية الجماعة Group Protection Motivations:
وهذا النوع من الدوافع عام أيضاً بين كل الجماعات الانسانية بكافة أحجامها، وله أثر ينعكس على سلوك جميع أعضاء الجماعة، ويظهر على أشكال كثيرة. فكل جماعة تندفع الى السلوك عندما تواجه تهديدات خارجية، فتزيد درجات التآلف بين الأعضاء، وتزداد مكانة الزعماء دعماً وقوة. وتلجأ الجماعة في مواجهة الأخطار الخارجية الى أحد طريقين: فإما أن تهاجم هجوماً مضاداً، وإما أن تنسحب كالسلحفاة داخل صدفتها لتحميها.

وفي حالة اختيار طريق الهجوم المضاد، فإن زعماء الجماعة وأعضاء جمهورها يكونون في موضع اختبار لكفاءتهم في اتخاذ القرارات والاتصال الفعال مع أعضاء الجمهور النوعي، حتى ولو كان مضمون الاتصال سيئاً، لأنه يكون أفضل من ترك أعضاء الجماعة في فراغ لا يعلمون وسطه شيئاً عما يحدث حولهم. وتفضل كثير من الجماعات طريق الهجوم المضاد على السكون والقلق، لأن الدافع الى حماية الذات سوف يولد نشاطاً غير عادي بين أعضاء الجماعة كلهم. وسوف يستمر هذا النشاط غير العادي قائماً طالما ظل التهديد الخارجي ضاغطاً. ولذلك، فإن الهجوم المضاد يعتبر أحد الأساليب الفعالة التي تلجأ اليها الجماعة لتحقيق أهداف أخرى.

أما اختيار الطريق السلبي المؤدي الى الانسحاب داخل صدفة تحمي الجماعة من التهديدات الخارجية، فإنه يمثل حالة مرضية، لأن السكون في مواجهة خطر خارجي ليس استجابة طبيعية. وكثير من الأعضاء

يخرجون على طاعة زعمائهم اذا اتجهوا بالجماعة الى هذا الطريق، لأنه يؤثر تأثيراً سيئاً وخطيراً على بقية أهداف الجماعة.

غير أن الأخطار التي تواجه الجماعات الانسانية ليست أخطاراً خارجية فحسب، ولكن هناك نوعاً منها قد يحدث داخل كل جماعة منها. فالتحدي الذي يتولد عن القيم المشتركة التي يرى فيها أعضاء الجماعة تهديداً لهم يعتبر خطراً داخلياً، والعضو غير الموافق أو المتكيف مع جماعته يعتبر أيضاً خطراً داخلياً، خاصة اذا كان يتمتع بمكانة كبيرة، وصراع السلطة بين عدد من أعضاء الجماعة يمثل خطراً داخلياً كذلك، لأنه يؤدي الى انقسام بقية أعضاء الجماعة وتحولها الى جماعة سلبية وغير فعالة، وقد يؤدي بها الى الفناء.

ونظراً للأهمية القصوى التي تمثلها دوافع حماية الذات في مواجهة كل الجماعات الانسانية، فإنها جميعها تبذل قصارى جهدها، مهما كان ذلك مؤلماً لها، لكي تحافظ على وحدتها وتكاملها. ولكنها قد تواجه خطراً حقيقياً اذا بالغت في تقدير أحد التهديدات، لأنها سوف تندفع الى موقف متهور لا تستطيع السيطرة عليه. وهذه النقطة تؤكد أنه اذا كان للاستجابة الفعالة في مواجهة التهديدات والأخطار الخارجية والداخلية جوانبها الإيجابية، فان لها أيضاً جوانبها السلبية، وان كانت هذه الجوانب السلبية من السهل تداركها، اذا كانت الجماعة تتمتع بقيادة واعية وحكيمة.

د - دوافع تحقيق السلطة Attainable Power Motivations : تعتبر هذه الدوافع من أقوى الدوافع المحركة للأفراد والجماعات على السواء. واذا كانت الرغبة في تحقيق السلطة تختلف من شخص الى آخر، فان وجود عدد من الأشخاص داخل جماعة واحدة يؤدي عادة الى ظهور نسبة من الأشخاص الذين يعتبرون السلطة من أهم دوافعهم الشخصية.

والتاريخ الانساني مليء بالأشخاص الذين حاولوا تعبئة الآخرين ليصبحوا قوة دفع لهم نحو تحقيق السلطة. كما أن الدراسات التحليلية كشفت عن وجود جماعات كثيرة تشكلت أساساً بهدف تحقيق السلطة في مجال تخصصها. ولا شك أن اتجاه الجماعات نحو السلطة ينعكس على سلوك أعضائها ويؤدي الى تغيرات هامة.

وللسلطة معنيان أساسيان في أذهان الناس. فكثير منهم يرى السلطة على أن لها مفهوماً سلبياً وضاراً في مواجهة أولئك الذين يخضعون لها لأن الذين يملكونها يسيئون استخدامها. ومع ذلك، توجد بعض الجوانب الإيجابية اذا حمل مضمونها مفهوماً حسناً ومفيداً من أولئك الذين يملكونها، وانعكس ذلك على استخدامها استخداماً خيراً في مواجهة الذين يخضعون لها.

وممارسة السلطة كدافع أساسي قرار جماعي توافق عليه الجماعة كلها وتقر أساليب تحقيقه. واذا اتخذت الجماعة مثل هذا القرار، تصبح دوافعها الاخرى ثانوية، حيث يسيطر الدافع الى السلطة ويسود. وفي هذه الحالة سوف تعتبر هذه الجماعة مصدر تهديد في نظر الجماعات الأخرى، وخاصة تلك التي تسعى هي الأخرى الى السلطة. ولن تستطيع هذه الجماعات أن تتراجع أو تغير اتجاهها بدون حدوث نتائج أو آثار مهلكة. كما أن شخصيات الجماعات الاخرى لن تهدأ اذا وصلت هذه الجماعات الى مركز السلطة، ولن يفتر حماس الجماعات المنافسة، لأن السلطة هدف جذاب لكثير من الجماعات.

هـ - دوافع تحقيق المكانة Status Motivations: تمثل المكانة هدفاً هاماً للأفراد والجماعات طوال التاريخ الانساني، حيث يوجد دائماً هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون تحقيق المكانة الإجتماعية هدفاً أساسياً لحياتهم، حتى ولو كان ذلك على حساب التضحية بأشياء أخرى. كما أن هناك

جماعات تعتبر تحقيق المكانة الإجتماعية السبب الرئيسي لوجودها.

والجماعات التي تسعى الى تحقيق المكانة الإجتماعية والمحافظة عليها تمارس ضغطاً مستمراً على أعضائها، وتصبح أكثر حساسية بالنسبة للمظاهر المتعلقة بهم. ويعتبر هذا الاتجاه مبالغاً فيه، لكنه من ناحية أخرى يصور الكيفية التي تلجأ اليها هذه الجماعات لتنقية حاجاتها الاجتماعية والذاتية كنوع من التعويض.

بينما يتواضع مفهوم المكانة الاجتماعية في نظر جماعات العمل ليصبح قاصراً على الارتقاء الى درجة أعلى في درجات سلم الهيكل الوظيفي أو التنظيمي للمؤسسة التي ينتمون اليها، سواء ارتقاء عضو منها الى هذه الدرجة الأعلى أو ارتقاء الجماعة ككل اليها. وتستهدف جماعات العمل هذه المكانة الاجتماعية بهذا المعنى بقصد الحصول على اعتراف الجماعات الأخرى بأهميتها داخل اطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

وينعكس تحقيق المكانة الإجتماعية على أهداف الجماعة وسلوكها. فإذا حققت مكانة اجتماعية استهدفتها، فإن عليها أن تراجع أهدافها وتعيد ترتيب أولوياتها بما يتناسب مع وضعها الجديد. كما عليها أن تهتم بما يمليه عليها هذا الوضع الجديد من قيم ومعايير. فهذه المكانة الإجتماعية الجديدة سوف تدفع الجماعات الأخرى الى أن تزيد اهتمامها بها. ومع ذلك، فان على هذه الجماعة ألا تبالغ في اهتمامها بما حققته، لأن المبالغة لها آثارها الضارة عليها.

و - دوافع تحقيق الذات Ego – Envolvement Motivations:
يقصد بهذا النوع من الدوافع ما تستهدفه الجماعات الانسانية من تذويب أو استغراق الاتجاهات الفردية أو الشخصية لأعضائها لتصبح جزءاً لا يتجزأ من كيانها. وهذه الدوافع هامة وحيوية وأساسية لكي يصبح سلوك الجماعة ايجابياً وفعالاً. وتبدو أهمية هذه الدوافع واضحة وجلية

على ضوء الحقيقة الواقعية التي تؤكد وجود أعضاء كثيرين ينتمون الى جماعاتهم انتماء لفظياً أو شكلياً فقط، بدون أن يترتب على هذا الانتماء أية مساهمات ايجابية مشتركة في أنشطة هذه الجماعات.

ومن الأساليب التي تتبعها الجماعات لتحقيق ذاتها، أن يشترك أعضاؤها اشتراكاً كاملا في أنشطتها. ذلك لأن اشتراك كل عضو في المسئولية، سواء بتحديد الأهداف أو بالتخطيط أو بالتنسيق أو بالتنفيذ، يجعل العضو مسئولا مسئولية شخصية عن نجاح جماعته. غير أن تطبيق هذا الأسلوب على جماعات العمل التي لم تتعود مثل هذا النوع من الاشتراك الكامل في أنشطة المؤسسة، يجعل أعضاءها أكثر تردداً أمام تحمل أي قدر من المسئولية. لكن هذا الموقف يمثل فقط صعوبة أو تحدياً أمام قيادة هذه الجماعات.

وتؤثر نوعية الأهداف التي تضعها الجماعة لنفسها على تحقيق ذاتها. فكلما كانت الأهداف واقعية وسهلة وقابلة للتحقيق، كلما كان الأعضاء أكثر تحمسا لها وأكثر مساهمة في الأنشطة المؤدية اليها، والعكس صحيح تماماً. غير أن الدراسات العلمية لم تثبت وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع نسبة التعليم أو التدريب بين أعضاء جماعة ما وزيادة القدرة على تحقيق الذات، رغم أنه من المفروض أن يساعد ارتفاع نسبة التعليم أو التدريب على زيادة فهم الأعضاء لمسئوليتهم والاقتناع بالآثار الإيجابية لحياتهم المشتركة داخل الجماعة التي ينتمون اليها.

وعندما تحقق الجماعة ذاتها من خلال أعضائها، تزداد أنشطة تطويرها بين الأعضاء، ويزداد التركيز على الأهداف المشتركة للجماعة، وتقل الحاجة الى الاجراءات المشددة للضبط والتحكم والسيطرة. ذلك لأنه اذا اقتنع كل عضو بأهداف جماعته تقل الحاجة الى مراقبة نشاطه. لكن الشيء الذي يدعو الى التأمل ولا يدعو الى القلق، هو أنه

كلما زادت مساهمات الأعضاء في أنشطة الجماعة، كلما برزت الاختلافات بين شخصياتهم وازداد عدم التجانس بينهم. لكن وضوح الأهداف المشتركة للجماعة والاقتناع الكامل بها من جميع الأعضاء يمكن أن يضع حدوداً ضابطة لما يمكن أن ينتج بسبب حدوث عدم التجانس بين شخصياتهم.

تلك كانت التقسيمات الستة الرئيسية لدوافع الجماعات. وهي بلا شك دوافع عامة تشترك فيها كل الجماعات الانسانية بكافة أحجامها. غير أن تركيز احداها على نوع أو أكثر منها بأكثر من تركيزها على بقية الأنواع الأخرى احتمال مؤكد وواقعي، وان كانت هناك دوافع تتصل بكيان الجماعة ذاته، ولا تستطيع أي جماعة منها تجاهلها. ثم إن الجماعة قد ترى التقليل من دوافعها لكي تكون أكثر واقعية أو أكثر تناسباً مع الظروف المحيطة بها. وقد تتحقق هذه الحالة الأخيرة بسبب ما يقوم به الأعضاء أنفسهم من تقليل دوافعهم الشخصية، أو بسبب قيام الجماعة ككل من تلقاء نفسها بتقليل دوافعها المشتركة أو الحد منها، أو بسبب الضغوط التي تمارسها المتغيرات الخارجية. ومهما تكن طبيعة هذه الأسباب وقوة تأثيرها، فان الحقيقة الباقية، هي أن الهدم دائماً أسرع من البناء ومن ثم، فان الثبات النسبي للدوافع والأهداف يمثل ضرورة حياة واستمرار لكل الجماعات.

ثالثاً: التأثير المتبادل بين الفرد وجماعته:

إن وصفنا لدوافع الجماعة بأنها المدخل الى ديناميتها يؤكد بوضوح أن هناك مصالح مشتركة للجماعة تعلو فوق المصالح الفردية لأعضائها، وأن الجماعة لها كيانها المتميز والمؤثر على الكيانات الفردية لأعضائها. لكن الفرد بدوره يستطيع بلا شك أن يؤثر على جماعته، ومن هنا قد ينظر البعض الى الكيان المتميز للجماعة على أنه في جزء منه يتكون

من مجموع الكيانات الفردية لأعضائها. وهذه النظرة صحيحة بدرجة ما، الا أنها لا تنفي أن الكيان المتميز للجماعة يعني الشخصية المتميزة للجماعة والتي تقف كطرف مقابل لشخصية كل عضو من أعضائها[١٦].

إن جزءاً كبيراً من الشخصية المتميزة للجماعة، وليست كلها، يتكون من شخصيات أعضائها. فعلى الرغم من أن الجماعة تتحرك غالباً من نقطة الاتفاق بين أعضائها، الا أن وقتاً كبيراً يضيع في التوفيق بين الاختلافات الفردية بين الأعضاء والتي لا تحكمها قواعد أو قيم معينة ومحددة. والرضاء الذاتي الذي يشعر به كل عضو داخل الجماعة يرجع الى التأثير الذي يمارسه الفرد على جماعته عند اتخاذ قرار معين. والحالة المزاجية والمعنوية لجماعة ما يمكن أن ينظر اليها على أنها حصيلة الأمزجة الفردية ومعنويات الأعضاء. ومن ثم، قد تشعر الجماعة بتغيرات في المزاج العام كما يشعر كل عضو فيها. فقد تشعر بحالات من الفتور أو الهدوء أو الثورة أو الخضوع أو الهياج، وهذا كله يعتمد على نوعية المزيج الذي تنتهي اليه الحالات الفردية لأعضائها.

وأكثر الحالات التي يكون للكيانات الفردية تأثيرها على شخصية الجماعة، هي تلك الحالات التي تحاول فيها الجماعة أن تصل الى قرار معين في مواجهة موقف معين أو تغيير معين. فالتأمل الباطني أو الفحص الذاتي من قبل الجماعة لهدف قديم أو لوضع قديم يتم بواسطة الجهود الفردية، والتي يكون لتأثيراتها انعكاس على الاتجاه العام للجماعة كلها. وهنا يكون لزعيم الجماعة وقائدها وللجمهور النوعي من حوله القدرة على تذويب الاختلافات الفردية داخل اطار من دينامية الجماعة التي تقوم على التفاعل الإيجابي بين الشخصيات والعلاقات والحاجات.

ولعل هذه النظرة الجزئية الى الشخصية المتميزة للجماعة تقوم على

---

(16) Reaves, E. Ibid, P. 161.

حقيقة واقعية هامة، وهي أن كل جماعة انسانية تتكون من كيانات فردية بشرية، بكل ما في هذه الكيانات من عوامل الضعف والقوة. والتفاعل بين هذه الكيانات هو الذي يعطي للجماعة ككيان متميز اتجاهها، ويتحكم في بقائها واستمرارها وتطورها، ويحدد نوعية العوامل المساعدة أو المعوقة التي تواجه أهدافها. لكن الجانب الآخر للشخصية المتميزة للجماعة، يؤكد أنها كيان موحد وحساس وقادر على صنع قراراته وأحكامه، وقادر أيضاً على التمييز الدقيق، كما أنه قادر على تنظيم حياته بنفس الكيفية التي ينظم بها كل عضو حياته الخاصة.

إن فهم هذه الحقيقة بجانبيها، يسمح بتصور الكيفية التي يظهر بها الجمهور النوعي داخل الجماعة التي ينتمي اليها، وفي مواجهة أية قضية تتصل بمصلحة من مصالحها المشتركة، كما يسمح بتصور الكيفية التي تنتقل بها دينامية الجمهور النوعي لتصبح دينامية للجماعة كلها، والتي تصل في النهاية الى قرارات تعبر عن اتجاه الجماعة ككل، وليس عن اتجاه عضو معين أو عدد معين من أعضائها.

ولا شك أن هذه الحقيقة بكل ما تستطيع أن تصوره هنا، تقوم على نقطتين أساسيتين ومتكاملتين: أولاهما، تتصل بطبيعة الدور الاجتماعي للعضو الذي ينتمي الى جماعة معينة من ناحية، وبالكيفية التي تتميز بها الأدوار الإجتماعية لعدد من الأعضاء بما يسمح بظهور جمهور نوعي معين في وقت معين داخل الجماعة من ناحيه ثانيه. وثانيتهما، تتصل بالكيفية التي يتم بها التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة وهاتين النقطتين يمكن تحليلهما فيما يلي:

أ - طبيعة الدور الاجتماعي لكل عضو في الجماعة:

يقصد بالدور الاجتماعي تلك التوقعات اللازمة للعضو عند دخوله في علاقات اجتماعية مع الآخرين. ويعرفه الباحثون في مجال علم النفس

الاجتماعي بأنه نمط من السلوك الإجتماعي الذي تحدده الحقوق والواجبات المتصلة بموقف اجتماعي معين داخل اطار مجموعة من المواقف الإجتماعية الأخرى المنتظمة معه.

ويتداخل الدور الاجتماعي مع المكانة الإجتماعية كاصطلاحين علميين. غير أن العلاقة بينهما تشبه العلاقة بين الثقافة والمجتمع. فالمكانة الإجتماعية تعني مجموعة من الحقوق والواجبات، لكن الدور الإجتماعي هو دينامية المكانة الإجتماعية. فالشخص يلعب دوراً معيناً عندما يمارس حقوقه وواجباته بالفعل. ويعني الدور الاجتماعي نمط السلوك المتوقع من شخص معين يشغل مكانة اجتماعية معينة. وهذا يعني أن الدور ليس الشخص ذاته، ولكنه السلوك الذي يمارسه الشخص في موقف اجتماعي معين، وهو يعدل عنه بالكيفية التي تتناسب مع تنبؤاته لسلوك الآخرين داخل المواقف الاجتماعية الأخرى التي تنتظم معه في اطار اجتماعي معين. والفرد لا يلعب دوراً واحداً، وانما تتعدد أدواره بتعدد العلاقات الاجتماعية التي يكونها مع الآخرين.

والدور الاجتماعي هو الاصطلاح العلمي الذي يطلق على ذلك الجزء من النظام المحدد للسلوك الاجتماعي داخل جماعة معينة، والذي يقوم به شخص معين. وهو عنصر هام من العناصر المحددة للعلاقات الاجتماعية التي تربط الأشخاص ببعضهم بكيفية تحقق التأثير المتبادل بينهم. ولذلك يقدم الدور الاجتماعي أساساً ثابتاً لتحليل البناء الاجتماعي بكل ما يشتمل عليه من علاقات وعمليات اجتماعية.

ودخول الشخص الى اطار اجتماعي ينتظم عدداً من الأدوار الاجتماعية يعني امتزاجه مع الأشخاص الآخرين الداخلين معه في نفس

---

(17) Acyff, F. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press, 1973. P. 124.

الاطار. ولكي ينجح في أداء دوره، عليه أن يحدد بوضوح ما يلزم هذا الدور من وقت وجهد، وأن يعزل نفسه عن كل علاقات تنافسية محتملة وأن يساير متطلبات دوره. وليس من شك في أن الامتزاج بين الأشخاص هنا وقتي، لأن عليهم أن يتفرقوا بعد وقت معين ليتفرغوا لوظائف فردية وجماعية أخرى. ولعل ما يحدث بين العاملين في مؤسسة معينة يصلح مثالا توضيحياً لهذه الحقيقة وتأكيداً لها.

وتقوم العلاقة بين الأدوار الاجتماعية غالباً على الاختلافات بين الأشخاص الداخلين معاً في اطار تنظيمي معين. فاذا كان شخص ما ينقصه شيء معين، فان شخصاً آخر يستطيع أن يسهم به اذا كان يمتلكه. وقد تنقسم هذه الاختلافات الى السن والجنس والقوة والمعرفة والخبرة الاجتماعية والشخصية. وعلى الرغم من أن تقسيم الأدوار يمكن أن يتم بحسب الاختلافات بين الأشخاص، الا أن دخول الأشخاص في عملية اجتماعية معينة تفرض على كل منهم أداء دوره فيها، يؤدي الى التقليل من هذه الاختلافات، بحيث تبدو العملية الاجتماعية كما لو كانت تكاملا بين عدد من الأدوار الإجتماعية وليس تكريساً لاختلافات فردية بين الأشخاص الداخلة فيها. وهذا التكامل بين الأدوار الإجتماعية يربط بين الأشخاص في علاقات تشكل أنظمة اجتماعية كاملة.

غير أن هذه الأنظمة الإجتماعية الكاملة لها جوانبها الإيجابية، خاصة في مواجهة الجماعة ككل. كما أن لها جوانبها السلبية في مواجهة كل عضو من أعضاء الجماعة. والمواقف الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات المعاصرة كجماعات معقدة تصور بوضوح الجوانب الإيجابية والسلبية للأنظمة الإجتماعية الكاملة.

واذا كانت الاختلافات بين الأشخاص تسمح بتصور قيام التكامل

بين أدوارهم الاجتماعية، فان هذه الاختلافات ذاتها تسمح، من ناحية أخرى، بظهور الزعامات والقيادات في جماعة معينة. كما تسمح، من ناحية ثالثة، بظهور الجماهير النوعية عندما تثور قضية تتصل بالمصالح المشتركة لأعضاء هذه الجماعة أو تلك. وهذه الظواهر الثلاث التي تفرزها الاختلافات بين الأشخاص ظواهر طبيعية. وتشكل الظاهرتان الأولى والثانية نوعا من الظواهر الاجتماعية الدائمة والمستمرة، بينما تشكل الظاهرة الثالثة الخاصة بالجماهير النوعية نوعا من الظواهر الاجتماعية الوقتية، أي التي يرتبط ظهورها بتوقيت معين وبفرض معين. وهي جميعها ظواهر عامة لا تخلو منها جماعة انسانية منظمة ومستقرة.

والتكامل بين الأدوار الاجتماعية كظاهرة أولى هنا، تؤدي الى الأنظمة الاجتماعية الكاملة لكل الجماعات الانسانية كما أسلفنا. فلكل جماعة منها نظامها الاجتماعي الكامل، وهذا النظام الاجتماعي ليس اصطلاحا مرادفا للبناء الاجتماعي، وانما هو أكثر التصاقا بالنظام البنائي للجماعة بكل ما يميزه من ثقافة خاصة وما يحركه من دينامية اجتماعية. فالأدوار الاجتماعية لا تتكامل الا داخل جماعة معينة، والجماعة لها نظامها البنائي والثقافي الذي يحكم العلاقات بين هذه الأدوار الاجتماعية وينظم حركتها وأهدافها. وهنا يمكن تصور الكيفية التي تصل بها الأدوار الاجتماعية الى تشكيل أنظمة اجتماعية متكاملة، كما يمكن تصور الكيفية التي تؤثر بها الأنظمة الاجتماعية على الأدوار الاجتماعية، بحيث أمكن القول عند تعريف الدور الاجتماعي أنه يتصل بموقف اجتماعي معين داخل اطار مجموعة من المواقف الاجتماعية الأخرى المنتظمة معه.

أما ظهور الزعامات والقيادات، كظاهرة ثانية، فانه تبين من الدراسات التجريبية أن الزعيم أو القائد هو عضو يختاره أعضاء الجماعة أو تفرزه ديناميتها أو يفرض عليها بالتعيين. ويكون هذا

العضو هو أكثر أعضاء الجماعة اتصالا بأعضائها واهتماما بديناميتها كجزء من اسهامه في عملية الوصول الى قرار جماعي معين في مواجهة قضية معينة. ويختلف دور الزعيم أو القائد من شخص الى آخر، بحيث يمكن القول أن الجماعة الواحدة يظهر فيها أكثر من زعيم وقائد. ويمكن التحقق من ذلك اذا أمكن تتبع دينامية جماعة معينة في جميع أوقاتها[١٨].

وليس من السهل تمييز الصفات الأساسية لهؤلاء الزعماء والقادة، لكن وجودهم حقيقة اجتماعية مؤكدة. وليس للزعماء والقادة في جماعة معينة قوة تأثير متساوية على أعضاء الجماعة. كما أنهم يتفاوتون بحسب نوعية الموضوعات المعروضة، فبعضهم أكثر تأثيرا في الموضوعات السياسية، وبعضهم أكثر تأثيرا في الموضوعات الاجتماعية، وهكذا. والزعماء والقادة أكثر الأعضاء في جماعتهم اهتماما بالمعلومات المتصلة بموضوع معين، وان كان لا يشترط أن يحققوا مكانة اجتماعية أعلى من المكانة الاجتماعية التي يحققها أعضاء الجماعة الآخرين.

وأما ظهور الجماهير النوعية، كظاهرة ثالثة، فانها تعني وجود عدد من الأعضاء في كل جماعة يمثلون الأعضاء الأكثر حيوية ونشاطا وتحمسا لموضوع قضية معينة تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها. غير أنه لا ينبغي أن يتبادر الى الذهن بأن هذا يعني أن ظاهرة الجماهير النوعية هي نفسها ظاهرة الزعامات والقيادات، فشتان بين الظاهرتين. ان الزعامات والقيادات تشكل بالتأكيد جزءا من الجماهير النوعية في كافة القضايا التي تبرز الجماهير النوعية الى الوجود، لكنها ليست هي كل أعضاء جمهور نوعي منها. فالجمهور النوعي أكثر عددا وأشمل مضمونا.

---

(18) Sprott, W. Human Groups. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1958. PP. 153–156.

وظاهرة الزعامات أو القيادات دائمة، وقد تتغير الزعامات والقيادات من وقت لآخر، ولكنها لا تختفي. بمعنى أن ظهورها لا يرتبط بهدف معين أو وقت معين أو قضية معينة، بينما تتوفر كل هذه الصفات في الجماهير النوعية، فهي وقتية ترتبط بهدف معين وبقضية معينة.

ولقد شغلت العلاقة بين الزعماء أو القادة والجماهير النوعية كثيرا من الباحثين. لكن بعضهم خلط بين الاصطلاحين خلطا واضحا. ففي دراسة لكـــاتز E. Katz ولازارسفيلـــد P. Lazarsfeld تبين، منهـــا أن الزعيم أو القائد Leader فرد من أفراد الجماعة، ويمكن التعرف عليه بسهولة، فهو الفرد الأكثر تأثيرا ويملك زمام المبادأة ويتمتع بشعبية أكبر. ولكن البعض قد يعني بهذا الاصطلاح مضمونا أوسع يضم كل الأفراد الذين يكونون مركز جاذبية للآخرين، والذين يبدون نشاطا أوسع، ويتجاوب معهم بقية أعضاء الجماعة بدرجة أكبر[١٩].

ويمكن القول أن الزعماء والقادة يمارسون تأثيرا أكبر على أعضاء جماعتهم من خلال الجماهير النوعية بينهم. انهم يستطيعون أن يصلوا بهذه الجماهير النوعية، وأن تصل الجماهير النوعية بهم الى الاجماع المستهدف على مستوى الجماعة كلها في مواجهة قضية حيوية معينة. غير أن هذا لا يعني اطلاقا أن الزعماء والقادة يمكنها أن تصنع الجماهير النوعية، وانما الجماهير النوعية ظاهرة طبيعية تلقائية لا يصنعها أحد، وهي نتـاج طبيعي للاختلافات بين أعضاء الجماعة بكل أبعادها ومواصفاتها. وان كان في الامكان أن نضيف بأن الجماهير النوعية بوتقة تتشكل داخلها الزعامات والقيادات الطبيعية، وهذا هو الأصح واقعيا ومنطقيا.

---

(19) Katz, E. and P. Lararsfeld. Personal Influence. Glencoe. Illinois: The Free Press, 1955. PP. 98–99.

ب - طبيعة التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة التي ينتمي اليها:

تعتبر هذه النقطة امتدادا طبيعيا للنقطة السابقة الخاصة بالدور الاجتماعي للفرد داخل الجماعة التي ينتمي اليها. فالاعتراف بوجود دور اجتماعي ما اعتراف بوجود تأثير ما يمارسه الفرد على جماعته. غير أن تعدد الأدوار الاجتماعية وتنوعها بتعدد الاختلافات بين أعضاء الجماعة وتنوعها وبالشكل الذي يؤدي الى التكامل بينها داخل نظام اجتماعي كامل للجماعة كلها، يؤكد أيضا أن الجماعة ككل تمارس تأثيرها على الفرد، لأنه لا يمكن أن نتصور دورا اجتماعيا معينا لعضو معين داخل جماعة معينة على أنه دور منطلق بدون حدود أو ضوابط. ذلك لأن النظام الاجتماعي الكامل لهذه الجماعة ولكل جماعة أخرى يضبط الأدوار الاجتماعية للأعضاء ويحكم حركتها وتداخلها وتفاعلها وأهدافها.

وعلاقة التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة التي ينتمي اليها، وبهذا الشكل الذي صورناها به، تعطي تأكيدا آخر لا يقل أهمية. فاذا كانت الأدوار الاجتماعية تتعدد وتتباين بتعدد الاختلافات بين الأعضاء وتباينها، فان التأثير الذي يمارسه الفرد على الجماعة أو الذين تمارسه الجماعة على الفرد يتعدد ويتباين أيضا. فهذا التأثير ليس واحدا سواء من ناحية الفرد أو من ناحية الجماعة.

غير أن هذه العلاقة ليست قاصرة على التأثير المتبادل داخل حدود الدور الاجتماعي لكل منها. وهناك دراسة قام بها دافيد كريش D. Krech وآخرين أجملت طبيعة هذه العلاقة في سؤالين يقومان على مضمون واسع، هما: الى أي مدى يعكس الدور الاجتماعي للفرد داخل الجماعة التي ينتمي اليها شخصيته الأساسية والكاملة؟ والى أي مدى تعتبر شخصيته الأساسية نتاجاً لدور الجماعة في مواجهته أو لتأثير الجماعة عليه؟ ولقد استطاع هؤلاء الباحثون في دراستهم وضع اجابة واضحة

بدرجة كبيرة على كل سؤال من هذين السؤالين استنادا الى كل النتائج التي انتهت اليها الدراسات الاجتماعية والانسانية(٢٠).

فهذان السؤلان يعطيان للعلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفرد والجماعة أبعادا أكبر وأشمل من مجرد التأثير المتبادل بين الدور الاجتماعي لكل من الفرد والجماعة، لأنها يجعلان منها علاقة تأثير متبادل بين شخصيتين لطرفين متقابلين، لكل منهما كيان اجتماعي متكامل. ومن المعروف أن الشخصية، كاصطلاح علمي، ليست دورا اجتماعيا أو علاقات شخصية متبادلة أو حوادث عارضة في نظام اجتماعي وثقافي معين. إنها أعم من ذلك وأشمل، فهي نظام داخلي متناسق ومتكامل، وان كانت لا تستطيع أن تعبر عن ذاتها الا داخل بيئة اجتماعية معينة.

بل إن هذين السؤالين لا يصفان هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفرد والجماعة على أنها تأثير متبادل بين شخصيتين فقط، وانما يؤكدان أن مضمون هذه العلاقة هو الصراع بين الشخصيتين، بكل ما ينتج عن هذا الصراع من نتائج مؤثرة على الشخصيتين معا. ان الصراع بين هاتين الشخصيتين يعني صراعا بين الأهداف والقيم وأنماط السلوك. وهنا تثور قضايا التوافق والاستقلال والتحدي كمبررات يفسر بها مواقف كل طرف من الطرف الآخر.

ومع ذلك، يمكن القول أنه حتى ولو كان مضمون هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة صراعا بين شخصيتين، فان محور هذه العلاقة سوف يتركز على الدور الاجتماعي لكل منهما. فالشخصية لا تعبر عن ذاتها الا داخل اطار اجتماعي، والجماعة التي ينتمي اليها الفرد تعتبر بالنسبة له اطارا اجتماعيا تتحرك داخله شخصيته وتتفاعل. ان مدى تأثر

---

(20) Krech, D. and Others. Individual In Society. New York: McGraw-Hill, 1962. PP. 486-529.

الشخصيتين بهذا الدور الاجتماعي لكل منهما من ناحية ومدى تأثره بهما من ناحية أخرى، يعتبر في حد ذاته محورا رئيسيا يدور حوله مضمون العلاقة التأثيرية المتبادلة بينهما. ومن ثم، يمكن تحليل طبيعة هذه العلاقة من الزاويتين معا، لكي نصل الى كل الأبعاد التي تعنيها.

الزاوية الأولى: تأثير الفرد على الجماعة:

ان الدور الاجتماعي للفرد، كأي سلوك اجتماعي آخر، هو نتاج التفاعل بين موقف معين من ناحية ومعارف الفرد وحاجاته واتجاهاته النفسية واستجاباته من ناحية ثانية. فمعلومات الفرد عن الدور الذي سيقوم به ودوافعه التي تدفعه الى ممارسته واتجاهاته نحو نفسه ونحو الآخرين ممن يشتركون معه في نظام اجتماعي معين، كلها عناصر مؤثرة على دوره الاجتماعي داخل الجماعة التي ينتمي اليها. ونظرا لأن كل فرد يملك من هذه العناصر نصيبا يختلف عما يملكه الآخرون منها، فانه سوف يمارس دوره الاجتماعي أو أدواره الاجتماعية بكيفية تختلف أيضا.

وتتراوح الاختلافات بين الأدوار الاجتماعية بين صفتين أساسيتين، هما الانسجام أو الائتلاف وعدم الانسجام أو عدم الائتلاف. فاذا كان هناك فرد يحتل مركزا اجتماعيا معينا ويؤدي منه دورا اجتماعيا معينا يماثل ما يتوقعه الآخرون منه أو يعلو فوق ما يتوقعونه منه، فان هذا الوضع يوصف بأنه وضع منسجم أو مؤتلف. وعلى العكس من ذلك، اذا أدرك الفرد أن ما يتوقعه الآخرون منه أعلى مما يقوم به من دور اجتماعي أو أدوار اجتماعية، فان هذه الحالة توصف بعدم الانسجام او عدم الائتلاف. فالصفتان معا تطلقان على العلاقة بين حجم الدور الاجتماعي ونوعيته مقارنة بما يتوقعه الآخرون من هذا الدور الاجتماعي. وطبيعي أن تكون هناك درجات متباينة بين الصفتين، فهما تمثلان طرفي نقيض. وليس من الطبيعي أن نقسم السلوك الانساني الى أبيض

واسود، فهذه الصفات المطلقة لا تجد لها مكانا في الواقع، وانما توجد درجات متباينة منها.

وليس من شك في أن كل فرد يجد قدرا من حرية الحركة أمام الدور الاجتماعي الذي يقوم به داخل الجماعة التي ينتمي اليها، ووسط الأدوار الاجتماعية للأعضاء الآخرين، وان كان هذا التنوع بين حريات الأعضاء ليس كبيرا. ان هذا التنوع يتراوح بين ما هو مطلوب أن يقوم به الأعضاء جميعهم من أنماط سلوكية معينة، وما هو محظور عليهم جميعا القيام به. وبين هذين النوعين توجد أنماط متنوعة من السلوك يسمح بها ولكنها ليست ملزمة ولا يترتب عليها موقف معين من الجماعة في مواجهة عضو معين يقوم بها أو بقدر منها، على عكس ما يحدث بالنسبة للنوعين الآخرين، فان الفشل في أداء النوع الأول أو الاقدام على سلوك من النوع الثاني تترتب عليه جزاءات رادعة من الجماعة.

ونظرا لأن الفرد يعيش الآن في مجتمع معقد، فهو ينتمي الى جماعات كثيرة ومتنوعة، وبالتالي يؤدي أدوارا اجتماعية متباينة. وفي كل جماعة منها يتعلم نمط السلوك المتناسب مع المكانة الاجتماعية التي يحتلها. ولا يجد الفرد غالبا تعارضا أو صراعا بين متطلبات كل دور من الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه. فهذه الأدوار الاجتماعية تؤدى متتابعة ولا تؤدى في وقت واحد. ثم ان معرفة العضو بنمط السلوك المطلوب منه تجعله قادرا على أن يميز بسهول بين متطلبات هذه الأدوار الاجتماعية المتعددة، عندما ينتقل من دور الى آخر.

ومع ذلك، يمكن أن يحدث الصراع بين الأدوار الاجتماعية المطلوبة من فرد معين، اذا كان هذا الفرد يحتل مكانتين اجتماعيتين تفرضان عليه دورين متعارضين. وهنا يجد الفرد صعوبة في القيام بكل منهما، وقد يعجز عن ذلك. وهذا الوضع يدفع الفرد الى اتخاذ مواقف دفاعية

يختار فيها بين خيارات متعددة، منها ما يكون حسنا، ومنها ما يكون سيئا، ومنها ما يتصف باللامبالاة أو الاستهتار.

ولقد نشأ عن هذا الوضع ما يسمى بالفرد الهامشي The Marginal Man أي الذي يعيش على هامش جماعتين فلا هو قادر أن يعيش في هذه ولا هو قادر أن يعيش في تلك. وهناك أفراد كثيرون يحتلون مكانة اجتماعية غامضة داخل جماعتين مختلفتين ولهما ثقافتين متعارضتين. وهذه المكانة الاجتماعية تفرض على كل منهم أن ينتسب الى كل من الجماعتين معا، ولكنهم بوضعهم هذا مرفوضون من الجماعتين معا. وهنا يكون الصراع بين الدور الاجتماعي المطلوب داخل كل جماعة منها، لأن ما يعنيه من سلوك اجتماعي في احداهما يتعارض مع السلوك الاجتماعي داخل الجماعة الأخرى. ومن أمثلة هؤلاء الأفراد من ينتمي منهم في المجتمع الأمريكي الى الأقليات الجنسية أو الجماعات الاجرامية أو المهاجرين.

وكما يؤثر الفرد على الكيفية التي يؤدي بها دوره الاجتماعي بما يتوفر له من عناصر المعرفة والدوافع والاتجاهات والاستجابات، فانه يتأثر بالدور الاجتماعي الذي يقوم به، فيكون التأثير هنا عملة واحدة ذات وجهين. فلقد أجريت دراسات تجريبية على الجنود والضباط وعلى العاملين بالمؤسسات وعلى المدرسين، وغير هؤلاء من أصحاب المهن، وتبين منها أن نوعية المهن والكيفية التي تؤدى بها تؤثر تأثيرا واضحا على عقول الناس وأفكارهم وعلاقاتهم وثقافاتهم وأنماط سلوكهم.

غير أن هناك تحفظا محدودا في مواجهة هذه النقطة. فكما أن الأفراد يختارون المهن التي يرون فيها أسلوبا أفضل لاشباع حاجاتهم، وتتحكم في هذا الاختيار عناصر المعرفة والدوافع والاتجاهات والقيم، فان كل فرد يمكنه ان يقرر التخلي عن مهنته التي اختارها، اذا

اكتشف أنه لم يكن موفقا في هذا الاختيار. وان كان هذا التحفظ تقف دون اطلاقه ظروف اجتماعية وشخصية كثيرة تحد من حرية الحركة أمام الفرد عندما يقرر التخلي عن اختياره لمهنة معينة.

وبذلك يتبين أن شخصية الفرد تؤثر على الدور الاجتماعي الذي يقوم به داخل جماعة معينة، على قدر ما تملك شخصيته من عناصر وصفات خاصة تميزها عن الشخصيات الأخرى من ناحية، وعلى قدر مجال الحركة التي تسمح له به الجماعة من ناحية أخرى. وان كان هناك أفراد يخرجون على مجال الحركة المسموح لهم به كالأفراد الهامشيين أو على الأقل يتمردون عليه ويتحدونه. وهؤلاء الأفراد يمثلون الأفراد الذين يؤثرون تأثيرا سلبيا على الجماعات التي ينتمون اليها. بينما اذا اتجهنا الى الزعامات والقيادات وأعضاء الجماهير النوعية، وجدنا أمثلة للتأثير الايجابي داخل مجال الحركة المسموح بها داخل الجماعة.

الزاوية الثانية: تأثير الجماعة على الفرد:

قد يبدو أننا تعرضنا للأساليب التي تلجأ اليها الجماعات للتأثير على أعضائها بطريقة غير مباشرة، من خلال تحليلنا لحدود التأثير الذي يمارسه كل فرد على جماعته. غير أن هناك أساليب أخرى مباشرة تمارسها الجماعة وهي تضبط سلوك أعضائها وتشكله. فعندما يسلك الفرد سلوكا معينا، أو يتصل بالآخرين ويتفاعل معهم، انما يكون خاضعا لضغط الجماعة لكي يكون متوافقا معها. بمعنى أن تكون أحكامه وعقائده وسلوكه متوافقة مع أحكام جماعته وعقائدها وسلوكها.

وهذا التوافق يعني في مضمونه وجوهره الاستسلام لضغوط الجماعة. ولا يشترط أن يكون التوافق صريحا، وانما قد يكون غير صريح. ان مجرد احساس الفرد بأن الجماعة لها أحكام وانماط سلوكية مختلفة عما يعتقده، ومع ذلك يستسلم لضغط الجماعة خوفا من أن يكون مخطئا أو

أن يطرد من الجماعة، فان هذا الوضع يعني توافقا ضمنيا بين الفرد وجماعته.

وهناك تقسيم آخر للتوافق. فقد يكون فعليا يتخذ شكل السلوك والتصرفات من قبل الفرد، وقد يكون لفظيا يتخذ شكل التعبير عن الرأي المتفق مع رأي الجماعة، أو قد يكون امتناعا مباشرا أو غير مباشر عن التعبير بالسلوك أو الرأي بما يتفق مع اتجاه الجماعة نحو الامتناع عن التعبير تجاه موقف معين. وهذا النوع الآخر يمثل أسوأ أنواع التوافق لأنه يحرم الفرد من مجرد استخدام حقه في التعبير عن رأيه.

وهذه التقسيمات بنوعيها تعترف ضمنيا بوجود الاختلافات بين الأعضاء. ولئن كان هناك التوافق بينهم على الخطوط العريضة للمواقف التي تواجه الجماعة التي ينتمون اليها، فان هذا لا ينفي وجود عدد من الأعضاء الذين يتمردون على هذا التوافق الجماعي، ويقاومون أحكام الجماعة وسلوكها، بل إنهم يسعون أيضا الى توسيع شقة الخلاف بينهم وبين جماعتهم. وهناك أفراد أكثر تطرفا، فهم يثورون على عقائد الجماعة أو سلوكها حتى ولو كانوا يدركون أنها صحيحة.

ولقد تبين أن حجم التأثير الذي تمارسه الجماعة على أعضائها لكي يتوافقوا معها يتوقف على طبيعة الموقف الذي يواجه الجماعة وأعضاءها. ويضاف الى ذلك عددا آخر من العوامل المؤثرة على حجم التوافق ونوعيته، مثل حجم الجماعة، وتكوينها العضوي، ومدى الاتفاق بين آراء أعضائها، ومدى التطرف في أحكامها، وقوتها الضاغطة، الى جانب العوامل المؤثرة داخل الاطار الاجتماعي الأكبر الذي تعمل داخله الجماعة وتتحرك.

ان حجم الجماعة، كعامل مؤثر على التوافق، يعني أنه كلما زاد

حجم الجماعة كلما كان تأثيرها أكبر على كل عضو ينتمي اليها، والعكس صحيح، لأن العقوبة التي يتوقعها العضو المتحدي للجماعة الأكبر تكون أكبر من العقوبة المتوقعة من الجماعة الأصغر. وان كانت هناك في جميع الحالات درجة معينة يستطيع كل عضو أن يصل اليها في معارضته لجماعته وتحديه لها، وبعدها لا يستطيع العضو أن يواصل معارضته، مهما كانت النتائج التي حققها.

أما التكوين العضوي للجماعة، كعامل آخر مؤثر على التوافق، فانه يعني أن مكانة العضو المعارض بالنسبة لمكانة الآخرين يكون لها تأثير على مدى استمراره في معارضته. فقد يكون العضو في نفس مكانة الأعضاء الآخرين أو أعلى منهم، وهنا يكون تأثير الجماعة لإحداث التوافق أقل. فهذا التأثير يتوقف مداه على نوعية النظرة التي ينظر بها العضو الى الآخرين، فاذا كان يراهم أقل منه مكانة ومقدرة فان تأثره سوف يكون اقل، والعكس صحيح. أما اذا كان الأعضاء متساوين في المكانة والمقدرة، فان النتيجة سوف تكون صراعا حادا بينهم. ويضاف الى مغزى التكوين العضوي للجماعة كعامل مؤثر على التوافق بين أعضائها، ما بين هؤلاء الأعضاء من علاقات ودية أو غير ودية، ومن علاقات الصداقة أو الاغتراب. فداخل علاقات الود والصداقة يشعر العضو بالأمان، على عكس ما يشعر به داخل العلاقات غير الودية أو عندما يكون بين أغراب. ومن ثم، تكون الحالة الأولى مطمئنة وفرص التحدي أمامه أكبر، على عكس الحالة الثانية تماما.

وأما عن مدى الاتفاق بين آراء الأعضاء، كعامل مؤثر ثالث، فانه يبين أهمية وجود تأييد اجتماعي للموقف المعارض الذي يتخذه عضو ما. فاذا كان العضو المعارض وحيدا فان استسلامه لضغط الجماعة يكون أكبر مما لو وجد نصيرا له من بين الأعضاء الآخرين في الجماعة.

وهذا العامل له مغزى اجتماعي هام. فهو يعني أنه كلما كان العضو واضحا وصريحا ومعلنا، فان هناك فرصة كبيرة للالتقاء بأعضاء يشاركونه استقلاله الفكري ويدعمونه. ورغم أن هذا المغزى الاجتماعي لا يعني أن هذه العلاقة أو الصراحة قادرة على تحويل اتجاه الغالبية، لكنها قادرة على المحافظة على اتجاه الأقلية.

بينما نجد في مواجهة التطرف في أحكام الجماعة، كعامل مؤثر رابع، أن العضو يكون أكثر استعدادا للتسليم بأحكام الجماعة عندما يكتشف فرقا بين أحكامه وأحكامها، لكنه قد يرفض مثل هذا التسليم تماما عندما تكون أحكام الجماعة متطرفة. وهذا لا يعني انتفاء تأثير هذا العامل، وانما يعني أن التأثير يقل كلما ازداد وضوحا في جماعة معينة. وبالتالي، فهو يمارس تأثيرا عكسيا لما تمارسه العوامل الأخرى من تأثير ولا يسير متوازيا معها.

وأما عن القوة الضاغطة للجماعة، كعامل مؤثر خامس، فقد تبين أن التهديدات الصريحة بالعقاب من قبل الجماعة في مواجهة الأعضاء الذين يتحدون ارادتها أو الوعود بمكافآت لمن يمتثل للتوافق معها، كلها أساليب يمكن أن تشكل قوة ضاغطة من الجماعة على أعضائها، وان كان هذا يتوقف على طبيعة الموقف الذي تواجهه الجماعة، حيث توجد مواقف لا يكون فيها لاتجاه العضو المعارض تأثير على أهداف الجماعة ووظائفها، وهنا تتجاهل الجماعة اتجاه هذا العضو وتتحمله، بينما يحدث العكس تماما في المواقف المؤثرة على أهداف الجماعة ووظائفها، حيث يكون عقاب العضو المعارض ضرورة ملحة.

وأخيرا، يأتي الاطار الاجتماعي الأكبر الذي تعيش داخله الجماعة وتتحرك وتتفاعل، حيث لا توجد جماعة تعيش داخل ذاتها، وانما هي تعيش وتتحرك وتتفاعل داخل بيئة اجتماعية تنتمي اليها. ولا بد أن

يكون لكل المتغيرات وسط هذه البيئة الاجتماعية تأثيرها على حجم التوافق الناتج عن ضغط الجماعة. فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، كلها عوامل ومتغيرات لا يمكن تجاهل تأثيرها على مدى فعالية ضغط الجماعة على أعضائها من أجل تحقيق التوافق بينهم.

ان هذه العوامل جميعها ينظر اليها على أنها عوامل تختص بالجماعة في مواجهة الفرد، وهي تمارس تأثيرها لاحداث التوافق بين الفرد والجماعة. ورغم أهميتها، الا أنه لا يمكن تجاهل العوامل التي تختص بالفرد ذاته والتي قد تزيد التوافق بينه وبين جماعته أو تقلل منه. ومن هذه العوامل التي لها أهميتها، ما أشرنا اليه عند تحليلنا للكيفية التي يؤثر بها الفرد على جماعته، وهي المعرفة والدوافع والاتجاهات والاستجابات. ويضاف اليها هنا المشاعر التي يحس بها الفرد خلال تفاعله مع الأعضاء الآخرين كالثقة والشك والعجز والعزلة والخوف والاطمئنان والقلق، وان كان هذا لا يعني أن الاثارة القوية يمكن أن يكون لها تأثير أكبر في جميع الحالات خاصة وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم بدرجة تأثرهم بموقف معين. وهذه الملاحظة تقودنا مرة أخرى الى جوهر العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفرد وجماعته.

ويضاف الى هذه العوامل أيضا اختلاف الاستعدادات عند الأعضاء للتوافق مع الجماعة التي ينتمون اليها. فقد تبين أن اختلاف الأعمار والجنس والخبرات السابقة يؤدي الى اختلاف الاستعداد للتوافق. فحداثة السن تؤدي الى سرعة التوافق، والاناث أسرع توافقا من الذكور، ونوعية الخبرات السابقة في التعامل مع الجماعة قد تؤدي الى تأكيد سرعة التوافق أو تقلل منه. ثم ان طبيعة الموقف تؤثر أيضا على مدى الاستعداد عند الأعضاء للتوافق. فاستجابة الأعضاء لضغوط الجماعة تختلف باختلاف المواقف التي تواجهها الجماعة، بل ان الاستعداد

عند العضو الواحد قد يختلف أيضا من موقف الى آخر أو في مواجهة نفس الموقف اذا حدث في أوقات متباينة أو إحاطته ظروف مختلفة.

وتشترك العناصر المتصلة بشخصية كل عضو مع هذه العناصر المتصلة بالاستعدادات في تقرير مدى التوافق الذي يبديه كل عضو مع جماعته في مواجهة موقف معين. فلقد تبين أن الذين يتوافقون مع جماعتهم بسرعة أكبر يتصفون بعدد من الصفات التي تميزهم عن أولئك الذين تقل استجابتهم للتوافق، حيث يكونون أقل ذكاء وأقل تأكيدا لذاتهم وثقة في أنفسهم، وأكثر اهتماما بالآخرين وأكبر تأثرا بهم واعتمادا عليهم، ويبدون اتجاهات وأفكارا تقليدية ومعنوية أو خلقية، ويميلون الى القيم الاجتماعية التقليدية.

ومع ذلك، لم تثبت الدراسات التجريبية حجم الدور الذي تلعبه كل هذه العناصر المتصلة بالشخصية من أجل تحقيق التوافق بين الفرد وجماعته. ويكون من الأنسب هنا أن نقيس حجم هذا الدور في مواجهة موقف معين أو مواقف معينة داخل اطار ظروف اجتماعية معينة. فقد تكون هذه العناصر أو بعضها أكثر تأثيرا في موقف معين، بينما تكون أقل تأثيرا في موقف آخر أو في مواجهة نفس الموقف اذا أحاطته ظروف مغايرة[٢١]. وهذا ما يؤكد أهمية الاطار الاجتماعي الذي تتفاعل داخله العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفرد وجماعته.

وأخيرا نصل الى أنه مهما كانت نوعية النظرة الى مضمون هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفرد وجماعته، ومهما تنوعت بين مضمون يؤكد على أنها علاقة بين أدوار اجتماعية أو علاقة بين شخصيتين متمايزتين أو صراع بين هاتين الشخصيتين المتمايزتين، فان الحقيقة الواقعية التي تبقى قبل كل ذلك وبعده، هي أن هناك عوامل أوسع

(21) Krech, D. and Others. Ibid, PP. 527-529.

وأكثر تنوعا وتعددا تحكم طبيعة هذا المضمون وتحدد نوعية النتائج التي يصل اليها. وهذا الدور الذي تلعبه هذه العوامل، رغم أهميته، لا يزال غامضا لم تكشف عنه الدراسات العلمية التجريبية تماما حتى الآن.

رابعا: العوامل المساعدة على التفاعل بين أعضاء الجماعة.

ليست الجماعة كلا متكاملا له شخصيته المتميزة فحسب، ولكنها من زاوية أخرى تتكون من أفراد لهم شخصياتهم المتباينة فيما بينهم والمتمايزة عن شخصية الجماعة. والجماعة حين تصل الى قرار في مواجهة موضوع معين أو قضية معينة، فانما تصل الى هذا القرار الجماعي انطلاقا من الارادة الواحدة التي يصل اليها أعضاؤها من خلال تفاعلهم معا، أي من خلال دينامية اجتماعية تشدهم الى بعضهم وتحدد نتائج الصراع بينهم.

ولئن كانت شخصية كل من الفرد والجماعة هي الاطار الذي يحكم التفاعل بين الأعضاء داخل الجماعة الواحدة، فان التفاعل ذاته قادر على افراز عدد من العوامل المؤثرة على شخصيات الأعضاء، بل ومؤثرة أيضا على الكيفية التي يصل بها هذا التفاعل الى النتائج التي تستهدفها الجماعة ككل. ومن هنا كانت أهمية تحليل هذه العوامل على أنها أحد الجوانب الهامة في دينامية الجماعة، حيث تشكل عناصر أساسية في مضمون هذه الدينامية.

فلقد تبين من الدراسات العلمية التجريبية أن تحليل العوامل التي تحكم وضع الجماعة وهي في حالة تفاعل، أي خلال المناقشات الهادفة التي تجري بين أعضائها بكل ما تقوم عليه من آراء ومعتقدات وتصورات وأنماط للسلوك الايجابي والسلبي، أسهل من تحليل العوامل التي تحكم اعتناق الفرد لرأي ما، أو تحوله لرأي آخر على أساس أن ما يجري

داخل الفرد يتم بطريقة خفية، قد لا يشعر بها[٢٢]. ورغم أن هذا التبرير لا يمثل الحقيقة كلها، في رأينا، الا أن هذا لا يعوق الاعتماد على نتائج هذه الدراسات للوصول الى تحليل العوامل التي تساعد على التفاعل بين أعضاء الجماعة، بالكيفية التي تبين أهميتها لدينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها.

فكل عضو يعرض نفسه للأفكار التي يرى أنها مفيدة أو يتعلمها ويستجيب لها. ولا يشترط أن تكون هذه الأفكار المفيدة متفقة دائما مع ما نعرفه أو نعتقده. ولذلك، فان المدى الذي يصل اليه العضو خلال بحثه عما يدعم أفكاره، أو الذي يصل اليه عند رفض الأفكار المتعارضة مع أفكاره، سوف يختلف باختلاف مرونة شخصيته ونوعية ذهنه والأهمية التي يراها للموضوع وما يدعمه نفسيا وماديا وحجم المعلومات المختلفة مع موقفه السابق، وان كانت عملية الاختيار هنا ليست سهلة دائما.

وكل عضو عنده مجال معين يقبل داخله الأفكار التي تتشابه مع أفكاره. كما أن عنده مجال معين يرفض داخله الأفكار التي يعتبرها متعارضة مع أفكاره. فاذا كانت الرسالة التي يتعرض لها داخلة ضمن مجال القبول، أحدثت تغييرا في اتجاهه النفسي نحو موضوعها. أما اذا كانت أقرب الى مجال الرفض أو داخلة فيه، فانها تواجه صعوبة أكبر لتغيير اتجاهه النفسي. غير أنه اذا خرجت الرسالة عن المدى الذي يتحمله العضو عند قبوله الأفكار المتعارضة، فانها تدفعه الى اتخاذ موقف دفاعي يدعم به وجهة نظره الأساسية.

وعندما يشعر الأعضاء بأن عليهم أن يدافعوا عن آرائهم، فانهم

(22) Bogart, L. Silent Politics; Polls and The Awareness of Public Opinion. New York and London: Wiley, 1972. P. 111.

يتجهون الى التخفيف من شدتها، خاصة اذا كانت هذه الآراء لم تعلن، حتى لا يحسون خلال المناقشات التي تجري بينهم أنهم سوف يخسرون كثيرا اذا توافقوا مع بعضهم. أما الآراء التي ترتبط بخبرات سابقة، فان كل عضو يتمسك بها ويبدي استماتة في الدفاع عنها. وعلى ذلك، تستقطب المناقشات بين الأعضاء الآراء التي يلتزمون بها ويتمسكون بها، وتجمع الآراء التي لا يلتزمون بها وتركز عليها تمهيدا للوصول الى اتفاق جماعي بشأنها.

ثم ان الآراء والأحكام لا توجد في فراغ. وانما يحتاج كل عضو أن يختبر صلاحيتها من خلال احتكاكها بآراء الآخرين وأحكامهم. ويكون التأثير الذي يمارسه كل عضو على الآخرين أقوى عندما يشعرون أنه يتشابه معهم، وليس عندما يشعرون بأنه يمثل ثقلا أكبر مما يمثله كل منهم. ان عقل الانسان كالانسان ذاته يهاب ويحذر عندما يشعر أنه وحيد، ويثبت ويثق عندما يشاركه الآخرون. والعضو في مواجهة الأغلبية يقارن بين أفكاره وأفكار جماعته وبين اتجاهاته واتجاهاتها، وهذه المقارنة تصل به الى التوافق بسرعة أكبر. وهذه النتيجة تتفق مع ما يشيع بين الناس من أمثال عامية.

وشعور العضو بأنه وحيد أو أن آراءه تمثل أقلية داخل جماعته، يخلق عنده الشك وعدم الثقة حول مدى صحة آرائه. بينما اذا كانت تمثل الأغلبية، فان هذا أدعى الى اليقين والثقة. ومع ذلك، قد تصل الأقلية أحيانا الى القوة، بحيث ينظر اليها على أنها قوة مشروعة. والعضو وسط جماعته يبحث دائما عن المعلومات التي تدعم آراءه، واذا تغيرت هذه الآراء، بحث عمن يشاركونه آراءه الجديدة. وعلى ذلك، كلما كثرت معلوماته حول موضوع معين، كلما فضل أن يدخل في مناقشات مع أولئك الذين يختلفون معه. وخلالها يستجمع العضو مقاومته، لأنه يكون أكثر احاطة بموضوع المناقشة.

والمناقشات تطرح خيارات واسعة أمام الأعضاء. لكن احساسهم بأن عليهم أن يصلوا الى قرار واحد، يدفعهم الى التخفيف من تشددهم، والبحث عن أوجه التماثل بينهم، وابداء تنازلات تعدل من مواقفهم الأولى. وهذه الحالة تكون واضحة بين الجماعات التي يكون مفروضا عليها الوصول الى مثل هذا القرار الواحد، أكثر من التجمعات التي تستهدف المناقشة على أنها حوار غير مفروض. وبصفة عامة، يتحمل الأعضاء في الجماعات التي ينتمون اليها كل خلافاتهم، طالما لم تصل الى الحد الأدنى للقيم الانسانية الأساسية التي تربطهم ببعضهم داخل اطار مجتمع معين.

وتتسم الآراء التي يعرضها الأعضاء خلال مناقشاتهم بالتلقائية والميوعة والبديهية. وتعكس الاستجابات العاطفية بينهم، كما تعكس الحقائق المنطقية. وعندما تكون العلاقات شخصية بين الأعضاء، فانهم يحسون بضرورة التوافق فيما بينهم، فالعلاقات الشخصية في الأحوال العادية تعلو فوق الأفكار التي يتبادلونها. وعندما يكون توافقهم لأسباب شخصية أو وظيفية، فان أفكارهم وآراءهم تتعدل عند التعبير عنها بطريقة علنية.

واذا كان موضوع المناقشة لا يتصل بالمصالح الخاصة المباشرة للأعضاء المشتركين فيها، تأخذ المناقشة لونا مخالفا، حيث تتحول الى نوع من المساومات من أجل تحقيق نتائج معينة. فعندما يكون الهدف ماديا، يتجه الأعضاء الى المبالغات التي تستلزم خدمة دوافعهم ومقاصدهم ومن هنا، تكون المناقشات المفتوحة والعلنية مختلفة عن المناقشات المغلقة والسرية من حيث الشكل والموضوع.

وتفكير الأعضاء في موضوع معين يمكن أن يتغير اذا تغير ادراكهم لعضو منهم يحتل مركزا معينا، أو اذا تغيرت علاقاتهم به. فالسلطة

والمكانة والهيبة التي يتمتع بها عضو معين داخل الجماعة التي ينتمي اليها لها تأثيرها على الكيفية التي يفكرون بها في موضوع معين يؤيده. وكذلك حب الأعضاء أو كرههم لهذا العضو يمكن أن يكون له تأثيره أيضا. فكثيرا ما يغير الناس آراءهم في مواجهة موضوعات يؤيدها أعضاء يتمتعون بهذه الصفات.

وتنسحب النتيجة السابقة على الأعضاء المعروفين أكثر من الأعضاء الآخرين في جماعتهم، لأن المعرفة الجيدة بعضو معين يمكن أن يكون لها تأثيرها على بقية الأعضاء، حتى قبل أن يعبر عن آرائه التي يعتنقها حول موضوع معين. ذلك لأن معرفته داخل اطار اجتماعي معين كالعمل مثلا، تسهل على الأعضاء الآخرين تقييم استعداداته وصلاحياته وقدراته. فهذه المعرفة السابقة تعطي لشخصية العضو أبعادا أكبر، يستطيع بها أن يؤثر على آراء الآخرين الذين يعرفونه. وعلى العكس من ذلك تماما، يمكن أن تنسحب هذه النتيجة بطريقة مناقضة. فقد تؤدي هذه المعرفة السابقة الى معارضة الآخرين للآراء التي يعتنقها هذا العضو ولا يتأثرون بها، اذا تركت هذه المعرفة السابقة في نفوسهم انطباعا مخالفا.

وكل عضو يقف وسط ضغوط مختلفة داخل الجماعة التي ينتمي اليها وخلال اتصاله الشخصي بأعضائها الذين يحمل لهم مشاعر متباينة من التحيز أو البغض، ومن الحب أو الكراهية، ومن الاحترام والتقدير أو الاستخفاف وسوء التقدير. وكل المشاعر لا تقف بمعزل عن الكيفية التي يكون بها العضو آراءه حول موضوعات مشتركة مع الآخرين، ولكنها تترك بصماتها واضحة على هذه الآراء، وعلى الطريقة التي يعبر بها عنها. ذلك، لأن الموقف المحيط بالشخص يؤدي الى تغيير آرائه حول موضوع معين، اذا تغير هذا الموقف أو اذا جمع العضو معلومات أكثر عنه.

واستطرادا من هذه النتيجة، نجد أن العضو قد يغير اتجاهاته وآراءه اذا انتقل الى بيئة اخرى غير التي كان ينتمي اليها ويعيش فيها. فاختلاطه بأعضاء آخرين مختلفين في المهنة والسن والمكانة الاجتماعية داخل دائرة الحياة العادية، يمكن أن يحمل اليه انطباعات جديدة تؤثر على اتجاهاته وآرائه السابقة حول موضوعات معينة. كما أن هذا التغيير يمكن أن يحدث داخل البيئة الأولى للعضو، اذا تغيرت الظروف التي كانت سائدة فيها.

لكن اقتران تغيير الآراء بتغيير الاتجاهات ليس دائما. فقد يظل العضو يعبر عن رأيه بصورة علنية حول موضوع معين، بينما هو داخليا أصبح يشك في قيمته أو صحته. ذلك، لأن القوى التي تضغط على العضو خلال تعبيره العلني عن آرائه، غير تلك التي تضغط عليه داخليا لتكوين اتجاه معين حول نفس الموضوعات التي له فيها آراء علنية. فهناك الطمع والشهوة والرغبة كعوامل داخلية قوية تمثل المصالح الخاصة الدنيئة التي تدفع العضو الى التنكر لأفكاره الأصلية. وما يفصل بين تحين الفرص ودوافع البقاء من ناحية والشعور بالغيرية التي تدفع العضو الى أن يحب الحياة والبقاء للآخرين من ناحية أخرى، ليس الا خطا رفيعا للغاية.

ان الدوافع الشخصية المعقدة لكل عضو تجعل عواطفه تسيطر أحيانا على أحكامه وآرائه، وبالتالي قد تضطره الى أن يغير تفكيره تبعا لما تمليه دوافعه. بينما الآراء على العكس من ذلك، يمكن أن تتنوع بتنوع الأدوار الاجتماعية التي يلعبها العضو في المواقف الاجتماعية المختلفة، بدون أن تكون معبرة بالفعل عن اتجاهاته النفسية الحقيقية. ولعل الآراء التي يبديها السياسيون في الجماعات الحزبية التي ينتمون اليها تعتبر من الأدلة القوية على هذه الحقيقة.

ثم ان انتماء العضو الى أكثر من جماعة يترك تأثيرات متباينة ومختلفة على أفكاره وآرائه. ولذلك، فان عدم التوافق بين أفكار العضو وآرائه داخل الجماعات التي ينتمي اليها ليس له وجود، تماما كما هو الحال داخل العضو ذاته. فالناس غالبا ما يفكرون ويتكلمون ويتصرفون بطرق مختلفة داخل المواقف المختلفة ولأسباب مختلفة، لأنهم يشعرون دائما بالحاجة الى التوافق مع الظروف المحيطة بهم. وهذا الصراع بين الدوافع والقيم والأحكام يؤدي بهم الى أسلوب يميز حياتهم ويكون له ما يبرره عندهم. بل ان الانسان عندما يخلو الى نفسه بعيدا عن ملاحظة الجماعة أو قيودها، يفكر ويتصرف بكيفية مخالفة عن كل ما يفكر فيه ويتصرف به داخل كل جماعة من الجماعات التي ينتمي اليها. وهذه الاختلافات جميعها، تعني ان آراء الناس تعكس اعتقادهم بوجود اختلافات بين مصالحهم الخاصة وولائهم للآخرين أو لمثلهم العليا في الحياة. ومن ثم، فليس من السهل التنبؤ بالكيفية التي سوف يتصرف بها كل عضو داخل موقف معين بناء على ما هو متوقع منه.

ان العضو يعبر عن آرائه وهو يضع عينيه على الآخرين الذين يعتبرهم مناظرين له. وهو يجد تأكيد ذاته عندما يعود الى التزاماته اتجاه الآخرين. انه يعبر عن رأيه داخل كل جماعة ينتمي اليها، ولكن ليس بدرجات واحدة. فهو يرتبط بجماعة أو جماعات معينة بأكثر مما يرتبط بجماعة أو جماعات أخرى، ويلزم نفسه بموضوعات معينة أكثر مما يلزم نفسه بموضوعات أخرى. ويحس بارتباط أكبر بأشخاص معينين أكثر من احساسه تجاه أشخاص آخرين، ويختلف موقفه تجاه موضوعات معينة بحسب الأهمية التي يعطيها لكل موضوع منها. واذا أمكن التعرف على الترتيب الهرمي لارتباطات العضو والتزاماته واهتماماته، أمكن التنبؤ بسلوكه في المواقف المختلفة بدرجة كبيرة. ولذلك، فان الآراء لا يمكن أن تنسلخ عن الاطار الاجتماعي المحيط بها.

غير أن التعبير عن الرأي قد لا يدعمه استعداد العضو لتحمل المسئوليات التي يعنيها هذا الرأي. فكثير من الناس يعبرون عن آراء معينة تجاه قضايا معينة، لكنهم ليسوا مستعدين تماما لأن يفعلوا شيئا ما لتأييد ما يعتقدون. كما أن هناك كثيرا من الناس الذين يقبلون شكل الموضوع بدون أن يعتنقوا جوهره. وهذه الحالة الأخيرة تبدو بصورة واضحة في العقائد السياسية. وكثير من الناس يتشابهون في رفضهم لادعاءات سياسية معينة، لكنهم يختلفون فيما بينهم حول الأسباب التي تدعوهم الى هذا الرفض.

وأخيرا، مهما تكن طبيعة العوامل التي تحكم التفاعل بين الأعضاء داخل جماعة معينة، الا أن وصول هذه الجماعة الى قرار معين تجاه قضية معينة يجعلها أكثر استعدادا لتحمل المخاطر التي قد تحيط بهذا القرار، لأن كل عضو فيها أصبح يشعر أن الآخرين يساندونه ويدعمونه. ان هذا التفاعل بين الأعضاء داخل الجماعة التي ينتمون اليها، يؤدي الى استقطاب الاختلافات بينهم، وتدفع كل عضو منهم الى أن يتبنى رأي الجماعة على أنه رأيه الخاص.

خامسا: العمليات النفسية المؤثرة على التفاعل بين أعضاء الجماعة:

يقصد بهذه العمليات النفسية الكيفية التي يدرك بها الناس الأشياء والحقائق، والكيفية التي يتذكرون بها، والكيفية التي يفكرون بها. وهذه الكيفية بأبعادها الثلاثة تتأثر بصفات عامة في البشر جميعهم الى جانب تلك الصفات التي تفرق بينهم أو تميز بينهم، بالاضافة الى العوامل الثقافية. ولقد انتهت هذه الصفات كلها الى تشابه العمليات النفسية التي تحكم ادراكهم وتذكرهم وتفكيرهم، بحيث يمكن القول أنها تحكم التفاعل بين أعضاء الجماعة بالدرجة التي تصل بهم الى رأي موحد

في مواجهة القضايا التي تواجههم[٢٣].

ويمكن تحديد سبع من هذه العمليات النفسية الأساسية، وهي النمطية Stereotyping والتشخيص Personification والتزاوج بين العاطفة والعقل Emotion and Reason والعقلانية Rationalization والتذكر الشرطي Conditioning and Memory واللاوعي المتراكم Collective Unconscious والرمزية Symbols. وهذه العمليات السبع هي أهم العمليات النفسية التي تتصل بتكوين الرأي العام في الجماعات الانسانية، ويمكن تناول كل منها فيما يلي:

أ - **النمطية:**

وتعني اتجاه العقل البشري باستمرار نحو اعطاء الحقيقة تصورات معنوية جامدة، بحيث تصبح أكبر مما هي عليه في الواقع، وصفة الجمود هنا يقصد بها تحول هذه التصورات المعنوية الى قوالب أو أنماط للادراك، هذا من ناحية، أو اتجاهه الى تبسيط الحقائق، من ناحية ثانية.

وفي الحالة الأولى لهذا الاتجاه يصبح ادراك الحقيقة هو ما نتصورها عليه كالحس التصوري في مجال العلم والمثالية في مجال الفلسفة. وتصبح النسبية واقعا له وجود مثل تصور الأطفال للعلاقات على أنها حقائق مطلقة، أو قبول الشباب للعبارات الأخلاقية عن الخير والشر على أنها حقائق مطلقة، أكثر من أنها حقائق نسبية ترتبط بالحاجات والمواقف الثقافية. كما تصبح الأشياء التي تعلو فوق الادراك حقائق مجسمة، كتجسيم الآلهة والشياطين والجن وما شابه ذلك. وكذلك تصبح الأشياء الذاتية أشياء موضوعية، كالسحر في القبائل البدائية والأساطير الشعبية في كل مجتمع.

---

(23) Albig, W. Public Opinion. New York: McGraw-Hill, 1939. P. 55.

وفي الحالة الثانية التي يتجه فيها العقل الى التبسيط، نجد أن كثيرا من الصور الكائنة في العقول حول المسائل العامة ليست الا تبسيطا لحقائقها. ان محاولة العقل الالمام بكل التفاصيل في مواجهة كل المسائل أو الأشياء هي محاولة مجهدة، أكثر من محاولته النظر اليها على أنها نماذج أو عموميات. وكلما اتسعت دائرة الاهتمام عند الانسان المعاصر، كلما زادت حاجته الى التبسيط. وكلما زاد تعقيد العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع المعاصر، كلما اتسعت الفجوة بين واقع الحقائق الموضوعية والتصورات العامة البسيطة التي يكونها العقل عنها. ثم انه كلما زاد حجم الجماعة التي ينتمي اليها الفرد وزادت القضايا التي تتعرض لها، كلما كان هناك تأكيد على الحاجة الى التبسيط. والجماعات الكبيرة تميل الى التعريفات البسيطة والتصورات الموجزة والايقاعات البسيطة للعلاقات الاجتماعية والتصور التشخيصي والتعبير الموجز.

وبذلك تقوم النمطية كعملية نفسية أساسية تميز عقول الأعضاء في الجماعات الانسانية بهذين الاتجاهين النفسيين. وهي في الاتجاهين ليست الا تصورات معنوية مجردة مأخوذة من الثقافة الخاصة لكل جماعة منها الى جانب الثقافة العامة للمجتمع كله. ولا شك أنها تقوم على تشويه الحقائق بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، فهذا التشويه دائم ومستمر في الحياة العملية، نظرا لأنه يقوم على عملية نفسية طبيعية يمارسها العقل عادة.

وتضم النمطية عناوين تقليدية تتكون من الكلمات والجمل والعبارات والرموز المصورة. انها تستمد من اللغة ذاتها أو من الأساليب الأخرى في الاتصال. فالناس غالبا لا يرون الأشياء والحقائق قبل تحديدها، ولكنهم يحددونها أولا ثم يرونها بالكيفية التي حددوها بها.

وهم يتصورن الأشياء والحقائق قبل أن يرونها. وهذه التصورات هي التي تحكم عملية الادراك تماما اذا لم تتدخل المعرفة لتعدل منها.

ان النمطية تزيف الحقائق، ولكنها مع ذلك عملية نفسية لا يمكن تجنبها في العقل والذاكرة، فهي المسلمات التي تقوم عليها المناقشات بين أعضاء جماعة ما. وهي التي توفر لأعضاء الجماعة مواقف عملية مستمرة تحرك سلوكهم نحو الأفكار والأشياء والآخرين، وخاصة في أوقات الاثارة العاطفية. وهذه الأنماط جاهزة لتؤدي دورها داخل الجماعة، فكل عضو يمتلك آلاف الانماط التي كونها من مصادر كثيرة ومتعددة، بعضها يتصل بالسلوك، وبعضها الآخر يتصل بالتعريفات، واذا استغنى العضو عن عدد منها استبدلها بعدد آخر.

ب - تشخيص الجماد والمعنويات:

يبدو أن الانسان عنده ميل طبيعي نحو الاجتماع بالآخرين والاندماج معهم والاهتمام بهم. وهناك تجربة مشتركة مر بها كل انسان وتصلح دليلا على وجود هذه الحقيقة. فالطفل يمر بعملية نفسية يجري خلالها محادثات خيالية، وهي تثبت حاجته الى التفكير داخل اطار الحوار. وهذا الميل الطبيعي الى التفكير الجماعي يدعمه عملية نفسية أخرى تسمى بالتشخيص. غير أن درجة توافر العملية الأولى تؤثر على درجة توافر العملية الثانية، وان كان وجودهما معا بدرجة ما حقيقة قائمة في العقل البشري.

ويكثر التشخيص في المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية. ففي مجال الدين، نجد تشخيص الخير والشر في شخصيات أسطورية. وفي المجال الثقافي، نجد تشخيص الأفكار المجردة كالعدالة والحرية والقانون وغيرها في الفنون الشعبية. كما وجدت تشخيصات مختلفة للقوى السياسية والعمليات الاقتصادية. والجماعات الانسانية ذاتها تتعرض

للتشخيص كالأسرة والدولة حيث يقدم لها العقل البشري صورا مبهمة، وغالبا ما تكون صورا شخصية.

وخلال عملية التشخيص يقدم أعضاء كل جماعة رموزا شخصية للأفكار المجردة والمشاعر والاحساسات وما شابهها. وليس ما يقوم به الخطباء والفنانون الشعبيون ورسامو الكاريكاتير الا أمثلة على تجسيم المعنويات وتشخيصها. غير أنه على الرغم من أن أعضاء الجماعة يسهمون جميعا في تشخيص الأفكار المجردة والمشاعر والاحساسات التي يتعرضون لها، الا أن الرموز التي تنتهي اليها عملية التشخيص لا تثير نفس الدرجة من الولاء والاستجابات العاطفية الدافئة عند كل الأعضاء. ويضاف الى ذلك، أن الأعضاء قد يختلفون فيما بينهم حول بعض الرموز التشخيصية، ولكن هذه الرموز بصفة عامة تستمد من الثقافة العامة للمجتمع.

والتشخيص نوع أساسي .من أنواع التفكير الشعبي. وهو يعني أن الرغبة في التفسيرات البسيطة والأوصاف السهلة، صفة عامة في البشر وتظهر بوضوح بين أعضاء الجماعات الانسانية، وتقبل تماما بينهم، وتجد استجابات منهم. ونظرا لأن هذه العملية النفسية سهلة ومصادرها متوفرة، فان الرموز التي تنتج عنها تستبدل بغيرها كلما دعت الحاجة الى ذلك. غير أنه من الملاحظ أن تكوينها أو استبدالها يتم تدريجيا وليس فجائيا، وان كانت هناك بعض الاستثناءات.

جـ - التزاوج بين العاطفة والعقل:

ان الحدود الفاصلة بين العقل والعاطفة ليست قاطعة تماما. فالعقل جزء من جسم الانسان، والتغيرات التي تحدث في الجسم تؤثر على العمليات العقلية. وأساليب التفكير لا تتأثر مرة بالعاطفة ومرة بالعقل، ولكن التزاوج بين العقل والعاطفة وبدرجات متفاوتة حقيقة مؤكدة في

كل المواقف المختلفة. والانسان ليس كائنا عاقلا تماما، وانما العواطف والمشاعر والاحساسات كالحب والكراهية تؤثر بدرجات متفاوتة على كل المواقف الانسانية. ويأتي الفصل بين العقل والعاطفة لأغراض دراسية تحليلية فقط.

ولقد اختلف الباحثون حول تصنيف العواطف الانسانية. فاتجه بعضهم الى وصفها بأوصاف سلوكية عندما ربط بين الاستجابة والمثير. واتجه بعض آخر الى قصرها على ثلاثة أنواع رئيسية، هي الخوف والحب والغضب. بينما اتجه بعض ثالث الى تصنيف أكثر تنوعا شمل الى جانب الخوف والحب والغضب مشاعر أخرى كالرعب والحزن والغيرة والبهجة والكراهية، وما شابه ذلك من تصنيفات تقوم على الدرجات المتفاوتة للاحساسات الانسانية، التي تلون رأي الفرد في كثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية وغيرها، والتي يستغلها المشتغلون بهذه المجالات.

والاستجابات العاطفية للفرد قد تكون لفظية أو سلوكية. ولكن من الصعب تقييم الأهمية النسبية لهذه الاستجابات، لأنها تبدو أكبر من حجمها الحقيقي، كما أن الجماعات الانسانية تجد أصولها في العاطفة أكثر من العقل. إن كلمة أو شعارا أو مكانا أو شيئا معينا أو مجرد ذكرى معينة قد تثير استجابات عاطفية قوية. وكلما زاد عدد أعضاء جماعة ما، كلما زادت الاستجابات العاطفية وتنوعت. ولكي ينجح برنامج سياسي معين أو فكرة اقتصادية معينة أو عقيدة دينية، فان هذا يستلزم اثارة عاطفية واسعة.

والاستجابات العاطفية تحدث للفرد ولو كان منعزلا، وتكون الاستجابات العاطفية التي تتبع العمليات العقلية أقوى من الاستجابات العاطفية التي تحدث قبل العمليات العقلية. ومع ذلك، فالاستجابات

العاطفية تنتقل بالعدوى بين أعضاء الجماعة بسبب ما يوجد عندهم من استعدادات طبيعية للاثارة العاطفية. ويقال أن الناس تفقد عقولها وسط الجماعات التي ينتمون اليها. وكلما زاد حجم الجماعة، كلما اتسع مجال الاستجابات العاطفية بين أعضائها.

د - العقلانية:

ان التزاوج بين العقل والعاطفة قد يعني أن التفكير المنطقي في العقل الانساني يختلط بعمليات ذهنية غير منطقية. ويشبه العقل الانساني في هذه الحالة رجلا مخمورا يركب حصانا يترنح به تارة الى اليمين وتارة الى الشمال. وتلجأ الأفراد والجماعات الى الهروب من التفكير المنطقي بتبرير سلوكها بأسباب مقبولة اجتماعيا، ولكنها غير حقيقية. ومع ذلك، هناك أفراد قادرون على التفكير المنطقي بكل ما يتطلبه من عمليات عقلية شاقة. انهم خلال هذه العمليات يقومون باعادة بناء السلوك والأفكار لكي تكون مثالية، حيث تجد كل عقيدة أو سلوك ما يبررها أكثر مما يصفها.

ونظرا لأن الدوافع الحقيقية للجماعات الانسانية مختفية وغير ظاهرة، يلجأ الفرد الى التبريرات العقلية المستمدة من الثقافة العامة للمجتمع في مواجهة المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها، حيث تغلف آراؤه أو تحيزاته الجنسية والطبيعية مثلا داخل اطار من التبريرات العقلية. وتلجأ الزعامات والقيادات الناجحة في الجماعات الكبيرة بتوفير أكبر عدد من التبريرات العقلية الحسنة والمقبولة لسلوك الأعضاء الذين يحركونهم لأغراض أخرى.

والعقلانية عملية نفسية حتمية ولا مفر منها، وهي مفيدة في كثير من جوانبها. انها توفر للأفراد والجماعات أساليب دفاعية في مواجهة الدوافع التي تبدو غير مقبولة اجتماعيا، وبذلك تبقى الروح المعنوية

للأفراد والجماعات مرتفعة. وقد تلجأ الجماعات الى خفايا الماضي لتسلخ منه بعض التبريرات العقلية. واذا أرادت أن تتخلص من بعض هذه التبريرات العقلية، فان عليها أن تحل محلها تبريرات عقلية أخرى. فالتوازن ينبغي أن يكون محفوظا.

هـ - التذكر الشرطي:

على الرغم من أن الفعل الشرطي ارتبط علميا بالباحث الروسي بافلوف Pavlov الذي يعتبر أول من أجرى دراسات تجريبية عليه، الا أن الارتباط بين المثير والاستجابة في السلوك الاجتماعي كان معروفا بين الفلاسفة والخطباء والصحفيين والوعاظ ورجال الثورات، وغيرهم ممن ينتمون الى مجالات اجتماعية كثيرة ومتعددة. فلقد ربط هؤلاء جميعهم الاستجابات العاطفية بكلمات أو عبارات أو شعارات أو أنماط أو رموز، وكانت دافعا الى السلوك الذي يرغبونه. وفي الأزمنة المعاصرة نجد تطبيقات شتى لهذا الارتباط بين المثير والاستجابة تفوق ما عرفته العصور الماضية.

والتذكر الشرطي عملية نفسية هامة في السوك الاجتماعي وفي استخدام السببية لبناء المواقف والآراء. ولكن ليس معنى هذا أن الدعاة والمعلنين يستطيعون استخدام هذه العملية النفسية عشوائيا، وانما هم يستخدمونها دائما بطريقة علمية منظمة. وهناك أساليب متنوعة ومتعددة تسمح بخلق ارتباطات شتى، وان كان أكثرها شيوعا تلك الارتباطات المبنية على الاستجابات العاطفية.

و - اللاوعي المتراكم:

اذا كانت اصطلاحات الوعي واللاوعي والمعقول واللامعقول تداولتها الألسن أحيانا بطريقة سطحية، فان هناك حالات عقلية يكون فيها الفرد واعيا تماما بما يسلكه، وهناك حالات أخرى يبدو فيها اللاوعي

واضحا، خاصة تلك الأنماط من السلوك التي تأخذ شكل العادات ويؤديها الفرد بدون وعي بها.

ويقصد باللاوعي المتراكم تلك الدوافع غير الواعية في عملية تكوين الرأي بين أعضاء جماعة معينة. فهناك اتجاهات عامة وقوية تكون خفية نسبيا في اللاوعي عند الفرد، وتمارس تأثيرها على الأحكام التي يصدرها الفرد في مواجهة قضايا عامة وعلى الآراء التي يبديها في مسائل معينة. فالآراء التي يبديها الفرد حول قضية الصراع الجنسي تكون متأثرة بانحيازاته التي قد لا يعيها، واستجاباته لنوعيات من الشخصيات قد تحددها بدرجة كبيرة اتجاهاته الخفية نحوها.

ولا يعود اللاوعي عند الفرد الى عوامل حديثة وعاها أولا ثم انتقلت بمرور الوقت الى اللاوعي، وهذا ما نسميه بالخبرات الماضية، وانما يعود اللاوعي الى أغوار سحيقة من عمر الانسان كجنس متكامل. ولذلك، فان اللاوعي يعني الخبرات المتراكمة للبشرية داخل اللاوعي عند الفرد، بمعنى أن معظم العناصر الكامنة في اللاوعي عند الفرد، ما هي الا عناصر متوارثة. فهناك صور وأنماط ورموز توارثها الفرد، وهي نتاج للخبرات الاجتماعية للجماعات التي ينتمي اليها.

ز - الرمزية:

يلجأ العقل الى هذه العملية الذهنية لتنظيم الخبرات الانسانية المتنوعة والمعقدة بكيفية تسهل تصنيفها وتذكرها. فالرموز ليست الا تبسيطا وتجسيدا للحقيقة المعقدة والمجردة أحيانا. وتستخدم اللغة والأشكال والصور والجمادات في صياغة رموز متعددة ومتنوعة. والرمزية عملية نفسية لا يمكن تجنبها، وعندما تلجأ اليها الجماعات الانسانية تستأصل ما بين أعضائها من اختلاف في الخبرات، فيسهل الاتصال بينهم.

وتجد الرموز التي تصل اليها الجماعات الانسانية احتراما وتقديرا ودفاعا عاطفيا من جميع أعضائها. فالاعلام والمواقع التاريخية والمقدسات الدينية وغيرها من الرموز الأخرى تجد احتراما عاما وتقديسا تاما. وقد يلجأ أعضاء الجماعة الى رموز تختلف فيا بينهم. وهذا يدل على أن الرمزية ليست عملية جماعية فحسب، ولكنها عملية فردية أيضا.

ويمكن القول، أن الرمزية عملية نفسية قد تتسع لتشمل عمليات نفسية أخرى كالنمطية والتشخيص. ولذلك، فهي أكثر استخداما بين الجماعات الانسانية خلال عمليات تكوين الرأي الجماعي بين أعضائها. وهناك كلمات وعبارات وشعارات وأغان ورسوم وصور وأعلام أصبحت رموزا شائعة بين الجماعات الكبيرة. وكل الجماعات تخلق رموزا لها وتحافظ عليها، ويكون لها تأثيرا أكبر من الكلمات ذاتها. وقد لا يفهم العضو أحيانا موقفا اجتماعيا معينا للجماعة التي ينتمي اليها، ولكن يكون مستعدا تماما للاستجابة الشرطية للرموز التي تستخدمها.

وتختلف الرموز المستخدمة في الجماعات المنظمة كما ونوعا باختلاف ثقافاتها واختلاف أجيالها الى جانب عوامل أخرى. فقد تبين أن الرموز المستخدمة تنتشر وتزدهر في الجماعات والمجتمعات الأكثر تكاملا واقتناعا بفلسفة معينة، والتي تكون ثقافتها أكثر تعقيدا. فالرموز شأنها شأن أي عنصر ثقافي آخر تجد رواجا وانتشارا بين كافة التنظيمات الانسانية في أوقات معينة وداخل اطار ظروف معينة.

وبذلك ننتهي الى أن هناك عمليات نفسية توحد بين أعضاء الجماعة وتدفع التفاعل بينهم الى الاجماع في مواجهة القضايا التي تواجههم. واذا كانت عوامل الصراع بين الأعضاء من ناحية، وبينهم وبين الجماعة ككل من ناحية ثانية تبعد امكانية تصور قيام التوافق بين الأعضاء ووصول التفاعل بينهم الى نقطة التقاء، فان العوامل التي

تساعد على التفاعل بينهم الى جانب هذه العمليات النفسية التي توحد بينهم تجعل مثل هذا التصور ممكنا، بل انها تفسر قدرا كبيرا من الكيفية التي يحدث بها أيضا.

ان خلاصة هذه العناصر المكونة لدينامية الجماعة كلها، هي أن دينامية الشخصية عند الفرد بسعيها نحو الوحدة والتكامل والتوازن كصفات أساسية تحقق التوافق للفرد داخليا وخارجيا، انما توفر لدينامية الجماعة محورها الرئيسي المحرك لها والذي يجعلها دائما عملية اجتماعية مستمرة وهادفة. واذا كان الفرد هو اللبنة الأولى في بناء كل جماعة انسانية، فان دينامية شخصيته هي التي تجعل هذا البناء حيويا وفعالا وهادفا.

ثم يأتي النظام البنائي للجماعة، ليجعل من الجمهور النوعي نواة فعالة داخل خلية توفر له العناصر الأساسية لقيامه واستمراره وتطوره. فالفرد وحده لا يصنع جماعة، ولكن الجماعة تتكون من فردين أو أكثر، وهي الوحدة الأولى لأي مجتمع. واذا كان الفرد هو المحور الرئيسي المحرك لدينامية الجماعة، فان الجمهور النوعي هو الذي يوفر لهذه الدينامية مجالات التفاعل التي تعطي لها انتشارها باتساع الجماعة كلها من ناحية، وفي مواجهة الجماعات الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى.

غير أنه اذا كانت العلاقة بين الفرد والجمهور النوعي والجماعة تصف تكامل البناء الذي تقوم عليه دينامية الجماعات الانسانية، فان العوامل النفسية والذهنية وعملياتها سواء داخل الفرد أو داخل الجماعة، كشخصيتين متمايزتين ومتداخلتين في مواجهة المواقف الاجتماعية التي تجمع بينهما، هي التي توفر لهذه الدينامية مزيدا من العناصر التي تقوم عليها وتشكلها وتوجهها نحو هدف واضح ومحدد

ومفيد لكل من الفرد والجماعة معا، بحيث تصبح عملية اجتماعية هادفة ومطورة لكل من الفرد والجماعة والمجتمع ككل.

ومن الجدير بالذكر أن تناول العناصر المشكلة لدينامية الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها بطريقة تفصيلية، لا يعني أنها كذلك في الواقع. لقد تبين أنها عناصر متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة تحكمها اطارات ونظم عقلية ونفسية واجتماعية، سواء بالنسبة للفرد أو للجماعة. انها تشكل عمليات اجتماعية كاملة ومتكاملة، بحيث لا يمكن تبين عنصر معين منها أو فصله عن بقية العناصر الأخرى، كما أنه لا يمكن تحديد ما يمارسه عنصر معين من تأثيرات أو ما يتلقاه من تأثيرات. والفرد بطبيعته كائن معقد نفسيا وذهنيا، ودخوله كمحور رئيسي في دينامية الجماعة التي ينتمي اليها، يجعلها عملية اجتماعية معقدة كذلك.

وهذه الحقيقة المؤكدة تدفعنا الى القول بأن ما نتاوله هنا ليس الا خطوطا عامة تساعد على وضع تصور عام للعناصر المشكلة لدينامية الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها. وهذا التصور العام له أهدافه العلمية التي حققها تماما، وبالدرجة التي تسمح بالانتقال الآمن الى أبعاد هذه الدينامية واتجاهاتها والنتائج التي تحققها للجماعات الانسانية من ناحية وللمجتمعات التي تضمها من ناحية أخرى.

** * **

المَبحَث الثَالِث

الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية وجماعتها

لقد تبين أن الفرد، بدينامية شخصيته وبكل العناصر النفسية والاجتماعية التي تكونها، هو المحور الذي قامت عليه دينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها. وحركة شخصيته في مواجهة شخصيات الأفراد الآخرين هي التي توفر امكانية تصور الكيفية التي تتشكل بها دينامية الجماهير النوعية وتحولها الى مجالات للتفاعل تتسع تدريجيا لتشمل الجماعة كلها. فالتفاوت بين شخصيات الأفراد داخل جماعة معينة هو الذي يخلق الجمهور النوعي وديناميته كنواة حية ومتفاعلة داخل الجماعة، والغايات التي تسعى اليها شخصيات هؤلاء الأفراد من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، هي التي تعطي لهذه النواة الحية القدرة على احداث تأثيرات دائرية متموجة تتسع تدريجيا لتشمل الجماعة كلها.

ثم ان العناصر النفسية والاجتماعية لكل شخصية فردية، هي التي توفر العوامل النفسية التي تحكم دينامية الجماهير النوعية ومجالات تفاعلها داخل الجماعة الواحدة كما تحكم عملياتها النفسية التي تصل بالجماعة كلها الى اتجاه واحد في مواجهة القضية التي تتصل بمصالح الجماعة كلها. والنتائج التي تصل اليها الجماعة ككل من خلال ديناميتها، وان كانت تعود على الجماعة كلها، الا أنها ترتد الى كل شخصية من شخصيات أعضائها ايجابا أو سلبا.

واذا كانت شخصية الفرد مدخلا علميا سليما لتحليل دينامية الجماهير النوعية ومجالات تفاعلها داخل الجماعة الواحدة، فان شخصية الجماعة والتي تبين أنها متمايزة عن شخصيات أعضائها، تصلح كذلك مدخلا

علميا لتحليل الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية والتي تتمثل في العلاقات الناتجة عن دينامية الجماعات بمختلف مستوياتها. ذلك، لأنه اذا كان الفرد هو الوحدة الأولى لكل جماعة انسانية، فان الجماعة ككل متكامل هي الوحدة الأولى داخل نظام اجتماعي يجمع بين أكثر من جماعة وتحركه دينامية كل جماعة منها.

ان كل جماعة انسانية لا تعيش داخل قوقعة تعزلها عما يجري حولها. انها تعيش داخل نظام اجتماعي يجعلها في مواجهة جماعات أخرى مماثلة لها أو أصغر منها أو أكبر منها. ولكل جماعة أهدافها ودوافعها. وهنا يكون الاحتكاك بينها طبيعيا، ويكون التفاعل بينها حتميا بحتمية الأهداف التي تسعى الى تحقيقها والدوافع التي تدفعها لتحقيق هذه الأهداف. فلا جماعة بدون أهداف ودوافع، ولا نظام اجتماعي بدون دينامية تتفاعل بها الجماعات تفاعلا هادفا.

ومن هنا، تصبح الشخصية المتميزة لكل جماعة انسانية مدخلا لتصور الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية داخلها والتي تمثلها المستويات المختلفة للعلاقات بين الجماعات داخل نظام اجتماعي معين، على أن تكون المقارنة بين شخصية الفرد وشخصية الجماعة قاعدة علمية لهذا المدخل، حتى لا يكون هناك سبيل للمبالغة أو سوء التأويل.

أوجه الاختلاف والشبه بين الفرد والجماعة:

الفرد جزء من الجماعة التي ينتمي اليها. لكن الجماعة لها شخصيتها المتميزة عن شخصية كل عضو فيها. ومهما كان حجم الجماعة التي ينتمي اليها الفرد، فان هناك عناصر لا يقدر أي عضو فيها أن يدرك آثارها بطريقة مباشرة. ذلك، لأن اختلاط أعضاء الجماعة ببعضهم وتعاملهم مع بعضهم وتفاعلهم فيما بينهم يؤدي بالضرورة الى شخصية جديدة متميزة للجماعة التي ينتمون اليها.

والجماعة كيان اجتماعي، والفرد هو الوحدة الأولى لهذا الكيان الاجتماعي. والعلاقة بين الفرد والجماعة هي علاقة الجزء بالكل، حيث تنـظم الجماعة أعضاءها كأجزاء لكيانها المتكامل. وكل جزء ينتسب الى الأجزاء الأخرى والى الكيان المتكامل الذي يجمعه بها انتسابا عضويا، يكتسبه بحكم تأثير مكانته بينها داخل النمط الذي يشكل كيانها المتكامل. وهذا الكيان المتكامل ليس مشابها لأي جزء من أجزائه التي يضمها. ان له صفات متميزة وله أبعاد أكبر، وهذه الصفات والأبعاد تظهر بوضوح خلال الدينامية الاجتماعية لأجزائه، وأثناء التفاعل المستمر بينها. ثم ان هذا الكيان المتكامل له أهدافه المتميزة كذلك والتي تقوم على تحقيق التوافق والتكيف بين أجزائه من ناحية، وبينه وبين البيئة الاجتماعية المحيطة به من ناحية أخرى[٢٤].

وهذه العلاقة العضوية بين الفرد والجماعة تعطي تصورا واضحا لامكانية وجود أوجه اختلاف كبيرة بينهما، الى جانب امكانية وجود أوجه تشابه بينهما أيضا. ولقد استطاع ريفز E. Reaves في دراسة علمية له، أن يجمع أوجه الاختلاف والتشابه بين الفرد والجماعة استنادا الى جوهر هذه العلاقة العضوية بينهما ومضمونها، والتي وان كانت تجزم بشخصية متميزة للجماعة، الا أنها لا تتجاهل وحدة العناصر الأساسية المكونة لهذه الشخصية المتميزة[٢٥].

ولقد تبين من هذه الدراسة العلمية، أن رد فعل الجماعة أو استجابتها لمثير معين يستغرق دائما وقتا أطول مما يحدث في حالة الفرد الداخل في عضويتها. ورغم أن الوفاق قد يكون تاما بين أعضائها، الا

(24) Argyris, C. Integrating The Individual and The Organization. New York: Wiley, 1964. PP. 119–160.

(25) Reaves, E. The Dynamics of Group Behavior. New York: American Management Association, 1970. PP. 49–54.

أنها تحتاج الى وقت لكي يتم الاتصال بين أعضائها بطريقة ايجابية وفعالة وبكيفية تحقق الاتفاق بينهم، قبل أن تستجيب الجماعة لهذا المثير. غير أن استجابة الجماعة تكون واحدة أو متشابهة في مواجهة نفس المثير اذا تكرر حدوثه، وهذه الاستجابات المتشابهة تحدث من الجماعة بأكثر مما تحدث من الفرد.

وهذا الفرق في الوقت اللازم للاستجابة يتضح أكثر في حالة حدوث تغيرات في اتجاهات الجماعة. ومن هنا ينصح الباحثون بالتخطيط الدقيق اذا أردنا احداث تغيير ما في اتجاهات جماعة معينة، حتى ولو كان هذا التغيير طبيعيا ومتفقا مع أهداف هذه الجماعة، ان عنصر الوقت هام وحيوي لاحداث تغيير معين في اتجاهات جماعة معينة.

كما تبين اختلاف الجماعة عن الفرد أيضا في درجة حساسية كل منهما تجاه العناصر المختلفة للبيئة من حولها، حيث تكون الجماعة أكثر حساسية من الفرد، وان كان هذا الفارق يكون أكبر في حالة الجماعات الكبيرة. فكلما قل حجم الجماعة، كلما زادت قدرتها على استيعاب الحقائق والعناصر التي تحدث من حولها في البيئة الاجتماعية المحيطة بها. وكلما زاد حجم الجماعة، كلما حدث العكس تماما، واحتاجت الجماعة الى وقت أكبر للاستيعاب والتعامل مع بيئتها.

ويمكن التدليل على أهمية نقطة الخلاف هذه بين الفرد والجماعة. ففي المفاوضات بين جماعتين مثلا، نجد أن الاتفاق بينهما يستغرق وقتا أكبر، مما لو تمت المفاوضات بين ممثلين عن هاتين الجماعتين. فالجماعة تتعامل مع البيئة الاجتماعية المحيطة بها ومع الجماعات المنتمية اليها بشخصية معقدة بدرجة أكبر من شخصية كل عضو فيها. والفرد يتعامل مع أعضاء جماعته أو مع البيئة من حوله تعاملا فرديا، بينما تتعامل

الجماعة مع الجماعات الأخرى أو مع بيئتها تعاملا جماعيا.

وتبين أيضا وجود اختلاف بين ادراك الجماعة لتهديد معين واستجابتها لهذا التهديد وبين ادراك الفرد لنفس التهديد واستجابته له. فالجماعة لا تستجيب لهذا التهديد بالغريزة كما يحدث في حالة الفرد. وانما تحتاج الجماعة الى اقرار جماعي بوجود مثل هذا التهديد، مما يتطلب وقتا قد يطول أو يقصر، ولكنه بالتأكيد أكبر من الوقت الذي يستغرقه الفرد لكي يستجيب لنفس التهديد. ومع ذلك، تتفاوت درجة الاختلاف هنا بتفاوت أحجام الجماعات. ولعل هذا التفاوت هو السبب وراء نجاح حرب العصابات في مواجهة الجيوش الغازية. ان حرب العصابات تقوم على الجماعات الصغيرة القادرة على اتخاذ القرار بسرعة أكبر، بينما الجيش الغازي كجماعة معقدة هو الأكبر حجما ولكنه الأبطأ حركة.

وتبين كذلك، أن الجماعة أكثر عرضة للتغيرات وأكثر تحملا لهذه التغيرات من الفرد الداخل في عضويتها. فعندما تتغير القيادة في قسم معين من أقسام مؤسسة ما، تستطيع القيادة الجديدة أن تكون من الأعضاء العاملين في هذا القسم جماعة عمل مختلفة تماما عما كانت عليه من حيث الشكليات والسلوك والفعالية، بالاعتماد على نفس الأعضاء، وان كانت هذه التغيرات يمكن أن تكون لها آثار أقل على الأعضاء ولكن على المدى الطويل.

ومن الواضح هنا أن أوجه الاختلاف بين الفرد والجماعة، والتي ذكرناها هنا، لا تشكل اختلافات نوعية بينهما، وانما تشكل اختلافات في الدرجة. فالصفات المختلف عليها موجودة في الطرفين ولكن بدرجات متفاوتة، ومع ذلك لا تنفي هذه الملاحظة وجود مثل هذه الاختلافات. انها تعني في مجملها اختلافات بين الوحدات البسيطة والكيان المعقد

الذي يتكون منها. كما تعني اختلافات بين الجزء والكل الذي ينتمي اليه.

واذا انتقلنا الى أوجه الشبه بين الفرد والجماعة، وجدنا أن هذه الدراسة العلمية التي قام بها ريفز E. Reaves تؤكد عددا من النقاط الهامة. فالفرد والجماعة لهما طبيعة بشرية واحدة. وهذا يعني أن الجماعة تمتلك كل الصفات الانسانية التي تتوفر في أعضائها. ولذلك يكون من المنطقي أن نتوقع استجابة الجماعة لمثير معين بنفس الكيفية التي يستجيب بها الفرد لنفس المثير.

والجماعة لها شخصيتها كما للفرد شخصيته. وشخصية الجماعة قد تكون ثقيلة الظل وبطيئة الفهم أو قد تكون ثائرة فعالة وتعي أهدافها. وهذه صفات تتصف بها شخصية الجماعة كما تتصف بها شخصية الفرد. والتشابه هنا يمتد الى التنوع في الصفات، وان كانت القيادة داخل أي جماعة تستطيع أن تحدث تغييرات في شخصيتها بدرجة ما. والمقصود بنقطة التشابه هنا أن الصفات الانسانية التي تجمع بين الفرد والجماعة تعطي لكل منهما تنوعا متشابها في سمات شخصيتهما.

ويضاف الى ذلك، أن الجماعة تشبه الفرد في الكيفية التي تستجيب بها لتهديد معين. فمن الناحية النمطية، يؤدي التهديد الخارجي الى زيادة التوافق بين أعضاء الجماعة ويزيد اتصالهم بزعمائهم. وفي كثير من الحالات، لا يمكن تمييز استجابة الجماعة عن استجابة زعمائها في مواجهة تهديدات معينة. واذا أمكن معرفة الزعماء في جماعة معينة، أمكن التنبؤ باحتمالات سلوك الجماعة في مواجهة تهديد معين.

كما أن الجماعة تمتلك أسلوبا لتطوير عادات العمل يشبه تماما ما يقوم به الفرد الداخل في عضويتها. ثم ان الجماعة تتعرض لنفس الأمراض النفسية والعصبية التي يتعرض لها الفرد، اذا تعرضت لضغوط بتأثير

عوامل لا تملك السيطرة عليها. بل ان الجماعة ليست مستعدة للاعتراف بما ينتابها من سلوك مرضي، كما هو الحال عند الفرد. وأخيرا، نجد أن الجماعة تمر بكل مراحل الحياة التي يمر بها الفرد حتى ولو كانت عضويتها في تغير مستمر ودعم دائم. فهناك الأعمار الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتحكم الأهداف عمر الجماعة، فاذا كانت الأهداف بالية وقديمة وعفى عليها الزمن كان معنى هذا أن الجماعة شاخت. واذا كانت الأهداف مرنة ومتفقة باستمرار مع البيئة الاجتماعية للجماعة، كان معنى هذا أن الجماعة في شبابها، وهكذا.

ان أوجه التشابه هنا يعطي انطباعا مؤكدا بأن أوجه الاختلاف بين الفرد والجماعة ليست الا اختلافات في الدرجة وليست اختلافات في النوعية. كما تـؤكد الأهمية العلمية لاعتبار شخصية الجماعة مدخلا سليما الى تحليل الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية متمثلة في المستويات المختلفة للعلاقات بين الجماعات الانسانية، على أن يؤخذ في الاعتبار الاختلاف حول درجة الصفات التي تميز شخصية الجماعة عن شخصية الفرد الداخل في عضويتها.

تحديد الأبعاد الاجتماعية لدينامية الجماهير النوعية:

تتكون الجماعات الانسانية عندما يحس الناس بالحاجة الى أن يعملوا معا لتحقيق أهداف مشتركة. ويتقاسم أعضاء الجماعة نتائج أعمالهم المشتركة، سواء انتهت الى الفشل أو النجاح، أو انتهت الى الهزيمة أو النصر. وهذه الخبرات المشتركة تعطيهم احساسا مشتركا بالانتماء الى جماعة لها شخصيتها المتميزة في مواجهة الشخصيات المتميزة للجماعات الأخرى. وهذا المغزى الذي تعنيه الجماعات الانسانية نجده واضحا فيها جميعها مهما اختلفت مستوياتها وتباينت أحجامها.

وهذه الشخصية المتميزة لكل جماعة انسانية ليست ظاهرة طارئة

تبرز على السطح تلقائيا، ولكنها ظاهرة لازمة تبرز ببروز الجماعة الى الوجود، وتنمو وتتدعم بممارسة الجماعة لنشاطها وبسعيها نحو أهدافها، حتى تصبح لها سمات مختلفة عن السمات التي تكتسبها كل شخصية أخرى لأي جماعة أخرى. ويكون لهذه الشخصية المتميزة مجال نفسي يتسع أو يضيق بحسب حجم الجماعة وما يتوفر لها من وسائل فنية واتجاه سياسي ومصالح مشتركة. لكن هذا المجال النفسي ليس ثابتا ولكنه يتغير بتغير الصفات التي توفرها الجماعة لنفسها من ناحية وبنمو خبراتها من ناحية ثانية.

وكل جماعة انسانية لها أهدافها المشتركة التي تتطور من خلال السعي الدائب لأعضائها. وتتأثر هذه الأهداف المشتركة بالنظام البنائي والنفسي للجماعة، وباتجاهها، وبامكاناتها البشرية والمادية والفنية، وبمدى جدية أعضائها وعزمهم على تحقيق هذه الأهداف. وهذه الأهداف المشتركة هي التي تدفع الجماعات الانسانية الى الدخول في علاقات متبادلة. وتكون هذه العلاقات المتبادلة ونوعيتها داخلة في حسبان أي جماعة منها وهي تخطط لأهدافها ولكيفية تحقيقها.

ان مدى التزام كل جماعة انسانية بخططها وبأهدافها يدفعها الى الاقتراب من جماعة أو جماعات معينة أو يدفعها الى الابتعاد عنها، وبالتالي يدفعها الى أن تساعد الجماعات الأخرى أو تعوقها. وهذه الأنواع من العلاقات المتبادلة بين الجماعات تكون مصحوبة بمشاعر التعاون أو الغيرة أو الدعم المتبادل أو الحنق أو الغضب أو الحب أو الكراهية. وهذه المشاعر جميعها أو بعضها تلون العلاقات بين الجماعات الانسانية وتدفعها الى اتجاهات متباينة.

ويلاحظ أن احساس جماعة ما بالجماعات الأخرى داخل نظام اجتماعي معين يؤدي الى وضعها في الحسبان، كما يؤدي الى الدخول معها في

مقارنات تؤثر على أحكامها. فكل جماعة انسانية تقيم الجماعات الأخرى على ضوء نظرتها الى نفسها وادراكها لمكانتها ومكانة الجماعات الأخرى داخل النظام الاجتماعي الذي يجمعها معها. وهذا يعني أن الجماعات الانسانية تعمل معا داخل مناخ نفسي واجتماعي، تؤثر فيه، وتتأثر به، ولا يمكنها تجاهله أو التغاضي عنه. فهو يحدد حركتها ويشكل تفاعلها ويحكم الكيفية التي تحقق بها أهدافها، كما يحكم النتائج التي تترتب على تحقيق هذه الأهداف.

وهذا المناخ النفسي والاجتماعي بكل ما يقوم عليه من اتجاهات نفسية ومشاعر انسانية يتشكل بتأثير التفاعلات بين الجماعات الانسانية. فلكل جماعة انسانية شخصيتها المتميزة ولها أهدافها المشتركة، وهي بسعيها نحو أهدافها تدخل في احتكاكات ومعاملات وتفاعلات مع الجماعات الأخرى التي تمتلك كل منها أهدافها المشتركة الخاصة بها أيضا، والتي تسعى الى تحقيقها. وتسعى الجماعات الانسانية هذا المسعى المشترك داخل نظام اجتماعي تحكمه قيم وتقاليد وأنماط عرف سائد. وهذه العناصر جميعها تتفاعل مكونة المناخ النفسي والاجتماعي للعلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية. ومن ثم، تكمن داخله الجذور الأولى لهذه العلاقات.

ان هذه العلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية لا تؤثر على كل جماعة منها فحسب، ولكنها تؤثر على كل عضو من أعضائها، حتى ولو كان بقية الأعضاء غير متواجدين معه أو غائبين عنه في لحظة معينة. وهذه الآثار ونتائجها حتمية ولا يمكن تجاهلها، لأن كل جماعة لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الجماعات الأخرى، ولا تستطيع تحقيق أهدافها الا بالاعتماد عليها. وهذا الاعتماد المتبادل يحمل آثاره ونتائجه الى داخل كل جماعة من الجماعات الانسانية، كما يحمل آثاره ونتائجه الى العلاقات المتبادلة بينها أيضا.

ونستطيع أن نستنتج هنا ما تعنيه العلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية من أبعاد اجتماعية لدينامية الجماهير النوعية داخل كل جماعة منها. فهذه العلاقات المتبادلة تبدأ وتتطور من خلال السعي المشترك لهذه الجماعات الانسانية نحو الأهداف المشتركة لكل منها، وهي نفسها نقطة البداية لدينامية الجماهير النوعية وتبلورها داخل كل جماعة منها. ولما كانت نتائج دينامية الجماهير النوعية بكل مجالات تفاعلها داخل الجماعة هي التي تحدد للجماعة اتجاهاتها وقدراتها، فان حركة الجماعة واندفاعها في مواجهة الجماعات الأخرى تحددها دينامية جماهيرها النوعية.

وهنا يمكن أن نتصور دخول كل العناصر البنائية والاجتماعية والنفسية المشكلة لكيان كل جماعة والمنشطة لجماهيرها النوعية كنوايا حية وفعالة داخلها، في تشكيل نوعية العلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية ونتائجها. كما يمكن أن نتصور الكيفية التي تجعل من هذه العلاقات المتبادلة مجالات أوسع لدينامية الجماهير النوعية داخل كل جماعة، حيث يمكن اعتبارها في هذه الحالة نتائج لمجالات أوسع للتفاعل تصل اليه دينامية الجماهير النوعية في جماعة ما. وهذا يعني أن مجالات التفاعل التي تحركها دينامية الجماهير النوعية لا تقف عند حدود الجماعة التي تنتمي اليها، وانما تتعداها الى الجماعات الأخرى، لكي تستطيع أن تصل الى كل أهدافها وغاياتها لصالح جماعتها ولصالح أعضائها.

والعلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية والتي تمثل أبعادا اجتماعية لدينامية جماهيرها النوعية، تعتبر ذات طبيعة وظيفية. فالجماعات تتنافس أو تتعاون أو تتصارع من أجل تحقيق أهدافها المشتركة، وهذه الأشكال من التفاعلات تقرب بينها أو تبعد بينها أو تحقق سيطرة بعضها وخضوع بعضها الآخر أو استغلال بعض ثالث، وتؤسس بناء عليها حقوقا وادعاءات في مواجهة بعضها كماوتؤسس

التزامات وتعهدات، كل هذا من أجل أن تحقق كل منها أهدافها المشتركة التي تسعى الى تحقيقها. ومن هنا قلنا بأن العلاقات المتبادلة بينها ذات طبيعة وظيفية.

غير أنه اذا كانت هناك نظريات نفسية واجتماعية تدعي سيطرة أحد العوامل المشكلة لهذه العلاقات وأشكالها ونتائجها على بقية العوامل الأخرى، فان طبيعة تكوين هذه العلاقات ونموها وتطورها لا يجعل لهذه النظريات أسسا ثابتة تقوم عليها، لأنه لا يمكن تحديد عامل معين على أساس أنه العامل الأقوى أو العامل الأكثر فعالية، فالتداخل بين هذه العوامل حقيقة واضحة والتكامل بينها حقيقة أخرى واضحة. والفصل بينها لا يمكن أن يتحقق في الحياة العملية خلال التفاعل الاجتماعي بين الجماعات الانسانية بكل أشكاله وصوره.

العلاقات بين الجماعات كمجالات للتفاعل بينها:

تستخدم دينامية الجماعات Group Dynamics كاصطلاح علمي في اتجاهين اثنين، أحدهما يتصل بدينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها، والآخر يتصل بالعلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية بكل أشكالها وحدودها كنتاج للتفاعل بينها، فالصراعات بأنواعها السياسية والاقتصادية والجنسية والدينية والتوافق بأشكاله وما ينتج عن هذا وذاك من درجات وأبعاد ومشكلات، كلها تفاعلات تنتج عنها العلاقات المتبادلة بين جماعتين أو أكثر، ويمثل الاتجاهان معا ما نعنيه بدينامية الجماعات[٢٦].

وجوهر هذين الاتجاهين معا يعني أن الجماعة كالفرد، كلاهما لا

---

(26) Booner, H. Group Dynamics; Principles And Applications. New York: Ronald Press Co., 1959. PP. 57-58.

يعيش في عزلة. وليس هناك نظام اجتماعي مغلق على نفسه، وانما يتداخل مع الأنظمة الأخرى ويتفاعل معها. والتداخل والتفاعل بين الأنظمة الاجتماعية جميعها حقيقة واضحة. ولقد بلغ الاعتماد المتبادل بين الجماعات الانسانية بكافة مستوياتها درجة عظيمة، بحيث أصبح كل ما يحدث داخل جماعة منها يكون له آثاره على الجماعات الأخرى، سواء بالاتفاق أو الاختلاف، وبالتقارب أو التنافر.

غير أن الجماعة بالنسبة لأعضائها مجال اجتماعي تتوافق داخله اتجاهاتهم ومشاعرهم. لكن الجماعات الأخرى تمثل بالنسبة لأعضائها حدودا نفسية لا يمكن اختراقها نسبيا. فالجماعات الانسانية دوائر اجتماعية لا تتقاطع حدودها. وهذه الحقيقة تعني أمرين هامين: أولهما، أن الاتجاهين اللذين تعنيهما دينامية الجماعات ليسا متداخلين على أساس أن كل جماعة انسانية تمثل نظاما اجتماعيا له كيانه المتكامل، ويرتبط الأعضاء به ارتباطا كاملا ووثيقا، بحيث يكون من الصعب بالنسبة لعضو من جماعة أخرى أن يدخل الى هذا الكيان أو يخترق حدوده النفسية والاجتماعية.

وثانيهما، أن العلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية كأبعاد اجتماعية لدينامية جماهيرها النوعية، ليست الا أبعادا نفسية ومعنوية على أساس أن دينامية الجماهير النوعية داخل جماعة معينة تحرك هذه الجماعة ككل في مواجهة الجماعات الأخرى، لكنها لا تتصل بالجماهير النوعية في الجماعات الأخرى اتصالا ماديا. وكما قلنا فإن هذه العلاقات المتبادلة يمكن اعتبارها مجالات أوسع للتفاعل تمتد اليها دينامية الجماهير النوعية وتحركها وتوجهها.

وهناك حقائق واقعية كثيرة تؤكد هذا الاستنتاج الذي ذهبنا اليه بناحيتيه. ففي الناحية الأولى التي تتصل بالحدود الفاصلة بين الجماعات

الانسانية، نجد أن أعضاء كل جماعة يتعايشون معا ويسلكون معا داخل اطار من الثقافة الخاصة بجماعتهم والتي تشتمل على قيم وعادات وتقاليد وأعراف وأفكار تحكم حركة الأعضاء وتنظم سلوكهم وتعمل على توحيد اتجاهاتهم النفسية بالكيفية التي تميزهم عن غيرهم ممن ينتسبون الى جماعات أخرى. إنها تشكل حدودا لما هو مقبول وما هو غير مقبول من اتجاهات وسلوك فيما بينهم، هذا من جانب، وفيما بينهم وبين الأعضاء المنتمين الى جماعات أخرى، وهذا من جانب آخر.

أما من الناحية الثانية التي تتصل بالعلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية كمجالات للتفاعل تمتد اليها دينامية الجماهير النوعية في كل جماعة منها، نجد أنه على الرغم من أن هذه العلاقات المتبادلة بكل أشكالها هي علاقات جماعية وليست علاقات فردية تقع بين فردين أو أكثر، الا أنه لا يمكن تجاهل دور الأفراد النشطين الذين يكونون جمهورا نوعيا داخل كل جماعة في مواجهة قضية تتصل بمصالحها المشتركة. ان العضوية داخل كل جماعة ليست مسألة بسيطة، ولكنها تؤسس حدودا أو اتجاهات للمعاملات مع الجماعة الانسانية الأخرى، كما تؤسس في أذهان الأعضاء صورا ذهنية عنهم وعن الأعضاء الآخرين في الجماعات الأخرى، الى جانب أنها تؤسس مكانة للأعضاء ينظرون منها الى أنفسهم والى أعضاء الجماعات الأخرى بمنظار المساواة أو التفوق، وبالتالي تؤسس كيفية للتعامل بين أعضاء جماعة ما وأعضاء الجماعات الأخرى.

واذا كانت العلاقات المتبادلة بين الجماعات الانسانية بكافة صورها وأشكالها لها طابع جماعي، الا أن الأعضاء الأكثر ولاء واخلاصا لجماعتهم يشعرون بالتزام أكبر نحو المساهمة الفعالة في تأسيس هذه العلاقات بين جماعتهم والجماعات الأخرى، ويعتبرون نجاح جماعتهم أو

فشلها في هذا السبيل نجاحا أو فشلا شخصيا لهم.

ويضاف الى ذلك، أنه اذا كانت التغيرات في العلاقات المتبادلة أمرا طبيعيا تحت تأثير الظروف المتغيرة، فان تغيير اتجاه جماعة ما يأتي أولا من جانب الأعضاء الأكثر ادراكا لاتجاهات جماعتهم والذين يملكون الرؤية الأبعد والقدرة على التنبؤ. ومع ذلك، لا يمكن الادعاء بأن هؤلاء الأعضاء المميزين يعبرون عن الجماعة ككل، وانما تتبلور شخصية الجماعة وتعبر عن كيانها المتميز، عندما يمتد مجال التفاعل من داخل دائرة هؤلاء الأعضاء المميزين الذين يشكلون جمهورها النوعي، لكي يشمل كل الأعضاء، سواء في علاقاتهم فيما بينهم أو في علاقاتهم مع أعضاء الجماعات الأخرى.

ومن هنا يمكن القول، ان الدينامية بين الجماعات، والتي تعني التفاعل بينها داخل اطار من العلاقات المتبادلة بينها، ليست الا امتدادا نفسيا واجتماعيا للدينامية داخل كل جماعة منها، والتي تجد جذورها في دينامية الجماهير النوعية كنوايا حية وفعالة. ولذلك لم يكن غريبا وحدة الاصطلاح العلمي المستخدم في مواجهة كل هذه الديناميات، ولم يكن غريبا أيضا وحدة المقاييس المستخدمة في مواجهة كل هذه الديناميات كذلك.

وهذه الديناميات جميعها يمكن تصورها في كل المستويات التي تجمع جماعتين أو أكثر داخل نظام اجتماعي معين. فهي تحدث بين جماعتين أو أكثر من الجماعات البسيطة أو من الجماعات البسيطة والمركبة أو من الجماعات المركبة أو من الجماعات المركبة والمعقدة أو بين الجماعات المعقدة داخل المجتمع الواحد. كما أنها تحدث بين مجتمعين أو أكثر على أساس أن كل مجتمع يمثل جماعة انسانية أكثر تعقيدا. وكذلك يمكن تصورها داخل نطاق جغرافي، فهذه الجماعات قد توجد داخل مجتمع

محلي معين أو منطقة جغرافية معينة. أو على مستوى المساحة الجغرافية التي يشغلها مجتمع معين أو على مستوى العالم كله.

ولقد تبين أن كل هذه الديناميات يمكن وصفها بقياس درجة التباعد الاجتماعي Social Distance بين جماعتين أو أكثر. وهذا المقياس يعني تحديد مدى قبول أعضاء جماعة ما أو رفضهم لعلاقات جماعتهم بجماعة أو جماعات أخرى، كما يعني تحديد درجة الشقاق بين الجماعات الانسانية. ولذلك فهو يصف العلاقات المتبادلة بين الجماعات ابتداء من داخل كل جماعة منها وامتدادا الى أشكال التفاعل بينها.

كما تبين أن كل هذه الديناميات يمكن وصفها أيضا من خلال المعايير الثقافية للجماعات الداخلة فيها Social Norms. وهذا المقياس يعني تحديد ما اذا كان قبول الجماعات أو رفضها لبعضها معتمدا على قبولها أو رفضها لنمط سلوكي معين أو لقيم معينة أم لا؟ وما اذا كانت سوف تتوافق معا في حالة احترامها لقيم بعضها أم لا؟ وما اذا كانت سوف تدخل في نمط معين من التفاعل اعتمادا على قبول أنماط سلوك معينة أم لا؟ وتؤكد الدراسات النفسية أن غياب المعايير المتبادلة يعني امكانية حدوث الشقاق والصراع بين الجماعات الانسانية.

غير أن هذا التداخل بين كل هذه الديناميات، لا يعني أنه يمكن الاستغناء عن احداها أو التركيز على احداها للوصول الى نتائج علمية تتصل بها جميعها. فهي كلها دوائر متداخلة تبدأ من داخل كل منها، ولا يمكن فصل احداها عن الأخريات طالما نسلم بالحقيقة العلمية القائلة بضرورة التفاعل بين الجماعات الانسانية اذا أرادت أن تحقق أهدافها المشتركة، والتي تمثل الأسباب الحقيقية لوجودها.

العوامل المؤثرة على دينامية الجماعات:

يتضح من تحليل الدينامية بين الجماعات، والتي تشكل العلاقات

بينها أبعاداً نفسية ومعنوية لدينامية كل جماعة منها، أنها أكثر تعقيدا من دينامية كل جماعة على حدة. ذلك لأن العناصر المشكلة لها ليست الا مجموعة العناصر المشكلة لدينامية كل جماعة من الجماعات الداخلة فيها الى جانب تلك العناصر المشكلة للنظام الاجتماعي الذي تنتسب اليه هذه الجماعات. ولذلك، ليس من السهل تحليل كل هذه العوامل المؤثرة على الدينامية بين الجماعات تحليلا مفصلا. ولكن هناك على وجه التحديد ثلاثة عوامل أساسية مشتركة تفرض نفسها بمجرد اجتماع جماعتين أو أكثر داخل اطار دينامية مشتركة بينهما، وهي التي تفرض درجة التعقيد التي توصف بها الدينامية بين الجماعات.

وهذه العوامل الثلاثة الأساسية المشتركة هي: درجة غموض الموقف أمام الجماعات الداخلة في دينامية واحدة، ونظرة هذه الجماعات الى بعضها، ودرجة الاتصال بينها. وواضح هنا، أن الموقف يتصل بالدافع، والنظرة تتصل بالخلفية النفسية والاجتماعية لكل جماعة، والاتصال يعتبر العملية الاجتماعية التي تحرك التفاعل بين الجماعات. ويمكن أن نتناول كل منها بشيء من التفصيل، فيما يلي:

أ - درجة غموض الموقف أمام الجماعات:

لا تؤخذ كلمة الموقف هنا بمعناها النفسي، أي على أنها اتجاه نفسي أو ميل نفسي. وانما تؤخذ كلمة الموقف بمعناها الاجتماعي. ويقصد بها هنا السبب داخل اطاره الاجتماعي، بمعنى أننا اذا قلنا بأن هناك موقفا مشتركا بين جماعتين أو أكثر، فنحن نقصد أن هناك حالة من النظام الاجتماعي الذي يجمع بينها، وهذه الحالة تخلق دافعا الى دخول هذه الجماعات في دينامية مشتركة بينها بهدف تحقيق المصالح الخاصة لكل منها.

والموقف يتصل بدرجة ما بالحاجات أو الأهداف، ولكن الحاجات

أو الأهداف لا تحل مكانه. فالموقف أوسع استخداما من الحاجة، ذلك أن الحاجة قد تكون معروفة، لكن الظروف الاجتماعية المحيطة قد تكون مساعدة على تحقيقها أو معوقة لها. بينما قد تبلور الظروف الاجتماعية حالة تشعر في مواجهتها جماعتان أو أكثر أن فيها فرصة لتحقيق حاجة مشتركة ولذلك يكون الموقف أكثر اتصالا بالظروف الاجتماعية، وبالتالي أكثر اتصالا بالتغيرات التي تحدث داخل كل نظام اجتماعي، لأن هذه التغيرات هي التي تقدم الحالات المناسبة أو غير المناسبة لدخول جماعتين أو أكثر في دينامية مشتركة بينهما.

ومن هنا، كانت أهمية الموقف كعامل مؤثر على الدينامية بين الجماعات، لأنه قد يوفر الظروف المناسبة لوجود دافع مشترك بينها نحو الدخول في دينامية مشتركة أو قد لا يوفر مثل هذا الدافع. وفي الحالتين يلعب الموقف دورا كبيرا في تنشيط الدينامية بين الجماعات أو تعطيلها. فاذا كان الموقف واضحا نشطت الدينامية بين الجماعات، واذا كان غامضا فترت هذه الدينامية أو تعطلت.

ويقصد بوضوح الموقف أو غموضه معنيان أساسيان: أولهما، القدرة أو عدم القدرة على تحديد موقف اجتماعي معين. ففي الحالة الأولى يصبح الموقف واضحا وضوحا شاملا، وفي الحالة الثانية يصبح الموقف غامضا غموضاً شاملا Pervasive Ambiguity وثانيهما، القدرة أو عدم القدرة على تحديد السلوك المناسب للتعامل مع العناصر المعروفة لموقف معين، بمعنى القدرة أو عدم القدرة على التركيز على ايجاد وسيلة يتحقق بها هدف مرغوب. وفي الحالة الأولى يصبح الوضوح مركزا، وفي الحالة الثانية يكون الغموض مركزا Focused Ambiguity.

ولا شك أن وضوح الموقف بنوعيه يحمل تأثيرات ايجابية على الدينامية بين الجماعات، بينما يحدث العكس تماما عندما يكون الموقف

غامضا أمام جماعات معينة منها. ذلك لأن غموض الموقف يعني عدم قدرة أي جماعة منها على اقامة علاقات أو روابط ذات معنى بين العناصر المشكلة لموقف اجتماعي معين. وهنا، تكون الخطوة الأولى أمام هذه الجماعات أن تحاول الاجابة على تساؤلات لها مغزاها، مثل التساؤل حول ما يحدث بالفعل؟ ولماذا يحدث بهذه الكيفية؟.

وقد يعني غموض الموقف أكثر من ذلك، عندما لا يستطيع الأعضاء المنتمين الى جماعات معينة أن يحددوا العلاقات أو الروابط التي تربطهم بالعناصر المكونة لموقف اجتماعي معين من ناحية، ولا يستطيعون أن يتعرفوا على المغزى الدلالي الذي يربط عناصر الموقف أو أجزاءه ذاتها كوحدة متكاملة لها دلالتها، من ناحية ثانية. وغموض الموقف بهذا المعنى يدل على أن أعضاء هذه الجماعات لا يعرفون الطريق المباشر الى كيفية التفاعل مع بعضهم أو مع البيئة الاجتماعية من حولهم، وبالتالي لا يملكون القدرة على أن يشتركوا معا في سلوك اجتماعي هادف.

وهناك أنواع كثيرة من المواقف الغامضة. فقد يكون الموقف غامضا بسبب صدمة ثقافية، كتلك التي تحدث لجماعات المهاجرين الى مجتمع جديد. وقد يكون غامضا بسبب جديته، فليس للجماعات التي تواجهه خبرة سابقة تساعدهم على التعرف عليه وتحديده. أو قد يكون غامضا لأن عناصره غير مفسرة ولا مشروحة لأعضاء الجماعات التي تواجهه. أو يكون غامضا لأن البيئة الاجتماعية التي يحدث فيها بيئة مضطربة ومتقلبة أو أن الأدوار الاجتماعية فيها متصارعة.

ومهما كان تعدد المواقف الغامضة وتنوعها، فانها جميعها يمكن وصفها بأنها مواقف اتصالية. بمعنى أن غموضها يرجع الى مشكلة اتصالية بين الجماعات التي تواجهها. ففي دراسة علمية تجريبية قامت بها ساندرا بال روكيش Sandra Ball – Rokeach لاثبات وحدة المواقف الغامضة التي

يواجهها الأفراد والجماعات، تبين منها أن غموض الموقف قد يرجع الى عدم وجود ما يعوض فقدان الخبرة السابقة أو أن البيئة الاجتماعية لا تقدم مفاهيم اتصالية تساعد على تحديد الموقف أو أنه لا يتوفر فيها شبكة اتصال يمكن الاعتماد على ما تقدمه من معلومات(٢٧).

وهذه الافتراضات الثلاثة التي تقوم عليها وحدة المواقف الغامضة تعني أن هذه المواقف جميعها في مضمونها ليست الا مشكلة اتصالية. فالمعلومات غير كافية لتحديد الموقف أو للاختيار بين البدائل المتاحة لمواجهته، مما يؤدي الى القلق والتوتر بسبب ما يشعر به أعضاء الجماعات التي تواجه هذا الموقف من احباط وفشل. فهم غير قادرين على أن يخرجوا بمعنى له أهميته في مواجهة ظرف سلبي أو ايجابي وأنهم غير قادرين على التغلب عليه أو استثماره. غير أن ما يشعر به الأعضاء هنا من احساس بغموض الموقف أو الفشل في مواجهته، يختلف من جماعة الى أخرى ومن عضو الى آخر داخل الجماعة الواحدة باختلاف الشخصية المتميزة لكل من العضو والجماعة.

ب - نظرة الجماعات الى بعضها:

يقصد بنظرة الجماعات الى بعضها تلك الكيفية التي تحدد بها كل منها الصفات الشخصية للجماعات الأخرى. وهذه النظرة لها أهميتها البالغة، لأنها تعكس ادعاءات جماعة ما في مواجهة الجماعات الأخرى، ولأنها تشكل توقعاتها، وتكون أساسا من الأسس الهامة التي تبني عليها سياستها، وهذه السياسة تحدد فرص التعامل ونوعيتها، كما تحدد أنماط العلاقات معها. وبالتالي، فهي من العوامل الهامة المؤثرة على الدينامية

---

(27) Ball-Rokeach, S. «From Pervasive Ambiguity To A Definition of The Situation». Sociometry, Vol. 36, No. 3, 1973. P. 381.

بين الجماعات، بل وعلى النتائج التي يمكن أن تحققها في مواجهة قضية أو قضايا معينة.

وتلعب التجارب الماضية دورا رئيسيا في تشكيل نظرة الجماعات الى بعضها. فالعلاقات الحالية بين جماعات معينة تمتد جذورها في الماضي. ومن خيوط الماضي يتكون نسيج الحاضر. والسلوك الحالي لجماعة ما تجاه الجماعات الأخرى يجد تفسيرا له في الأحداث الماضية. ومن هنا تكون أهمية ادخال التجارب الماضية في اهتمامات الدراسات العلمية التي تحلل وتفسر العلاقات بين الجماعات بمستوياتها المختلفة، حتى يتوفر لهذه التحليلات والتفسيرات عمقا أبعد مما يصل اليه التركيز على الحاضر.

والتجارب الماضية في حياة الجماعات الانسانية لها صفة تراكمية، وهي تنتقل من جيل الى جيل، وتبدو واضحة في العناصر الثقافية لكل جماعة ومجتمع، مثل الأساطير والأغاني والأقوال المأثورة والقوانين والتاريخ. وقد تظل اتجاهات جماعات معينة ضمنية في مواجهة بعضها الى أن تدخل بالفعل في معاملات واحتكاكات وتفاعلات بقصد تحقيق أهداف مشتركة بينها. وهنا تبدو العواطف والانفعالات والمشاعر القوية، وتبدو التجارب الماضية وكأنها تضع يدا ثقيلة على كل خطوة تخطوها جماعة ما في مواجهة الجماعات الأخرى.

وتتسم نظرة الجماعات الى بعضها بالنمطية Stereotyping، بحيث يمكن تعريف اتجاهات الجماعات نحو بعضها البعض بأنها مجموعة من الأنماط التي ينظر من خلالها العضو في جماعة ما الى الجماعات الأخرى وأعضائها على أنها مشابهة أو غير مشابهة، ويقيم قبولها أو رفضها على أساس من هذه التشابهات والاختلافات. وكل عضو يكتسب اتجاهه من خلال تفاعله مع الأعضاء الآخرين في جماعته، وجميعهم يتأثرون بالأنماط السائدة داخل جماعتهم.

وتعني النمطية هنا مجموعة الصفات العامة التي تعلقها جماعة معينة على جماعة أخرى، وترى أنها وجميع أعضائها يتصفون بهذه الصفات العامة. وهذه النمطية في النظرة الى الجماعات تتجاهل الاختلافات بين أعضاء كل جماعة. ويفسر كثير من الباحثين هذه النمطية بأنها اتجاه نحو تبسيط وتصنيف عناصر البيئة الاجتماعية وما يحدث فيها، بهدف توفير قدر من الثبات والنظام للحقائق المبعثرة، ووضع قالب تتشكل داخله الاتجاهات بين الجماعات[٢٨].

ولقد أصبحت هذه النمطية تعبيرا عن التحيز أو لغة للتحيز. وهي من هذه الناحية تعتبر مفسدة للعلاقات بين الجماعات. ذلك، لأن وضع جميع أعضاء جماعة معينة داخل قالب واحد لا يتغير ولا يتنوع، انما يتنافى مع ما هو معروف من الاختلافات بين شخصيات الأعضاء، مما يفتح المجال أمام ممارسات متميزة وسياسات متعصبة، ويجعل النظرة بين الجماعات غير منطقية وغير موضوعية، هذا من ناحية. ثم ان هذه النمطية في النظرة بين الجماعات تقوم على أساس غير عادل، يسمح لكل جماعة بأن تلصق بنفسها صفات ايجابية، وتلصق بالجماعات الأخرى صفات سلبية، بكل ما يترتب على ذلك من معاملات وعلاقات. وهذا من ناحية ثانية[٢٩].

جـ - درجة الاتصال بين الجماعات:

يقصد بدرجة الاتصال هنا الكم والنوع معا. فهي تعني تحديد مدى توفر شبكات الاتصال بين الجماعات بمختلف مستوياتها. وهذا المعنى يستهدف التحقق من الفرص المتاحة والامكانات الميسرة لكل جماعة

---

(28) Jackman , M and M. Senter. «Images of Social Groups: Categorical or Qualified?» Public Opinion Quarterly, Vol. 44, No. 3, 1980. PP. 341-359.

(29) Jackman, M. and M. Senter. Ibid, PP. 341-359 |Also .

وأعضائها للاتصال بالجماعات الأخرى وأعضائها. كما تعني الكيفية التي يتم بها هذا الاتصال. وهذا المعنى يستهدف التحقق من الكيفية التي تستخدم بها شبكات الاتصال المتوفرة. وهذان المعنيان متكاملان ويعطيان لدرجة الاتصال بين الجماعات كل أبعادها. ذلك لأن شبكات الاتصال قد تكون متوافرة، لكن استخدامها لا يتم بايجابية وفعالية أو أنه يساء استخدامها.

ومن المعروف أن شبكات الاتصال تعني الوجه البنائي لجماعة ما Structural Aspect وهي توضح الكيفية التي يرتبط بها أفرادها ببعضهم من ناحية[٣٠]، والتي تربطها هي بالجماعات الأخرى من ناحية ثانية. فعندما تجري عمليات اتصال بين أعضاء جماعة ما أو بين هذه الجماعة ككل والجماعات الأخرى، تنشأ شبكة للاتصال، وهي عبارة عن خطوط تبين اتجاه الاتصال ومجاله واتساعه داخل الجماعة الواحدة أو بينها وبين الجماعات الأخرى.

غير أن شبكات الاتصال لا تعني مضمون الاتصال. ولئن كان اتجاه الاتصال ومجاله واتساعه من العناصر الهامة المطلوب توفرها للدينامية داخل الجماعة، وبينها وبين الجماعات الأخرى، لأنها تحقق التوازن داخل الجماعة من ناحية، وبينها وبين غيرها من الجماعات من ناحية أخرى، وهذا التوازن يحقق لها قدرا لا يستهان به من الايجابية والفعالية، الا أن نوعية عمليات الاتصال ومضمونها ونوعية الأفراد أو الجماعات التي تقوم به والآثار التي تنتج عنها، كلها عناصر لا تقل أهمية عن العناصر الخاصة بشبكات الاتصال، وقد تفوقها. فنتائج الدينامية داخل الجماعات وبين بعضها البعض أكثر ارتباطا بنوعية

---

(30) Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago: The University of Chicago Press, 3rd edition, 1972. PP. 234 – 235.

الاتصال. ومع ذلك، فلسنا هنا في مجال المقارنة بين الكم والنوع، ولكننا نستهدف التأكيد على أهمية التكامل بينهما، وخاصة في مجال الدينامية داخل الجماعات وبين بعضها البعض.

وهناك دراسات علمية كثيرة حاولت اثبات أهمية هذا العامل كمؤثر على الدينامية بين الجماعات بمختلف مستوياتها، منها تلك الدراسة التي قام بها شارلز سلتر C. Salter وألان تيجر A. Teger سنة ١٩٧٥ م وكانت تستهدف تحليل الاتصال بين المجتمعات، وهي جماعات أكثر تعقيدا، واثبات أهمية التكامل بين المعنيين المستهدفين في كل عمليات الاتصال بينها[٣١].

ولقد انتهت هذه الدراسة الى نتائج هامة أكدت ما انتهت اليه الدراسات السابقة عليها من نتائج. ومن هذه النتائج الهامة ما ثبت من أهمية الاتصال الواسع والصريح والمبني على أسس علمية مخططة. فليست كل عمليات الاتصال التي تحدث بين المجتمعات هامة أو مؤثرة، لأنها تتم بطريقة عشوائية وسطحية. ولذلك، فهي لا تساوي ما يبذل فيها من جهد أو ما يصرف عليها من نفقات.

ومن هذه النتائج الهامة أيضا، ما ثبت من أهمية نوعية الاتصال. فاذا كان الاتصال كافيا وايجابيا، فان الاتجاهات التي تترتب عليه في المجتمعات التي تتبادله، سوف تكون اتجاهات مؤيدة، وسوف تتعاظم هذه الاتجاهات المؤيدة، كلما زادت كفاءة الاتصال وايجابيته، وكلما زادت مراعاته للاعتبارات العلمية التي ينبغي أن يقوم عليها، سواء من جانب أولئك الذين يقومون به أو أولئك الذين يوجه اليهم.

---

31) Salter, C. and A. Teger. «Change In Attitudes Toward Other Nations As A Function of The Type of International Contact». Sociometry, Vol. 38, No. 2, 1975. PP. 213-221.

وهذا التكامل بين الكم والكيف في عمليات الاتصال بين الجماعات بمختلف مستوياتها يفرض ذاته على كل الجهود الحالية، اذا أرادت جماعات معينة أن تكون بينها دينامية فعالة وعلاقات ايجابية. ان خلاصة هذا التكامل تعني، من وجهة نظر هذه الدراسة، أنه لكي تتأكد الاتجاهات الايجابية بين المجتمعات في هذا العالم، فانه لا يكفي اتساع الاتصالات بينها وتعددها فقط، ولكن ينبغي أن يتوفر لهذه الاتصالات أيضا النوعية المناسبة والعمق الملائم.

وبذلك، ننتهي الى أن العلاقات بين الجماعات بمختلف مستوياتها هي في حقيقة أمرها أبعاد اجتماعية لدينامية الجماهير النوعية، وهذه العلاقات تشكلها الدينامية بين هذه الجماعات. وهذه الدينامية تدخل فيها عناصر كثيرة ومتعددة ومتنوعة ومتداخلة يعود بعضها الى الأعضاء المكونة لهذه الجماعات، ويعود بعضها الآخر الى هذه الجماعات ذاتها كشخصيات متميزة ومتمايزة. ثم تأتي العوامل المؤثرة على الدينامية بين الجماعات، لكي تعطى لها مجالات الاحتكاك والتفاعل، فهي تخلق المثيرات وتشكل الاتجاهات وتتيح لها امكانيات الوصول الى نتائجها.

ولقد ثبت أن الدينامية بين الجماعات كالدينامية بين الأفراد، وهي تجد أصولها في الدوافع والأهداف المشتركة. واذا أرادت الجماعات أن تكون الدينامية بينها ايجابية وفعالة، فان عليها أن تجد أصولا مشتركة تجمع بينها وتقرب بين مواقفها وتدفعها الى الدخول معا في تفاعل مشترك، على أن تكون هذه الأصول المشتركة وثيقة الصلة بالقيم والأهداف التي يجمع عليها أعضاء كل جماعة منها. ان بروز مسألة أو قضية تتصل بهذه الأصول المشتركة يمكن أن يخلق موقفا قويا أمام جماعات معينة ويشد اهتماماتها ويدفعها الى التفاعل البناء والهادف، وان كان هذا لا يعني تجاهل أهمية العناصر والعوامل الأخرى ذات التأثير

المباشر على قوة هذا التفاعل وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج.

. . . .

وأخيرا، نصل الى أن دينامية الجماهير النوعية لها طبيعتها وأبعادها. وقد انتهى تحليلها الى أن المدخل الى فهمها يتمثل في الوصول الى تعريف محدد لها. ومن واقع الدراسات الاجتماعية والانسانية لهذه الظاهرة، تبين أنها تعني ذلك التفاعل بين الأفراد والجماعات والذي يستهدف تحقيق التوافق بينها. فالدينامية لا تعني التفاعل فقط، ولكنها تعني التفاعل المؤدي الى التوافق، وبالكيفية التي تعبر عن الشخصية المتميزة لكل فرد ولكل جماعة وبدون خروج عن الاطار الثقافي الذي يحكم الجماعة كلها من ناحية ويحكم أيضا الجماعات كلها من ناحية ثانية. فليست الأفراد والجماعات حبات عقد متناثرة، ولكنها متداخلة ومتكاملة وينتظمها نظام اجتماعي له بناؤه وله اطاره الثقافي الذي يشد عناصر هذا البناء.

وتبين من واقع الدراسات الاجتماعية والانسانية لهذه الظاهرة أيضا، أن دينامية الشخصية الفردية لكل عضو داخل أي جماعة انسانية تشكل العنصر المحوري لدينامية الجماعة كلها. فهذه الدينامية الشخصية الفردية هي التي تعطي تصورا واضحا للكيفية التي تتشكل بها دينامية الجماهير النوعية، والتي ليست في حقيقتها الا شخصيات فردية أكثر تميزا لأنها أكثر ارتباطا بجماعتها وأكثر حيوية ونشاطا بين أعضائها، حتى أننا شبهناها بأنها أقرب الى النواة الفعالة داخل الخلية الحية.

وهذه الدينامية الشخصية الفردية، كانت وراء كل العناصر المشكلة لدينامية الجماعة كلها، كمجالات للتفاعل الهادف بين أعضاء الجمهور النوعي وأعضاء الجماعة التي ينتمي اليها. فلم تكن دينامية الجماعة الا دوائر متداخلة، تبدأ بالجمهور النوعي وتتسع تدريجيا حتى تشمل أعضاء الجماعة كلها، مكونة ما يمكن أن نسميه بمجالات التفاعل داخل

الجماعة الواحدة، والتي يحكمها اطارها الثقافي المتميز.

ولقد انتهى بنا تحليل دينامية الجماعة والعناصر المشكلة لها والعوامل المؤثرة فيها، الى أن لكل جماعة شخصيتها المتميزة. وصحيح أن كل جماعة تتكون من أعضاء لكل منهم شخصيته المتميزة، الا أن التفاعل الهادف بين الشخصيات الفردية بكل أهدافها ودوافعها، يخلق لكل جماعة شخصية متميزة ولها سماتها التي تختلف عن السمات المميزة لكل شخصية فردية داخلة فيها، لأن شخصية الجماعة هي خلاصة التفاعل الهادف بين الشخصيات المتميزة لأعضائها.

ومن هذه الزاوية، تعتبر الجماعة عضوا في نظام اجتماعي يضم جماعات أخرى متفاوتة في الحجم، ولكل منها أهدافه ودوافعه، ولها شخصيتها المتميزة أيضا. وليس من المتصور أن تستطيع إحداها أن تحقق أهدافها الا بالتفاعل الهادف مع غيرها من الجماعات الأخرى. ومن هنا، تأتي دينامية الجماعات أو الدينامية بين الجماعات لكي تصنع مجالا أكبر للدينامية داخل كل جماعة منها. ولما كانت دينامية كل جماعة تبدأ بدينامية الجماهير النوعية داخلها، فان الدينامية بين الجماعات تصبح مجالا أكبر للتفاعل الهادف الذي تحركه دينامية الجماهير النوعية. وبذلك تمثل العلاقات بين الجماعات الانسانية بمختلف مستوياتها، أبعادا اجتماعية لما يمكن أن تصل اليه دينامية الجماهير النوعية من مجالات للتفاعل بين الأفراد والجماعات على مستويات متباينة.

ان دينامية الجماهير النوعية هي الحركة الوظيفية الايجابية الهادفة لنواة انسانية فعالة داخل نظام بنائي انساني، تماما كما هو الحال في النواة الحية داخل الخلية التي يقوم عليها النظام البنائي لكل كائن حي. انها تقيم هذا النظام البنائي وتجدده وتحافظ على حيويته وتمكنه من أداء وظيفته في الحياة.

ولقد انتهى تحليل العناصر المشكلة لديناميـة الجماهير النوعيـه وأبعادها الاجتماعية، الى توصيف العلاقات التأثيرية المتبادلة بين خلايا هذا النظام البنائي متمثلة في الجماعات الانسانية. ويبقى بعد ذلك تحليل الكيفية التي تعمل بها هذه الخلايا ونواياها ليتمكن هذا النظام البنائي كله من أداء وظيفته في الحياة الانسانية.



الفصل الرابع

الكيفيّة التي تعمل بها ديناميّة الجماهير النوعيّة



لقد كان تحليل العناصر المشكلة لدينامية الجماهير النوعية وأبعادها هاما وضروريا. فلئن كان تحليل هذه العناصر يتطلب تصور هذه الدينامية وهي في حالة وقوف افتراضي، وهذا تصور غير واقعي، الا أنه تصور لا بد منه لفهم طبيعة كل عنصر من هذه العناصر المشكلة لها قبل أن يتداخل ويتفاعل مع غيره، لكي تحدث معا وفيما بينها مجالات للتفاعل تبدأ بالجماهير النوعية وتمتد لتشمل الجماعة بكل علاقاتها.

ومن هنا، يكون الانتقال الى تحليل الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية، انتقالا الى تحليل مجالات التفاعل التي تحدثها هذه العناصر المشكلة لها، لأن كل جمهور نوعي هو النواة الفعالة داخل جماعته، منه تبدأ دينامية الجماعة كلها وبه تنتشر وتؤثر، بحيث يمكن القول أن دينامية كل جماعة انسانية ليست الا مجالات للتفاعل تحدثها دينامنة الجمهور النوعي داخلها في مواجهة قضية معينة.

غير أن تحليل دينامية الجماهير النوعية في كل مجالات تفاعلها داخل جماعتها ليس أمرا سهل المنال. فالدراسات العلمية حول دينامية الجماعات الانسانية، على كثرتها وتعددها، ما هي الا دراسات تجريبية أجريت على جماعات بسيطة داخل ظروف هيأها أصحاب هذه الدراسات. ومن ثم، فان تعميم نتائجها على جماعات أكبر وتعيش ظروفا طبيعية، يتطلب تحفظات لا بد منها اذا أردنا الالتزام بجدية التحليل. ويضاف الى ذلك، أن الزاوية التي ينطلق منها التحليل هنا، والتي تنظر الى الجماهير النوعية على أنها نواة فعالة لدينامية جماعتها، تعتبر

زاوية جديدة على الدراسات العلمية حول دينامية الجماعات الانسانية، وان كانت النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات تمثل سداة هذه الزاوية ولحمتها.

وعلى ذلك، ينبغي أن نضع قواعد أساسية يقوم عليها تحليل الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية وتتحقق بها أهدافها. وفي تصورنا، أن الكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية وسط جماعتها والعوامل التي تشكل مناخا ملائما لميلادها والكيفية التي تمارس بها الجماهير النوعية تأثيرها على أعضاء الجماعة مشكلة بذلك مجالات تفاعلها، كلها تمثل هذه القواعد الأساسية التي يمكن أن توفر لمسار التحليل قدرة على وضع تصور الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية وتتفاعل وسط جماعتها، وان كان هذا لا يعني أن هذا التصور سوف يكون كاملا ومفصلا، فدينامية الجماهير النوعية وتفاعلاتها أعقد من أن تصفها النتائج التي انتهت اليها الدراسات الاجتماعية والانسانية حتى الآن. ومن ثم، فهذا التصور المستهدف يعني تحليل العمليات الاجتماعية التي تحكم الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية وتتفاعل.

ومع صعوبة التحليل، على ضوء الاعتبارات التي أوضحناها، الا أن وجود العناصر المشتركة بين الفرد كوحدة أولى والجماعة الانسانية التي ينتمي اليها ككيان متميز، الى جانب عناصر مشتركة أخرى بين الجماعات الانسانية على اختلاف درجاتها من البساطة الى التعقيد، تعطي لهذا التحليل أرضية واقعية سليمة تضمن له ثبوت الحركة ورسوخها.

ثم ان كثرة الدراسات العلمية حول ديناميات الجماعات الانسانية، رغم ما أخذناه عليها من تحفظات، يوفر لهذا التحليل رصيدا علميا كبيرا، مما يسمح له بالوصول الى أبعاد لم يكن ليصل اليها لو لم يكن

لهذا الرصيد العلمي وجود. ثم ان وجود مثل هذا الرصيد العلمي يعطي لهـذا التحليـل وضوح الرؤيـة، فيضمن لحركتـه استقرارهـا واستمرارها.

ويضاف الى ذلك، أن تحديد القواعد الثلاثة التي يقوم عليها هذا التحليل توفر لحركته اتزانها. ومن ثم، يجمع بين صفات أساسية لها أهميتها الحيوية لكل تحليل جاد. فهو من ناحية، يتسم بالواقعية، وهي صفة تلزم التحليل العلمي الجاد بحدود آمنة، فلا شطط أو مبالغة أو افتراضات خيالية. وهو من ناحية ثانية، يتسم بالاستمرارية، وهي صفة توفر له قوة الاندفاع دون تهديد بتوقف مفاجىء يمنعه من تحقيق أهدافه. وهو من ناحية ثالثة، يتسم بالتوازن، فلا يميل تارة هنا وتارة هناك، ولا يدخل في متاهات تضل به الطريق داخل غابة من التفاصيل التي لا تصل به الى غايته، بل انها تبدد امكانيات الوصول اليها.

ومع كل هذه الايجابيات التي يمكن توفيرها لتحليل الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية وتتفاعل، الا أنها جميعها لا تغني عن القول بأن هذا التحليل يتطلب دراسات تجريبية كثيرة ومتعددة، حتى توفر للاستنتاجات التي يصل اليها قدرا أكبر من الثبات، وهي دراسات تتطلب تضافر الجهود في تخصصات علمية اجتماعية ونفسية شتى، مما يضعها فوق الامكانيات المتاحة لجهود فردي ينتمي الى تخصص واحد.

وبناء على كل ما تقدم، يمكن أن نتناول بالتحليل دينامية الجماهير النوعية وتفاعلاتها في مبحثين أساسيين متتاليين، هما:

المبحث الأول: الكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية.

المبحث الثاني: الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها.

** * **

المبحث الأول

الكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية

الجماهير النوعية ظاهرة كامنة بين أعضاء كل جماعة انسانية. فهي تبرز الى سطح العلاقات بين الأعضاء عندما يواجهون موضوعا يتصل بمصالحهم الأساسية. لكن بروزها لا يحدث عفوا أو بطريقة تلقائية، ولكن يحدث نتيجة لتفاعل عدد من العمليات الاجتماعية. وهذه العمليات بتداخلها وتكاملها تشكل الكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية وسط جماعتها كنواة فعالة لديناميتها.

ولعل وصفنا للجماهير النوعية بأنها ظاهرة كامنة يثير عددا من التساؤلات حول عدد الأعضاء المشكلين لكل جمهور نوعي ونوعيتهم وطبيعة العمليات التي تؤدي الى ظهورهم. ورغم أن الاجابات على هذه التساؤلات ليست واضحة تماما، الا أنه يمكن الاستشهاد بعدد من الدراسات التي تعطينا نتائجها مؤشرات مؤكدة لاجابات تتسم بقدر معقول من الوضوح. وبهذه الاجابات يمكن وضع تصور ذي ملامح أساسية للكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية.

فرغم اختلاف الدراسات الاجتماعية حول عدد الأعضاء الذين يشكلون جمهورا نوعيا وسط جماعة معينة في مواجهة موضوع معين يتصل بمصالحها المشتركة، الا أنه من الواضح أن هذا العدد يختلف من جماعة الى أخرى ومن موضوع الى آخر داخل الجماعة الواحدة ويشير بونر H. Booner في دراسة له الى صعوبة تحديد أعضاء الجماهير النوعية، الا أنه يؤكد أن عددهم صغير. ويمكن القول أن هذا العدد يتراوح ما بين اثنين وسبعة. وبهذا العدد تبدأ دينامية كل جماعة انسانية.

ويضيف بونر H. Booner في دراسته، أن الأساس الذي يقوم عليه تحديد هذا العدد واحد في جميع الدراسات الاجتماعية التي حاولت تحديده، حيث لا ينبغي أن يزيد هذا العدد في جميع الأحوال عن القدر الذي يعوق عمليات الاتصال المباشر بين أعضاء جمهور نوعي معين. ذلك لأن الاتصال المباشر هو العملية الاجتماعية التي توفر لكل جمهور نوعي قوته كنواة أساسية فعالة داخل جماعته.

كما يضيف بونر H. Booner في دراسته، أن هذا العدد الصغير المشكل لجمهور نوعي معين قد لا يكون متصورا داخل الجماعات الكبيرة، سواء كانت جماعات مركبة أو معقدة أو أشد تعقيدا، لكن هذا التصور يصبح ممكنا اذا علمنا أن كل جماعة كبيرة تتكون من جماعات بسيطة أصغر منها، وأن دينامية الجماعة الكبيرة تبدأ من داخل هذه الجماعات البسيطة[١].

أما عن نوعية هؤلاء الأعضاء الذين يشكلون جمهورا نوعيا معينا، فانه يمكن التأكيد مرة أخرى على ما يوجد من اختلافات كثيرة بين أعضاء كل جماعة. فهناك اختلافات حول العناصر التي تتكون منها شخصياتهم، واختلافات حول نوعية المصالح التي تشدهم الى جماعتهم ومدى قوة كل مصلحة منها. كما يختلف أعضاء كل جماعة حول قوة ارتباطهم ببعضهم وشدة ولائهم لجماعتهم. وهذه الاختلافات وغيرها تسمح بتصور وجود عدد منهم يتسم بدرجة أكبر من الاهتمام والحيوية والفعالية. وهذا العدد هو الذي يشكل جمهورا نوعيا في مواجهة موضوع معين يتصل بمصلحة من المصالح الأساسية والمشتركة للجماعة كلها.

ورغم أن هذه حقيقة لا تحتاج الى تأكيد، الا أنه من المفيد هنا أن

---

(1) Booner, H. Group Dynamics; Principles and Applications. New York: Ronald Press Co., 1959. P. 212.

نستشهد بدراسة علمية قام بها بوجارت L. Bogart وتزيد نتائجها هذه الحقيقة وضوحا وتأكيدا، وان كانت لا تغطي كل مضمونها وأبعادها. ففي سنة ١٩٦٩م سأل هذا الباحث رئيس تحرير احدى الصحف الأندونيسية الكبيرة حول العدد الذي يهتم بالحرب الفيتنامية من بين مجموع البالغين في بلده والذي يصل الى ستين مليونا؟ فأجاب بأن هذا العدد لا يزيد على مليون نسمة. فعاد الباحث وسأله كم من هذا المليون يعرف باشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب؟ فأجاب بأنه يعتقد أنهم لا يزيدون على نصف مليون فقط. فسأله الباحث: وكم من النصف مليون يعرف تأثير هذه الحرب على مصالح بلده؟ فجاءت اجابته لتقدر هذا العدد بخمسين ألفا فقط[٢].

وواضح هنا أن الذين يهتمون بالموضوعات التي تتصل بمصالح الجماعة نسبتهم محدودة للغاية، وأن الذين يعرفون تفاصيل كل موضوع يتجه عددهم الى التضاؤل بنسب تكون علاقة عكسية مع زيادة التفاصيل التي لا بد أن يعلمها كل عضو. وهذا الاستنتاج يشير بوضوح الى أن الاهتمام الشديد والمعرفة الكاملة، كصفتين أساسيتين ينبغي توفرهما في الأعضاء المكونين لجمهور نوعي معين الى جانب الصفات الأساسية الأخرى، ليست متاحة لأعضاء الجماعة كلهم، ولكنها متاحة فقط لعدد محدود للغاية.

غير أن توفر هذه الصفات الأساسية في عدد من أعضاء الجماعة، لا يعني بالضرورة تشكيلهم لجمهور نوعي. ان سطح العلاقات بين الأعضاء يظل مستويا الى أن يظهر موضوع يمس مصالح الجماعة. وهنا تتفاعل عمليات اجتماعية معينة بكيفية تؤدي الى بروز جمهور نوعي معين فوق

---

(2) Bogart, L. Silent Politics: Polls and The Awareness of Public Opinion. New York and London: Wiley, 1972. P. 100.

سطح العلاقات بين الأعضاء، كظاهرة لها ما يميزها. وهذا يعني أن هذه الصفات الأساسية ليست الا استعدادات طبيعية تتوفر لعدد معين من الأعضاء وتبقى بعد ذلك الاستعدادات المكتسبة داخل مناخ اجتماعي ونفسي ملائم، وبالدرجة التي تجعل ظهور جمهور نوعي معين أمرا طبيعيا.

ويضيف رافن B. Raven وجفري روبن J. Rubin في دراسة لهما، أن الجماعات الانسانية تتعدد تعددا كبيرا، وتتفاوت أشكالها وأحجامها، وتتباين في تكوينها وتركيبها وأغراضها، بل إنها تختلف فيما بينها اختلافا يماثل ما بين أعضاء كل منها. ومع وجود هذا التعدد والتفاوت والتباين والاختلاف، الا أنها جميعها تشترك معاً في صفات أساسية معينة، كما يتشابه أعضاء كل منها في عدد من الصفات الأساسية. وهذه الصفات المتشابهة تسمح للباحثين والممارسين بتحليل الطبيعة المشتركة لهذه الجماعات الانسانية، كما تسمح لهم بتحليل الكيفية التي تعمل بها ديناميتها[٣].

ومن هذه الدراسة ونتائجها، يمكن القول بأن هذه الصفات المتشابهة والمشتركة بين الجماعات الانسانية تصلح لبناء تصور للكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية داخل كل جماعة منها. على أن يكون واضحا تماماً كل ما انتهينا اليه من نتائج. فمما لا شك فيه أن كل ما يتصل بالجماهير النوعية وجماعتها مترابط ومتكامل، طالما أنها تتصل بحقيقة واحدة.

ويقوم هذا التصور على تحليل عدد من العلاقات التي تنشأ بين أعضاء كل جماعة انسانية وتحدث بينهم عمليات اجتماعية معقدة تؤدي

---

(3) Raven, B. and J. Rubin. Social Psychology: People In Groups. New York and London: Wiley, 1976. P. 250.

الى ظهور الجماهير النوعية وممارستها لدورها داخل الجماعة التي تنتمي اليها. ويمكن تحديد خمس من هذه العلاقات لها أهمية خاصة، وهي: التقييم والاعتماد المتبادل والسلطة أو النفوذ والأدوار الاجتماعية والاتصال. وقد سميت بالعلاقات لأنه لا يمكن فهم مضمونها وأبعادها الا اذا نسبت الى الجماعة التي تحدث داخلها، فهي لا تفهم مجردة، وانما تفهم داخل اطارها الاجتماعي.

فكل عضو داخل جماعته يقوم بعملية تقييم مزدوجة، فهو يقيم صورته في أذهان الآخرين ويقيم الآخرين في ذهنه وهذا التقييم المزدوج يؤدي الى علاقات بين الأعضاء قد ترتفع الى أعلى درجات الحب أو الى أدنى درجات الكراهية. أما الاعتماد المتبادل بين الأعضاء فهو يعبر عن جوهر الجماعة ككيان اجتماعي، فلولا هذا الاعتماد المتبادل لما أمكن تصور قيام مثل هذا الكيان الاجتماعي، بل إنه يعتبر أحد الأركان الأساسية في بنيان أي مجتمع، وفي بنيان الجماعات الانسانية التي يقوم عليها كل مجتمع. وهذا الاعتماد المتبادل يترجم على شكل أنماط للسلوك داخل اطار مفهوم السلطة أو النفوذ.

أما العلاقة الرابعة، وهي الأدوار الاجتماعية، فهي تعني أن لكل عضو دوره الاجتماعي داخل جماعته، وهذا الدور الاجتماعي يحدد مكانته في مواجهة الآخرين، كما يحدد نمط السلوك المتوقع منه. ومن الطبيعي أن تختلف الأدوار والمراكز الاجتماعية وأنماط السلوك المتوقعة. وأما الاتصال، فهو العملية الاجتماعية التي تحرك التفاعل الهادف بين الأعضاء. وهي تتم بالكيفية التي تعبر عن نوعية العلاقات الأربع السابقة جميعها وما يترتب عليها من مواقف واتجاهات وسلوك. ومن ثم فان هذه العلاقات الخمس تتأثر ببعضها وتتداخل مع بعضها وتتكامل معا لكي تصنع لكل جماعة طبيعتها، ولكل دينامية حركتها واتجاهاتها.

وليس من المتصور قيام الجماهير النوعية كنواة للتفاعل بين جماعة معينة، وامتداد تأثيرها مكونة دينامية كاملة بكل مجالات تفاعلها داخل هذه الجماعة أو تلك، ما لم يكن متصورا حدوث مثل هذا التأثير المتبادل بين هذه العلاقات الخمس والذي يؤدي الى التداخل والتكامل بينها. فاتجاه الفرد الى الاتصال بالآخرين داخل جماعته تحدده نوعية الصورة التي كونها عن الآخرين والصورة التي كونها لنفسه في نظر الآخرين كما يحدده مدى احساسه بالاعتماد عليهم في تحقيق مصالح معينة، ومدى أهميتهم له لتحقيق هذه المصالح. ثم ان الاعتماد المتبادل والقدرة على التأثير تحدد القدرة على التقييم. والقدرة على التقييم مقرونة بالقدرة على التأثير تحدد مدى إحساس الفرد بالاعتماد على الآخرين كما تحدد ميله الى الاتصال بهم. والدور الاجتماعي للفرد يقوم على توقعات يحددها له الأفراد الآخرين الذين يمكنه الاتصال بهم والذين يستطيع التأثير عليهم أو التأثر بهم، الى جانب أن هذا الدور الاجتماعي ذاته يتأثر بأنماط الاعتماد المتبادل، وهكذا.

ان هذه العلاقات الخمس تتصل ببعضها اتصالا جوهريا أساسيا وحقيقياً. وهذا الاتصال الجوهري الذي تعنيه صفات التأثير المتبادل والتداخل والتكامل فيما بينها لا يمثل فقط حقيقة لها أهميتها الحيوية في مواجهة واقع هذه العلاقات، ولكن ايضا في مواجهة كل ما يصيب هذه العلاقات من تغيرات. ولذلك، فإن هذه الحقيقة الهامة والحيوية ينبغي أن تكون ماثلة خلال أي تحليل للكيفية التي تعمل بها الجماعات الانسانية، خاصة وأن هذه العلاقات مشتركة بين كل هذه الجماعات.

ومن هنا، فان القدرة على تصور الكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية داخل جماعة ما، تتوقف على مدى فهم المضمون الحقيقي لكل علاقة من هذه العلاقات الخمس بكل أبعادها. بل إن فهم هذا المضمون الحقيقي لهذه العلاقات له أهميته في توضيح الكيفية التي تنتشر بها،

وان كان لا يغني عن تحليل الكيفية التي تمارس بها تأثيرها على كل أعضاء جماعتها خلال عمليات انتشارها والتي تترجمها مجالات التفاعل داخل كل جماعة.

التقييم Evaluation:

نبدأ هنا بالاستعانة بمثال نتعرف منه على مضمون هذه العملية الاجتماعية وأبعادها. لنفترض أن باحثاً اجتماعياً طلب من التلاميذ في فصل دراسي أن يحدد كل منهم التلميذ الذي يحب أن يجلس بجانبه. ثم قام بقياس استجابات التلاميذ باستخدام أحد المقاييس الاجتماعية. ان تجربة كهذه يمكن أن تصل بنا الى نتائج محتملة تكشف مضمون عملية التقييم والأشكال التي تأخذها والأبعاد التي تصل اليها.

ومن هذه النتائج المحتملة أن يكشف المقياس الاجتماعي وجود اتجاهات نفسية ايجابية متبادلة أو مزدوجة. فقد يتبادل كل اثنين منهم نفس الاتجاه الايجابي نحو الرغبة في الجلوس بجانب بعضهما. وهنا يمكن القول أن هذا الفصل تسوده صداقات ثنائية، حيث يشترك كل اثنين من تلاميذه في نفس المشاعر الايجابية.

وقد يكشف المقياس الاجتماعي عكس ذلك، حيث تتبعثر الاتجاهات النفسية ولا توجد بينها علاقات ايجابية متبادلة. وهنا يمكن القول أن عملية التقييم غير مستقرة، وأن العلاقات بين أعضاء هذه الجماعة تسودها الفوضى والاضطراب، وأن هذه الجماعة ككل ليست في حالة متزنة.

وقد يكشف المقياس الاجتماعي أيضا وجود اتجاهات نفسية ايجابية مركزة حول شخص أو أكثر، بمعنى أن الجميع يشتركون في اختيار هذا الشخص المعين أو الأشخاص المعينين للجلوس بجانبه أو بجانبهم. وفي الحالتين يكون هذا تعبيراً عن ظاهرة الزعامة أو القيادة في لحظة

معينة. وان كانت في الحالة الأولى تكون زعامة فردية، بينما تكون في الحالة الثانية زعامة جماعية. وهذه الحالة الثانية هي التي تعنينا، لأنها تعبر عن مغزى هام، وهو أن الأفراد المشكلين لجمهور نوعي معين يكونون مركز اهتمام بقية أعضاء الجماعة لأسباب قد تكون متباينة.

ولقد انتهت التجارب العلمية التي أجريت لقياس عملية التقييم وتحديد مضمونها وأبعادها، الى أن هناك وجهين اثنين لهذه العملية: أولهما، أن هناك علاقات ايجابية تربط أعضاء الجماعة بعدد معين منهم لأن لهم جاذبية خاصة. وهذا هو النمط المركز لعملية التقييم. أما الوجه الآخر فهو يعبر عن النمط الشامل لهذه العملية، حيث ينتشر بين أعضاء الجماعة جميعهم قدر من الائتلاف، وهو خلاصة تأثير العوامل الايجابية التي تؤثر على كل أعضاء الجماعة وتشدهم الى جماعتهم. ويلاحظ هنا أن الوجه الأول قد يكون سببا للوجه الثاني، وقد يكون نتيجة له. فالفرد قد ينتمي الى جماعة ما لأنه يحب أعضاءها، وقد يحب هؤلاء الأعضاء لأنهم ينتمون الى جماعة معينة[٤].

ويتضح من المثال التوضيحي ومن خلاصة التجارب العلمية أن هناك أشخاصا معينين هم الذين يشدون اهتمام أعضاء جماعتهم لما لهم من جاذبية خاصة، وهذا هو الجانب الأول لعملية التقييم، ثم ان هؤلاء الأشخاص بتقييمهم لأنفسهم وباحساسهم بهذه المكانة، تكتمل لعملية التقييم كل مضمونها وأبعادها بالكيفية التي توضح دورها في ظهور الجماهير النوعية وسط جماعة معينة.

الاعتماد المتبادل Interdependence:

يعتبر الاعتماد المتبادل ركنا أساسياً من الأركان التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية المشتركة بين الأفراد والجماعات. وقد يخدم الاعتماد

---

(4) Raven, B. and J. Rubin, Ibid, P. 253.

المتبادل مصالح متوحدة الاتجاه، أي ذات اتجاه واحد، كما يحدث بين أعضاء فريق رياضي، فيسمى بالاعتماد المتبادل الموحد، وقد يخدم مصالح مختلفة، فيكون سلبيا. وبصفة عامة، يمكن القول أن الناس يعتمد بعضهم على بعض اعتمادا متبادلا في الأهداف والوسائل. وقد يكون هذا الاعتماد المتبادل بنوعيه سلبيا أو ايجابيا. لكنه في الحالتين يعطي أبعادا للعلاقات بين الأفراد داخل كل جماعة انسانية.

فمن حيث الأهداف، يكون الاعتماد المتبادل سلبيا اذا كان الهدف تنافسيا أمام أعضاء الجماعة، بمعنى أن وصول عضو منهم الى الهدف يحقق مصلحته الخاصة دون الآخرين. بينما يكون الاعتماد المتبادل ايجابيا اذا كان الهدف مشتركا، بمعنى أن تحقيق هذا الهدف يخدم المصالح الخاصة لأعضاء الجماعة كلهم. والاعتماد المتبادل الايجابي يؤدي الى أن يندفع الأعضاء الى مساعدة بعضهم البعض وقبول بعضهم التأثير الذي يزاوله الآخرون، والتنسيق فيما بينهم، مما يؤدي الى دعم تآلفهم ووحدتهم في مواجهة الجماعات الأخرى.

أما من حيث الوسائل، فان الاعتماد المتبادل يكون سلبيا عندما لا يمتلك كل فرد في الجماعة الوسائل التي يحقق بها أهدافه بدرجة كافية مما يجعله في حاجة الى الاستعانة بالآخرين. بينما يكون الاعتماد المتبادل ايجابيا اذا لجأت الجماعة الى العمل التكاملي بين أعضائها، بمعنى أن عمل كل منهم يكمل عمل الآخرين. ورغم أن هذا الاعتماد المتبادل الايجابي يمكن أن يصل بالجماعة الى نتائج ايجابية، الا أنه يؤخذ عليه قيامه على تقسيم العمل الذي يفقد الفرد احساسه بتأكيد ذاته.

ويقصد بالسلبية والايجابية هنا مدى استفادة الجماعة ككل من الاعتماد المتبادل كعملية اجتماعية. فاذا كانت الفائدة تعود على الأفراد بوصفهم أفرادا، كان الاعتماد المتبادل سلبيا لأنه لا يؤدي الى الائتلاف

بين أعضاء الجماعة ولا يوحد بين مصالحهم الخاصة. ويحدث العكس تماما عندما تعود الفائدة على الجماعة كلها ككيان متكامل. ولذلك، فان الاعتماد المتبادل السلبي يميل بدرجة أكبر نحو تأكيد الفردية والاستقلال بين أعضاء الجماعة، بينما يهدف الاعتماد المتبادل الايجابي الى تقوية روح الجماعة وقيمها.

وسواء كان الاعتماد المتبادل في الأهداف أو الوسائل بين أعضاء جماعة ما، فانه يؤدي الى ظاهرة الوحدات الفرعية Subunits داخل الجماعة. وتتكون هذه الوحدات الفرعية عندما يشعر أعضاء كل وحدة منها أنهم يتفقون فيما بينهم على أهداف تختلف عن الأهداف التي يسعى اليها الآخرون. وهنا يصبح الاعتماد المتبادل بين أعضاء كل وحدة ايجابيا، بينما يكون سلبيا بين كل وحدة والأخرى.

ومن الواضح هنا، أنه اذا كانت الأهداف الفرعية أو الجزئية يمكن أن تقسم كل جماعة الى وحدات فرعية، فان الأهداف الرئيسية تدفع هذه الوحدات الفرعية الى الاعتماد المتبادل الايجابي. ويكون في هذه الحالة امتدادا للاعتماد المتبادل الايجابي داخل كل وحدة وتطويرا له. وهذه مسلمة لا تحتاج الى تدليل طالما نسلم بأن الجماعة كيان متكامل ولها شخصيتها المميزة والمتكاملة. وهنا تكون الوحدة الفرعية الأقوى هي المحركة لهذه العملية الاجتماعية كلها.

ولقد ثبت من الدراسات التجريبية أنه كلما زاد حجم الجماعة، كلما زاد عدد الوحدات الفرعية المتجهة نحو الاعتماد المتبادل الايجابي داخل كل منها، ثم بينها جميعها. فالجماعة التي تتكون من ثلاثة أعضاء تقوم بينها أربع علاقات، ثلاث منها فرعية والرابعة تجمعهم معا. بينما الجماعة التي تتكون من أربعة أعضاء يقوم بينها احدى عشر علاقة، ست منها ثنائية، وأربع منها رباعية، والحادية عشر هي التي تجمع بين

أعضاء الجماعة كلهم. وهذا التركيب لعملية الاعتماد المتبادل بين أعضاء الجماعة يفسر سلوك الجماعة بطريقة واضحة ومنظمة[٥]. وما ينبغي أن نلاحظه هنا هو أن الوحدة الفرعية الأقوى تكون هي المحركة لهذه العملية الاجتماعية كلها.

السلطة والنفوذ Influence and Power:

تضيف السلطة والنفوذ، كعملية اجتماعية، بعدا آخر لعملية الاعتماد المتبادل بين أعضاء الجماعة، لأنها لا تساعد فقط على كشف الكيفية التي تعمل بها الجماعة، ولكنها تساعد أيضا على كشف الكيفية التي يساعد بها الاعتماد المتبادل على ظهور الجماهير النوعية بين أعضاء الجماعة. ولذلك، فان السلطة والنفوذ، كعملية اجتماعية واحدة، هما اللذان يترجمان الاعتماد المتبادل الى سلوك واقعي، حتى ولو كانت الجماعة تتكون من فردين فقط.

وفي كل الجماعات الانسانية، مهما كان بنيانها وحجمها وهدفها، يمارس الأعضاء التأثير المتبادل فيما بينهم. وخلال عملية التأثير المتبادل تتغير أفكار الأعضاء واتجاهاتهم نحو أنفسهم، ونحو بعضهم البعض، ونحو الجماعة التي ينتمون اليها، بل ونحو المجتمع أو العالم الذي يعيشون فيه. فالتأثير المتبادل قائم بين الأفراد، وبينهم وبين جماعاتهم، وبين الجماعات بعضها البعض.

وخلال هذه العملية أيضا، يتنافس الأفراد فيما بينهم ويتصارعون على المراكز الاجتماعية. ويتم التأثير من خلال ست مجالات رئيسية، هي الفائدة والقوة والخبرة والشرعية والمرجعية والمعلومات. فالفرد الذي يملك افادة الآخرين أو لديه قوة أكبر منهم أو خبرة لها أهميتها أو

---

(5) Raven, B. and J. Rubin, Ibid, P. 264.

معلومات لها قيمتها أو حق شرعي أو تقليدي، هذا الفرد يملك سلطة التأثير، أي قوة التأثير، أي يمارس نفوذا أكبر في مواجهة الآخرين. وطبيعي ألا يوجد فرد واحد يتمتع بكل هذه النوعيات الست. كما أن الأفراد تختلف أنصبتهم فيما يملكون منها. ومن هنا، أمكن القول بأن السلطة أو النفوذ، كعملية اجتماعية، تترجم الاعتماد المتبادل الى سلوك حقيقي، كما تساعد على وضع ملامح أكثر وضوحا للكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية في جماعة معينة.

فالاختلاف بين الأفراد في نوعية السلطة تعطي تصورا لامكانية تعدد الجماهير النوعية بحسب القضايا التي تواجهها الجماعة. واختلاف انصبة الأفراد فيما يملكون من كل نوع منها يعطي تصورا لامكانية ظهور جمهور نوعي معين كنواة للتفاعل الهادف داخل الجماعة. ثم تأتي الكيفية التي يبنى بها الاعتماد المتبادل بين الأعضاء لكي يعطي تصورا لامكانية تبلور مجالات أكبر وأوسع للتفاعل الهادف، مشكلة بذلك دينامية متكاملة داخل الجماعة. ومما يعطي لهذه الاستنتاجات أهميتها، أن السلطة والنفوذ، كعملية اجتماعية أساسية، تشكل نمطا موحدا للعلاقات داخل كل جماعة إنسانياً.

الأدوار الاجتماعية Social Roles:

يتكون الدور من نمط سلوكي مطلوب أو متوقع من الفرد بحسب مكانته داخل الجماعة التي ينتمي اليها. ولقد تبين من الدراسات التجريبية على التفاعل داخل الجماعات، أن وظائف الجماعة تتجه الى التنوع بتنوع مجموعات الأدوار المتكاملة غالبا. فهناك فرد يستطيع أن يهدىء المناقشات بين الأعضاء، وهناك بعض الأعضاء يقومون بتوضيح المواقف الجديدة وشرحها لأعضاء الجماعة، بينما هناك بعض آخر يتجه الى نقد الآراء التي يبديها أعضاء الجماعة، وبعض ثالث يمارس دور

الزعامة بكل ما يعنيه من تحمل لمسئولية تطوير أفكار الجماعة وتحريكها نحو أهدافها، الى جانب المحافظة على تناسق الجماعة وائتلافها.

ولا شك أن هذه الأدوار جميعها لا تتحدد بطريقة رسمية منظمة، ولكنها تتحدد بطريقة تلقائية. فالجماعة تتوقع دائما من بعض أعضائها أن يمارسوا هذه الأدوار عندما تدعو الحاجة الى ذلك. غير أن هذه الطبيعة التلقائية لكيفية ممارسة هذه الأدوار تتم داخل الاطار الثقافي لكل جماعة. فالتلقائية هنا لا تعني العشوائية، وانما تعني أنها سمة طبيعية وليست موضوعة أو مخططة أو عقلانية.

وليس أدل على هذه السمة الطبيعية للأدوار داخل كل جماعة، من أنها تنتشر في كل الجماعات سواء كانت ذات أهداف موجهة كجماعات العمل داخل المؤسسات وهي الجماعات التي تحكمها قيم العمل وتقاليده واجراءاته وقواعده التنظيمية، أو كانت تلك الجماعات غير رسمية ولا تحكمها الا قوة الولاء والانتماء التي يشعر بها أعضاؤها، ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا أن كل هذه الأدوار جميعها يمارسها الأعضاء داخل الاطار الثقافي لجماعتهم.

ويلاحظ أن شبكة الاتصال داخل المؤسسات المعاصرة تؤثر على تحديد الأدوار والنتائج التي يحصل عليها الأعضاء من أدوارهم. فقد تبين أن الأفراد الذين يقفون في نهاية شبكة الاتصال يكونون أقل حظا في عملية الاتصال من الأفراد الذين يقفون في بداية شبكة الاتصال، كما أنهم يكونون أقل رضاء عن النتائج التي تصل اليها الجماعة أو التي تتحقق من أدوارهم داخل الجماعة.

بينما في الجماعات غير الرسمية يكون لعناصر الشخصية تأثيرها على دور كل عضو وعلى حجم هذا الدور. فالأفراد الذين لهم شخصيات قوية يلعبون الأدوار الرئيسية، بينما يقنع الذين لهم شخصيات أقل قوة

بالأدوار الثانوية، وان كانت هذه النتيجة لها استثناءات، فقد تبين أن مكانة الفرد على شبكة الاتصال قد تكون أقوى تأثيرا من عناصر شخصيته. وتبين أن أصحاب الشخصيات الأقل قوة يلعبون دورا ايجابيا عندما يوضعون في نقاط مركزية على شبكة الاتصال، حيث تتغير أنماط سلوكهم ويحاولون اثبات قدرتهم على تحمل المسئولية.

غير أن هذا الاستثناء افتراضي وليس استثناء واقعيا. ذلك لأن أصحاب الشخصيات القوية يكونون أقدر على احتلال النقاط المركزية على شبكة الاتصال دون انتظار لأن يطلب أحد منهم ذلك، أو أن يساعدهم أحد على ذلك. ويدعم هذا الاستنتاج أن الادوار ذاتها تتسم بالتلقائية وليست أدوارا صناعية أو مرسومة، كما يحدث في التجارب المعملية.

الاتصال Communication:

ليس معنى تناولنا للاتصال هنا، كعملية اجتماعية، بعد تحليل العمليات الاجتماعية الأربع السابقة، أن أهميته تقل عن أي منها، أو أقل منها جميعها. فالاتصال له أهمية بالغة، حتى أنه لا يمكن تصور حدوث أي عملية من هذه العمليات الأربع الا بحدوث الاتصال بين أعضاء الجماعة. بل أنه لا يمكن تصور وصول كل عملية منها الى أبعادها أو حدوث التداخل والتكامل بينها، كدينامية واحدة للجماعة، الا اذا كان الاتصال جاريا بين أعضاء الجماعة بكيفية ايجابية.

وفي جميع الأحوال يبدأ الاتصال مع نشأة الجماعة. ويستمر معها طوال حياتها. وخلال اتصال الأعضاء ببعضهم، تتحقق أشياء عديدة داخل الجماعة. فالأعضاء يكتشفون معلومات جديدة عن أنفسهم، والكيفية التي يظهرون عليها بالفعل أمام الآخرين، والكيفية التي يحبون أن يظهروا عليها أمامهم. ويشعر الأعضاء بالحب تجاه بعض

الأعضاء وبالكراهية تجاه بعض آخر وبعدم الاهتمام تجاه بعض ثالث، وهكذا. كما أن الأعضاء يعلنون عن أنفسهم ويحاولون أن يحققوا ذاتهم بالكيفية التي يشعرون أنها معبرة عن شخصياتهم. ثم أنه خلال الاتصال قد لا يحقق البعض رضاء كاملا، وقد يحقق بعض آخر أدوارا كبيرة. ولا شك أن الاتصال يحقق للأعضاءأنماطا للسلوك تكون متشابهة بين كل الجماعات الانسانية.

ولقد أجريت دراسات عديدة للكشف عن مضمون عملية الاتصال داخل الجماعات الانسانية وبينها ومدى تأثيرها على العمليات الأخرى وتأثرها بها. ومن هذه الدراسات الرائدة، تلك الدراسات التي قام بها فريد بالز F. Bales على جماعات كثيرة خلال سنوات من التجارب المستمرة. وانتهى منها الى نتيجة هامة، أكد فيها وجود أنماط للتفاعل بين الأعضاء داخل الجماعات المستمرة. وقد جمعها هذا الباحث على شكل جدول للقياس يمكن استخدامه لتحليل أنماط الاتصال ومضمونها في مواجهة أي جماعة انسانية. وفيما يلي رسم توضيحي لهذا الجدول القياسي(٦).

(6) Bales, R. F. «Phases In Group Problem Solving». Journal of Abnormal and Social Psychology, No. 46, 1951. PP. 485 - 495.

رسم توضيحي لجدول قياس أنماط الاتصال والتفاعل داخل الجماعات الانسانية

مجموعة الأنماط	الأنماط	المفتاح
(أ) مجموعة الأنماط الاجتماعية والعاطفية: [ردود فعل ايجابية]	(١) تظهر التضامن وترفع المكانة الاجتماعية وتقدم المساعدة وتحقق الفائدة	(و)
	(٢) تظهر الصراع ومواجهة الاختلافات وتحقيق الرضاء	(هـ)
	(٣) تظهر الاتفاقات والقبول السلبي ومجالات الفهم والتعاقدات والالتزامات	(د)
(ب) مجموعة الأنماط الخاصة بالأهداف [محاولات للاجابة]	(٤) تظهر الاقتراحات والتوجيهات وتدعم الاعتماد المتبادل	(جـ)
	(٥) تظهر الرأي والتقييم والتحليل والتعبير عن المشاعر والرغبات	(ب)
	(٦) تظهر الاتجاه والمعلومات والتكرار والتوضيح والتأكيد	(أ)
(جـ) مجموعة الأنماط الخاصة بالأهداف [تساؤلات]	(٧) تظهر التساؤلات حول الاتجاه والمعلومات والمراجعة والتأكد	(أ)
	(٨) تظهر التساؤلات حول الرأي والتقييم والتحليل والتعبير عن المشاعر	(ب)
	(٩) تظهر التساؤلات حول الاقتراحات وطلب التوجيه نحو أنماط السلوك الممكن	(جـ)
(د) مجموعة الأنماط الاجتماعية والعاطفية [ردود فعل سلبية]	(١٠) تظهر الاختلافات والرفض السلبي والأعمال الشكلية ومحاولات الانسحاب	(د)
	(١١) تظهر الصراع وطلب المساعدة والانسحاب من الميدان	(هـ)
	(١٢) تظهر العداوات وتفريغ المكانة الاجتماعية للآخرين والتأكيد على الذات	(و)

مفاتيح الجدول: (أ) مشكلات الاتجاه. (ب) مشكلات التقييم. (جـ) مشكلات السيطرة. (د) مشكلات القرار. (هـ) مشكلات ادارة الصراع (و) مشكلات التكامل [الرموز مسميات للأسهم].

ويتبين من هذا الجدول القياسي مثلا، أن الجماعات التي تتجه نحو مواجهة مشكلة ما، تبدأ تفاعلها بالتعرف على المشكلة وتحديد اتجاهها نحوها باستخدام نمط رقم ٦ ونمط رقم ٧. ويلي ذلك عمليات التقييم وتحديد أهداف الجماعة باستخدام نمط رقم ٥ ونمط رقم ٨. ثم يلي ذلك تحديد الكيفية التي تتحقق بها أهداف الجماعة باستخدام نمط رقم ٤ ونمط رقم ٩. وخلال العمليات السابقة تتنوع الأدوار وتتعدد وتتبلور التخصصات وتتحدد المكانة والسلطة والنفوذ وترتيبها، ويحدث الصراع وقد تظهر العداوات والخلافات حتى تبدو الجماعة وكأنها لن تستطيع أن تحقق شيئا أو أن تصل الى شيء. وتتركز ردود الفعل على نمط رقم ١٠ ونمط رقم ١١ ونمط رقم ١٢. وكلما طالت مدة التفاعل داخل هذه الأنماط الثلاثة كلما أصبح وجود الجماعة ذاتها مهددا. وهنا يأتي جانب من الجوانب الهامة لدور الجمهور النوعي ممثلا في عدد من الأعضاء الذين يتولون توجيه الجماعة ومواجهة الخلافات بين الأعضاء وتصفية النزاعات والعودة بالجماعة الى التضامن والائتلاف ومساعدتها على الوصول الى قرار موحد باستخدام نمط رقم ١ ونمط رقم ٢ ونمط رقم ٣.

ورغم أن دينامية الجماعة لا تحدث بهذا التحديد القاطع أو التتابع الواضح، حيث أن التفاعل والتداخل والتكامل صفات أساسية لدينامية الجماعة، ورغم أن هذا الجدول القياسي تعرض لكثير من الانتقادات، الا أنه ليس هناك شك في أن هذا الجدول القياسي الذي توصل اليه بالز F. Bales يعتبر أداة مفيدة لتحليل عملية الاتصال داخل الجماعة، ووصف الكيفية التي تعمل بها، وخاصة ما يتصل منها بالكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية في مواجهة القضايا التي تتصل بمصالح جماعتها.

وتتضح الأبعاد الكاملة لهذه الاستنتاجات، اذا وضعنا في الاعتبار أن أعضاء الجماعة يختلفون فيما بينهم حول حجم اسهامهم في عملية

الاتصال، كما يختلفون فيما بينهم حول العدد الذي يتصل به كل منهم، وكذلك يختلفون في قدرتهم على ممارسة الاتصال واستخدامه الاستخدام المؤثر، وبالتالي يختلفون فيما بينهم في تحريك عملية الاتصال وتحقيق أهدافها. وهذه الاعتبارات لها أهميتها ليس فقط في فهم مضمون هذه الاستنتاجات، ولكن أيضا في تصور الكيفية التي يمكن أن تحدث بها.

وهذه الاعتبارات الهامة تشدنا الى العمليات الأربع الأخرى، وهي التقييم والاعتماد المتبادل والسلطة أو النفوذ والأدوار الاجتماعية والاتصال، لكي نؤكد هنا أن تداخل هذه العمليات مع الاتصال كعملية خامسة الى جانب تكاملها جميعها، هو الذي يعطي للجماهير النوعية داخل الجماعات الانسانية عناصر النشأة والوجود كنواة فعالة تشكل دينامية كل جماعة وتوجهها نحو الأهداف المشتركة، وان كانت غير كافية وحدها لكي تفسر الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها وتبلورها داخل اطار الدينامية الكاملة للجماعة كلها.

** * **

المبحث الثاني

الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها

يقصد بالكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها، تلك العوامل التي تتفاعل معا ويستطيع بها كل جمهور نوعي أن يتحول الى نواة فعالة تتحرك كمجال للتفاعل ويمكنها أن تتبلور الى مجالات أوسع تشمل الجماعة كلها. وهذا يعني أن تحليل الكيفية التي تتشكل بها مجالات التفاعل، ينصرف الى اتجاهين: احدهما الى داخل كل جمهور نوعي حيث التفاعل الهادف بين أعضائه، والآخر الى خارج كل جمهور نوعي حيث التفاعل الهادف بينه وبين جماعته كلها.

ومجالات التفاعل داخل كل جمهور نوعي وخارجه باتساع جماعته كلها والتي قد تمتد كذلك لتشمل العلاقات بين جماعته والجماعات الأخرى، لا تتشكل الا اذا توفرت عدد من العوامل القادرة على التفاعل معا داخل اطار موقف اجتماعي معين يقدم المثيرات الدافعة الى هذا التفاعل. وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام رئيسية: أولها، يضم العوامل التي تشكل معا مناخا اجتماعيا ملائما داخل الجماعة. وثانيها، يضم العوامل التي تشكل معا مناخا نفسيا ملائما داخل الجماعة. وثالثها، يضم العوامل التي تشكل معا استعدادات مكتسبة أو خبرات مكتسبة توفر لأعضاء الجمهور النوعي صفات القدرة على التأثير باستثمار العوامل والعناصر المتفاعلة داخل المناخين الاجتماعي والنفسي داخل الجماعة.

غير أن تقسيم هذه العوامل بهذه الكيفية لا يعني اطلاقا وجود فواصل أو حواجز بينها أو أنها توجد هكذا في الواقع. وانما هو تقسيم

بهدف الدراسة والتحليل. وما يحدث في الواقع هو أنها جميعها تتداخل معا وتتفاعل معا لكي تصنع الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها وسط جماعتها. ومجالات التفاعل هذه هي التي ينصرف اليها المفهوم العلمي لدينامية الجماعة كلها.

أولا: وجود المناخ الاجتماعي الملائم:

أثبتت الدراسات الاجتماعية ضرورة توفر عدد من العوامل بكيفية تحقق التأثير المتبادل والمتداخل بينها، لكي يتحقق المناخ الاجتماعي الملائم للتفاعل الهادف بين أعضاء جمهور نوعي معين من ناحية، وبينهم وبين أعضاء جماعتهم من ناحية ثانية، وهذه العوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

١ - قبول الأهداف المشتركة للجماعة والاقتناع بها: ان عمليات التفاعل الهادف بين أعضاء جماعة ما لا تتم الا اذا حدث بين الأعضاء تبادل للمعلومات بقدر معقول، واعتماد متبادل بدرجة كافية، واحترام للعمل وما يعنيه من أدوار اجتماعية متباينة ومتتالية وما يتطلبه من أنشطة معينة ومحددة، وغير ذلك من الأسس الهامة. وهذه الأسس لا يمكن تصور وجودها الا اذا قبل أعضاء الجماعة الأهداف المشتركة لجماعتهم واقتنعوا بها. ان عدم اقتناعهم بهذه الأهداف المشتركة يعني انتفاء الحاجة الى هذه الأسس التي تقوم عليها عمليات التفاعل بين الأعضاء بانتفاء الحاجة اليها، أو بانتفاء الاحساس بضرورتها.

والجماعة التي يسود أعضاءها الاتجاهات الذاتية وتتملكهم المصالح الخاصة، تتوزع بهم الأهواء، ويصبحون أقل استعدادا للتعاون معا من أجل الوصول الى أهداف مشتركة. وهنا تنعدم الرؤية الواضحة لامكانية وجود مثل هذه الأهداف المشتركة وسبل تحقيقها.

ثم أن قبول هذه الأهداف المشتركة للجماعة لا يكفي، لأنه يمثل

أبسط درجات الايمان بها، وانما الاقتناع الكامل يحقق الايمان الراسخ والاستعداد الكامل لتحمل كل التبعات من أجل الوصول اليها. وبالتالي يصبح من المقبول تصور امكانية وجود أسس للتفاعل الهادف بين أعضاء الجماعة، الى جانب امكانية قبول أعضاء الجماعة لكل ما يتطلبه هذا التفاعل الهادف من تضحيات مشتركة.

٢ - قابلية العمل للتقسيم: هناك أعمال تقوم بها جماعات معينة ولا يمكن تقسيمها أو تجزئتها، مثل جماعات الأطباء المتخصصين في المستشفيات العقلية، حيث يكون عليها أن تقرر بصفة جماعية ما ينبغي عمله لكل نزيل، أو الجماعات التي يكون عليها اتخاذ قرار جماعي في مواجهة خطر يتهددها أو يتهدد مجتمعها. ورغم أن كل جماعة من هذه الجماعات تضم متخصصين، ولكل منهم زاويته في النظر الى الموضوع الذي تتعرض له جماعته، الا أن كلا منهم لا يستطيع أن يستقل بعمله، لأن الموضوع وحدة واحدة، والقرار بشأنه ينبغي أن يكون واحدا. وهذه الجماعات تمارس ضغطا على أعضائها من أجل الوصول الى هذا القرار الواحد، حتى ولو كان ذلك على حساب المشاركة الفعالة لعدد من أعضائها.

غير أن غالبية الأعمال التي تقوم بها الجماعات الانسانية تقبل الانقسام أو التجزئة بحسب الصفات الخاصة لأعضائها وبحسب خبراتهم المتاحة. وهذه الأعمال تسمح بالاستفادة الكاملة من طاقات الأعضاء، وان كانت تتطلب وجود التعاون والتنسيق بينهم. والتعاون يعني العمل الجماعي الاختياري، بينما يعني التنسيق العمل الجماعي الموجه.

وسواء كان العمل قابلا للانقسام أم لا، فانه في الحالتين يسمح بقيام التفاعل الهادف بين الأعضاء، وان كان التفاعل مضغوطا ومجالاته ضيقة في حالة عدم قابلية العمل الى الانقسام، بينما يحدث العكس تماما

في الحالة الثانية. كما أنه في الحالتين يسمح العمل بظهور الجماهير النوعية مع توفر الفرصة أمامها لممارسة تأثيراتها، وان كانت الحالة الثانية تعطي للجماهير النوعية قدرات أكبر.

٣ - وجود شبكة اتصال قوية: ان صفة القوة التي ينبغي توفرها هنا لشبكة الاتصال بين أعضاء الجماعة تعني أمورا كثيرة هامة وضرورية. فهي تعني عدم التباين الشديد في المكانة الاجتماعية بين الأعضاء الذين تمتد بينهم خيوط هذه الشبكة. فلقد تبين من دراسة نفسية اجتماعية، سبقت الاشارة اليها، ان كفاءة شبكة الاتصال في جماعة ما تعتمد على عدم وجود تناقض في المكانة الاجتماعية للأعضاء. فهذا التناقض أو التباين يؤدي الى حدوث استقطاب داخل الجماعة، فينقسم الأعضاء الى فريقين غير متساويين في المكانة أو القدرة على التأثير. وسوف يكون الفريق الأضعف أقل كلاما وتأثيرا وأكثر اذعانا وخضوعا، مما يعوق مشاركته الفعالة في دينامية جماعته، ويمنع اسهامه بايجابية فيما تصل اليه من نتائج(٧).

كما تعني شبكة الاتصال القوية توفر وسائل الاتصال كما نوعا، وبالشكل الذي يسمح بحرية استخدامها أمام جميع أعضاء الجماعة، على أن تتوفر فيهم القدرة على استعمالها بكفاءة. ويخطىء من يظن بأن احتكار القلة لشبكة الاتصال داخل الجماعة يؤدي الى سلامة الوصول الى القرارات. ان هذا الاحتكار قد يؤدي بالفعل الى سرعة اتخاذ القرارات، ولكنها سوف تكون قرارات مشكوكا في قيمتها، لأنها لم تتحقق عن طريق التفاعل الايجابي العميق والمشاركة الاختيارية الواسعة مما يتيح للجماعة كلها تصحيح السلبيات ودعم الإيجابيات، فتأتي قراراتها أقرب إلى الصواب، وهذا يعطيها قيمتها وأصالتها، كما يوفر

(7) Reaves, B. and J. Rubin, Op. Cit . P. 364.

لها مناخا نفسيا يضمن لها دوام الالتزام بها.

وتعني شبكة الاتصال القوية كذلك توفر المعلومات الكافية مع سهولة تداولها وضمان حرية تبادل الآراء حولها بنظام. وهناك دراسة قام بها بوجارت L. Bogart يشير فيها الى أن الآراء وليدة الظروف التي تحيط بها، فلكي تكون آراء قوية وايجابية ينبغي أن تحيطها ظروف توفر لها الحرية والنظام، والحرية تعني تبادل الآراء والتعبير عنها بصراحة، بينما يضمن لها النظام عدم التدخل أو المقاطعة[٨].

٤ - كبر حجم الجماعة: كلما كان حجم الجماعة كبيرا، كلما كان ذلك أدعى الى أن تتوفر لها المعلومات والحقائق بكثرة حول الموضوع الذي يتصل بمصالحها المشتركة، وكثرة المعلومات والحقائق توفر لدينامية الجماعة وقودها، فتصبح أكثر فعالية، وتستطيع أن تصل بالجماعة الى قرارات أكثر نضجا. لكن حجم الجماعة اذا زاد بالقدر الذي لا يسمح لكل عضو بالاسهام في دينامية الجماعة، فان كبر الحجم قد يصبح هنا عاملا معوقا وليس عاملا مساعدا.

ذلك، لأنه كلما كبر حجم الجماعة، كلما اقتصرت المساهمة في ديناميتها على أقل عدد من أعضائها، وهم الأعضاء الذين يتجهون الى السيطرة على الجماعة أو الذين يستهدفون نفعا أكبر من قراراتها أو الذين يتمتعون بصفات أكفأ. ولا شك أن هذه الحالة، تلقي على الجمهور النوعي مسئولية أكبر وتجعل له دورا أكثر اتساعا، لأن بقية أعضاء الجماعة سوف تعتمد عليه بدرجة أكبر، سواء في مقاومة الانحرافات التي تبدو من بعض الأعضاء، أو في الوصول الى قرارات أفضل وأنفع وأشمل.

---

(8) Bogart, L. Silent Politics; Polls and The Awareness of Public Opinion. New York and London: Wiley, 1972. P. 151.

٥ - التركيب غير المتجانس للجماعة: ان عدم التجانس في تركيب الجماعة يعني عدم التشابه في صفات الأعضاء وامكاناتهم، مثل الخبرات أو المهارات أو الشخصيات أو الخلفية الاجتماعية. وهو عامل ايجابي من العوامل المشكلة للمناخ الاجتماعي الملائم. فهناك مواقف كثيرة يكون فيها من المفيد تنوع الاتجاهات والآراء ووجهات النظر وهي كلها مواقف تتسم بالتعقيد، وتتطلب من الأعضاء خلفية ثقافية واسعة ومتباينة حتى يمكن تغطية الجوانب المتعددة والمتشابكة لكل موقف منها.

فاذا فرضنا أن هناك موقفا على مستوى المجتمع ويهم أطرافا عديدة، فان حرمان أي طرف منها من التمثيل داخل اللجنة التي تبحث مثل هذا الموقف، سوف يؤدي بالضرورة الى تضييق المناقشة وتوجيهها وجهة قد لا تصل باللجنة الى قرار صائب. وهنا يكون تمثيل جميع الأطراف مفيدا، حتى ولو كانت هذه الأطراف غير متجانسة، لأن عدم التجانس يوفر لدينامية الجماعة قدرا أكبر من الفعالية، بحيث تستطيع أن تصل في النهاية الى قرار أكثر نضجا وأعمق مضمونا.

وهناك عدد من التجارب العلمية التي قام بها رتشارد هوفمان R. Hoffman وأثبت فيها أن الجماعات غير المتجانسة في تركيبها العضوي تكون أكثر ايجابية من الجماعات المتجانسة. ويرجع هذا الى ما يتوافر للجماعات غير المتجانسة من معلومات أكبر حول موضوع المناقشة والى اتجاه الأعضاء الى الاحتكاك والتفاعل البناء بالاستفسار حول كل نقطة تتجه اليها مناقشاتهم، وخاصة تلك النقاط التي لا تكون معروفة أو ملموسة عند غالبية الأعضاء.

ويضيف رتشارد هوفمان R. Hoffman في تبريره للنتائج التي توصل اليها، أن التجانس بين الأعضاء يؤدي الى نوع من الاستقطاب، فكل

عضو يميل الى مسايرة من يشابهه في صفاته وامكاناته، فاذا وجد هذا التشابه فان العضو يميل الى اهمال من يتعارض معهم، وخاصة اذا كانوا قلة بين أعضاء الجماعة، على الرغم من أن آراءهم قد تكون لها أهميتها ومغزاها[٩].

ومن هنا يمكن القول أن عدم التجانس في تركيب الجماعة يمكن أن يساعد على وجود دينامية أكثر فعالية بين أعضاء الجماعة. لكن أهمية عدم التجانس كعامل فعال ينبغي أن يقترن بتوفر درجة كبيرة من الوعي بين أعضاء الجماعة، لأن ارتفاع الوعي يعني القدرة على تحمل المناقشات الحادة وقبول ما يتخللها من اختلافات قد تصل الى حد التعارض. فارتفاع الوعي بين أعضاء الجماعة يعطي لعدم التجانس كل ايجابياته ويبعد عنه كل ما قد يترتب عليه من سلبيات محتملة.

وتؤكد هذا الاستنتاج دراسة تجريبية قام بها ثلاثة من الباحثين، هم هاريترياندز H. Triandis والنيور هال E. Hall وروبرت أوين R. Ewen. فلقد أعد هؤلاء الباحثون ثلاث جماعات سياسية: تضم الأولى منها أفرادا متحررين، وتضم الثانية أفرادا محافظين، وتضم الثالثة أفرادا تختلط اتجاهاتهم السياسية وتتباين. وأجريت التجربة لمعرفة أي الجماعات الثلاث أكفأ في الوصول الى قرارات سياسية أنضج، وأكدت النتائج أن الجماعة المختلطة أقلها كفاءة. فأعادوا التجربة مرة ثانية بعد أن أعطوا أفراد الجماعة المختلطة تدريبا على أصول المناقشات وتحمل الاختلافات خلالها، فجاءت النتيجة لتؤكد أن الجماعة المختلطة أصبحت أكثر هذه الجماعات كفاءة وايجابية[١٠].

---

(9) Hoffman, R. «Group Problem Solving». In Leonard Berkowitz, Advances In Experimental Social Psychology, Vol. 2, New York: Academic Press, 1966. PP. 99 - 132.

(10) Triandis, H. and Others. «Member Heterogeneity and Dyadic Greativity. Human Relations, Vol. 18, 1965. PP. 33 - 55.

٦ - التماسك والتآلف بين أعضاء الجماعة: يعتبر التماسك والتآلف من الصفات الأساسية للجماعات الايجابية، فاذا ساد أعضاء الجماعة التماسك والتآلف، فان سلوكها يكون خلاقا ومنتجا، لأن هاتين الصفتين تؤديان بالأعضاء الى درجة أكبر من المساهمة الفعالة وحرية الاتصال وقبول الأهداف المشتركة للجماعة، مع تقليل العداوة والتوتر بينهم. وهذا يعني أن هاتين الصفتين تخدمان الصفات أو العوامل الأخرى وتعطيها مزيدا من الفعالية الى جانب ما تتمتع به كل منها من قوة ذاتية.

ومع ذلك، فهناك عدد من السلبيات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. فاذا زادت نسبة هاتين الصفتين في الجماعة عن الاعتدال، كان من شأنها أن تعوق فعالية الجماعة، حتى ولو بدأت دينامية الجماعة قوية، فانها لا تلبث أن تتضاءل تدريجيا، لأن الجماعة تفقد وضوح الرؤية لأهدافها أو لأن الجماعة قد تتمسك بتقليد معين حتى ولو كان مؤثرا على فعاليتها، أو لأنها تضطر الى الضغط على الأقلية واخضاعها حتى ولو كان الصواب في رأيها. وهذه كلها حالات تشكل سلبيات التماسك والتآلف اذا تحققا بنسبة مفرطة فى المبالغة.

٧ - توفر الاستعداد للقيادة: تعتمد فعالية الجماعات الانسانية على مدى ما يتوفر لها بين أعضائها من استعداد للقيادة. وهذا الاستعداد لا يحققه عنصر معين، ولكنه يتحقق من تفاعل مجموعة من العناصر الفردية والجماعية والاجتماعية. فالقيادة ليست الا قدرة على الاستجابة لموقف معين بالكيفية التي تكون مناسبة لتحقيق الأهداف المشتركة للجماعة.

وكما تؤثر العوامل المشكلة للمناخ الاجتماعي الملائم على ظهور

---

(11) Shaw, M. and L. Shaw. «Some Effects of Sociometric grouping upon learning In A Second Grade Classroom». Journal of Social Psychology, Vol. 57, 1962. PP. 453 - 458.

القيادة بين أعضاء جماعة ما، فان القيادة لها أيضا تأثيراتها على كل عامل من هذه العوامل بدرجات متفاوتة. فهي تؤثر بدرجة ما على أهداف الجماعة ودرجة قبول الأعضاء لهذه الاهداف. وهي تؤثر بدرجة ما على الكيفية التي تتوزع بها الأدوار بين أعضاء الجماعة، والكيفية التي تتجدد بها المكانات الاجتماعية وأنماط السلوك، كما تؤثر بدرجة ما على الآثار السلبية لعدم التجانس بين الأعضاء وعلى الآثار السلبية للأقليات، من أجل تحقيق مزيد من التآلف والتماسك.

ويقترن مفهوم القيادة غالبا بالجماعات الرسمية التي تضمها المؤسسات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. لكن هذا الاقتران لا يمنع ظهورها بين الجماعات غير الرسمية. وقد تأتي القيادة الى الجماعة بالتعيين، كما يحدث غالبا في الجماعات الرسمية داخل بيئة العمل. وقد تأتي بالاختيار كما يحدث في الجماعات الرسمية في المؤسسات السياسية كالأحزاب، وقد تظهر القيادة تلقائيا نتيجة التفاعل بين العناصر المشكلة لموقف معين.

وتطلق صفة القيادة على شخص معين، وقد تمتد لتشمل شخصية أو أكثر. فاذا عرفنا أن القيادة تأتي كحصيلة للتفاعل بين العناصر الفردية والجماعية والاجتماعية داخل بوتقة موقف اجتماعي معين في مواجهة جماعة معينة، لأمكن القول أن كل الأعضاء الأكثر استجابة لهذا الموقف الاجتماعي والأكثر استعدادا لتحمل أعبائه تنطبق عليهم أيضا صفة القيادة. ومن هنا، فان أعضاء الجمهور النوعي الذين يشكلون النواة الفعالة داخل كل جماعة انسانية يمكن وصفهم بالقادة، خاصة وأن عددهم يكون من القلة بحيث لا يجعل استخدام هذه الصفة في مواجهتهم استخداما مائعا.

وتختلف التعريفات وتتباين حول مفهوم القيادة. فبعضها يركز على عنصر واحد من العناصر المشكلة لها، وبعضها يركز على أكثر من

عنصر. ومع ذلك، يمكن النظر الى هذا المفهوم من أكثر من زاوية تعطي جميعها لهذا المفهوم كل أبعاده وتوفر له كل مضمونه. فالقيادة مركز إجتماعي، وهي أيضاً دور اجتماعي ثم هي كذلك شخصية إجتماعية. ويمكن القول بأنها كل هذه المعاني جميعها مجتمعة في شخص معين أو في أشخاص معينين.

والقول بأن القيادة مركز اجتماعي، يتضمن التفرقة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة، لأنه لا يمكن تصور وجود قادة داخل جماعة معينة بدون أن يكون لهم تابعين. واذا أردنا تبسيطاً أو تخفيفا في استخدام الكلمات المعبرة عن هذه الزاوية في النظر الى القيادة، فان تصورنا لوجود أعضاء أكثر فعالية يقترن بتصورنا بوجود أعضاء أقل فعالية، وهذا النوع الأخير يكون تابعا بالتأثير المباشر وغير المباشر لأعضاء النوع الأول. ومن هنا، يكون لأعضاء النوع الأول مكانتهم الاجتماعية أو مراكزهم الاجتماعية بين أعضاء الجماعة التي ينتمون اليها.

والقول بأن القيادة دور اجتماعي، يعني أن المكانة الاجتماعية أو المركز الاجتماعي يقترن بها مجموعة من التوقعات التي تعطي لكل قائد دورا مميزا داخل الجماعة. فكل قائد يقوم بتوجيه جماعته وتقديم الآراء وأنماط السلوك المؤثرة على أعضاء الجماعة، ويمارس الاتصال بدرجة أكبر، ويتكلم أكثر، ويسيطر بأفعاله القوية وسلوكه الايجابي، ويكون أكثر الأعضاء تمسكا بالجماعة والتصاقا بها وتعصبا لقيمها وتقاليدها، ليصبح قدوة صالحة لغيره، وفي نفس الوقت يملك حساسية أكبر يستشعر بها أهمية التغيير في الوقت المناسب. وهذه كلها توقعات عامة تشكل دورا اجتماعيا مميزا للقيادة داخل كل جماعة انسانية.

ومن ناحية أخرى، يمكن النظر الى الدور الاجتماعي على أنه مجموعة من الوظائف التي يؤديها القائد خدمة لمصالح الجماعة التي ينتمي

اليها. وهذه الوظائف تتصل بتوجيه أنشطة الجماعة والتنسيق بينها بالكيفية التي تستطيع بها الجماعة تحقيق أهدافها، ومساعدتها على البقاء والاستمرار. وهذه الوظائف تكون محددة بوضوح في الجماعات الرسمية، ولكنها تكون أقل تحديدا ووضوحا في الجماعات غير الرسمية.

أما القول بأن القيادة تعني شخصية اجتماعية بارزة، فذلك لأنها تتطلب مواصفات معينة تتوفر في بعض الأفراد ولكنها لا تتوفر في كل الناس. وقد لا تظهر هذه المواصفات الا عندما يتولى الفرد مركزا اجتماعيا قياديا، كما يحدث في الجماعات الرسمية. بل ان المركز الاجتماعي القيادي قد يدفع الفرد أحيانا الى أن يظهر صفات لم تكن معروفة عنه على وجه الاطلاق، وان كان المركز الاجتماعي قد يقضي أحيانا على فرد آخر لأن شخصيته لم تكن من المرونة، بحيث يستطيع أن يرتفع بامكاناته المحدودة أو غير المعروفة الى مستوى التوقعات التي تقترن بهذا المركز الاجتماعي القيادي. ومن هنا كان قولنا بأن القيادة تعني تفاعل مجموعة عوامل فردية وجماعية واجتماعية داخل اطار موقف اجتماعي معين.

ولذلك، يكون من المهم تحليل ما يقصد بالفعل بهذه المجموعة من العوامل الفردية والجماعية والاجتماعية حتى يتوفر لمفهوم القيادة كل مضمونه وأبعاده. ويمكن القول بصفة عامة، ان هذه المجموعة من العوامل تشمل الصفات الخاصة لشخصية القائد، وتشمل أيضا العناصر المشكلة لموقف اجتماعي معين سواء فيما يتصل بالجماعة ككل أو فيما يتصل بالحدث أو الموضوع الذي تواجهه الجماعة. ثم إنها تشمل تفاعل هذه الصفات معا ليتشكل منها مفهوم القيادة بكل أبعاده.

فمن حيث الصفات الخاصة بشخصية الزعيم أو القائد، نجد أن هذه الصفات شغلت أذهان المفكرين منذ العصور القديمة، فقد كتب أرسطو

في كتابه السياسة نظريته حول الرجل العظيم، والتي يرى فيها امكانية الحكم على شخص ما بأنه زعيم أو تابع منذ ساعة ميلاده. ولئن كان الباحثون اختلفوا حول حجم هذه الصفات التي ينبغي توفرها في القادة، الا أنهم اتفقوا حول ضرورة وجودها وأهميتها.

ويمكن اجمال هذه الصفات في سبع صفات أساسية. فالقائد ذكي ومتكيف واجتماعي ومسيطر وله حساسية تجاه التفاعلات الشخصية وقدرة على التمسك بالتقاليد ويفضل أن يكون ذكرا. وكل هذه صفات فردية، وكلما ارتفعت نسبتها عند شخص معين، كلما زادت الاحتمالات ي أن يصبح قائدا، والعكس صحيح تماما. ولقد وجهت الى هذه الدراسات العلمية انتقادات كثيرة، ومع ذلك، تبقى حقيقة منطقية وواقعية مضمونها أنه ليس هناك قائد بدون صفات شخصية تميزه.

أما من حيث العناصر المشكلة لموقف اجتماعي معين، فانها تتفرع الى نوعين من العناصر، أحدهما ينصرف الى العناصر المتصلة بجماعة معينة مثل مكانة القائد بين جماعته ومكانته على شبكة الاتصال وحجم الجماعة التي ينتمي اليها. أما النوع الثاني، فهو يضم العناصر المتصلة بطبيعة الموضوع الذي يواجه الجماعة كلها. والعناصر الداخلة في النوعين معا هي التي تشكل الموقف الاجتماعي وتأثيره على ظهور القيادة بين أعضاء جماعة معينة.

ولا شك أن مكانة فرد معين بين جماعته قد تخلق منه قائدا. وهذه المكانة قد تتحقق بطريقة منتظمة أو بطريقة تلقائية تحت ضغط ظروف اجتماعية معينة. فاذا احتل الفرد هذه المكانة البارزة بين جماعته، فان عليه أن يمارس دوره كقائد وبالكيفية التي تتوقعها منه جماعته، ثم ان جميع الأعضاء في جماعته سوف يعاملونه بالكيفية التي تتفق مع مكانته.

كما ان مكانة أفراد معينين على شبكة الاتصال قد تفرض عليهم

أن يكونوا ايجابيين، حيث تتوقف عليهم ايجابية عملية الاتصال بين أعضاء الجماعة كلها، وبالتالي قد تتوقف عليهم ايجابية النتائج التي تصل اليها دينامية الجماعة في مواجهة مصلحة معينة، حيث يكون عليهم في هذه الحالة تحريك العملية كلها وتوجيهها بطريقة ايجابية وبناءة.

ثم ان حجم الجماعة له آثاره المباشرة على ظهور القيادة بين جماعة ما. وتبين أنه كلما كبر حجم الجماعة، كلما كان هناك مجال أكبر للاحتكاك بين أعضائها، وبالتالي كلما زادت احتمالات ظهور عدد منهم ليمارس دوره في توجيه الجماعة نحو أهدافها المشتركة عن طريق التأثير على أعضائها تأثيرا تتزايد درجاته كلما زاد حجم الجماعة.

ويضاف الى ذلك، ما تعنيه طبيعة الموقف الذي يواجه جماعة ما. وهناك قول شعبي شائع يصور الأهمية البالغة لطبيعة الموقف بالنسبة لظهور القيادة في جماعة معينة. فالناس تردد دائما ما معناه أن الشدائد لا يقدر على مواجهتها الا القلة التي تملك القدرة على السيطرة والتوجيه، بينما يكثر الناس الذين يدعون هذه القدرة في الأوقات العادية. فاذا واجهت الجماعة موقفا اجتماعيا صعبا، كان ذلك أدعى الى ظهور أفراد قادرين على قيادة الجماعة كلها والعبور بها الى شاطىء الأمان.

وأخيرا نأتي الى أهمية التفاعل بين صفات القيادة والعناصر المشكلة لموقف اجتماعي معين. وذلك لأن القيادة لا يمكن فهمها بصفاتها وحدها ولا بالعناصر المشكلة للموقف الاجتماعي وحدها، وانما التفاعل بينها جميعها هو الذي يعطي للقيادة كل مضمونها وأبعادها وأهميتها. ومن ثم، فان أي تحليل لظاهرة القيادة في جماعة ما ينبغي ألا يفصل بين هذه الصفات والعناصر الا اذا كان هذا الفصل مرحليا.

ويلاحظ هنا، أن كل العوامل المشكلة للمناخ الاجتماعي الملائم بما

فيها العناصر التي تبرز القيادة داخل جماعة ما، ما هي الا عوامل بنائية أي تتصل بالنظام البنائي لهذه الجماعة أو تلك. فاذا توفرت وتكاملت وتفاعلت بالدرجة التي تلقى استجابة من أفراد لهم صفات شخصية مميزة، فان هذا يخلق البيئة الاجتماعية المناسبة لقيام الجماهير النوعية بتشكيل مجالات تفاعلها التي تتسع لتشمل الجماعة كلها في دينامية واحدة تواجه موقفا معينا يتصل بمصلحة أساسية مشتركة.

ان أهمية العوامل المشكلة للمناخ الاجتماعي الملائم، هي أنها تسهم في خلق بيئة صالحة تستطيع الجماهير النوعية داخلها أن تكون أكثر فعالية وتأثيرا. وهذا الاستنتاج يدفعنا الى القول بأن الجماعات تختلف فيما بينها في درجة استعدادها لظهور الجماهير النوعية بين أعضائها وتوفير الظروف المناسبة لفعاليتها وممارستها لتأثيرها. وهذه الدرجة من الاستعداد تعتمد اعتمادا كبيرا على توفر صفات بنائية معينة، هي تلك التي اسميناها بالعوامل المشكلة للمناخ الاجتماعي الملائم.

ثانيا: وجود المناخ النفسي الملائم:

يقصد بالمناخ النفسي الملائم وجود عدد من الدوافع النفسية عند أعضاء الجماعة، والتي تتفاعل معا بالكيفية التي تسمح للجمهور النوعي بممارسة تأثيره على أعضاء الجماعة بدرجة أكبر وأكثر فعالية، أي تتفاعل معا بالكيفية التي تجعل ظهور الجمهور النوعي وممارسته لدوره استجابة لعوامل نفسية ضاغطة داخل نفوس أعضاء الجماعة وعقولهم.

ولقد استطاع عالم النفس الاجتماعي الأمريكي ليون فستنجر L. Festinger أن يحلل جانبا من هذه الحقيقة عندما وضع نظريته حول المناظرة الاجتماعية Social Comparison Theory سنة ١٩٥٤م والتي أقامها على افتراض علمي مؤداه: أن الناس في حاجة الى استخدام الآخرين كمصدر للمعلومات حول الحقائق المادية

والاجتماعية(١٢).

كما استطاع زميله استانلي شاشتر مع آخرين S. Schachter أن يكمل الجانب الآخر لهذه الحقيقة بعد أن واصل تجاربه حول أبعاد هذه المناظرة الاجتماعية(١٣). ومن النتائج التي انتهى اليها هؤلاء الباحثون، يمكن أن نضع تصورا لمضمون ما نقصده بتوفر المناخ النفسي المساعد على تشكيل مجالات التفاعل التي تحدثها الجماهير النوعية بين أعضاء جماعة ما في مواجهة موقف يتصل بمصالحها المشتركة.

وبادىء ذي بدء، يمكن القول أن الناس تحتاج الى مقاييس للمقارنة بينهم وبين غيرهم. لكن هذه المقاييس ليست دائما ذات طبيعة مادية، ولكنها قد تكون ذات طبيعة اجتماعية، خاصة اذا انتفت المقاييس المادية أو ندر استخدامها في مجالات معينة. ويضرب أصحاب نظرية المناظرة الاجتماعية مثالا توضيحيا على ذلك بقولهم: ان الفرد يستطيع أن يحدد قوته البدنية بالمقارنة الى قوة الآخرين اذا استطاع أن يرفع ثقلا يزن مائة كيلو جراما في زمن محدود بينما يعجز الآخرون عن تنفيذ ذلك، أو يستطيع أن يحدد نسبة ذكائه بالمقارنة الى الآخرين اذا دخل معهم في قياس للذكاء واستطاع أن يتفوق عليهم، وهكذا.

لكن هذه المقاييس المادية ليست متاحة دائما، كما يقولون، فالفرد لا يريد فقط أن يحدد درجة قوته البدنية أو ذكائه أو أناقته، ولكنه يريد أيضا أن يحدد مكانه داخل اطار العلاقة التي تربطه بأصدقائه أو زملائه. ومن هنا، يكون اعتماده على المقاييس الاجتماعية، للقيام بعدد من المناظرات بينه وبين الآخرين، سواء في نواحي القدرات أو الآراء

---

(12) Festinger, L. «A Theory of Social Comparison Processes». Human Relations, Vol. 2, 1954. PP. 117 – 140.

(13) Schachter, S. and Others. «Cognitive, Social and Psychological Determinants of Emotional State». Psychological Review, Vol. 69, 1962. PP. 379–399.

أو المشاعر أو العواطف. لكن هذه المناظرات لا تجري بينه وبين كل أعضاء جماعته، ولكنها تجري بينه وبين أفراد معينين يختارهم لتشابههم معه في بعض النواحي التي لها أهميتها عنده.

ثم إنه ليست كل نواحي المقارنات الاجتماعية لها قيمة ايجابية متصاعدة. ففي المقارنة حول القوة الجسمية أو الذكاء يكون الأفضل هو الذي يحقق رقما أكبر من غيره، لكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بنواحي أخرى كالآراء والمعتقدات مثلا. فليس الأفضل هو من يعتنق آراء أكثر تطرفا من الآخرين أو يحس بمشاعر خوف تجاه موضوع معين تزيد عما يحسه الآخرون، وهكذا.

وواضح هنا، من مضمون هذه النظرية، أن المناظرات الاجتماعية تقوم على دوافع نفسية ضاغطة. فالفرد يعيشها دائما لأنه لا يريد أن يشعر في لحظة معينة أنه منعزل عن أعضاء جماعته. وأهمية هذه المناظرات الاجتماعية والعوامل النفسية الضاغطة التي تقوم عليها، تكمن في أن أعضاء الجماهير النوعية يقدمون لأعضاء جماعتهم مقاييس اجتماعية جاهزة في مواجهة موقف يواجه جماعتهم ويتصل بمصالحهم المشتركة. وهذا الدور يخفف من الضغوط النفسية التي تمارسها العوامل الكامنة وراء الحاجة الى هذه المقاييس الاجتماعية، فيصبح المناخ النفسي داخل الجماعة مناسبا بدرجة أكبر لتبلور مجالات التفاعل التي تقوم عليها دينامية الجماعة.

ورغم أن المناظرات الاجتماعية تتسع لتشمل كل المجالات الكثيرة والمتنوعة للعلاقات الاجتماعية بين أفراد جماعة ما، الا أنه يمكن الاستشهاد هنا بثلاثة مجالات أساسية، هي مجالات القدرات والآراء والعواطف أو المشاعر، لكي نؤكد ما انتهينا اليه من استنتاج. ذلك لأن جوهر هذه النظرية. هو الذي يعطي لها أهميتها في تصوير الكيفية

التي يتوفر بها المناخ النفسي الملائم لمجالات التفاعل التي تحدثها الجماهير النوعية وسط جماعتها.

ففي مجال القدرات، تبين من التجارب العلمية التي قامت عليها هذه النظرية، أن المناظرات الاجتماعية تجري من أسفل الى أعلا، وبدرجة نسبية محدودة ومحسوبة. ففي حالة القدرات الذهنية مثلا، نجد أن الفرد يناظر نفسه مع فرد آخر أعلا منه بشرط ألا يكون الفارق بينهما كبيرا، بينما لا يجازف بالمناظرة مع شخص آخر يعرف مقدما أن الفارق بينهما شاسع. غير أن هناك حالات خادعة فعندما يكون الشخص مغرورا، فانه يختار دائما المناظرة مع أشخاص آخرين يثق في قدرته على التفوق عليهم بسهولة.

وفي مجال الآراء، أثبتت التجارب العلمية أن الفرد يلجأ دائما الى التأكد من آرائه ومعتقداته اذا حدث ما يهددها. وهذا يعني أنه كلما كان الموضوع المعروض على الأفراد داخل جماعة معينة هاما وحيويا وأكثر اتصالا بمصالح الجماعة، كلما كان كل فرد أميل الى البحث عن آراء الآخرين لكي يطمئن على سلامة رأيه، وقد يرى في الاحتماء بآراء الآخرين أسلوبا يهرب به من ضغط معين أو طمعا في كسب معين. ومهما تعددت الدوافع، فان الفرد لا يحب غالبا أن يقف وحيدا منعزلا برأيه، وانما يفضل البحث عن مصاحبة الآخرين بما يجريه من مناظرات اجتماعية.

أما في مجال العواطف أو المشاعر فقد اتفقت نتائج هذه التجارب العلمية حول اتجاه الفرد نحو الآخرين عندما يسيطر عليه شعور معين بالخوف أو القلق مثلا. لكن هذه التجارب العلمية انقسمت عند محاولتها اثبات السبب الذي يدفع الفرد الى الالتجاء الى الآخرين. ولقد تعددت الأسباب التي انتهت اليها هذه التجارب العلمية، لكن مضمونها

كان واحدا. ويشير هذا المضمون الواحد الى أن هناك ارتباطا بين طبيعة الشعور وحدته وبين السبب الذي يدفع بالفرد نحو الآخرين.

ويتضح من هذه الأمثلة الثلاثة للمجالات التي تنطبق عليها المناظرات الاجتماعية، أن الفرد يلجأ دائما الى الآخرين طلبا لمعلومات تدعم قدراته وآرائه ومشاعره، وأن الأفراد الذين يستطيعون اشباع هذه الحاجة عند الفرد يكونون أكثر تأثيرا عليه. غير أنه كلما كان هؤلاء الأفراد قريبين من مستواه كلما كان تأثيرهم عليه أكبر. ولا شك أن قدرة هؤلاء الأفراد على التأثير سوف ترتبط ارتباطا وثيقا بالكيفية التي يقدمون بها أنفسهم الى الفرد المستهدف من هذا التأثير.

وما يهمنا التأكيد عليه هنا، هو أن المناظرات الاجتماعية في شتى مجالاتها تساعد على ظهور مجالات التفاعل التي تثيرها الجماهير النوعية وسط جماعتها، بما تقوم عليه من ضغوط نفسية تدفع الفرد نحو الالتجاء الى الآخرين في الوقت الذي تبدأ فيه الجماهير النوعية دورها كنواة فعالة داخل جماعتها، في مواجهة موقف معين يتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها.

ثالثا: القدرة على التأثير:

ان ملاءمة المناخين الاجتماعي والنفسي لا تعني بالضرورة أن مجالات التفاعل التي تحدثها الجماهير النوعية أصبحت تلقائية، وانما يعني ذلك أن الظروف الاجتماعية والنفسية داخل جماعة ما أصبحت مهيأة لكي تمارس الجماهير النوعية دورها بكيفية أفضل. وتبقى بعد ذلك مجموعة من الاستعدادات الفطرية والمكتسبة التي توفر للجماهير النوعية قدرتها على التأثير وممارسة دورها بفعالية.

ويمكن تقسيم هذه الاستعدادات الفطرية والمكتسبة الى ثلاثة أقسام رئيسية، تتوزع على الكيفية التي يقدم بها الجمهور النوعي نفسه الى

أعضاء جماعته، وقدرته على تحديد نوعية التأثير المطلوب منه في مواجهة موضوع معين يتصل بالمصالح الأساسية للجماعة، الى جانب قدرته على تحديد الكيفية التي يتأثر بها أعضاء الجماعة. ولا شك أن هذه الأقسام الثلاثة تتعاون وتتكامل معا لتعطي للاستعدادات الفطرية والمكتسبة عند أفراد الجمهور النوعي كل مضمونها وأهميتها كعوامل تتحكم في الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها داخل الجماعة.

أ - الكيفية التي يقدم بها الجمهور النوعي نفسه:

لقد تبين من نتائج التجارب العلمية أن الفرد يحتاج الى الآخرين ليكتشف نفسه من خلالهم. ذلك لأن الفرد يستطيع عن طريق الآخرين أن يعلم الكثير عن نفسه من زاوية اجتماعية موضوعية. بينما لا يكتشف الكثير عن نفسه اذا اعتمد على نفسه لأن نظرته في هذه الحالة الى نفسه سوف تكون نظرة ذاتية منحازة.

ويؤكد سدني جورارد S. Jourard هذه الحقيقة في دراسة له[١٤]، حيث يقول: إن الأشياء التي نكتسبها من خلال كشف ما بأنفسنا الى الآخرين أعظم قدرا من تلك الأشياء التي نعرفها من خلال أنفسنا. فلا أحد يستطيع أن يعرف نفسه جيدا الا من خلال نتائج احتكاكه بالآخرين وكشف ما بنفسه اليهم. وهذه المعلومات المتصلة بنفسه والتي يعلمها عن طريق الآخرين تفيده في توجيه مساره وحركته، لأنه سوف يكون على علم بحقيقة نفسه.

---

(14) Jourard, S. The Transparent Self: Self Disclosure and Well Being. New York: Van Nostrand, 1964. P. 5.

ولقد استطاع هارولد كيلي H. Kelley[15]. وداري بيم D. Bem[16].
أن يقيا نظرية متكاملة تربط بين حقيقة ما يمكن أن يعرفه الانسان بنفسه وحقيقة ما يمكن أن يعرفه عن طريق الآخرين. واستطاع هذان الباحثان أن يحددا وجهين متكاملين لهذه العلاقة التي تقوم عليها هاتان الحقيقتان، حيث أكدا أن الاستنتاجات التي يصل اليها الانسان عن نفسه من خلال الآخرين لا تقل أهمية عن الاستنتاجات التي يخرج بها عن الآخرين. فالاستنتاجات الأولى تفيد في تبرير سلوكنا الظاهري ونسبته الى الحالة النفسية الداخلية. بينما تفيد الاستنتاجات الثانية في التعرف على سلوك الآخرين ونسبتها الى مقاصدهم وميولهم. ومن هنا جاءت تسمية هذه النظرية بنظرية النسب Attribution Theory.

ويتبين من مضمون هذه النظرية أن الفرد يحلل الأسباب الكامنة وراء سلوك الآخرين بملاحظة آثارها أولا، ثم ينسبها الى ميولهم ومقاصدهم بعد ذلك. ومن خلال هذه العملية، يحاول الفرد أن يحدد ما اذا كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية. وبعملية مشابهة يقوم الفرد بتحليل الأسباب الكامنة وراء سلوكه من خلال تحليل آثارها على الآخرين، لكي يستطيع أن يحدد اتجاهاته النفسية الداخلية.

غير أن الفارق بين العمليتين يكمن فيما يعطيه الفرد لنفسه من تأكيد حول التقليل من أهمية حاجته الى معرفة نفسه من خلال الآخرين. ومن هنا يكون هذا التأكيد دافعا الى أن يقاوم الفرد أي تغيير في مضمون ادراكه لذاته اذا كان ناتجا عن المعلومات التي تصل

(15) Kelley, H. Attribution Theory In Social Psychology. In David Levine, Nebraska Symposium On Motivation, Vol. 15. Lincoln: University of Nebraska Press, 1967. PP. 192–240

(16) Bem, D. «Self–Perception: An Interpretation of Cognitive Dissonance Phenomena». Psychological Review, Vol. 74, 1967. PP. 183–200.

اليه من خلال الآخرين. ومع ذلك، هناك مواقف كثيرة يحتاج فيها الفرد الى أن يتحقق من ذاته، خاصة اذا كان معرضا للتهديد بسبب ما تقوم عليه هذه المواقف من عناصر غير مألوفة. ولا شك أن هذه المواقف تدفع الفرد الى أن يتحقق من ذاته من خلال احتكاكه بالآخرين واثبات حقيقة هذه الذات في مواجهتهم. ومن هنا، فان المبالغة في ادراك الذات قد تشكل عائقا أمام هذا الاتجاه الطبيعي نحو الآخرين، ولكنها لا تمثل استثناء له.

ويتضح من نتائج هذه النظرية ثلاث حقائق هامة: أولاها تقوم على اعتبار هذه النظرية أساسا هاما من الأسس المشكلة لعمليات التفاعل والمؤدية الى زيادة فعاليتها بين أعضاء جماعة ما، خاصة في مواجهة موقف من المواقف التي تتصل بالمصالح الأساسية المشتركة للجماعة، حيث يشكل الموقف في هذه الحالة مثيرا اجتماعيا يتكامل مع هذه الحاجة النفسية عند جميع أعضاء الجماعة ليشكلا معا دافعا للسلوك الايجابي داخل عمليات التفاعل بينهم.

أما الحقيقة الثانية، فهي تقوم على اعتبار أعضاء جمهور نوعي معين أكثر الأعضاء تجاوبا مع هذا الموقف الذي يشكل مع حاجات أعضاء الجماعة جميعهم دافعا لسلوكهم الايجابي، بل إنهم يكونون أكثر استفادة منه، لأنهم سوف يشكلون في هذه الحالة عنصرا من عناصر الموقف والتي اعتبرها الأعضاء جميعهم مثيرا لاشباع هذه الحاجة عندهم. فأعضاء الجمهور النوعي، باستعداداتهم وصفاتهم المتميزة، يختصرون المسافة بين هذه الحاجة واشباعها. ثم إنهم أنفسهم يحتاجون الى تأكيد ذاتهم من خلال هذه العملية المزدوجة.

وأما الحقيقة الثالثة، فهي تقوم على اعتبار أن الكيفية التي يقدم بها أعضاء الجمهور النوعي أنفسهم الى الأعضاء الآخرين في جماعتهم،

يتوقف عليها نجاح هذه العملية بوجهيها. فكلما كانت هذه الكيفية مبنية على الوضوح والصراحة والصدق والأمانة، كلما كان الأعضاء الآخرين في الجماعة أكثر تجاوبا معهم وأكثر اطمئنانا اليهم وأكثر استعدادا لمزيد من التفاعل معهم. وهنا يؤكد سدني جورارد S. Jourard في دراسته المشار اليها، على أنه كلما كان الفرد أكثر انفتاحا على الآخرين كلما كان أكثر اتصالا بحقيقة ذاته وأكثر قدرة على توجيه مساره(١٧).

وهناك دراسة تجريبية أخرى قام بها كارل هوفلاند C. Hovland وولتر ويس W. Weis وتكشف نتائجها عن بعض جوانب ما نعنيه بالكيفية التي يقدم بها أعضاء الجمهور النوعي أنفسهم. فقد تبين منها أن القائم بممارسة التأثير اذا كان مكروها أو غير موثوق به في مواجهة من يحاول التأثير عليهم، فان هؤلاء لا يتأثرون بالكيفية التي يستهدفها، وانما يحدث العكس تماما(١٨).

وبناء على هذه الحقائق، يمكن تصور مدى أهمية هذه النظرية في تفسير الكيفية التي تستطيع بها الجماهير النوعية أن تشكل مجالات تفاعلها وسط جماعتها. إنها تقوم على احدى العمليات الاجتماعية الهامة التي تجعل دور الجماهير النوعية في دينامية جماعتها طبيعيا وتلقائيا، وان كان ذلك لا ينفي أنها عملية اجتماعية معقدة لأنها تقوم على الربط بين السلوك الظاهري والدوافع النفسية الداخلية عند الفرد.

ب - القدرة على تحديد نوعية التأثير المطلوب:

تقوم مجالات التفاعل بين أعضاء كل جماعة من الجماعات الانسانية

---

(17) Jourard, S. Op. Cit. P. 5 Also.

(18) Hovland, K. and W Wiess, «The Influence of Source Credibility On Communication Effectiveness». Public Opinion Quarterly, Vol. 15, 1952. PP. 635-650.

على عمليات التأثير الاجتماعي، والتي يقصد بها عمليات التأثير المتبادل بين الأعضاء، بحيث اذا حدث تغير في سلوك عضو ما فان هذا التغير يجد جذوره وأصوله في سلوك عضو آخر أو مجموعة من الأعضاء.

ويطلق على قوة التأثير التي يمتلكها فرد ما أو مجموعة من الأفراد في مواجهة فرد آخر أو مجموعة أخرى من الأفراد اصطلاح قوة التأثير الكامن Potential Influence ويقصد بها أن هذا الفرد أو هذه المجموعة من الأفراد تمتلك قدرة على تشكيل سلوك الفرد الآخر أو المجموعة الأخرى من الأفراد. وبهذه القدرة يستطيع أعضاء الجماهير النوعية داخل جماعة ما أن يمارسوا التأثير الاجتماعي في مواجهة بقية أعضاء الجماعة.

ويتصف التأثير الاجتماعي بالاستمرارية والانتشار غالبا، طالما أن المواقف التي تتصل بالمصالح الأساسية للجماعة كلها لا يتوقف حدوثها داخل البيئة الاجتماعية. وينقسم التأثير الاجتماعي الى ستة مجالات رئيسية متنوعة، وهي مجالات الاعلام والثواب والعقاب والخبرة والاسناد والشرعية. وهذه المجالات الستة يمكن أن يفهم مضمونها وأبعادها اذا اقترنت بصفات الاعتماد المتبادل والاتجاه نحو السيطرة والاحتمالات السلبية والايجابية الكامنة في كل تأثير يمارسه فرد ما أو مجموعة من الأفراد في مواجهة الآخرين داخل الجماعة الواحدة أو بين عدد من الجماعات الانسانية.

ففي مجال الاعلام يكون مضمون الاتصال هو العامل الحاسم في حدوث التأثير بين فرد وآخر أو بين فرد ومجموعة من الأفراد. ولذلك يسمى التأثير في مجال الاعلام بالتأثير الاجتماعي المستقل، لاستقلاله عن القائم بعملية التأثير. وما يميز التأثير في مجال الاعلام هو حدوث تغير في الاطار المعرفي عند الأفراد الذين تستهدفهم عملية التأثير. ومن ثم

يكون من السهل حدوث مثل هذا التأثير اذا أمكن اقناعهم بعدم وجود صلة بين مواقفهم والقيم التي يتمسكون بها.

وفي مجال الثواب والعقاب يكون التأثير معتمدا على القائم به، على عكس ما يحدث في مجال الاعلام. ولا شك أن كلاً من الثواب والعقاب يقترن بالسلطة التي يتمتع بها الفرد القائم بالتأثير. ومن ثم فهما لا يؤديان الى تأثير يتصف بالدوام، كذلك التأثير الذي يحدث في مجال الاعلام. ولذلك يكون على القائم بعملية التأثير أن يتأكد دائما من التزام الفرد الذي توجه اليه عملية التأثير، ويكون للسيطرة أو الهيمنة أو الرقابة دورها الهام هنا.

غير أنه في جميع الأحوال ينبغي أن ننظر الى كل من الثواب والعقاب على أنه مجال مختلف من مجالات التأثير الاجتماعي، لأن لكل منهما استخداماته والمواقف الداعية اليه، وان كان الثواب يبدو أحيانا أنه الوجه الآخر للعقاب، وأن العقاب يبدو أحيانا أخرى أنه الوجه الآخر للثواب، على أساس أن وجود أحدهما يعني غياب الآخر.

أما في مجالات الخبرة والاسناد والشرعية، فانها جميعها تعتبر أيضا مجالات للتأثير تعتمد كلية على القائم بها تماما كما يحدث في الثواب والعقاب، وان كانت هنا لا تحتاج الى السيطرة أو الهيمنة أو الرقابة كما هو الحال في المجالين الآخرين. وهذه المجالات الثلاثة تعني أنه كلما كان أعضاء الجماعة أكثر ثقة في خبرة الفرد القائم بالتأثير وأكثر اعتمادا عليه ورجوعا اليه وأكثر ادراكا لأحقيته في القيام بدوره في مواجهتهم، كلما كانوا أكثر تأثرا به. وهي كلها تعتمد على مدى تعرف أعضاء الجماعة على هذا الفرد ومدى معرفتهم به.

ومع ذلك، فهذه المجالات الثلاثة تفتقر الى صفة الاستمرارية، لأنها تمثل مزايا وقتية لفرد أو لمجموعة من الأفراد. وهي تتفق هنا مع مجالي

الثواب والعقاب. ويبدو أن صفة الاستمرارية تقترن بحدود الاعتماد على القائم بعملية التأثير ومدى قدرته على اطالة أمد هذا الاعتماد اذا أراد أن يحتفظ لنفسه بالقدرة على التأثير داخل مجال من هذه المجالات.

غير أن هذه المجالات الستة للتأثير الاجتماعي تمثل عقبة أمام البحث العلمي، نظرا لأن بعضها أو معظمها قد تعمل معا في وقت واحد كعناصر فعالة في عمليات التفاعل الاجتماعي مما يجعلها أكثر تعقيدا في مواجهة أي محاولة علمية للدراسة والتحليل. فقيام شخص ما بعملية تأثير داخل مجال معين من المجالات الستة في مواجهة أشخاص آخرين، قد يستتبع بالضرورة تحريك مجال آخر أو أكثر بطريقة ايجابية أو سلبية.

ولا شك أن عمليات التأثير الاجتماعي بكل مجالاتها تحمل مغزى هاما في مواجهة الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها داخل الجماعة، خاصة اذا اقترنت بدوافع أعضاء الجماعة ونوعية المصالح الخاصة التي تشدهم الى جماعتهم، واذا اقترنت ايضا بطبيعة العمليات الاجتماعية الأخرى التي تقوم عليها مجالات التفاعل. فالحقيقة المجردة لا تكتسب كل مغزاها وأبعادها الا بالانتماء الى الاطار العلمي أو الاجتماعي الذي تنتسب اليه.

كما أن مجالات التأثير الاجتماعي هنا تحمل مغزاها في مواجهة ما ينبغي أن تكون عليه الجماهير النوعية من تعدد. فليس كل جمهور نوعي قادرا على أن يمارس التأثير الاجتماعي في كل مجالاته، وبالتالي فان التنوع حقيقة مسلم بها. ومن ثم، ترتبط نوعية الجمهور النوعي بنوعية التأثير القادر على ممارسته. واذا استطاع كل فرد داخل جماعة ما أن يحدد نوعية التأثير الاجتماعي القادر عليه، فان هذا يساعد على الاستجابة السريعة للمواقف المتباينة التي تواجه الجماعة، كما يساعد على

زيادة فعالية كل جمهور نوعي في مواجهة كل موقف منها، بالاضافة الى زيادة قدرته على تشكيل مجالات تفاعله بالكيفية التي تتحقق بها الأهداف المشتركة لدينامية الجماعة كلها.

جـ - القدرة على تحديد الكيفية التي يتأثر بها أعضاء الجماعة:

ترتبط العوامل السابقة التي تتصل بالقدرة على ممارسة التأثير، كعوامل داخلة في توضيح الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها، باستعدادات كامنة في أعضاء الجمهور النوعي أنفسهم. فالكيفية التي يقدم بها أعضاء الجمهور النوعي أنفسهم الى الآخرين في جماعتهم والكيفية التي يحددون بها نوعية تأثيرهم عليهم، تقوم في الحالتين على عوامل تعتمد ايجابيتها على شخصية كل عضو من أعضاء الجمهور النوعي في مواجهة موقف من المواقف التي تتصل بالمصالح الأساسية المشتركة لأعضاء الجماعة كلها.

غير أن هناك عوامل أخرى تعتمد ايجابيتها على الأعضاء الآخرين في الجماعة بنسبة أكبر من اعتمادها على أعضاء الجمهور النوعي أنفسهم، وهذه العوامل هي التي تحدد الكيفية التي يتأثر بها هؤلاء الأعضاء الآخرين في مواجهة أعضاء الجمهور النوعي. ويكون دور أعضاء الجمهور النوعي هنا متمثلا فقط في قدرتهم على اكتشاف هذه الكيفية التي يتأثر بها الأعضاء الآخرون، حتى يمكنهم استثارها في المساعدة على بلورة مجالات التفاعل داخل الجماعة كلها.

ولقد استطاع أحد الباحثين في علم النفس الاجتماعي ويدعى هربرت كيلمان H.Kelman أن يقوم بدراسة علمية تحليلية اعتمدت على نتائج التجارب العلمية التي قام بها خلال ثماني سنوات كاملة[١٩]. وانتهى في

---

(19) Kelman, H. «Processes of Opinion Change». Public Opinion Quarterly, Vol. 25, No. 1, Spring 1961. PP. 57-78.

دراسته الى تحديد ثلاث عمليات للتأثير الاجتماعي، هي التسليم أو الاذعان Compliance وتحقيق الذات Identification والارتداد الى الداخل Internalization وهذه العمليات الثلاث توضح معا الكيفية التي يتأثر بها الأعضاء الآخرون داخل جماعة ما في مواجهة جمهور نوعي معين.

ويحدث التسليم أو الاذعان عندما يتأثر فرد ما بفرد آخر أو بمجموعة من الأفراد لأنه يأمل في تحقيق رد فعل ودي. فقد يكون الفرد الذي يقبل التأثير مهتما بتحقيق مكافآت معينة أو بتجنب عقوبات معينة، وقد يبذل الفرد جهدا ليكسب رضاء القائم بالتأثير أو ليتجنب غضبه. أو قد يلجأ الفرد الى القول بأشياء متوقعة في جميع المواقف ليرضي كل من يتصل به. أو قد يلجأ الفرد الى التعبير عن آراء معينة ليكسب اعتراف الجماعة به أو ليتجنب سخطها عليه.

ولا شك أن الفرد في جميع الحالات التي يسلم فيها بالتأثير او يذعن له، يكون مستهدفا عمل ما يرغب فيه القائم بالتأثير، أو ظنا منه أن هذا العمل يريده القائم بالتأثير على أمل أن يحقق استجابة مرضية منه. ولا يكون تسليمه أو اذعانه هنا عن اقتناع، ولكن لأنه يرى فيه وسيلة لتحقيق غاية اجتماعية مرضية، ولو على حساب معتقداته أو آرائه الخاصة. ولا شك أن هذا التسليم أو الاذعان يتم في حضور الشخص القائم بالتأثير فقط.

أما تحقيق الذات، فانه يحدث عندما يطبق الفرد سلوكا معينا يستمده من شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، لكي يشترك معه أو معهم في علاقة تحقق ذاته بطريقة مرضية له. ويقصد بهذه العلاقة تلك العلاقة بين الأدوار الاجتماعية التي تشكل جزءا من صورة الذات عند فرد معين. بمعنى أن الفرد يقبل التأثير من خلال تحقيق ذاته. وهي تتمثل في عدة أشكال متنوعة.

فقد تتخذ هذه العلاقة شكلا تقليديا، عندما يتسلم شخص ما الدور الاجتماعي لشخص آخر أو جزءا منه. وطالما بقيت هذه العلاقة بينهما، فان الشخص الأول يحدد دوره على ضوء الدور الخاص بالشخص الآخر. وهنا يحاول هذا الشخص أن يتشبه بالشخص الآخر أو يقلده في أقواله وأفعاله، لأنه يشعر أن ذاته تتحقق من خلال هذا الدور أو من خلال الجزء الذي تسلمه منه، حيث يمثل الشخص الآخر هدفا جذابا لهذا الشخص فيتمثل في نفسه كل الصفات الشخصية للشخص الآخر.

وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الأدوار ذات التأثير المتبادل، كالعلاقة بين الطبيب والمريض، فكلاهما لا يفهم دوره الا في حضور الآخر. ولسوف تستمر العلاقة بينهما، طالما أن الطرفين يشتركان معا في التوقعات المشتركة لكل منهما. فاذا رضي أحدهما عن هذه العلاقة، فانه يظل يتصرف بالكيفية التي تتلاءم مع توقعات الآخر، أو بمعنى آخر يظل يتصرف بحسب ما تقتضيه هذه العلاقة من متطلبات. وهذا يحدث حتى ولو كان الطرف الآخر غير موجود.

ويلاحظ هنا، في الشكل الأول، أن هذه العلاقة تعني أن الشخص استعاد ذاته من خلال الدور الذي تسلمه أو من خلال الجزء الذي تسلمه منه. بينما تعني العلاقة في الشكل الثاني أن الشخص يتصرف بالكيفية التي تتوافق مع توقعات الشخص الآخر ومشاعره واحتياجاته. وهذه العلاقة قوية في الشكلين معا لأنها تنبع أساسا من اقتناع الشخص الأول بما تحققه له من اشباع نفسي، ولو ان هذا الاقتناع ليس اقتناعا داخليا بمضمون العلاقة ذاته.

وهناك شكل ثالث لهذه العلاقة، وهي تعني هنا أن شخصا ما يحقق ذاته من انتمائه الى جماعة ما. وهذه العلاقة بين هذا الشخص وجماعته قد تحمل في طياتها عناصر من شكل من الشكلين السابقين أو منهما معا.

فالشخص لكي يحافظ على ذاته كعضو في جماعة ما، عليه أن يشكل سلوكه بطريقة خاصة تتفق مع توقعات الآخرين منه، حتى ولو كان غير مقتنع داخليا بهذا السلوك.

وواضح مما ذكر عن هذه الأشكال الثلاثة، أن تحقيق الذات يشبه التسليم أو الاذعان. فكلاهما لا يتحقق فيه الاقتناع داخليا. لكن الفرق بينهما، يكمن في حدوث التأثير عن طريق تحقيق الذات حتى ولو كان الشخص القائم بالتأثير غائبا. وهذه النقطة تعطي للتأثير عن طريق تحقيق الذات قوة أكبر من التأثير عن طريق التسليم أو الاذعان. غير أن هذه القوة الأكبر التي يتمتع بها التأثير عن طريق تحقيق الذات يبقى عليها مع ذلك بعض التحفظات. فالشخص يظل على ولائه لهذه العلاقة طالما أن الدور الذي يقوم به يعود عليه بالاشباع الذي يستهدفه. ذلك لأن الولاء هنا ليس للشخص صاحب الدور ولا للدور لذاته، وانما لما يحققه هذا الدور من اشباع.

وأما الارتداد الى الداخل، فانه يعني حدوث التأثير لأن السلوك المستهدف يتفق مع نظام القيم داخل الشخص الذي يوجه اليه هذا التأثير. فالاقتناع هنا بالمضمون. فهذا السلوك الذي اقتنع به يتفق مع اتجاهه بطريقة مفيدة، أو لأنه سلوك تتطلبه قيمه. ويعتمد دور القائم بالتأثير هنا على مواصفات معينة تحقق له علاقة ايجابية مع مضمون التأثير ذاته. ولذلك، فهو تأثير يقوم على أسس منطقية أو عقلية، وان كانت هناك حالات يكون فيها التأثير قائما على أسس غير عقلية لمجرد أنه يتفق فقط مع القيم الذاتية.

ويهمنا أن نشير هنا الى أن الاقتناع المرتد الى الداخل يحدث مستقلا عن الشخص القائم بالتأثير، ويصبح السلوك المستهدف مستقلا بالتدريج عن أي مصدر خارجي. وبالتالي، فان القيام به لا يعتمد على

وجود الشخص القائم بالتأثير أو على ما يتحقق من اشباع، وانما على ما يتضمنه من قيم تتفق مع طبيعة الموقف من ناحية وتتفق أيضا مع اطار القيم الذاتية الداخلية من ناحية أخرى.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن هذه العمليات الثلاث للتأثير الاجتماعي ليست شاملة في تصويرها للكيفية التي يتأثر بها أعضاء الجماعة، لأنها تقوم على تجارب معملية لا تدخل في اعتبارها كل المتغيرات في الحياة الواقعية. كما أنها لا توضح الدور الذي ينبغي على القائم بعمليات التأثير الاجتماعي أن يلعبه في مواجهة أعضاء جماعته، وان كانت هناك اشارات الى وجود مثل هذا الدور.

ومع كل هذه التحفظات، فانه لا شك أنها أعطت تصورا لبعض جوانب كانت لا تزال غامضة في الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها داخل جماعتها. واذا كانت العوامل التي حددت أهمية الكيفية التي يقدم بها الجمهور النوعي نفسه الى الأعضاء الآخرين في جماعته ساهمت بخطوة نحو تصور القدرة على ممارسة التأثير، واذا كانت العوامل التي حددت أهمية القدرة على تحديد نوعية هذا التأثير قد ساهمت بخطوة أخرى، فان العوامل التي حددت الكيفية التي يتأثر بها أعضاء الجماعة ساهمت في اعطاء هذه القدرة على ممارسة التأثير كل أبعادها.

واستكمالا لهذا الاستنتاج، يمكن القول أن التداخل والتأثير المتبادل حقيقة واقعة بين العوامل المهيأة للمناخ الاجتماعي داخل الجماعة، والعوامل المهيأة للمناخ النفسي بين أعضائها، الى جانب العوامل التي توفر قدرة الجمهور النوعي على التأثير. وهذه العوامل جميعها تتكامل معا مشكلة الجوانب الايجابية في الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها، لأنها تخلق من دينامية الجماعة بوتقة تتفاعل فيها كل

العناصر الاجتماعية والنفسية والذاتية، وبطريقة معقدة للغاية وليس من السهل تفصيلها.

ومن ثم، فان ما تناولناه ليس الا تحليلا لأهم العمليات الاجتماعية والنفسية والذاتية التي تقوم عليها دينامية الجماهير النوعية. إنها لا تصف هذه الدينامية ذاتها، وانما هي تصف أهم العمليات الاجتماعية والنفسية التي تقوم عليها والتي تسهم في تحريكها، وعلى ذلك، فهي لا تصف بالتفصيل الكيفية التي تشكل بها الجماهير النوعية مجالات تفاعلها وانما هي تحلل الخطوط العامة، وصولا الى تصور له ملامح تفيد في فهمها واستيعابها وتفسيرها.

وأخيرا، نصل الى أن توافر هذه العوامل الاجتماعية والنفسية والذاتية جميعها، سواء ما يتعلق منها بالكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية أو التي تشكل بها مجالات تفاعلها، يجعل دينامية الجماهير النوعية ايجابية داخل جماعتها، بحيث اذا تغيب أحدها أو بعضها، قلت هذه الايجابية وتضاءلت. وبالتالي، فاننا نحلل أهم الجوانب التي تجعل دينامية الجماهير النوعية في أحسن حالاتها. واذا عرفنا أن هذه الحالات الأحسن ليست هي كل الحالات التي تتعرض لها الجماعات الانسانية، فاننا نكون أمام مبررات علمية كافية لقبول النتائج التي انتهى اليها هذا التحليل داخل حدود الأهداف التي وضعت له.



الفصل الخامس

طبيعة الرأي العام الناتج عن ديناميّة الجماهير النوعيّة

ليس غريبا أن يوصف الرأي العام بأنه أكبر قوة عرفها البشر طوال تاريخهم الطويل. انه يمثل الارادة الواحدة للجماعات الانسانية. ويمثل أيضا القوة المعنوية التي تتحقق بها الأهداف المشتركة لكل جماعة منها. واذا تحولت هذه القوة المعنوية الى قوة مادية في ظروف معينة، أصبحت كالطوفان، واكتسحت أمامها كل شيء ولم تبالِ بأي شيء. وشواهد التاريخ تعطينا أدلة كافية على ذلك.

ولقد ظل الرأي العام، لسنوات طويلة، ينظر اليه على أنه يمثل مجموع الآراء الفردية في جماعة ما أو في عدد من الجماعات. واعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن قوة الرأي العام ناتجة عن قوة المجموع. ولا شك أن اتفاق غالبية أعضاء الجماعة أو كلهم على رأي معين في مواجهة قضية معينة، تكون له قوة تفوق رأي كل عضو منهم على انفراد. وهذا استنتاج واقعي لا يعيبه شيء، وان كان لا يعبر عن الطبيعة الحقيقية للرأي العام.

غير أنه تبين، خلال السنوات الأخيرة، أن الرأي العام يمثل خلاصة التفاعل بين آراء الأعضاء في كل جماعة انسانية. بمعنى أنه يمثل النتاج الذي تنتهي اليه ديناميتها. وهذه الحقيقة أعطت الرأي العام المضمون الحقيقي لطبيعته ولقوته وفعاليته معنويا وماديا. ذلك لأن الرأي العام يصبح في هذه الحالة الأخيرة ارادة جماعية موجهة الى غاية جماعية. ثم ان ما ينتج عن التفاعل بين الآراء الفردية يكون أقوى مما ينتج عن جمعها. وبعملية حسابية بسيطة، نستطيع أن نستنتج أن حاصل الضرب

بين عددين أو أكثر أكبر بكثير من حاصل جمعهما.

ولقد ساعدت التطورات الاجتماعية والعلمية المعاصرة على زيادة الاحساس بقوة الرأي العام وزيادة القدرة على التعامل معه. فالتطورات الاجتماعية أكدت على خطورة الرأي العام كظاهرة اجتماعية، بينما ساعدت النتائج العلمية للدراسات الاجتماعية والانسانية على فهم طبيعته واتجاهاته وأبعاده، مما أدى الى زيادة وضوح الرؤية لكثير من العناصر والعمليات النفسية والاجتماعية التي تعمل على ظهوره وبلورته.

ورغم كل هذه التطورات، الا أن الرأي العام لا يزال ظاهرة اجتماعية معقدة لا يسهل الاتفاق حولها. فلقد تبين أن آراء الباحثين حول تحديد طبيعته تختلف وتتعدد وتتوزع اتجاهاتها، لأن كل باحث منهم ينظر الى الرأي العام من زاوية معينة ويؤكد عليها ويقيم تعريفه لطبيعته عليها. ولئن كانت كل زاوية لا تستطيع وحدها أن تصف الرأي العام وصفا كاملا ومحددا، الا أنها تعطي تحديدا لبعض سماته الأساسية. ومن هنا تعتبر زوايا مساعدة على تصور طبيعته واتجاهاته.

ويلاحظ هنا أن الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تناولت الرأي العام بالتحليل تتعامل معه في مرحلته الأخيرة، أي بعد أن يصبح كيانا معنويا وتعبيرا لفظيا أو سلوكيا. وهذا التعامل ينصرف الى النتيجة دون المسببات. رغم أن الرأي العام لا يتبلور كيانه الا بعد عمليات نفسية واجتماعية معقدة تدخل فيها عناصر شتى ومتعددة، لتكون ما يسمى بدينامية الجماعة. وتجاهل هذه الحقيقة يفسر بعض الأسباب التي أدت الى اختلاف الباحثين وتباين آرائهم حول طبيعة الرأي العام واتجاهاته ووظائفه.

ثم ان هذه الدراسات الاجتماعية والنفسية تعاملت مع دينامية الجماعة كعملية اجتماعية واحدة. وتجاهلت حقيقة التفاعلات بين نواتها الفعالة

ممثلة في الجماهير النوعية والعناصر الأخرى المشكلة للنظام البنائي والنفسي للجماعة كلها. وتجاهل هذه الحقيقة يفسر بقية الأسباب التي دفعت الباحثين الى الاختلاف.

ومن ثم، تجيء أهمية هذه الدراسة التي نحن بصددها، حيث قامت على الحقيقتين السابقتين معا. وهما تشكلان ضلعي الزاوية التي تنطلق منها، محاولة تخطي السلبيات التي أضعفت نتائج الدراسات الاجتماعية والنفسية السابقة عليها. ولئن كانت الحقائق الايجابية في تلك الدراسات شكلت سداة هذه الدراسة التي نحن بصددها ولحمتها، الا أن انطلاقها من زاوية جديدة يمكن أن يؤدي بها الى نسيج متميز وأكثر تحقيقا للأهداف والاستخدامات.

ولقد بدأت هذه الدراسة بالجماهير النوعية لتحدد مفهومها وعلاقاتها داخل اطارها الاجتماعي والثقافي باتساع المجتمع كله، وانتقلت الى تحليل العناصر المشكلة لدينامية الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها، ثم الى تحليل العمليات الاجتماعية والنفسية التي تتفاعل خلالها تلك العناصر لتبرز جمهورا نوعيا معينا في مواجهة قضية معينة تسمى المصالح المشتركة للجماعة، ولتشكل منه نواة حية وفعالة تحرك الجماعة كلها وتدفعها نحو تحقيق أهدافها في مواجهة الجماعات الأخرى، واستطاعت بهذه الخطوات المتتالية التي انطلقت من الجماهير النوعية كرأس لزاويتها، أن تصنع نسيجا متميزا للكيفية التي يتشكل بها الرأي العام ويتبلور في جماعة أو جماعات معينة.

وأصبح الانتقال الى تحليل طبيعة الرأي العام واتجاهاته كنتاج لدينامية الجماهير النوعية وجماعتها انتقالا طبيعيا لاستكمال الملامح الأساسية لمحاولة علمية استهدفت التعامل مع الرأي العام كظاهرة اجتماعية معقدة من زاوية جديدة، ولا شك أن تحليل السمات المحددة لطبيعته واتجاهاته

تتكامل معا لتصفه ككيان معنوي له دوره الهام لصالح الجماعة كلها وفي مواجهة الجماعات الأخرى.

وعلى ذلك، يمكن أن نتناول طبيعة الرأي العام الناتج عن دينامية الجماهير النوعية في مبحثين رئيسيين متتاليين، على أن نضع في الاعتبار أن كل مبحث منهما يمثل اسلوبا للتناول والتحليل، وان نتائج المبحثين تتعاون معا لتصف طبيعة الرأي العام من الزاوية التي اختارتها هذه الدراسة وأكدت عليها. وهذان المبحثان هما:

المبحث الأول: الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام

المبحث الثاني: القضايا التي تثيرها طبيعة الرأي العام.

** * **

المبحث الأوّل

الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام

يتجه الباحثون الى وضع تعريف للرأي العام قبل الدخول الى تحليل طبيعته. وهذا الاتجاه له مبررات معقولة ومقبولة. فالتعريف يضع حدودا للظاهرة الاجتماعية التي ينصرف اليها، ويضع حدودا لحركة الباحث في مواجهتها. وكلما وضحت حدود الظاهرة الاجتماعية، كلما سهل تمييزها عن الظواهر القريبة منها والمتشابهة معها والمساعدة عليها. وكلما كانت هناك حدود لحركة الباحث في مواجهة ظاهرة اجتماعية معينة، كلما كان أقرب الى الواقع وأكثر التزاما بالموضوعية وأكثر بعدا عن الشطط والمبالغة، وبالتالي يصبح أكثر تعبيرا عن أصالته العلمية.

والرأي العام، كظاهرة اجتماعية، تعرض لتعريفات كثيرة ومتعددة خلال محاولات علمية جادة لتحليل طبيعته. وقد استطاع أوسكامب S. Oskamp في دراسة له أن يجمع عددا من هذه التعريفات، كمحاولة لوضع تعريف مناسب للرأي العام من وجهة نظره[١]. وهذا يعني انه حاول من حيث انتهى غيره، فتكون القيمة العلمية لمحاولته هنا أنه أتاح لنفسه ولغيره فرصة للمقارنة والاستنتاج.

ومن هذه التعريفات ما ذهب اليه يونج Young سنة ١٩٢٣م، حيث اعتبر الرأي العام حكما اجتماعيا لمجتمع واع في مواجهة قضية هامة بعد مناقشات علنية وعقلية. والرأي العام بهذا التعريف يكون اتجاها علنيا لمجتمع يعي مضمون قضية معينة تتصل بمصالحه الأساسية. ومعروف أن المجتمع يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا.

---

(1) Oskamp, S. Attitudes and Opinions. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977. PP. 16-17.

ومن هذه التعريفات أيضا، ذلك التعريف الذي نادى به ماكنون Mackinnon سنة ١٩٢٨م، وفيه ينظر الى الرأي العام على أنه شعور الأفراد الأكثر علما وذكاء وخلقا في مجتمع معين تجاه موضوع يقبلونه ويسلمون به. وهنا يعتبر الرأي العام اتجاها نفسيا لعدد من الأفراد الذين يتصفون بدرجة أكبر من العلم والذكاء والخلق في مجتمع معين. وواضح هنا ان هذا التعريف يسير في خطوط متعارضة مع التعريف السابق، حيث يكون الرأي العام في التعريف الأول اتجاها عقليا للمجتمع كله، بينما يكون في التعريف الثاني اتجاها عاطفيا لعدد من أفراد المجتمع، وان كان التعريفان يتفقان على أن الرأي العام يكون على مستوى المجتمع كله.

ومن هذه التعريفات كذلك، ما قال به لوويل Lowell سنة ١٩١٣م، حيث اعتبره التزاما معنويا جماعيا تقبل به الأغلبية عن عقيدة وليس عن خوف. فالاتفاق هنا بين أغلبية الأعضاء ليس واردا وانما الالتزام الأولي بما يتفقون عليه هو الأساس الذي يقوم عليه الرأي العام. وطبيعي أن تكون قوة الولاء للجماعة عند هؤلاء الأعضاء هي مصدر هذا الالتزام الأدبي.

ونضيف هنا تعريفا آخر نادى به وارنر Warner سنة ١٩٣٩م، والذي يرى فيه الرأي العام عبارة عن ردود أفعال الناس تجاه موضوعات أو تصريحات تظهر في ظروف معينة. وهنا يلتصق اصطلاح الرأي العام بمحاولات عاطفية معينة تتبلور في لحظات معينة في مواجهة موضوعات أو تصريحات معينة. فالرأي العام، من وجهة نظر هذا الباحث، ليس الا فورانا عاطفيا يعيشه الناس ثم تنطفىء جذوته.

وأخيرا، يصل أوسكامب S. Oskamp من مقارناته بين هذه التعريفات الى تعريف يرى أنه أكثر تعبيرا عن طبيعة الرأي العام، فهو

يرى الرأي العام على أنه الرأي المشترك بين مجموعة كبيرة من الناس تشترك في صفات معينة. وهنا تكون صفة الرأي العام كرأي مشترك ناتجة عن الجمع وليست ناتجة عن التفاعل. والدليل على ذلك أنه وصف تعريف تشايلدز Childs الذي قال به سنة ١٩٦٥ م بأنه تعريف عام، بمعنى أنه أكثر شمولا من التعريفات التي سبقته، وفي هذا التعريف يؤكد تشايلدز Childs على أن الرأي العام عبارة عن مجموع الآراء الفردية أينما وجدت.

ومع ذلك، ليس ما انتهى اليه أوسكامب S. Oskamp هو خلاصة ما قيل في الرأي العام، فان هناك نتائج أخرى كانت أكثر قربا وأكثر استيعابا لحقيقة الرأي العام. ومنها تلك الدراسة التي قام بها مكدوجال Mc Dougall سنة ١٩٦٦ م، أي قبل دراسة أوسكامب S. Oskamp باحدى عشرة سنة. وهي ملاحظة تكشف عن عدم الاستقرار في الدراسات الاجتماعية والنفسية حول طبيعة الرأي العام. فلقد أكد مكدوجال C. Mc Dougall في دراسته أن الرأي العام هو الرأي الذي يصل اليه أعضاء الجماعة نتيجة لتفاعلهم معا، بمعنى أنه يمثل خلاصة ما يحدث داخل الجماعة من تفاعل[٢].

كما توصل البيج W. Albig الى نفس النتيجة من قبل سنة ١٩٣٩[٣]. فقد أكد في دراسة له على أن الرأي العام هو رأي الجماعة المعبر عن خلاصة التفاعل بين أعضائها حول موضوع جدلي. وهو ليس رأيا ثابتا، ولكنه رأي متحرك بدخول عناصر جديدة الى المناقشة والجدال أو خروج عناصر أخرى. وقد يكون هذا الرأي منطقيا، وقد يكون عاطفيا.

---

(2) McDougall, C. Understanding Public Opinion. Dubuque, Iowa: Brown Co., 1966. P. 26.

(3) Albig, W. Public Opinion. New York: McGraw-Hill, 1939. P. 4.

PAGES 182 - 197

وهذه التعريفات جميعها تعطي انطباعا مؤكدا بأن تناول الرأي العام بالتحليل والتعريف بعد اكتماله كظاهرة اجتماعية يؤدي في كثير من الأحيان الى الوقوع في متاهات خادعة، تحول الرأي العام ذاته الى كيان مائع لا شكل له ولا لون، بينما حقيقته وجوهره أبعد من ذلك وأغور. وليس من شك في أن النتائج التي انتهى اليها هنا تحليل الجماهير النوعية وتفاعلها مكونة دينامية الجماعة التي تتحرك بها الى رأي عام في مواجهة قضية تمس مصالحها المشتركة تدعم هذا الاستنتاج وتؤكده.

ومن ثم، يكون لزاما أن نبدأ بوضع تعريف للرأي العام يستند الى كل هذه النتائج التي انتهينا اليها ويبلورها، ويعطي للعلاقة بين الجماهير النوعية والرأي العام وضوحا كافيا، على أساس أنها النواة الفعالة داخل الجماعة، والتي تصل بها الى مثل هذا الرأي العام، فتكون العلاقة بينهما امتدادا يصل بين النبت وجذوره، ويشد ما بين الظاهرة الاجتماعية وأصولها، ويكشف بوضوح عن الملامح الأساسية لطبيعتها، وهذا التعريف كما يلي:

« الرأي العام، هو ذلك الرأي المعبر عن الارادة الواعية لجماعة معينة، والذي يصل اليه أحد جماهيرها النوعية، بعد تفاعلات نفسية واجتماعية كثيرة ومعقدة بينه وبين بقية أعضائها، في مواجهة قضية معينة تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها ».

واذا نظرنا الى هذا التعريف نظرة تحليلية مقارنة، وجدنا أن طبيعة الرأي العام تقوم على أربعة ملامح أساسية، تضم عناصر تتكامل معا لتضع تصورا لكيانه المعنوي والمادي في مواجهة القضايا التي تواجه

كل جماعة انسانية. ولا شك أن هذه الملامح الأساسية الأربعة بكل عناصرها التي تقوم عليها، تحتاج الى تحليل يرسم لها حدودها وعلاقاتها وقدراتها، على أن يسير التحليل بالكيفية التي تتناسب مع مراحل تكوين الرأي العام.

أ - الرأي العام يتكون في مواجهة قضية تتصل بالمصالح المشتركة:

يعود انتماء الفرد الى جماعة ما الى مدى احساسه بقدرة هذه الجماعة على أن تشبع حاجة أو أكثر من حاجاته الأساسية. غير أنه اذا كان لكل عضو في جماعة معينة أهدافه الخاصة، فان الجماعة ككل لها أهدافها المشتركة التي تحتفظ بالسمات الأساسية للحاجات أو للأهداف الفردية، ولكنها ليست حاصل جمعها، وانما هي تمثل حدود المصالح المشتركة التي اتفق أعضاء الجماعة عليها.

ورغم أن هذه المصالح المشتركة متغيرة من وقت لآخر بحسب المتغيرات التي تحدث للجماعة والضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها، الا أن تغيرها يكون دائما داخل اطار الاتفاق المشترك بين أعضاء الجماعة جميعهم. ولئن كان الصراع بين المصالح الفردية لأعضاء الجماعة والمصالح المشتركة التي يتفقون عليها يعتبر من الاحتمالات المتوقعة دائما، الا أن قدرة الجماعة على أن تحقق التوافق بين أعضائها، تعتبر من الظواهر الهامة الدالة على قوة الجماعة وسلامتها.

والجماعة كالفرد، تمثل المصالح الأساسية المشتركة عندها الجانب الذاتي الداخلي، بينما تمثل الحوافز الجانب الموضوعي الخارجي. ويتكامل الجانبان معا لصنع دوافع الجماعة وراء أنماط التفاعلات التي تحدث داخلها. وتصبح هذه التفاعلات جميعها وبكل تعقيداتها محاولات جادة للوصول الى تقرير السلوك الأفضل لإشباع مصلحة معينة. وتتمثل

هذه الحوافز في القضايا التي تواجه كل جماعة وتكون متصلة بمصلحة أو أكثر من مصالحها المشتركة، حيث تشكل معا دافعا لدينامية الجماعة.

وتتعدد دوافع الجماعة وتتنوع بتعدد الحاجات الانسانية وتنوعها. فهناك الدوافع الاقتصادية، ودوافع التنمية أو التطوير، ودوافع حماية الجماعة، ودوافع تحقيق السلطة أو النفوذ، ودوافع تحقيق المكانة الاجتماعية، ودوافع تحقيق الذات. غير أن هذا التعدد والتنوع لا يحدث في وقت واحد، وانما بحسب نوعية القضية التي تتصل بمصلحة مشتركة أو أكثر، تكون نوعية الدافع الذي يدفع الجماعة الى كل أنماط التفاعلات ومجالاتها والتي تقوم عليها ديناميتها. والقضية الواحدة قد يكون لها تأثير على مصلحة واحدة أو أكثر، وبالتالي يمكن أن تثير القضية الواحدة أكثر من دافع.

ومن هنا، فان بروز قضية معينة تتصل بمصلحة أو أكثر من المصالح المشتركة، يمثل نقطة البداية لدينامية أي جماعة انسانية. ذلك لأن الحاجات أو المصالح المشتركة للجماعة لا تستطيع وحدها أن تدفع الى حدوث ديناميتها، لأنها في هذه الحالة لن تزيد عن كونها سلوكا غير هادف. غير أنه لكي تمثل القضية نقطة بداية قوية، فانه ينبغي أن تكون متساوية مع حجم المصلحة أو المصالح المشتركة التي تتصل بها، لأنه اذا لم يتساو الجانب الخارجي للدافع مع الجانب الذاتي له، قلت قوة الدافع الى دينامية فعالة ونشيطة.

واستطرادا من هذا الاستنتاج، يمكن القول بأن ادراك أعضاء الجماعة جميعهم لمدى ما بين جانبي الدافع من تساو، يعطي للدافع كل قوته. وهذا يعني أن اختلاف أعضاء الجماعة حول مدى أهمية قضية معينة من القضايا التي تتصل بمصلحة أو أكثر من مصالحهم المشتركة، يؤدي بالضرورة الى دينامية ضعيفة تعجز عن تحقيق ما يسمى بالرأي العام.

ب - الرأي العام يصل اليه الجمهور النوعي بعد تفاعلات نفسية واجتماعية:

تمثل العلاقة بين الرأي العام والجمهور النوعي أهمية خاصة كأحد الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام، من زاويتين: احداهما تتصل بما دأب عليه بعض الباحثين من استخدام اصطلاح الجمهور النوعي Public استخداما واسعا يشمل أشكالا من الجماعات، ويبدأ من أبسطها الى أكثرها تعقيدا. وهذا الاستخدام الواسع يسيء الى الجمهور النوعي كاصطلاح علمي ولا يخدمه لأنه يجعل منه كيانا لا شكل له ولا حدود.

ولقد تبين من نتائج هذه الدراسة التي نحن بصددها، ان الجمهور النوعي ليس الا نواة فعالة ونشطة داخل كل جماعة انسانية، فهو جزء من النظام البنائي للجماعة كلها، وهو وان كان يحمل السمات الأساسية للجماعة كلها، كما تحمل النواة الصفات الأساسية للخلية الحية، الا أنه لا يمثل جماعة متكاملة. ومن هنا، فان استخدام الباحثين له كاصطلاح علمي استخداما واسعا، لا يمثل اساءة اليه لما يتصف به استخدامه من سعة وتنوع فقط، ولكن لاعتباره جماعة متكاملة أيضا، مما يسيء الى العلاقة بينه وبين الرأي العام.

أما الزاوية الثانية، فانها تتصل بما يعنيه هذا التحديد لمكانة الجمهور النوعي داخل النظام البنائي للجماعة كلها. فدينامية الجماعة تبدأ بالجمهور النوعي، ويمثل المجال الأول لتفاعلاتها، بل انه المجال الذي يتبلور ليتحول الى مجالات للتفاعل تتسع لتشمل الجماعة كلها بعد تداخل وتكامل عناصر وعمليات نفسية واجتماعية كثيرة ومتعددة[٤]. ثم يصل

(٤) راجع الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة.

بالجماعة كلها الى الرأي العام كحصيلة نهائية لكل هذه التفاعلات.

ومن هنا يصبح لاستخدام الاصطلاح العلمي للرأي العام Public Opinion ما يبرره من الناحية العلمية والتطبيقية. لأنه في هذه الحالة يقوم على مفهوم واضح للعلاقة بين الجمهور النوعي Public كاصطلاح علمي، وبين الشق الأول من اصطلاح الرأي العام. وهذا التبرير العلمي والتطبيقي يعني أن الرأي العام هو خلاصة ما تنتهي اليه تفاعلات الجمهور النوعي داخل جماعته.

وهنا يمكن التساؤل حول طبيعة هذه العلاقة، فهل هذه العلاقة تعني أن الرأي العام هو رأي الجمهور النوعي ليصبح معنى الاصطلاح العلمي متمشيا مع ترجمته الحرفية؟ والاجابة على هذا التساؤل واضحة. فليس معنى أن الجمهور النوعي يصل بجماعته الى رأي عام أنه يفرض رأيه على الجماعة كلها أو أن جماعته تتبنى ما يصل اليه من آراء، وانما الأصح القول بأن الرأي العام له صفة العمومية التي تشمل الجماعة كلها، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار علاقات التأثير المتبادل بين أعضاء الجماعة جميعهم. وهذا الاستنتاج يتفق مع المكانة التي يحتلها الجمهور النوعي كنواة فعالة داخل النظام البنائي لجماعته.

واستطرادا من هذا الاستنتاج نتساءل: هل يصح القول بأن دينامية الجماعة التي يتولد عنها الرأي العام، ليست الا دينامية مغلقة تحدثها تفاعلاتها الداخلية وترفض التأثيرات الخارجية أو تلفظها؟ أم أنها دينامية مفتوحة لكل التأثيرات؟ ومعروف أن الجماعة جزء من النظام البنائي لمجتمعها، وبالتالي فان علاقات التأثير المتبادل بين الجماعات من جانب وبين كل جماعة منها ومجتمعها كله من جانب آخر تعتبر من الظواهر المسلم بحدوثها. ومن ثم، فان هذا التساؤل ينصرف الى طبيعة هذا التأثير ومداه بأكثر مما ينصرف الى تأكيد وجوده من عدمه.

جـ - الرأي العام يمثل الارادة الواعية لجماعة كاملة:

لا شك أننا أمام هذه النقطة ننتقل الى أحد الملامح الأساسية الأكثر أهمية. ذلك لأن الرأي العام لا يمثل رأي جماعة بأكملها فحسب، ولكنه يمثل الارادة الواعية للجماعة كلها، مما يجعل الرأي العام في جماعة معينة يستند الى قوة معنوية ومادية ضخمة وقادرة. فهو ليس رأيا لفظيا فقط، وانما هو رأي يحمل في مضمونه عناصر ذاتية، بها يستطيع أن يفرض نفسه تحقيقا لمصلحة أو أكثر من المصالح المشتركة لجماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى.

ولكي نعطي لهذه النقطة أبعادها، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما تعنيه الارادة الجماعية الواعية من معان توفر القوة المعنوية والمادية للرأي العام في جماعة معينة. فالارادة توفر هذه القوة بكل عناصرها اذا توفر لها القرار القوي والاصرار القوي. ان مدى قوة القرار وقوة الاصرار على تنفيذه، يعني مدى شدة الايمان بهذا القرار ومدى شدة الحرص على ترجمته الى واقع ملموس.

واذا كنا لا نجد فروقا جوهرية فيما تعنيه الارادة الواعية في مواجهة كل من الفرد والجماعة بصفة عامة، الا أن كلمة الجماعة هنا توفر لهذه المعاني مناخا نفسيا واجتماعيا يجعلها تصل الى أحجام ونوعيات لا يمكن أن تصل اليها عند الفرد أو حتى عند مجموعة محدودة من الأفراد داخل جماعة معينة.

وعلى ذلك، يمكن القول بصفة عامة، أنه كلما توفرت العناصر التي تقوم عليها الارادة الجماعية الواعية بدرجة أكبر في جماعة معينة، كلما كانت ارادتها أقوى، وكلما كان الرأي العام في هذه الجماعة ذا ثقل أكبر في مواجهة الجماعات الأخرى، والعكس صحيح تماما. ولا شك، أن هذا الاستنتاج يرتبط بالنوعية أكثر من ارتباطه بالكم، وان كان اقتران الكم

مع النوع أفضل. وفي أحداث التاريخ شواهد كافية لتأكيد هذا الاستنتاج.

واذا شئنا تفسيرا مقبولا لهذا الاستنتاج وشواهده، فاننا نبدأ بالتساؤل حول ما اذا كانت الارادة الواعية لجماعة معينة هي حاصل جمع الارادات الفردية لأعضائها، وبالتالي لا يتوفر هنا تفسيرا مقبولا بدرجة كبيرة، لأن حاصل الجمع لا يعطي أفضل النتائج دائما؟ أم أنها تعني شيئا آخر أعظم من مجرد حاصل الجمع هذا، وبالتالي نصل الى تفسير مقبول بالكامل لهذا الاستنتاج وشواهده؟.

ان الاجابة على هذا التساؤل تكون اسهل، لو عدنا الى ما تعنيه الارادة الواعية من قوة القرار وقوة الاصرار على تنفيذه. وهذه المعاني بكل أبعادها تجد مضمونها، كعناصر يقوم عليها هذا الاستنتاج وشواهده، فيما تعنيه شخصية الجماعة وما تعنيه قدرتها على اتخاذ قرار جماعي. ومن ثم، فان تحليل شخصية الجماعة وقرارها، يعطي لنا اجابة واضحة ومحددة على ما أثرناه من تساؤل.

فلقد أصبح مؤكدا من كل نتائج الدراسات النفسية والاجتماعية التي قام بها باحثون أمثال فلويد البورت F. Allport وجوردون البورت G. Allport أن الجماعة تستطيع أن تشعر وتحس وتفكر ككيان متميز. وهي تختلف في ذلك عن الكيفية التي يشعر بها الفرد ويحس ويفكر. والجماعة تمتلك كيانا خاصا بها وشخصية تميزها. فالحدود بين عضوية كل جماعة والأخرى واضحة. ويعترف أعضاء كل جماعة بهذا الكيان وبهذه الشخصية عندما يشيرون الى جماعتهم كشخصية متميزة، ويستعملون أوصافا جمعية للتعبير عن احساسهم هذا، مثل «جماعتنا، نحن[٥]».

---

(5) Fisher, A. Small Group Decision Making: Communication And The Group Process. New York: McGraw-Hill, 1974. PP. 201-203.

ومن الواضح أن كل جماعة لا ينفصل وجودها عن وجود أعضائها. فهي توجد لأن أعضاءها يوجدون وينتمون اليها. والنظام البنائي للجماعة يعتمد تماما على علاقات التفاعل الشخصي بين أعضائها. ولذلك، فهي ليست قوة خفية منعزلة عن وجود أعضائها، لأن وجودها ككيان متكامل مستمد أساسا من وجود أعضائها.

لكن الجماعة، من ناحية أخرى، تعتبر نظاما اجتماعيا. وهذا النظام الاجتماعي لا يعبر عن مجموع الأعضاء وأنماط سلوكهم. انه أكبر من ذلك وأعقد. وليست الأعضاء، كعناصر فردية مكونة لهذا النظام الاجتماعي المتكامل، قادرة على التعبير عن مضمونه. ولتشبيه هذه الحقيقة، يمكن القول أن الانسان ككل يزيد عن مجرد مجموع العناصر المكونة له رغم أهمية كل عنصر منها.

وهذا يعني أن الجماعة لا يخلقها وجود العناصر المشكلة لكيانها، ولكن يوجدها الاعتماد المتبادل بين هذه العناصر، والتفاعل المستمر بينها، والتأثير المتبادل بينها. ومن ثم، لا تصبح الجماعة مجرد مجموعة من الأعضاء، ولكنها تصبح علاقات انسانية متداخلة، وهي ليست العناصر المكونة لها، ولكنها الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر وتعمل معا متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة.

والقائد أو الشخص البارز في جماعته، ليس كل منهما فردا فقط، وانما هو أيضا صفة يكتسبها من انتمائه الى جماعة معينة. أنه يعبر عن استعداد طبيعي ومكتسب معا. فالفرد تتبلور شخصيته داخل الجماعة، والجماعة تتبلور شخصيتها بأعضائها.

وعلى ذلك تختلف عملية اتخاذ القرار في الجماعة عنها في الفرد، ليس فقط لأن الجماعة تضم أفرادا كثيرين، وتمتلك تنوعا أكبر في الامكانات، ويوجد بها عقول كثيرة تسهم في صنع القرار، ومصادر أكثر

تنوعا للمعلومات، وتستطيع تقسيم العمل بين أعضائها بحسب قدراتهم المتعددة، ولكن أيضا لأن طبيعة عملية اتخاذ القرار ليست في مضمونها الا اختيارا للسلوك الأمثل على ضوء الامكانات المحدودة، والاختيار داخل جماعة ما يعني تفاعل هذه العناصر المتوفرة للجماعة من أفراد وعقول وامكانات وغيرها، لكي تتبلور لها قوة مشتركة أقدر على اتخاذ القرار الأنسب.

ورغم وجود عدد من السلبيات والمشكلات الكامنة والتي لا يوجد مثلها عند الفرد، كمشكلة تحقيق الاجماع للقرارات التي تصل اليها الجماعة، وقيام الجماعة على أفراد كثيرين بكل ما يعنيه من احتمالات الصراع بينهم، الا أن هناك ايجابيات تعلو فوق كل هذه السلبيات والمشكلات. فالجماعة تتعدد امكاناتها وتتعدد وجهات النظر داخلها فيما يتعلق بتقييم الأفكار والخيارات المطروحة للمناقشة والجدال، وهو ما يعرف بتبادل الأفكار، وهذه ايجابيات لها فعاليتها.

ويضاف الى ذلك أن الجماعة تتمتع بقدرة أكبر على تحمل المخاطرة Risky Shift وتفسر هذه القدرة على المخاطرة بوجود أفراد كثيرين قادرين عليها داخل الجماعة، ومن المعروف أن القدرة على المخاطرة تعتبر من الصفات الشخصية التي تتوفر في أشخاص معينين ولا تتوفر في آخرين. ثم ان القدرة على المخاطرة تعتبر قيمة في حد ذاتها في بعض الثقافات، الى جانب احساس الجماعة بأن لديها استعداد أكبر لتأييد ما تتخذه من قرارات المخاطرة وشعور أعضائها بالمسئولية تجاه هذه القرارات[٦].

وقد يؤخذ على الجماعات أنها أبطأ في اتخاذ القرار، لكن المغزى الحقيقي لكل هذه الايجابيات المتوفرة لها ليست في قدرتها على اتخاذ

---

(6) Fisher, A. Ibid, PP. 36-42.

قرار أنسب يجمع عليه أعضاؤها بعد كل ما يحدث بينهم من تفاعلات، وانما في قدرتها على تنفيذ ما تصل اليه من قرارات جماعية[٧]. وهذه الحقيقة تعطي للارادة الواعية للجماعة كل مضمونها، كقوة معنوية ومادية تستند اليها قوة الرأي العام ذاته.

ويبقى هنا، أن نعود الى التأكيد على أن العبرة دائما بنوعية العناصر المشكلة لهذه الارادة الواعية التي يستمد منها الرأي العام في جماعة ما قوته المعنوية والمادية في مواجهة الجماعات الأخرى. ولئن كان حجم الجماعة من العوامل الهامة، الا أن هذا الحجم ليست له دائما فعاليته اذا فقدت الجماعة الكبيرة الحجم عناصر أساسية أخرى تضعف من ارادتها أو تقلل من وعي الأعضاء بها. وهذا الاستنتاج من الحقائق الهامة التي تساعد على التعامل مع الجماعات المختلفة، كما تساعد على فهم سلوكها وتفسيره وقياس مدى قوته وفعاليته.

د - الرأي العام رأي معبر:

تبين من دراسة قام بها دوب L. Doob سنة ١٩٥٦م، ان الرأي العام يظل كامنا Latent الى أن تظهر قضية ما تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة، لتثير الصراع والقلق والاحباط أمام أعضائها. ويكون الرأي العام الحقيقي الذي تصل اليه الجماعة محاولة للتخفيف من هذا الصراع والقلق والاحباط، لتحقيق قدر من التوافق والتآلف بين أعضائها[٨].

ومناقشة هذه النتيجة التي انتهى اليها دوب L. Doob يمكن أن تعطينا تصورا للمضمون الحقيقي لما نقصده بقولنا إن الرأي العام رأي

---

(7) Bossman, L. «An Analysis of Inter-Group Residual-Influence Effects Upon Members of Small Decision-Making Groups». Behavioral Science, Vol. 13, 1968. PP. 220-233.

(8) Doob, L. Public Opinion And Propaganda. New York: Holt, 2 ed edition, 1956. PP. 87-88.

معبر، وهو أحد الملامح الأساسية التي تصف طبيعة الرأي العام في هذه الدراسة التي نحن بصددها. ولكي يكون هناك أساس علمي للمناقشة، ينبغي أن نفرق أولا بين اصطلاحين علميين متمايزين، احدهما هو اصطــلاح الاتجــاه النفسي Attitude والآخر هو اصطــلاح الرأي Opinion. ذلك لأن دوب .L. Doob يعتمد على اصطلاح الأول ليصف الرأي العام بأنه كامن، ودراستنا هنا تعتمد على الاصطلاح الثاني في وصفها للرأي العام بأنه رأي معبر.

وبادىء ذي بدء، يمكن القول بأن الاتجاه النفسي من الاصطلاحات العلمية التي نالت حظا كبيرا في دراسات علم النفس الاجتماعي، ومع ذلك لم يتفق كثير من الباحثين على تعريف واحد لها[٩]. بل ان منهم من لا يرى فروقا جوهرية بينه وبين الرأي كاصطلاح علمي متميز، ولذلك يستعمل الاصطلاحين أحيانا استعمالا واحدا ويقصد بهما معنى واحدا[١٠].

ومع ذلك، فالاصطلاحان متمايزان، على أساس أن الاتجاه النفسي ذو طبيعة افتراضية ضمنية، ولا يمكن ملاحظتها، ويظل الاتجاه النفسي كامنا الى أن يظهر مثير، فيجد تعبيرا عنه في الرأي أو السلوك. ومعنى ذلك أن الرأي قد يكون تعبيراً لفظياً عن الاتجاه النفسي، وان السلوك قد يكون تعبيرا فعليا عنه.

واستعمالنا هنا في التفرقة بين الاتجاه النفسي والرأي والسلوك لعبارات تحمل معنى الاحتمال وليس التأكيد يرجع الى أن هناك أفرادا

---

(9) Mills, J. Experimental Social Psychology. London: Macmillan, 3 rd Printing, 1971. P. 124.

(10) Karlins, M. and H. Abelson. Persuasion: Haw Opinion And Attitudes Are Changed. New York: Springer 2ed edition,1970. P. 156.

يخفون اتجاهاتهم النفسية الحقيقية تجاه موضوع معين أو قضية معينة أو شخص معين. ويستخدمون في التعبير اللفظي عنها آراء مخالفة بدرجات متفاوتة. وفي هذه الحالة لا يكون الرأي تعبيرا عن الاتجاه النفسي، وانما يكون مضللا. وان كانت هناك داخل الجماعة من العناصر النفسية والاجتماعية المشكلة لديناميتها وعمليات التفاعل داخلها، ما يجعل وجود هذه الحالة الاحتمالية أبعد ما تكون عن الواقع. واذا حدثت فان الرأي يرتفع فوق الاتجاه النفسي ليقترب أكثر مما يسود الجماعة أو تستقر عليه مهما كان مخالفا أو متعارضا مع الاتجاه النفسي لفرد معين.

ومن الجدير بالذكر، أن الاتجاهات النفسية والآراء لا توجد منفصلة عن بعضها عند الفرد. فالرأي الواحد قد يكون جزءا هاما من اتجاهات نفسية عديدة. والاتجاهات النفسية ذاتها قد تنتظم هرميا لتكون ما يسمى في علم النفس الاجتماعي بأنظمة القيم Value Systems ولذلك، فان تغيير رأي واحد قد يكون له تأثيره على تغيير عدد من الآراء والاتجاهات النفسية الأخرى المرتبطة به.

ويضاف الى ذلك، أنه يمكن التفرقة بين الاتجاهات النفسية والآراء على أساس التمييز بين العناصر المكونة لها. فالاتجاه النفسي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية، هي: العاطفة والميول والمعرفة. بينما لا تتكون الآراء الا من عنصر واحد فقط هو المعرفة.

ويقصد بعنصر العاطفة في الاتجاه النفسي مشاعر التأييد أو عدم التأييد التي يحس بها الفرد بحسب القيمة التي يراها في الشيء الذي أمامه، ان كان طيبا أم رديئا، حسنا أم سيئا. أما عنصر الميول في الاتجاه النفسي، فانه يشير الى اتجاه الفرد نحو تجنب الشيء الذي أمامه أو الاقتراب منه، أي الميل الى التصرف نحوه بطريقة معينة. وأما عنصر المعرفة في الاتجاه النفسي، فانه يتكون من كل أفكار الفرد

ومعلوماته عن الشيء الذي أمامه. وتتفاوت طبيعة الاتجاهات النفسية وأبعادها بتفاوت قوة كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

وهذه التفرقة تعني أنه يفترض في الرأي أن يكون موضوعيا، على أساس أنه يقوم على عنصر المعرفة فقط، ويبتعد عن العنصرين الآخرين اللذين يتصفان بالذاتية. ومع ذلك، فان هناك حالات تبين منها وجود قدر من العاطفة في آراء الفرد، عندما تتعرض لمحاولة تغييرها.

ولا شك أن هذه التفرقة تصف ما يميز الاتجاهات النفسية والآراء عند الفرد بحسب تكوينها، أي قبل أن يوضع الفرد في اطار اجتماعي تفرضه الجماعة التي ينتمي اليها. فاذا وضعنا في الاعتبار أن انتماء الفرد الى جماعة معينة يعني أن المصالح المشتركة لهذه الجماعة تعلو فوق مصالحه الخاصة، وأن الرأي العام يلتصق التصاقا كاملا بالمصالح المشتركة للجماعة، فان عنصري العاطفة والميول بما يقومان عليه من ذاتية تقل فعاليتها وتتضاءل أمام عنصر المعرفة وما يقوم عليه من موضوعية، وهو قوام الرأي كاصطلاح علمي.

ويتضح هنا، أن الاتجاه النفسي والرأي اصطلاحان متمايزان، لأن كلا منهما يعبر عن حالة معينة، وان كانت الحالتان متصلتين في مواجهة شيء واحد او موضوع واحد. فالاتجاه النفسي يمثل حالة ضمنية كامنة في النفس لا يحس بها الا صاحبها، أما الرأي فانه يمثل حالة علنية ظاهرة يعبر بها الفرد عما يحس به في مواجهة نفس الشيء او الموضوع، كما يمثل محاولة الفرد الخروج من حالة الذاتية الى الموضوعية والتجرد.

وهذا الاتصال بين الاتجاه النفسي والرأي لا يقلل من تمايزهما كاصطلاحين علميين، وان كان يؤكد علاقة التأثير المتبادل بينهما، فكل عوامل تضاف الى العوامل المشكلة للادراك ثم للاتجاه النفسي تؤدي الى تغيير في الرأي المعبر. كما أن هناك حالات يتغير فيها الرأي

ثم ينعكس ذلك على الاتجاه النفسي، فيتغير تبعا لذلك. وخلال التفاعلات التي تجري بين أعضاء جماعة ما للوصول الى رأي عام في مواجهة قضية معينة، يحدث التأثير المتبادل بين الاتجاه النفسي والرأي بحالتيه. وتكون أهم أسبابه ما يحدث لعنصر المعرفة في كل منهما من تغيرات، الى أن يحدث الاتفاق على رأي واحد معبر عن اتجاه نفسي واحد للجماعة كلها.

وهذا الاستنتاج الذي انتهينا اليه يجعل من السهل المقارنة بين ما أخذ به دوب L. Doob من القول بأن الرأي العام يظل كامنا في وضع من أوضاعه، وما تأخذ به هذه الدراسة التي نحن بصددها من القول بأن الرأي العام رأي معبر. فلئن كان دوب L. Doob يقصد بوصف الرأي العام بأنه كامن ذلك الاتجاه النفسي العام الذي يسود الجماعة تجاه ما تنتهي اليه تفاعلاتها، وقبل أن يجد تعبيرا عنه فيما يسمى بالرأي العام، فان هذا المعنى لا يتوافق مع هذا الوصف لأنه ربط بين ظهور الرأي العام وظهور قضية تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة، والمفروض هنا اذا كان المعنى متوافقا مع الوصف أن يكون هناك مثل هذا الربط، لأن ظهور القضية سابق لظهور هذا الاتجاه النفسي العام.

ومن ثم، تصبح العبارة التي أخذت بها الدراسة التي نحن بصددها هنا أكثر تصويرا لهذه السمة الأساسية من سمات الرأي العام. انه رأي واحد معبر عن اتجاه نفسي عام يسيطر على أعضاء الجماعة في مواجهة القضية التي تكون موضوعا لتفاعلاتهم بكل ما يحدث خلالها من اتصالات ومناقشات وجدال وصراع وتوتر. وعلى ذلك يؤكد وصف الرأي العام بأنه رأي معبر على عدد من العناصر الهامة، والتي يمكن اجمالها في قسمين رئيسيين، كما يلي:

أولا: ليس معنى قيام الرأي العام على اتجاه نفسي عام، أنه يتصف

بالضمنية، وانما التعبير علانية شرط جوهري. كما أن الرأي العام ليس هو الاتجاه النفسي العام. ان الحبة في باطن الأرض ليست هي الشجرة المتفرعة عنها، وان كانت تحمل كل خصائصها. ثم انه لا يمكن التعرف على طبيعة النتائج التي تنتهي اليها دينامية الجماهير النوعية في جماعة ما الا بعد أن تصل بالفعل الى نتائج معينة على مستوى الجماعة كلها.

ثانيا: ان قيام الرأي العام على اتجاه نفسي عام، يعني أنه قد يتصف بالذاتية. واذاكان التجرد والموضوعية صفتين أساسيتين للرأي العام، فانه من المعروف أن الجماعة تقوم على أفراد من البشر، والعاطفة والمشاعر والميول وما شابه ذلك عناصر أساسية في مكونات البشر، كما أن هناك حالات ومواقف اجتماعية يكون الرأي العام في مواجهتها منطقيا عاقلا تارة وعاطفيا تارة أخرى. لكن كل هذه الاعتبارات لا تعني اطلاقا أن الرأي العام يتصف بالذاتية التي قد يتصف بها الفرد العادي.

واذا سلمنا بأن العضو في جماعة معينة كيان متميز تماما عن الكيان المتميز لجماعته، لأمكن تصور أن الذاتية هنا أيضا ناتجة عن تفاعل العناصر الذاتية عند أعضائها، تماما كما يحدث للأراء الفردية التي تنتهي الى الرأي العام. ان ذاتية الجماعة شيء مختلف تماما عن ذاتية كل عضو فيها .وكل فردداخل جماعةمعينة يعلو فوقتعصبهلمصالحه الخاصة ،ويتعصب للمصالح المشتركة لجماعته ككل. وهذا يعني أن ذاتية الفرد تذوب داخل ذاتية هذا الكيان الأكبر متمثلا في الجماعة التي ينتمي اليها. بل انه يستعمل في مواجهة أفراد ينتمون الى جماعات أخرى صيغ الجمع مثل: نحن نرى، أو أننا نرى، كتعبير عن ذاتية أكبر وأقوى من ذاتيته الخاصة، وهي تعبر عن خلاصة العناصر العاطفية المتفاعلة داخل جماعة ما في مواجهة موقف مثير للعواطف والانفعالات والمشاعر.

وعلى ذلك، يكون قولنا بأن الرأي العام رأي معبر قائما على عناصر هامة تحدد وصفه أولا بأنه رأي ووصفه ثانيا بأنه معبر. وهذه العناصر جميعها تعني أن الرأي العام هو التعبير المشترك لأعضاء جماعة ما علانية عن اتجاه نفسي مشترك نحو قضية تمس مصالحهم المشتركة. وهي كلها عناصر تعطي للرأي العام كرأي معبر أحد ملامحه الأساسية المتميزة والمميزة لطبيعته.

غير أن القول بأن الرأي العام هو التعبير المشترك للجماعة والمبني على اتجاه نفسي مشترك لا ينفي أنه تعبير عن الارادة الواعية للجماعة كلها أو يتعارض معه. ذلك لأن الاتجاه النفسي المشترك ليس الا ميولا ضمنية يحس بها الأعضاء، وتكون هذه الميول متوافقة في مواجهة الخيارات التي تنتهي اليه التفاعلات بينهم في مواجهة القضية التي تهمهم . فاذا كانت الارادة الواعية للجماعة تعني فيما تعنيه القرار الجماعي الأنسب، فان الاتجاه النفسي المشترك يكون قاعدته النفسية والاجتماعية. ولا نذهب بعيدا اذا قلنا ان الرأي العام هو نفسه ذلك القرار الجماعي الأنسب في مواجهة قضية معينة، وان هذا القرار الجماعي الأنسب هو الرأي الذي تعبر به الجماعة عن ذاتها ككيان متكامل ومتميز.

بل يمكن القول أكثر من ذلك، فالجماعات بارادتها الواعية تستطيع أن تحول هذا القرار الجماعي الأنسب الى واقع عملي ملموس اذا كان للسلوك الفعلي ضرورته، أو اذا كانت طبيعة القضية التي تواجهها الجماعة تتطلب تحويل القول الى فعل لكي يصل بهذا القرار الجماعي الأنسب الى ما يستهدفه من مصالح مشتركة للجماعة كلها. فليست كل القضايا تكفيها المواجهة الجماعية اللفظية، وانما قد يتطلب بعضها مواجهة جماعية فعلية.

وتبقى بعد ذلك نقطتان هامتان، تتصل أولاهما بتساؤل تجاوزناه خلال تناولنا للرأي العام كتعبير عن الارادة الواعية للجماعة كلها، وانتهينا في الاجابة عليه الى ان الارادة الجماعية الواعية ليست حاصل جمع للارادات الفردية لأعضاء الجماعة، وانما هي الخلاصة النهائية للتفاعلات التي تحدث بين هذه الارادات الفردية خلال دينامية الجماعة في مواجهة قضية معينة. لكن هذا التساؤل يطل برأسه ثانية عند تناولنا للرأي العام كرأي معبر للجماعة كلها. فهل الرأي العام يمثل رأيا معبرا عن مجموع الآراء الفردية التي تظهر وتتفاعل خلال دينامية الجماعة أم أنه كالارادة الواعية، ما هو الا خلاصة لما تنتهي اليه التفاعلات بين هذه الآراء الفردية.

وطبيعي أن الرد الواقعي على هذا التساؤل، هو أنه اذا كان الرأي العام يعبر عن الارادة الواعية للجماعة كلها، وهي خلاصة التفاعلات بين الارادات الفردية، فان الرأي العام هنا أيضا ليس الا رأيا معبرا عن خلاصة التفاعلات بين الآراء الفردية. لكننا أردنا التأكيد على هذه الحقيقة لما تثيره من مشكلات بين الباحثين، كمشكلة الأقلية في مواجهة الأغلبية، وهي مشكلة من المحتمل ظهورها كنتيجة طبيعية لما يقوم عليه النظام البنائي للجماعة كلها من عناصر نفسية واجتماعية تتوافق غالبا، ولكنها قد تتعارض أحيانا.

وما نريد التأكيد عليه هنا أنه رغم كل ما يثار من مشكلات، الا أن الحقيقة تبقى ماثلة وواضحة، وهي أن الرأي العام تعبير عن خلاصة التفاعلات بين العناصر العاطفية والعاقلة وليس حاصل جمعها على الاطلاق. ذلك لأن هذه التفاعلات تدخل اليها عناصر جديدة وتتداخل فيها عناصر قائمة وتمتزج فيها الآراء الناضجة بالآراء الفجة، والآراء العميقة بالآراء السطحية، والموضوعية بالتحيز والتعصب، والعقل بالعاطفة، وتتصارع الأدوار الاجتماعية والشخصيات الفردية، وما شابه

ذلك من عناصر. وكل هذا يحدث داخل اطار نظام بنائي يقوم على علاقات نفسية واجتماعية وتحكمه ثقافة مشتركة. فهل يمكن القول أن ما ينتج عن كل هذه التفاعلات هو حاصل جمع العواطف أو الآراء الفردية؟ أم أنه بالتأكيد خلاصة متميزة تحمل في مضمونها مفهوما أعمق وأوسع وأشمل وأقوى؟!.

أما النقطة الثانية، فهي تتصل بما يشاع دائما بين بعض الباحثين من تساؤلات حول طبيعة الرأي العام كرأي معبر عن الجماعة كلها. فهل هو رأي عاطفي؟ أم هو رأي عقلي ومنطقي؟ أم أنه مزيج من العاطفة والعقل؟ وقد تكون لهذه التساؤلات جذور تاريخية طويلة تمتد عبر التاريخ الى أفكار الفلاسفة الأوائل ومن تبعهم من المفكرين والفلاسفة خلال عصور متتالية. كما قد يكون لهذه التساؤلات ما يدعمها من الملاحظات الواقعية في الحياة اليومية. فالناس يتصرفون أحيانا كما لو كانوا عاطفيين، وأحيانا أخرى كما لو كانوا عقلاء، وهم أنفسهم يعترفون أحيانا بأنهم يتصرفون كما لو كانوا لا يبصرون ولا يعقلون.

ومع ذلك، فنحن لا نرى مبررا للاستطراد، فالجماعة تقوم على بشر، والطبيعة البشرية واحدة، سواء كان الانسان بمفرده أو كان بين جماعته. والمصالح الفردية والجماعية تشبع العاطفة والعقل معا، سواء فيما يتعلق بالفرد أو الجماعة. وليس هناك ما يعيب الرأي العام أن يكون عاطفيا تارة أو عقليا تارة أخرى أو مزيجا من العاطفة والعقل معا، طالما أنه يتناسب مع طبيعة القضية التي تواجه الجماعة وتمس مصالحها المشتركة.

ولعل هذا الاستنتاج هو الذي يدفع الى الصاق بعض الصفات بالجماعات الانسانية، وهي: صفات الانسياق للعواطف، والمثالية،

والشعور بالاضطهاد أو الظلم، والرمزية، والتعقل[11]. وتحليل مضمون كل صفة منها يعطي تصورا للكيفية التي يمتزج بها العقل والعاطفة معا داخل مفهوم الرأي العام الذي تصل اليه كل جماعة منها في حالات معينة، كما يعطي تصورا للكيفية التي قد ينفصل بها كل منهما عن الآخر ليشكل مفهوما كاملا للرأي العام في حالات أخرى.

فصفة «الانسياق للعواطف»، تعني أن الجماعة تحب وتكره وتعجب وتشمئز وتغضب وتخاف في مواجهة ما يعرض لها من مسائل وقضايا. وتعتمد درجة العاطفة في مواجهة مسألة معينة أو قضية معينة على طبيعة هذه المسألة أو القضية. فالمسائل أو القضايا التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الجماعة وصحتها ورفاهيتها، تثير استجابات عاطفية أقوى من تلك المسائل التي ليس لها تأثير حاليٌّ.

ولذلك فان آراء بعض الجماعات يسيطر عليها الأعضاء الأقل ذكاء والذين تتحكم عواطفهم في آرائهم. كما أن قلة المعلومات الى جانب قلة الذكاء والخبرة تجعل الأعضاء في بعض الجماعات غير قادرين على اتخاذ قرار جماعي يتسم بالعقل والمنطق، حتى في أبسط المسائل أو القضايا المعروضة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الأعضاء الأذكياء في جماعة ما، ليسوا دائما منطقيين في أحكامهم. فاذا كانت معلوماتهم قليلة حول مسألة ما أو قضية ما، فانهم ينقادون لرأي الجماعة انقيادا عاطفيا. والثورة العاطفية حول مشكلة معينة تسيطر على رأي الجماعة وتكتسح أمامها الجانب المنطقي، وتقلل ذكاء الجماعة الى مستوى أقل أعضائها ذكاء.

وبعض الجماعات، وخاصة البدائية منها والتي لا تتمتع بالتعليم

---

(۱۱) أنظر للباحث دراسة بعنوان: البنيان الاجتماعي للعلاقات العامة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ۱۹۷۸م، صفحة ۱۲۷.

والاعلام، تحرك آراءها الغرائز والعواطف بدرجة كبيرة. وهذه الصفة تظهر بوضوح أيضا بين الجماعات التي تتسم بسرعة التكوين، وفقدان الترابط، وقلة الوعي بشخصيتها المتكاملة.

أما صفة «المثالية»، فانها تعني أن الجماعات قد تميل الى المثالية في الأقوال والتصرفات حول المسائل أو القضايا المعروضة. وذلك بتأثير بعض العواطف النبيلة كالشجاعة والتضحية. وقد ترجع هذه الصفة الى شعور الجماعة بأن آراءها وسلوكها تعرض علانية على الجماهير الأخرى في المجتمع. فالجماعات تشبه الأفراد، عندما تخفي مشاعرها الدنيئة وتعلن مشاعرها النبيلة في مواجهة الجماعات الأخرى.

وأما صفة «الشعور بالاضطهاد أو الظلم»، فانها خداع تعاني منه الجماعات التي تشعر بأنها ضحايا الاضطهاد أو الظلم. والشعور بالاضطهاد أو الظلم يتسم عادة بالكراهية والشك. وما دامت الجماعة تحب عادة أن تقف مع الحق والعدل والحقيقة، فان هذا الشعور يعتبر أحيانا تبريرا منطقيا وستارا تخفي وراءه مطامعها وحسدها ومشاعرها الدنيئة الأخرى. ومع ذلك، فان شعور الجماعة بالاضطهاد أو الظلم قد يكون نتيجة لشعورها بالأهمية والسيادة والتفوق.

وأما صفة «الرمزية» فان الجماعة تستخدمها لتعبر عن شخصيتها ومثلها. فالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم الفيل كرمز يشير الى صفات القوة والذكاء التي يتسم بها الحزب، والمسيحيون يستخدمون الصليب كرمز لولائهم للمسيح، والمسلمون يستخدمون الهلال فوق مساجدهم. والرمز قد يكون شخصا تتجسد فيه مصلحة معينة أو مثل معينة. فالشركة قد تتخذ رئيسها رمزا لها بوصفه بالتعقل وحب الخير، عندما تطلق عليه ألقابا مثل، رب الأسرة أو شيخ القبيلة، وهكذا.

وأخيرا، تعني صفة «التعقل»، أن الجماعة تميل الى تبرير تصرفاتها بدوافع عقلية أو منطقية دون تحليل لدوافعها الحقيقية. فالجماعة التي تفشل في تحقيق غرض معين من أغراضها، تميل الى وصف خسارتها بأنها غير ذات أهمية، كتبرير منطقي لهذا الفشل. والجماعات تلجأ الى هذا التبرير العقلي أو المنطقي لكي تستريح من شعورها بالفشل أو خيبة الأمل.

وبذلك ننتهي فيما يتعلق بطبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية، الى أنه لكي نصل الى فهم هذه الطبيعة واستيعاب كل ملامحها، فانه ينبغي أن تكون دينامية الجماهير النوعية وجماعتها متمثلة بالكامل في تعريف الرأي العام، اذا أردنا منه مدخلا الى فهم طبيعته وملامحه الأساسية. ذلك، لأن الرأي العام ليس تعبيرا عن نتيجة نهائية لعملية جماعية فحسب، ولكنه تعبير عن مضمون هذه العملية كلها بكل ما يعتمل فيها ويتفاعل من عناصر نفسية واجتماعية كثيرة ومتعددة.

وهذه الحقيقة التي انتهينا اليها تغطي كثيرا من النقاط والتساؤلات، وتضع لها اجابات واضحة ومحددة. وهي تعني جميعها أن الرأي العام له مفهوم معقد وعميق يبتعد به عن كل المفاهيم السطحية والعشوائية. فهو يقوم على مفهوم معقد لأن العملية الاجتماعية التي تفرزه عملية معقدة تتداخل فيها كل العناصر النفسية والاجتماعية المشكلة للنظام البنائي للجماعة ولديناميتها. وهو يقوم على مفهوم عميق، لأن هذه العناصر النفسية والاجتماعية تمتد الى جذور بعيدة داخل الشخصيات المتميزة لأعضاء الجماعة، والتي تتلاقى وتتداخل وتتشابك وتتفاعل مكونة الشخصية المتميزة للجماعة ككل متكامل. وتجاهل هذه الحقيقة أو بعضها هو الذي يؤدي الى ما يظهر بين الباحثين من اختلافات، والى ما تنتهي اليه بعض هذه الاختلافات من مشكلات علمية قد تحجب الرؤية الحقيقية لطبيعة الرأي العام.

المبحث الثاني

القضايا التي تثيرها طبيعة الرأي العام

لقد ساهمت العلاقة الواضحة بين الجماهير النوعية والرأي العام في وضع سمات بارزة وقاطعة لطبيعة الرأي العام. وأرست بهذه السمات البارزة والقاطعة أسسا لمناقشة حاسمة لأوجه الاختلاف بين الباحثين. غير أن الاختلافات بينهم أثارت عددا من القضايا. وهذه القضايا لها أهميتها وحيويتها وتتطلب تناولا مفصلا، اذا أردنا أن تستقر المناقشة حول طبيعة الرأي العام وتثبت.

ويمكن أن نحدد هذه القضايا في مجموعات ثلاث: إحداها، تتصل بنوعية العلاقة بين طبيعة الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري، وهي قضية تتصل بالمؤثرات الخارجية على دينامية الجماهير النوعية وجماعتها. وتتصل المجموعة الثانية بتقسيمات الرأي العام وما تعنيه هذه التقسيمات. أما المجموعة الثالثة، فانها تتصل بالأساليب المستخدمة حاليا في قياس الرأي العام والتعرف على اتجاهاته.

ولا شك أن كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث تتلاقى مع الرأي العام عند مرحلة من مراحل تكوينه على ضوء العلاقة الواضحة بينه وبين الجماهير النوعية. وعلى ذلك، ينبغي أن تكون هذه العلاقة الواضحة ماثلة أمامنا، ونحن نناقش ونحلل كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث، لنصل الى أبعاد أعمق للسمات الأساسية التي انتهينا اليها حول طبيعة الرأي العام.

اولا: العلاقة بين طبيعة الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري:

يلقى هذا الجانب من جوانب دينامية الجماعات الانسانية اهتماماً متزايدا من الباحثين في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، ليس فقط لما تمثله وسائل الاتصال الجماهيري من مكانة في المجتمع الانساني المعاصر، ولكن أيضا لأن نتائج الدراسات فيما يتعلق بهذه النقطة لم تحسم. بل إنها خلقت منها قضية حية ومتجددة بصفة دائمة، خاصة كلما تعاظم دور الرأي العام على مستوى المجتمع كله.

ويقصد بهذه القضية جانبان أساسيان ومتصلان: أولهما، يتصل بالتأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال بصفة عامة والجماهيرية منها بصفة خاصة على دينامية الجماعات بكافة مستوياتها، بحيث يمكن القول أنها تستطيع أن توجه أو لا توجه الرأي العام الناتج عن هذه الدينامية اتجاهاً معينا يتفق مع مصالح معينة ليست بالضرورة المصالح الأساسية المباشرة لهذه الجماعات. وثانيهما، يتصل بمدى قدرة هذه الوسائل على عكس طبيعة الرأي العام، وبالتالي يصبح من الممكن أو من غير الممكن الاعتماد على تحليل مضمونها لقياس اتجاهات الرأي العام في مواجهة قضية معينة. وواضح هنا أن الجانبين متصلان، لأن حسم الجانب الأول هو الذي يعطي القدرة على حسم الجانب الثاني.

وبادىء ذي بدء، يمكن التسليم بوجود تأثير لوسائل الاتصال بصفة عامة على دينامية كل جماعة انسانية. ذلك، لأنه لا يمكن أن نتصور دينامية لأي جماعة بدون الاتصال الداخلي بين أعضائها. أما اذا جاء التأثير من الخارج، فانه يسلم به أيضا، على أساس أن وسائل الاتصال

من العناصر الثقافية في كل مجتمع، وهي تمارس دورها تأثيرا وتأثرا من خلال قوتها الذاتية وبالتكامل مع العناصر الثقافية الأخرى. ولذلك، لم يكن هناك خلاف بين الباحثين حول وجود هذا التأثير، وانما جاء الخلاف بينهم حول طبيعة هذا التأثير ومداه.

وقضية تأثير وسائل الاتصال بصفة عامة، والجماهيرية منها بصفة خاصة، على دينامية الجماعات الانسانية، يدور مضمونها حول تساؤلات كثيرة ومتعددة. ففي أي المجالات التي تضم أنشطة الجماعات الانسانية في مجتمع ما تزاول هذه الوسائل تأثيرها؟وهل هناك مجالات يكون فيها تأثيرها أكبر؟ وما نوعية هذا التأثير ودرجته؟ وما العوامل التي تشكل فروقا بين تأثير كل وسيلة منها؟ وما الظروف التي تحكم نوعية هذا التأثير ومداه؟ وهل يمكن دعم هذا التأثير؟ وكيف؟ وهذه التساؤلات وغيرها لا تزال حائرة لا تجد اجابات حاسمة، ولا تزال الأبحاث والدراسات من حولها مستمرة.

ولكي نوضح مضمون هذه القضية وأبعادها ونفند كل ما انتهت اليه من نتائج، نستطيع هنا أن نستشهد بثلاث دراسات علمية، لكل منها زاويتها ونتائجها، ولكنها جميعها تتكامل معا لتحقيق الهدف من الاستشهاد بها، على أن يكون في الاعتبار هذا الهدف في مواجهة كل هذا التعدد والتنوع في الدراسات التي تناولت هذه القضية. وقام بالدراسة الأولى الباحثان الأمريكيان كاتز E. Katz ولازار سفيلد P. Lazarsfeld سنة ١٩٥٥م[١٢]. وقام بالدراسة الثانية ستراوس

---

(12) Katz, E. and P. Lazarsfeld. Personal Influence. Glencoe, Illinois: The Free Press, 1955. PP. 43-133.

J. Strouse سنة ١٩٧٥ م[١٣]. وأما الدراسة الثالثة فقد قام بها فليبس دافيسون Ph. Davison سنة ١٩٥٩ م[١٤].

ويلاحظ هنا، أن تقديم هذه الدراسات الثلاث ليس متمشيا مع تواريخ ظهورها، وانما خضع هذا التقديم لاعتبارات أخرى تقوم على طبيعة كل منها ونوعية النتائج التي انتهت اليها والكيفية التي يسهل بها المقارنة بينها. ذلك لأننا لا نقدم تأريخا للدراسات العلمية حول هذه القضية، وانما نقيم علاقة بين مضمونها، بما يكفل زيادة في وضوح العلاقة بين دينامية الجماهير النوعية وطبيعة الرأي العام.

١ - دراسة كاتز E. Katz ولازارسفيلد P. Lazarsfled:

تحاول هذه الدراسة تحليل العناصر الهامة في العلاقات الشخصية داخل الجماعات البسيطة غير الرسمية، لاكتشاف تأثيرها على عملية الاتصال الجماهيري. بمعنى أنها تستهدف الكشف عن أهم العناصر في التفاعل بين أعضاء الجماعات البسيطة والتي يكون لها تأثير على ايجابية وسائل الاتصال الجماهيري. وتعتمد هذه الدراسة على نتائج الدراسات الاجتماعية من أجل تحقيق ما تسعى اليه. وهي لا تعطي باعتمادها على هذه الدراسات ملخصا لها، وانما تعطي نموذجا من نماذج الاستفادة منها.

وتبدأ الدراسة أولا بوضع عدد من التصورات كمدخل الى التحليل. وهذه التصورات مستمدة أساسا من الأبحاث التي أجريت على وسائل الاتصال الجماهيري والأبحاث التي أجريت على قادة الرأي والزعماء. وتحاول هذه الدراسة، بالتصورات التي وضعتها، أن تحدد

---

(13) Strouse, J. The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis. Columbus, Ohio: Merrill Pub., 1975. PP. 5-30.

(14) Davison, P. «On The Effects of Communication». Public Opinion Quarterly, Vol. 23, No. 3, 1959. PP. 343-360.

الكيفية التي يؤثر بها التفاعل الشخصي بين أعضاء الجماعة على استجابة كل عضو منهم لمضمون وسائل الاتصال الجماهيري. وقد تبين من هذه التصورات أن كيفية التأثير لها صفتان أساسيتان، هما:

١ - تجد علاقات التفاعل الشخصي جذورها في الآراء والاتجاهات والعادات والقيم الخاصة بأعضاء الجماعة. وعن طريق التفاعل الشخصي بينهم يسلكون سلوكا جماعيا ويكونون أنماطا مشتركة من السلوك ويحافظون على أفكار مشتركة ويتمسكون بها. واذا كانت هناك حاجة الى التغيير فان هذا التغيير يجري بطريقة موحدة. واذا كانت هذه هي الحقيقة فيما يتعلق بالآراء والاتجاهات الفردية التي تسعى وسائل الاتصال الجماهيرية الى تعديلها أو تغييرها فانها تستحق مزيدا من الاهتمام.

٢ - تعتمد علاقات التفاعل الشخصي على شبكة اتصالات بين الأعضاء. وهذه الحقيقة تبدو مناسبة تماما لما تستهدفه وسائل الاتصال الجماهيري من تأثير على دينامية الجماعات الانسانية، من زاويتين: احداهما، تعني أن علاقات التفاعل الشخصي داخل كل جماعة بسيطة يمكن أن تكون قنوات ينتقل خلالها مضمون وسائل الاتصال الجماهيري لتؤدي وظيفة للعلاقات الشخصية بين الأعضاء، يمكن تسميتها بوظيفة التجديد Relay Function. وثانيتهما، تعني أن التأثير المتبادل بين الأعضاء قد يتوافق مع الرسائل التي تحملها وسائل الاتصال الجماهيري أو لا تتوافق معها. وفي الحالة الأولى يصبح هذا التأثير المتبادل بين الأعضاء من العوامل المساعدة، حيث تؤدي وسائل الاتصال الجماهيري وظيفة يمكن تسميتها بوظيفة الدعم، وعندما يكون هذا الدعم ايجابيا، يصبح دور وسائل الاتصال الجماهيري هنا ايجابيا أيضا. بينما في الحالة الثانية، يصبح التأثير المتبادل بين الأعضاء من العوامل المعوقة لما تستهدفه وسائل الاتصال الجماهيري.

ويعتقد الباحثان اللذان قاما بهذه الدراسة أن هاتين الصفتين المشار اليهما تحددان الكيفية التي يؤثر بها التفاعل الشخصي بين أعضاء الجماعة البسيطة على الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري في مواجهة دينامية كل جماعة انسانية بسيطة تنتمي الى مجتمع معين. وواضح أن الباحثين هنا وضعا تصوراتهما لهاتين الصفتين على شكل فرضين علميين. ومن ثم، كان عليهما أن يتحققا من صحة هذين الفرضين.

وقد انتهت نتائج هذه الدراسة الى عدد من الحقائق التي تشكل في مضمونها جوهر القضية التي نحن بصددها. ففيما يتعلق بالفرض الأول، تبين أن كل عضو من أعضاء الجماعة يفضل غالبا أن يكون متوافقا مع الآراء والاتجاهات المشتركة التي تشده الى جماعته. واذا كانت هناك محاولة تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري لتعديل أو تغيير بعض الآراء أو الاتجاهات الفردية، فان نجاحها سوف يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ما يواجهه العضو من مقاومة أو تأييد داخل جماعته التي ينتمي اليها.

وفيما يتعلق بالفرض الثاني، تبين أن هناك أنماطا من قنوات الاتصال بين كل جماعة والجماعات الأخرى داخل البيئة الاجتماعية التي تجمعها بها، كما أن هناك أنماطا أخرى من قنوات الاتصال داخل كل جماعة. وهناك عدد من الأعضاء يلعبون أدوارا مميزة داخل هذه الأنماط جميعها. وهؤلاء الأعضاء يتحكمون فيما يجري داخل قنوات الاتصال، وفيما يمكن أن يؤثر فيها[١٥].

ولذلك، يكون على الآراء التي تحملها وسائل الاتصال الجماهيري أن

---

(١٥) لم يعط الباحثان هنا اسما أو اصطلاحا لهؤلاء الأعضاء البارزين الذين يتمتعون بالنفوذ الأكبر داخل جماعتهم. غير أنه من الصفات التي أطلقها عليهم، نستطيع القول أنه يقصد بهم أعضاء الجمهور النوعي داخل كل جماعة.

تكون متوافقة مع الاتجاهات السائدة في الجماعة من ناحية، وأن تلقى تأييد الأعضاء الأكثر نفوذا في عمليات التفاعل الشخصي داخل الجماعة من ناحية أخرى. غير أن هاتين النتيجتين ليستا من النتائج الحاسمة، وان كانتا تبدوان كذلك.

فلقد أثار الباحثان عددا من النقاط الهامة التي تتصل بهاتين النتيجتين. وهذه النقاط تعطي لهذه القضية استمرارها. ذلك لأن اعتماد التأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال الجماهيرية على دينامية الجماعات البسيطة، يدفع الى القول بضرورة التعرف على التوزيع الحقيقي للعلاقات الشخصية بين الأعضاء، ونوعية الآراء والاتجاهات المشتركة السائدة، وطبيعة الأعضاء الأكثر نفوذا والذين يظهرون في مواقف معينة، ويتباينون بتباين الموضوعات التي تثيرها هذه المواقف. وهذه كلها عناصر لها تفريعات كثيرة وعلاقات معقدة تجعل من الصعب توفيرها لكي يمكن التأكد من الكيفية التي تتحقق بها النتيجتان اللتان انتهت اليهما هذه الدراسة. وهذا ما يجعل مضمون القضية قائما ودوافع الاهتمام بها مستمرة.

٢ - دراسة ستراوس J. Strouse:

تناولت هذه الدراسة قضية تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على صنع السياسة العامة للدولة، وهي زاوية أوسع وأشمل. فقد حاولت أن تدخل الى هذا الهدف من زاوية تأثير الرأي العام على رسم السياسة العامة للدولة باتساع المجتمع كله. ولا شك أن هذه الزاوية توفر لهذه الدراسة رؤية أكثر اتساعا، حيث تتناول القضية التي نحن بصددها على مستوى الجماعات الأكثر تعقيدا، والتي تضم المجتمعات الانسانية بشتى أشكالها.

ورغم قلة الدراسات الاجتماعية التي تناولت الكيفية التي يتكون بها

الرأي العام، والكيفية التي يؤثر بها على السياسة العامة، في نظر الباحث هنا، الا أنه استطاع أن يستنتج عددا من الحقائق الهامة. فالرأي العام لكي يكون مؤثرا على سياسة ما، ينبغي أن تكون الجماعات المنتمية الى مجتمع معين على درجة من الوعي بالمسائل الداخلة في هذه السياسة. ولقد تبين أن نسبة محدودة من أعضاء هذه الجماعات هي التي تهتم وتراقب وتتابع مثل هذه المسائل[١٦]. ويستطيع هؤلاء الأعضاء أن يؤثروا على سياسة ما بما ينتهون اليه من خلال محاوراتهم ومناقشاتهم، حيث يستجيب المشرعون الى الرأي الغالب بينهم.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك، أن الرأي العام يستطيع دائما أن يؤثر على صنع السياسات العامة، وانما هناك اوقات يكون فيها هذا التأثير سلبيا، لوجود حدود يقف عندها. ويعلم الأعضاء الأكثر اهتماما داخل كل جماعة طبيعة هذه الحدود ومداها، ولكنهم يحاولون أحيانا القفز فوقها. وكلما كان هؤلاء الأعضاء ملتزمين بهذه الحدود، كلما كان سلوكهم أكثر اعتدالا، وكان تأثيرهم على السياسات العامة أضعف.

ولكي تكون هذه النقطة أكثر وضوحا، نستشهد هنا بمثال. فمن المعروف أن هؤلاء الأعضاء الأكثر اهتماما يكونون أكثر اتصالا بالاتجاهات السائدة في جماعاتهم. فاذا كانت هذه الاتجاهات متعارضة مع سياسة معينة، فان التزام هؤلاء الأعضاء بهذه السياسة سوف يكون ضعيفا. بينما لو استطاعوا أن يقفزوا فوق الحدود التي يفرضها هذا الالتزام، فان جماعاتهم سوف تدعمهم، وبالتالي سوف يزاولون تأثيرا قادرا على أن يفرض تغيير هذه السياسة. وهنا يكون لتعبئة أعضاء

---

(١٦) أطلق الباحث هنا على هؤلاء الأعضاء الأكثر اهتماما اصطلاح الجمهور المهتم Public Attentive ولقد تبين من متابعة الدراسة، **أنه يقصد بهذا الاصطلاح أعضاء الجمهور النوعي داخل كل جماعة انسانية.**

جماعاتهم دور هام، وان كان من الصعب تحقيقها لارتباطها بعناصر معقدة تتصل بالتركيب النفسي لكل جماعة. مما يجعل تأثير الرأي العام على صنع السياسات العامة أقل وضوحا.

ولا شك أن قدرة وسائل الاتصال الجماهيري على التأثير على السياسات العامة، تكمن في قدرتها على التأثير على العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة. وقد حاول الباحث هنا أن يقيم علاقة بين المتغيرات الثلاث على شكل نموذج يمثل علاقة الارتباط بينها. ولئن كان هذا النموذج، كغيره من النماذج الأخرى التي قدمتها الدراسات الاجتماعية، يستطيع أن يقدم تصورا نظريا لطبيعة هذه العلاقة، الا أنه لا يستطيع ان يحسم هذه القضية، ويحدد طبيعة التأثير الذي تزاوله وسائل الاتصال الجماهيري على الرأي العام، وصولا الى تأثيرها على صنع السياسات العامة. وهذه الحقيقة دفعت الباحث الى أن يصيغ نتائجه بعبارة عامة وغير محددة، حيث يرى أن الأعضاء الأكثر أهمية في الجماعات المنتمية الى مجتمع معين يمكن النظر اليهم، بمساعدة وسائل الاتصال الجماهيري، على أنهم يشكلون عاملا هاما من العوامل التي تصنع السياسات العامة وتغيرها وتطبقها.

٣ - دراسة فيليب دافيسون P. Davison:

تهدف هذه الدراسة الى استخدام أسلوب آخر غير تلك الأساليب التي استخدمتها الدراسات الاجتماعية السابقة عليها لتفسير ما تجمع من حقائق حول تأثير وسائل الاتصال بصفة عامة. فهي ترى أن وسائل الاتصال تمارس تأثيرها من خلال قيامها بالربط بين الانسان وبيئته ومساعدته على أن يقيم علاقات مرضية بينه وبينها. ومن أجل تحليل هذه الزاوية، أقام الباحث عددا من الفروض الهامة حول حاجات الانسان وسبل اشباع هذه الحاجات. وهذه الفروض هي:

١ - ان كل سلوك الانسان وردود أفعاله، بما فيها التغيرات التي تحدث لاتجاهاته ومواقفه، توجه بدرجة ما نحو اشباع حاجاته ورغباته. فكل ما يفعله الانسان ما هو الا استجابة لغاية كامنة في الوعي أو اللاوعي. وليس معنى ذلك أنه يسلك السلوك الأمثل أو أن سلوكه لاشباع رغبة معينة قد يتعارض مع سلوكه لاشباع رغبة أخرى. ومن ثم، فان كل أنماط السلوك تجد جذورها في حاجات الانسان.

٢ - يعتمد اشباع الحاجات على البيئة التي يعيش فيها الانسان غالبا. فمعظم هذه الحاجات تجد اشباعها عندما يكون الانسان قادرا على امتلاك عناصر من العالم المحيط به أو التوافق مع متطلبات بيئته بكيفية ما. وتستطيع البيئة أن تقدم الاشباع للانسان من أربعة جوانب، هي الجوانب المادية والاجتماعية والتوقعية والتصورية. ويعتمد الناس على كل جانب منها بدرجات متفاوتة.

٣ - يقوم اهتمام الانسان ببيئته على الاختيار. فالناس تعرف تماما أن اشباع حاجاتهم يعتمد على عناصر معينة في البيئة دون سواها. ولذلك يركزون اهتمامهم على العناصر التي تهمهم. وكلما كانت الحاجات أكثر تعقيدا، كلما كانت هذه العناصر الهامة أكثر تنوعا، ولكن نظرا لما أصبحت عليه البيئة من تعقيدات، فان الاختيار أصبح أكثر جمودا.

٤ - يبحث الانسان عن المعلومات التي تتصل بهذه العناصر الهامة في بيئته، ويختزنها في مجرى خبراته، ولتصنع مع عناصر أخرى كثيرة ومتنوعة ملامح صورته الذهنية عن كل ما يجري داخل بيئته. وتكون هذه الصور الذهنية هي المنابع الأساسية لاتجاهاته ومواقفه التي تتحكم في سلوكه وردود أفعاله داخل بيئته. وعندما لا يكون لهذه الصور الذهنية جذور من الخبرات الممتدة، فانه يكون من السهل تغييرها. ويحدث العكس تماما اذا كانت تعتمد على خبرات طويلة، الا في حالات

معينة مستثناة، وهي الحالات التي تتغير فيها الحاجات أو البيئة، مما يؤدي الى أن يتخلى الانسان عن كل أو بعض المعلومات التي يتمسك بها، لأنها يمكن أن تعوقه عن التوافق مع ما حدث من تغيرات.

٥ - تتصف عملية التغيير للصور الذهنية أو الاتجاهات النفسية بالتعقيد. ولكي تنجح هذه العملية ينبغي أن يساير مضمونها بقدر الامكان النظام الداخلي للمعلومات عند الفرد، حتى لا يحدث صراع داخلي مؤلم. وما يجعل عملية التغيير معقدة هو الترابط بين عناصر هذا النظام الداخلي للمعلومات. فتغيير اتجاه معين قد يؤدي الى تغيير أنماط من السلوك، وليس سلوكا واحدا، وتغيير جزء من المعلومات قد يتطلب عملية توافق ضرورية ولكنها مجهدة وتتصل بأنماط أخرى من المعلومات وقد تمتد الى السلوك. ويتجنب كثير من الناس عملية التغيير بكل متطلباتها، وهم لا يلجأون اليها الا اذا أجبروا على ذلك.

ومن خلال تحليل الباحث هنا لهذه الفروض الخمسة، حاول أن يجد دورا مؤثرا لوسائل الاتصال الجماهيري من زاويتين: إحداهما، تتصل بما تقوم به هذه الوسائل من ربط للانسان ببيئته التي يجد فيها عناصر الاشباع لحاجاته. وثانيتهما، تتصل بما تقوم به من توجيه لسلوك الانسان بالكيفية التي تتلاءم مع متطلبات الاشباع لحاجاته. ثم يخرج الباحث من هاتين الزاويتين بتحليل لانعكاسها على عملية الاقناع بصفة عامة.

فمن زاوية الربط بين الانسان وبيئته، تبين أن العادات والاتجاهات والمعرفة المختزنة حول العناصر التي تهمه في البيئة، لها تأثير كبير على تشكيل سلوكه. وهذه المعرفة المختزنة ينبغي أن تتدعم دائما بالحقائق الجديدة حول ما يحدث من تغيرات داخل البيئة. وكلما كانت حاجات الانسان أكثر تعقيدا، والبيئة أكثر تعرضا للتغيرات، كلما زادت أهمية الحقائق الجديدة لدعم قدراته على التوافق والتكيف والتوقع، أو

للتأكد من سلامة صوره الذهنية واتجاهاته وأنماط سلوكه التي تمكنه حاليا من اشباع حاجاته ورغباته.

ويستطيع الانسان، أن يحصل على هذه المعرفة الجديدة من مصادر مباشرة متعددة كالملاحظات الشخصية والمناقشات مع الأفراد الآخرين أو الاستماع الى ما يقوله الآخرون. لكن هذه المصادر الأولية المباشرة ليست كافية تماما للحصول على كل ألوان المعرفة المطلوبة، خاصة في مجالات كالعمل وممارسة حقوقه السياسية واشباع اهتماماته وهواياته. وهذه المجالات كلها تجد مصادرها في وسائل الاتصال الجماهيري. ومن هنا يكون عليه أن يهتم بما تحتويه هذه الوسائل الجماهيرية، وان كان هذا الاهتمام لا يكون على حساب المصادر الأخرى، بل قد يكون دعما لها.

واهتمام الانسان بما تتضمنه وسائل الاتصال الجماهيري يكون اختياريا بدرجة عالية. فهو يختار ما يهمه من بين الموضوعات التي تنشرها الصحف ويعرض نفسه لبرنامج معين في الراديو أو التليفزيون. وكذلك الحال بالنسبة للمجلات والكتب. وهذا الاختيار يقوم على تجربة الانسان ذاته التي اكتسبها من تعامله مع هذه الوسائل الجماهيرية. ومع ذلك، فهذا الاختيار لا يؤثر على الدور الذي تلعبه هذه الوسائل الجماهيرية كمصادر رئيسية للمعرفة التي تربط الانسان ببيئته.

أما من زاوية السلوك، فمن الشائع أن السلوك الانساني ينبغي أن يفهم من خلال الجهود والأنشطة التي يقوم بها الانسان لاقامة علاقات مع بيئته تساعده على اشباع حاجاته. ومن هنا يمكن القول أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك الانساني ليس مباشرا. انها تساعد الانسان على أن يقيم صلات مع بعض أوجه الحياة الاجتماعية داخل البيئة والتوافق معها.

ويمكن تبسيط هذه العلاقة بين البيئة والاتصال والسلوك في مثال توضيحي. فعندما يوجد موقف معين في البيئة، فان هذا الموقف يدخل الى اهتمام الفرد عن طريق وسيلة أو أكثر من وسائل الاتصال الجماهيري التي يتعامل معها، ويلي ذلك محاولة الفرد للتوافق مع هذا الموقف بسلوك يحقق له اشباع حاجة أو أكثر من حاجاته، ويتبع ذلك تخزين ما وصل اليه من معرفة لكي تصبح جزءا من خبراته.

وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن تجعل سلوك الفرد متوافقا باستخدام ما لا يقل عن ثلاثة أساليب: فهي توفر للفرد الحقائق الواقعية أو المتوقعة حول التغيرات في بيئته، أو توفر له حقائق لم يكن يعرفها من قبل ولها أهميتها بالنسبة له، كالحقائق المالية والجوية والاجتماعية، هذا من ناحية. ثم هي تستطيع أن تثير اهتمام الفرد بعنصر معين في البيئة مع تذكيره بأن بعضا من حاجاته سوف يشبع اذا عدل سلوكه بطريقة معينة، وهذا من ناحية ثانية. وأخيرا، تستطيع هذه الوسائل أن تثير اهتمام الفرد بنمط جديد للعلاقات مع بيئته، وهذا من ناحية ثالثة. وطبيعي أن يرتبط تأثير هذه الأساليب بمدى ما يراه الفرد من فائدة في مضمون المعرفة التي تقدمها هذه الوسائل. ومن هنا كان قول الباحث بأن تأثير هذه الوسائل غير مباشر من هذه الزاوية.

وينتهي الباحث من هذه الدراسة الى عدد من الحقائق التي تتعلق بعملية الاقناع بصفة عامة. فالقائم بالاتصال لا يستطيع أن يؤثر على اتجاهات الآخرين وسلوكهم الا اذا كانت المعرفة التي يقدمها اليهم يمكن استخدامها في اشباع حاجاتهم. واذا استطاع أن يسيطر على بعض الجوانب الهامة في البيئة، فان مهمته في الاقناع سوف تكون يسيرة، لأنها لن تزيد عن اعلام الآخرين بما يحدث من تغيرات حالية ومستقبلة، وتكون لها أهميتها لهم. وبالتالي سوف تكون مهمته عسيرة اذا اتجه باقناعه الى خارج جماعته، لأنه في هذه الحالة لا يملك السيطرة على

عناصر في البيئة التي تنتمي اليها الجماعات الأخرى، كما أنه لا يملك السيطرة على وسائل الاتصال عندها. ومن هنا تكون أهمية المحاولات التي تبذلها بعض الجماعات للاحتفاظ بمصادر معرفة مستقلة. ومع ذلك، فالاقناع ممكن اذا كان مضمونه أكثر دقة وأكثر فائدة مما يحتويه الاقناع عن طريق المصادر المحلية، وان كانت التغيرات السلوكية هنا سوف لا تكون أساسية وعميقة. فالأفراد الذين يتعرضون للاقناع ليسوا سلبيين، وانما هم يهتمون ويختارون لتحقيق ما يفيدهم.

وواضح من هذه الدراسة أن نتائجها ليست نهائية ولا حاسمة. بل أن هناك دراسات نقضت الأسس التي تقوم عليها والفروض التي وضعتها. ومن هذه الدراسات ما قام به وايب G. D. Wiebe سنة ١٩٧٣ م[١٧]. حيث أقام دراسته على ملاحظة مضمونها أن زيادة اعتماد الناس في الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل الاتصال الجماهيري، أدت الى ضعف العلاقة بينهم وبين بيئتهم. وهذه الظاهرة أوضح ما تكون بين أولئك الذين يتعرضون الى مضمون هذه الوسائل بدرجة حسنة، حيث يقل اهتمامهم بالمشكلات الاجتماعية، وخاصة ما يتصل منها بالبيئة التي ينتمون اليها.

ويرى هذا الباحث أن نجاح وسائل الاتصال الجماهيري في نشر الأخبار والمعلومات ليس موضع جدال، ولكن قدرتها على تحويل هذه المعلومات الى سلوك اجتماعي هي التي تثور حولها الخلافات. بل ان هذه الوسائل حولت الناس الى مراقبين لما يجري في المجتمع من حولهم بعد أن كانوا مساهمين في صنع ما يجري داخله. وتعود هذه النتيجة في جانب منها الى ما حدث من تطور تكنولوجي غير متوقع في عملية نشر الأخبار والمعلومات.

---

(17) Wiebe, G. D. «Mass Media and Man's Relationship To His Environment». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, 1973. PP. 426-432.

ومع ذلك، لا نستطيع التقليل من الأهمية العلمية للدراسة التي قام بها فيليب دافيسون P. Davison فلقد كانت اجتهادا علميا نظريا دخل الى دراسة القضية من زاوية لها مبرراتها المقنعة. ولئن كانت دراسة وايب G. Wiebe الأخيرة شككت في قيمة الفروض التي قامت عليها والنتائج التي انتهت اليها، فان ذلك يرجع الى أن الفارق الزمني بينهما وصل الى أربعة عشر عاما، وهي فترة شهدت تطورات وتغيرات اجتماعية واعلامية لها خطورتها وأهميتها. ومن ثم دخلت متغيرات جديدة في الدراسة الأخيرة لم تتوقعها دراسة دافيسون P. Davison.

وخلاصة القول هنا، أنه رغم الاختلافات بين الدراسات الاجتماعية والانسانية التي تعرضت لهذه القضية من حيث الزاوية والمجال وشمول النتائج ووضوحها، الا أنها جميعها تتفق حول وجود تأثير ما لهذه الوسائل على دينامية كل جماعة، سواء في مواجهة جماعة بسيطة أو مركبة أو معقدة أو جماعة أكثر تعقيدا. وهذه مسلمة يمكن التسليم بها منذ البداية، وهي تتصل بجزء من الجانب الأول لهذه القضية.

واذا عرفنا أن هذا التأثير الذي تقوم به وسائل الاتصال بصفة عامة والجماهيرية منها بصفة خاصة، انما تمارسه من خلال الجماعة واتجاهاتها وقيمها وثقافتها، فان اعتبارات الصدق وسلامة القصد ونوعية المصالح المستهدفة والقدرة على الوصول الى البنيان النفسي والعقلي للجماعة، كلها اعتبارات تحكم قدرة هذه الوسائل على عكس طبيعة الرأي العام واتجاهاته، وبالتالي تحكم امكانية الاعتماد عليها كأسلوب له أهميته في التعرف على اتجاهات الرأي العام وقياسها. وهذا عن الجانب الثاني للقضية.

ومن هنا، يتضح أن القضية لا تزال قائمة، لأن تساؤلاتها لا تزال ملحة وحيوية، ولم تجد اجابات مؤكدة عليها. ولئن كانت القيمة العلمية

لهذه الدراسات الاجتماعية والانسانية وغيرها تكمن فيما تصل اليه من نتائج تزيد من وضوح المضمون الحقيقي لدينامية الجماعات الانسانية، إلا أنها في نفس الوقت تجعل من هذه الدينامية ظاهرة اجتماعية معقدة، ومن الرأي العام نتاج نفسي واجتماعي معقد كذلك وليس من السهل التعامل معه.

غير أن هذه القضية اذا كانت تنصرف أساسا الى حجم الدور الذي تلعبه الجماهير النوعية داخل جماعتها، الا أنها لا تنصرف الى مضمون هذا الدور الذي تحكمه طبيعة العلاقة بين الجماهير النوعية والرأي العام. ومن ثم، تبقى الحقيقة ماثلة، وهي أن الرأي العام يصل اليه جمهور نوعي معين من خلال تفاعلاته داخل جماعته، وليصبح في النهاية تعبيرا عن رأي الجماعة كلها. وهذا يعني أن ما يمكن أن تمارسه وسائل الاتصال الجماهيري من تأثير على أعضاء الجماعة كلها بصفة عامة، وعلى أعضاء الجماهير النوعية بصفة خاصة، لا يقلل من أهمية الدور الذي تقوم به الجماهير النوعية كنواة فعالة لدينامية الجماعة التي تنتمي اليها، خاصة وأن جميع الدراسات الاجتماعية حول هذه القضية أثبتت ايجابية الجماهير النوعية في مواجهة التأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال الجماهيري.

ثانيا: تقسيمات الرأي العام:

تتجه دراسات الرأي العام الى وضع تقسيمات له، وترى في كل تقسيم منها نوعا من أنواع الرأي العام. وتعتمد هذه الدراسات على طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية كقاعدة تقيم عليها مثل هذه التقسيمات. غير أنه نظرا لأن هذه التقسيمات تتعامل مع الرأي العام عند مرحلة من مراحل تكوينه، ولا تتعامل معه على أنه عملية اجتماعية متكاملة، فان كل تقسيم منها يمثل مشكلة علمية في مجالات الرأي العام.

ويمكن هنا أن نتناول بالتحليل أهم هذه التقسيمات، لأنها تزيد الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام وضوحا بما تثيره من تساؤلات تحتاج الى اجابات يمكن الاعتماد عليها، هذا من ناحية، ولأن هذا التحليل يتعرض لبعض المفاهيم الشائعه في المجالات السياسية والاقتصادية التي تتعامل دائما مع الرأي العام، ومن ثم يسهل تقييمها والحكم عليها، وهذا من ناحية ثانية، ثم ان الربط بين نتائج الدراسات التي تناولت هذه المشكلات والنتائج التي انتهينا اليها من تحليل طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية من زاوية الجماهير النوعية، يمكن أن يشكل اسهاما حقيقيا في الوصول بهذه المشكلات الى حلول واقعية، وهذا من ناحية ثالثة.

أ - التقسيم الذي يجمع بين الضمنية والعلنية:

وضحت معالم هذا التقسيم في دراسة قام بها دوب L. Doob سنة ١٩٥٦م وسبقت الاشارة اليها[١٨]. ويعتمد هذا التقسيم على تعريف للرأي العام، يرى فيه دوب L. Doob أن الرأي العام يعني الاتجاهات النفسية لأعضاء جماعة اجتماعية معينة في مواجهة مسألة أو قضية معينة. ويقصد دوب L. Doob بالاتجاهات النفسية تلك الاستجابات الداخلية أو الضمنية التي يشعر بها الناس في مواجهة مثير معين.

غير أن دوب L. Doob لا يقيم تقسيمه بناء على هذا التعريف من زاوية ما يعنيه مضمون الاتجاه النفسي، كما حدده، ولكنه يقيمه من زاويــة المغزى النفسي والاجــتماعي لهــذا الاتجــاه النفسي. بمعنــى أن الاتجاه النفسي ليس مجرد استجابة ضمنية فحسب، ولكنه خلاصة لتفاعل عناصر نفسية واجتماعية متعددة في مواجهة مثير اجتماعي معين،

(18) Doob, L. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt 2ed edition 1956. PP. 35-41.

طالما أن الرأي العام يتصل بالمسائل الحسية المدركة.

وبناء على هذا التحديد يرى دوب L. Doob أن هناك علاقة بين الاتجاهات النفسية التي يشعر بها أعضاء جماعة ما في مواجهة مسألة أو قضية معينة والتعبير الحقيقي عن هذه الاتجاهات النفسية، سواء كان هذا التعبير رأيا أم سلوكا. وهذا التعبير الحقيقي يمثل الدور الاجتماعي للرأي العام في مواجهة موقف معين. وهذا يعني أن الاتجاهات النفسية الضمنية هي ما يعنيه دوب L. Doob بالرأي العام. واذا خرجت هذه الاتجاهات النفسية الضمنية الى حيز العلانية، فان هذا يعني أن الرأي العام يمارس دوره الاجتماعي أو وظيفته الاجتماعية. ويطلق هذا الباحث على هذه الاتجاهات النفسية اصطلاح الرأي العام الداخلي أو الضمني Internal Public Opinion بينما يطلق على الآراء أو أنماط السلوك المعبرة عنها اصطلاح الرأي العام الخارجي أو العلني External Public Opinion.

ويرى دوب L. Doob أن هناك ظروفا معينة تفرض على الرأي العام صفة الضمنية أو العلانية. ومن هذه الظروف ما يثيره الموقف الاجتماعي الذي يواجه الجماعة من حماسة. ففي خلال مشاعر الحماسة يصعب على الأفراد أن يخفوا مشاعرهم الحقيقية. بينما هناك ظروف اجتماعية أخرى تفرض الضمنية على الرأي العام باتساع المجتمع كله أو باتساع قطاع من قطاعاته، وتمثل هذه الظروف الاجتماعية الخاصة قواعد اجتماعية يخضع لها أعضاء الجماعة. ثم ان توفر وسائل الاتصال الجماهيري أو عدم توفرها، والسماح باستخدامها، أو عدم السماح بذلك، كلها ظروف أخرى قد تفرض على الرأي العام صفة الضمنية أو تسمح له بالتحول الى العلانية.

واذا كان الرأي العام الداخلي أو الضمني اصطلاح يطلق على الاتجاهات النفسية لأعضاء جماعة ما في مواجهة قضية معينة تتصل

بمصالحهم المشتركة، فان هذا الاصطلاح لا ينبغي استخدامه الا اذا تكونت هذه الاتجاهات النفسية بالفعل نحو قضية تبرز في مواجهة الجماعة، وأصبحت احتمالات مؤكدة أو يمكن التنبؤ بها.

وليس هناك شك في أن هذا التقسيم يثير مشكلة علمية لأنه اعتمد على مرحلتين بارزتين في دينامية الجماهير النوعية وجماعتها، لكي يقيم نوعين من الرأي العام، احدهما داخلي ضمني والآخر خارجي علني. واذا كان هذا التقسيم واقعيا، فلماذا نطلق على الرأي العام اصطلاح Public Opinion ومعروف أن الرأي تعبير لفظي أو سلوك علني. ثم اذا أخذنا بهذا التقسيم، فمع من يتعامل الباحثون والعاملون في مجالات السياسة والاقتصاد والاتصال الجماهيري وغيرها من المجالات التطبيقية والعلمية؟ هل يتعاملون مع اتجاهات نفسية، وهي تمثل مرحلة من مراحل دينامية الجماعات؟ أم يتعاملون مع الرأي العام كتعبير عن الخلاصة التي تنتهي اليها هذه الدينامية في كل الجماعات؟.

ورغم وجود حالات واقعية تمثل مبررات قوية وراء هذه المشكلة وما تثيره من تساؤلات، الا أنه اذا اعتبرنا الرأي العام وسيلة للجماعات الانسانية تحقق بها غاياتها المشتركة، وليس غاية في حد ذاته، واذا عرفنا أن القوة المعنوية والمادية لهذه الوسيلة تكمن في صفة العلانية كمواجهة مفتوحة مع الجماعات الأخرى، فانه يمكن القول أن ما انتهينا اليه من نتائج فيما يتعلق بطبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية تضع حدودا واضحة لهذه المشكلة واجابات محددة على ما تثيره من تساؤلات.

ب - التقسيم الذي يجمع بين الأقلية والأغلبية:

من المؤكد أن تحليل دينامية الجماعات الانسانية يعطي انطباعا بأنها تنتهي الى الاجماع بين أعضاء كل جماعة حول الموضوع الذي أثار اهتمامهم لاتصاله بمصالحهم المشتركة. ومع أن هذا الاجماع لا يعني عدم

وجود خلافات بين أعضاء الجماعة، الا أنه يعني أن الوصول اليه هو النتيجة المتوقعة لظروف خاصة بهؤلاء الأعضاء وبالجماعة التي ينتمون اليها، وهي ظروف تجعل من التوافق سمة أساسية يقوم عليها النظام البنائي لكل جماعة.

ومن الدراسات التي تؤكد هذا الانطباع، تلك الدراسة التي قام بها كمبال يونج K. Young وظلت لسنوات طويلة من المصادر الهامة في دراسة طبيعة الرأي العام[١٩]. وفي هذه الدراسة يحدد الباحث ثلاثة مراحل أساسية لدينامية الجماعات والتي يعتبر الرأي العام نتاجاً حقيقياً لها. وفي المرحلة الأولى يبرز موضوع يتصل بالمصالح الأساسية المشتركة للجماعة ليكون موقفا اجتماعيا يواجه الأعضاء جميعهم. ويؤدي هذا الموقف الاجتماعي في المرحلة الثانية الى حدوث مناقشات من أجل الوصول الى قرار جماعي. وخلال هذه المرحلة الثانية تتصارع عناصر الاختلاف والائتلاف بين أعضاء الجماعة وتتحدد اتجاهاتهم بما يؤدي في النهاية الى حدوث الاجماع بينهم حول قرار موحد، يكون تعبيرا عن الرأي العام للجماعة كلها، حتى ولو كان هذا الاجماع غير قائم على الاقتناع الحقيقي لبعض الأعضاء، وهذا الاجماع يمثل المرحلة الثالثة.

ورغم التأكيد على الاجماع كصفة أساسية للرأي العام الناتج عن دينامية جماعة ما، الا أن هناك حالات تختفي فيها هذه الصفة الأساسية وتنقسم الجماعة الى أغلبية وأقلية في مواجهة قرار معين. فالأغلبية تؤيد هذا القرار والأقلية تعارضه. ويصبح الرأي العام تعبيرا عن ارادة الأغلبية. وتقف الأقلية في جانب آخر لتتحدى ارادة

(19) Young, K. «Comments On The Nature of «Public» and «Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. PP. 385-392.

الأغلبية باصرار، ولتشكل هنا قضية لها آثارها السلبية على طبيعة الرأي العام، وقد تمتد بهذه الآثار السلبية الى النظام البنائي للجماعة كلها.

ان ظهور الأقلية في مواجهة الأغلبية يؤكد على أن العوامل النفسية والاجتماعية التي تفرز أعضاء جمهور نوعي معين لكي يكونوا نواة فعالة تحرك الجماعة كلها نحو هدف معين، لا تعني أن بقية أعضاء الجماعة سلبيون عاجزون أو مستسلمون، وانما تعني أن هذه العوامل النفسية والاجتماعية ذاتها قادرة على أن تفرز شخصيات لا تقل قوة عن أعضاء الجمهور النوعي، وهي بهذه القوة على استعداد لمقاومة الاستسلام لارادة الأغلبية ولتحمل ما قد بنتج عن ذلك من عقوبات تفرضها الجماعة. ان دينامية الجماعات، بهذا الاستنتاج، لا تتحرك على خطوط مستقيمة، ولكنها تتحرك على خطوط متداخلة ومعقدة. انها تعني التفاعل بكل ما يقوم عليه من أشكال الصراع والتنافس والتعاون.

ولقد حاول عالم النفس الأمريكي لورنس لوويل L. Lowell في دراسة له أن يفلسف موقف الأقلية في مواجهة الأغلبية[٢٠]. فاعتبر أن ما يبديه أعضاء جماعة ما من آراء خلال تفاعلهم في مواجهة موضوع يتصل بالمصالح الأساسية المشتركة لجماعتهم، ليس تعبيرا عن رغباتهم الخاصة أو الشخصية، ولكنه تعبير عن الارادة العامة للجماعة. وعندما تنقسم الجماعة الى أغلبية وأقلية، فان الرغبات الخاصة للأقلية ليست هي التي أطيح بها في مواجهة ما أجمعت عليه الأغلبية، وانما أطيح بتصوراتهم الخاطئة حول الارادة العامة للجماعة.

---

(20) Lowell, L. «Public Opinion and Majority Government». In R. Weissbery, Public Opinion and Popular Government. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976. PP. 8-15.

ولكن هل يعني ذلك، أن الرأي العام يقترن برأي الأغلبية في هذه الحالة وأمثالها؟ ويجيب لورنس لوويل L. Lowell على هذا التساؤل بقوله: ان قياس الرأي العام بالنسبة التي تمثلها الأغلبية بين أعضاء جماعة ما حتى ولو كانت هذه النسبة ضئيلة للغاية، هو قياس بعيد عن الدقة تماما. ذلك لأنه اذا لم تكن هذه النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ، فان الفرق الضئيل بين الأغلبية والأقلية لا يتوقع أن يستمر طويلا، لأن هناك قوة كامنة وكبيرة وراء الأقلية وسوف تمارس تأثيرها الى أن يتحقق لها عبور هذه الفجوة الصغيرة بينها وبين الأغلبية. ثم ان العبرة هنا ليست بالمجموع، وانما العبرة هنا بالنوعية والكيفية التي وصلت بها الأغلبية الى القرار المعبر عن ارادة الجماعة كلها. فقد لا يكون أعضاؤها من ذوي الاهتمام بالمسائل المطروحة أو قد يكونون أقل تعليما ووعيا. وهنا يكون للأقلية ثقلا أكبر ورأيا أكثر اعتدادا في مواجهة الأغلبية. ويكون من مصلحة الجماعة في هذه الحالة الأخذ برأي الأقلية.

ومن هنا، يمكن القول أن قضية الأقلية في مواجهة الأغلبية لا تكتسب أهميتها وخطورتها من مجموع الآراء المخالفة التي تمثلها بين أعضاء جماعة ما، فهذا المجموع في حد ذاته لا يعني الكثير. وانما أهميتها وخطورتها تتمثل فيما يعنيه مجموع هذه الآراء المخالفة من خروج على التضامن، وهو صفة أساسية وحيوية للنظام البنائي لكل جماعة انسانية، وبدونها ينفرط عقد الجماعة ويتشتت كيانها. وقد لا يكون لغياب التضامن تأثير كبير على الجماعات البسيطة لضعف القوة التي تمثلها الأقلية من الناحية العددية في مواجهة كل جماعة منها. ولكن غياب هذا التضامن الكامل يعني الكثير من الآثار السلبية على النظام البنائي للجماعات المركبة والمعقدة والأكثر تعقيدا. واذا نظرنا الى ما تعنيه الأقليات في مجتمع معين، خاصة اذا كانت أقليات نشطة أو اذا

كانت أقليات لها أهداف تتصف بالأنانية والبعد عن المصلحة العامة، لأمكن تصورما يمكن أن يحدث لهذا المجتمع من قلاقل تعرقل حركته الى الأمام.

ثم ان أهميتها وخطورتها تتمثل، من ناحية أخرى، فيما يعنيه مجموع هذه الآراء المخالفة من تأثير على قوة الرأي العام كنتاج لدينامية الجماعة كلها. إن الرأي العام، في حالة انقسام الجماعة الى أغلبية وأقلية، ليس الا تعبيرا عن الرأي الذي تنتهي اليه الأغلبية، وتخرج الأقلية على اجماع الأغلبية ولا تعتبر نفسها ملتزمة برأي الأغلبية. وعدم التزام الأقلية يعني اضعافا لقوة الرأي العام الذي يفترض فيه أن يمثل رأي الجماعة كلها في مواجهة موضوع يتصل بمصالحها الأساسية المشتركة. ان ما تستطيع الجماعة أن تؤديه برأي يتحقق له الاجماع الكامل يفوق كثيرا ما يمكن أن تؤديه برأي لا يتمتع الا بالتزام الأغلبية فقط.

واذا كان الرأي العام يمثل أعظم قوة عرفها البشر خلال تاريخهم الطويل، فانه يكفي لكي نتصور هذه الحقيقة أن ندرك ما تنطوي عليه قوة التفاعل بين أفكار الآلاف أو الملايين من البشر على مستوى المجتمع كله، وبكل ما تعنيه هذه الأفكار من رغبات وميول ومشاعر ومثل وقيم، لكي نعلم مدى قوة هذه الظاهرة الاجتماعية التي تعرف بالرأي العام. ولا شك أن الحالات التي يواجه فيها مجتمع معين تهديدات خارجية تحاول المساس بكيانه، هي الحالات التي يعيش فيها المجتمع أروع لحظاته، لأن الرأي العام يكون قائما على الاجماع الكامل الذي ينطوي على قوة العقيدة وقوة الالتزام.

ولقد حاول بعض الباحثين أن يضع الخطورة التي تمثلها قوة الأقلية على النظام البنائي للجماعة وعلى الرأي العام كنتاج لديناميتها داخل حدود معينة، حتى لا تحدث مبالغات تضخم من القضية التي تشكلها.

فكلما كانت الجماعة أكبر حجما وأقل تجانسا في الأدوار والمكانة الاجتماعية والصفات الشخصية ونظرة الأعضاء الى بعضهم والعلاقات الشخصية، وما شابه ذلك، كلما كانت الأقلية لا تعني خطورة كبيرة على جماعتها. وكلما كانت الموضوعات التي تتصل بالمصالح الأساسية المشتركة للجماعة أقل أهمية، كلما قلت خطورة الأقلية. ثم انه كلما كانت الجماعة كلها ككيان متكامل تتمتع بقوة كبيرة في مواجهة أعضائها، كلما كانت الأقلية أكثر انكماشا وأقل خطورة[٢١]. وهذه كلها حدود واقعية ولا خلاف حول تأثيرها. ولكنها بصفة عامة، تعني التقليل من خطورة الأقلية على جماعتها في حالات معينة، ولكنها لا تعني بالتأكيد زوال هذه الخطورة كلية. ومن ثم، يظل موقف الأقلية في مواجهة الأغلبية قضية لها أهميتها وخطورتها.

ثم ان هذه القضية، بكل مضمونها وأبعادها، لها أكثر من مغزى في مواجهة تحليل طبيعة الرأي العام من زاوية الجماهير النوعية. انها تعني أن العوامل والعمليات النفسية والاجتماعية التي تظهر الجماهير النوعية وتساعدها على تشكيل مجالات تفاعلها، قد لا تعمل بكيفية ايجابية. وتعني امكانية حدوث انقسام بين أعضاء الجماهير النوعية الى اتجاهين أو أكثر بما يسمح بظهور الأقلية في مواجهة الأغلبية، وبالتالي تقل فعاليتهم كنواة فعالة داخل الجماعة. وأخيرا، تعني أن السمة الأخيرة لطبيعة الرأي العام كرأي معبر عن الجماعة كلها قد لا تتحقق للرأي العام في بعض الحالات.

وهذه المعاني كلها لا تخل بالسمات الأساسية لطبيعة الرأي العام كما حللناها من زاوية الجماهير النوعية، ولكنها تشير فقط الى حالات

---

(21) Krech, D. and Others. Individual In Society. New York: McGraw-Hell, 1962. PP. 512-515.

مستثناة. اننا في مواجهة الرأي العام نتعامل مع ظاهرة انسانية، والظواهر الانسانية ليست جامدة ولا تحكمها قوانين جامدة. ومن ثم لا يعني التعميم صفات مطلقة، وانما يعني السمات الغالبة. وهذا هو مضمون القضية التي تناولناها بالتحليل.

جـ - التقسيم الذي يجمع بين المحلية والعالمية:

لا خلاف بين الباحثين حول وجود ما يسمى بالرأي العام المحلي على مستوى المجتمع كله. فالمجتمع ليس الا جماعة انسانية أكثر تعقيدا من كل الجماعات الانسانية الأقل منها والتي تقوم عليها وتضمها. والمجتمع نظام بنائي متكامل ومتماسك ويشده الاعتماد المتبادل، وتحكمه ثقافة مشتركة تميزه عن المجتمعات الأخرى، وهذه الثقافة المشتركة هي الاطار العام للثقافات النوعية التي تحكم الجماعات الانسانية داخل كل مجتمع.

ثم ان كل مجتمع انساني تتفاعل داخله كل العناصر النفسية والاجتماعية التي تشكل الشخصيات المتمايزة لأفراده وجماعاته، حتى انه يمكن القول بأن كل مجتمع ما هو الا علاقات نفسية واجتماعية متعاونة ومتنافسة ومتصارعة، وتستهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح مشتركة متوافقة ومتكاملة. ويشعر الأفراد والجماعات بالولاء والانتماء القومي نحو مجتمعهم ونحو ما يمثله هذا المجتمع من قيم ومثل وأهداف.

غير أن الخلاف بين الباحثين واضح وصريح فيما يتعلق بوجود ما يسمى بالرأي العام الدولي أو العالمي World Public Opinion ففي رأي المعارضين أنه لا يتوفر له مثل هذه الأسس النفسية والاجتماعية التي تتوفر للرأي العام المحلي. وفي رأي المؤيدين أن مثل هذه الأسس النفسية والاجتماعية متوفرة أو على الأقل سوف تتوفر بدرجة كافية في المستقبل، لأن ما يشهده العالم من تطورات في شتى المجالات يمكن أن تؤدي الى نضج الرأي العام الدولي كظاهرة عالمية.

وذهب بعض المتحمسين لظاهرة الرأي العام الدولي، الى وضع تعريف له[٢٢]. فهو من وجهة نظرهم، تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على اثبات وجودها على مجتمع محلي معين، وانما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي الى أكثر من دولة واحدة سواء كانت تلك الدول في مجموعها تكون مجتمعا اقليميا دوليا أو كانت تنتمي الى أكثر من مجتمع اقليمي دولي. بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك، فأكدوا على أن نفس مراحل تكوين ظاهرة الرأي العام، تنطبق على ظاهرة الرأي العام الدولي دون أي فارق من حيث الطبيعة، وان وجد فارق من حيث الكم والكيف.

ولا شك أن هناك بعض الشواهد الواقعية التي يعتمد عليها هؤلاء المتحمسون لظاهرة الرأي العام الدولي. فاصطلاح الرأي العام الدولي يتردد على ألسنة الساسة في شتى بقاع الأرض في مواجهة مشكلات مثل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي، ومشكلة استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومشكلة خطف الطائرات، ومشكلة أفغانستان، وما شابه ذلك. وكل دولة تحاول أن تكسب أكبر عدد من الدول المؤيدة لسياستها في مواجهة مشكلاتها الإقليمية مع الدول الأخرى، بهدف تكوين رأي عام دولي مؤيد لمواقفها ومصالحها.

بل ان هناك من الشواهد الواقعية التاريخية ما يؤكد أن استخدام هذا الاصطلاح ليس حديثا وانما يعود الى بداية القرن العشرين. ففى سنة ١٩١١م استخدمت دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Brittanica هذا الاصطلاح في مقال لها حول الحرب

---

(٢٢) حامد ربيع: «الرأي العام الدولي والسلوك السياسي». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، اكتوبر سنة ١٩٦٦م. صفحة ٨٦ وما بعدها.

البلقانية، في طبعتها الحادية عشرة. وذكرت في هذا المقال أن الرأي العام الدولي صدمته المذابح التي ارتكبت خلال حرب الاستقلال اليونانية.

ولقد دفعت هذه الشواهد بعض الدول الكبرى الى عمل استفتاءات خارجية للتعرف على اتجاهات الرأي العام في الدول الأخرى. ففي ربيع سنة ١٩٦٧ م أجرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استفتاء سريا للرأي العام في اليونان لمعرفة اتجاهاته خلال الانتخابات المستقبلة. ورغم أن نتائج هذا الاستفتاء لم تكن دقيقة بدرجة كافية الا أن الاستفتاء في حد ذاته يعكس انطباعا هاما حول ما تعنيه ظاهرة الرأي العام الدولي من أهمية في نظر كثير من الجهات التي يهمها التعامل معه.

ومع ذلك، يمكن التساؤل هنا عن امكانية ما يعكسه أي استفتاء يجري في أكثر من دولة من نتائج تزيد عن مجرد التشابه في بعض الجوانب؟ وعما اذا كان التشابه يعني أكثر من مجرد الاتفاق بالصدفة في الوقت الذي تؤدي اليه أسباب مختلفة تماما أو ينتج عن ثقافات مختلفة ومتباعدة تماما؟ ان هذه التساؤلات تجد لها مبررات فيما يتعرض له الناس في شتى أنحاء العالم من تطورات.

فلقد زاد تدفق المعلومات عبر المجتمعات، بكل ما تحمله هذه المعلومات من متابعة للأحداث العالمية، وأدخلت وسائل الاتصال الجماهيرية مفاهيم جديدة لها مضامين فنية وسياسية كالصواريخ والأقمار، ووفرت أجهزة الراديو للناس مصادر للمعلومات لا تعتمد على القدرة على القراءة، مما جعل كثيرا من الشخصيات والأحداث معروفة ومألوفة، واستطاعت الصور المتحركة أن تخلق نماذج وقيما عامة وأن تزيد الخبرات الانسانية المشتركة، واتسع مجال تأثيرها بدخولها الى أجهزة التليفزيون المحلية عن طريق تبادل المواد الاعلامية والثقافية. وأحدثت

أقمار الاتصال ثورة في الاتصال العالمي، بكل ما تعنيه من تأثيرات على ما يسمى بالرأي العام الدولي.

غير أن كل هذه الشواهد الواقعية ومبرراتها مردود عليها من قبل المعارضين بشواهد ومبررات مقابلة وتعتمد على أسس أقوى، مما يجعل حدود التفاؤل والتحمس ضيقة للغاية في مواجهة ظاهرة الرأي العام الدولي. فالتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدثها ثورة المعلومات عبر المجتمعات الدولية لا تحدث الا داخل الحدود الجغرافية لكل مجتمع منها، وليس لها صفة الانتشار العالمي. ولا يزال النموذج السياسي لنظام عالمي بعيدا للغاية، وليس هناك جهاز سياسي مسئول يهتم بالرأي العام الدولي كما يحدث داخل المجتمع الواحد في مواجهة الرأي العام المحلي.

ولا تزال وسائل الاتصال الجماهيرية محصورة في داخل شخصيتها الوطنية. ان كلا منها ينظر الى العالم من زاوية وطنية، فهي تركز على الشخصيات المحلية وتؤكد على المصالح الخاصة لمجتمعها، والأخبار أكثر التصاقا بما يحدث داخل مجتمعها، ونظرتها الى الأخبار المحلية مألوفة وودية على عكس نظرتها الى الأخبار العالمية وخاصة ما يتصل منها بالمجتمعات المعادية. وهذه الحقائق موجودة ومعترف بها رغم وجود شبكة عالمية للخدمة الإخبارية.

ويضاف الى ذلك ان وسائل الاتصال الجماهيري تعكس بناء السلطة في مجتمعها. وهي وان كانت محتكرة احتكارا تاما في المجتمعات الاشتراكية أو كانت ملكية خاصة كما في المجتمعات الرأسمالية، الا أنها في جميع الحالات تعاني من الخضوع والاستسلام لمن يملكها، وبالتالي تعاني من النظرة الضيقة والمحصورة لمن يوجهها.

ولقد ارتفعت في السنوات الأخيرة الدعوة الى وضع نظام عالمي للاتصال والاعلام والثقافة. وعقدت لذلك مؤتمرات ولجان دولية. لكن

هذه الدعوة تقف دونها عقبات لا يمكن القفز فوقها في المستقبل المنظور. بل إنه اتضح من أعمال هذه المؤتمرات واللجان الدولية أن الاتصال الدولي في حد ذاته مشكلة لها جذور متشعبة ومعقدة ولها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، بحيث لم تملك هذه المؤتمرات واللجان في مواجهتها سوى الحلول والقرارات الانشائية التي ليس لها أي تأثير ايجابي على مضمون المشكلة وأبعادها على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

ولكي نوضح ما نعنيه بمضمون هذه الحقيقة، نستشهد هنا بالدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال أو ما يعرف بلجنة مكبرايد، والتي بدأت أعمالها سنة ١٩٧٧م، وقدمت تقريرها النهائي سنة ١٩٧٩م. وفي هذا التقرير تلخص اللجنة مشكلة الاتصال الدولي في النقاط التالية[٢٣]:

١ - ان الاتصال ملتقى المشكلات ومحورها، لأنه ظل متخلفا في مبادئه وبارامتراته وتطوره عن ركب التطلعات والتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلاد، بل وعلى الصعيد الدولي أيضا.

٢ - والاتصال مشكلة لأنه يرتبط بجميع القضايا التي تتساءل عنها الانسانية في الوقت الحالي بقلق متزايد. ومن هذه القضايا شروط بقاء الجنس البشري، والسلام والتعاون السلمي، والتفاهم المتبادل، والحد من التفاوت بين الناس، والاستغلال الرشيد والعادل لموارد العالم، وتكاثر السكان، وتطبيق الديموقراطية. ويبقى الاتصال تجاه مثل هذه المشكلات في وضع متناقض.

---

(٢٣) اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام، تقرير مرحلي عن مشكلات الاتصال في المجتمع الحديث (الترجمة العربية). باريس: منظمة اليونسكو، سنة ١٩٧٩م، صفحة ١٩.

٣ - يزيد من صعوبة هذه القضايا التي ترتبط بها مشكلة الاتصال ما يحدث في العالم الآن من تضاؤل للشعور الديني وما ينتج عن ذلك من أزمات القيم الأخلاقية في كثير من البلاد، وهذا يؤدي بدوره الى استبعاد الحلول التي تعتمد على المعتقدات والعادات والتقاليد العريقة.

٤ - والاتصال مشكلة أيضا لأن الأساليب المتبعة لاشباع حاجات الانسان من المعرفة أدخلت عليها الآلية والتصنيع. وتأثر من ذلك عامل أساسي من عوامل الاتصال الفردي والجماعي بسبب متطلبات التصنيع وما يحيط به من أخطار رغم اختلاف الأشكال والظروف في جميع البلاد.

٥ - والاتصال مشكلة كذلك بسبب الآمال التي علقت عليه منذ أكثر من نصف قرن، كالآمال في التغيير الاجتماعي والسياسي، والآمال في الازدهار الثقافي، ووضع المعرفة في متناول الجميع. ولا تزال مثل هذه الآمال تداعب مخيلات الناس برغم خيبة الأمل المتكررة عندهم. وأما على الصعيد الدولي فان الاتصال المبني على المبادىء العامة يتأثر لأنه كثيرا ما يصبح مجرد تبادل بين شركاء غير متكافئين يسيطر منهم من هو أكثر قوة وغنى وعتادا.

٦ - ويضاف الى ذلك، ما تعنيه مشكلة الاتصال من صعوبة تحديد أو قياس تأثيراته، لأن حدوده ومعالمه لا تزال غامضة وغير واضحة. ويبدو تأثير الاتصال على المدى القريب وكأنه متغاير وضعيف نسبيا. وأما على المدى الطويل أو البعيد فيبدو تأثيره عظيما بالرغم من صعوبة تقديم البراهين على ذلك.

وهناك انتقادات كثيرة للدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرية على المستوى الوطني والدولي، وتجد هذه الانتقادات مبررات لها في كثير من الشواهد الواقعية الملموسة. فهناك التأثير في الأفكار وغرس

مشاعر الاغتراب الناجمين عن التوجيه أو الاستعمال التجاري لهذه الوسائل أو استغلالها لأغراض اجتماعية أو سياسية، وهناك الخطر الذي يشكله على الديموقراطية وعلى الحرية الفردية ما يفرض من قيود على التداول الحر للمعلومات، وهناك كذلك اللبس الذي يكتنف تدخل الدولة وما قد يعنيه من آثار سيئة على الوظائف التي تؤديها هذه الوسائل. ويضاف الى ذلك العقبات التي تعترض اقامة توازن عادل في الانتفاع بالاعلام وتداوله، وما تؤديه هذه الوسائل من دور للابقاء على حالة التبعية الاقتصادية والثقافية، وما يحدث من تشويه للأخبار مما يسيء الى احترام سيادة جميع الدول ويعرض للخطر الجهود الرامية لإقرار السلام الدولي، يضاف الى ذلك التأثير الأيدلوجي الذي يكمن في الاعلام ومحاولات التسلط التي تشكلها أو تنطوي عليها مضامين ورموز معاني الرسالة الاعلامية.

ان أصول هذه المشكلات والانتقادات تجد أبعادها في الاطار الثقافي لكل مجتمع من المجتمعات الدولية، وفيما يحدث على الساحة الدولية من صراع مذهبي وتعصب فكري وثقافي بين دول تملك الامكانات المادية والعلمية والفنية والبشرية، وهي عصب الحضارة الحديثة. ومن ثم، لا يمكن استنتاج نتائج لها انعكاسات بعيدة على ظاهرة الرأي العام الدولي، خاصة اذا علمنا أن الاتصال هو العملية الاجتماعية التي تصل من خلالها دينامية الجماعات الانسانية الى الرأي العام بكل مستوياته وأنواعه وأشكاله.

بل ان الاتصال، كعمليات اجتماعية ونفسية تمثل جوهر دينامية الجماعات الانسانية، تعوقه أساسا على المستوى الدولي مشكلة اللغة. وحاجز اللغة يجعل الصعب مستحيلا في كثير من الحالات، حتى داخل المجتمع الواحد. ان معظم السكان في كل مجتمع غير قادرين على الاتصال الا بلغتهم الوطنية، ومن يستعمل منهم لغة أو أكثر من اللغات

الأجنبية قليل العدد، وهذا العدد القليل لا يملك كله المقدرة الذهنية على تتبع ما ينشر أو يذاع بفهم ووعي كاملين. فاذا أضفنا الى ذلك، آلاف اللهجات التي تقوم عليها مشكلة اللغة من ناحية أخرى، لأدركنا مدى ما تمثله هذه المشكلة بجانبيها بالنسبة لدينامية الجماعات الانسانية على المستوى الدولي.

ثم أين المصالح المشتركة على المستوى الدولي، والتي تمثل دوافع للجماعات الانسانية نحو ديناميتها؟ ان عشرات الحروب والمذابح والصراعات والانقلابات والمؤامرات، وملايين الضحايا الذين يسقطون صرعى، تمثل الاجابة الواضحة على هذا التساؤل. وكل مجتمع لا تحركه الا مصالحه الخاصة، وهي تعلو فوق كل الاعتبارات والقيم والمثل والمبادىء، وتتساوى في ذلك كل المجتمعات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة وسواء كانت متقدمة أو نامية. والعداوات التي تصل الى حد المرارة، والمصالحات أو المهادنات التي تصل الى حد الخداع والتضليل، كلها لا تتحرك الا بدافع واحد فقط، هو المصلحة الخاصة. واذا انعدمت الدوافع التي تحرك دينامية الجماعات الانسانية، فماذا يحركها لكي تفرز لنا رأيا عاما دوليا؟!

اننا قد نرى بعض الشواهد التي تتكرر في أكثر من مجتمع، وان كانت لا تكتسب صفة الانتشار العام على مستوى المجتمع الدولي كله، وقد نرى تطورات ثقافية واعلامية تدعم هذه الشواهد وتعطيها بعض مبرراتها. لكننا لا نستطيع أن نستنتج منها حقيقة مؤكدة ولها قوتها المادية والمعنوية، كالحقيقة التي تعنيها ظاهرة الرأي العام على المستوى المحلي لكي نجزم بوجودها على المستوى الدولي فيما يسمى بظاهرة الرأي العام الدولي. ان البناء الاجتماعي للجماعات الانسانية الدولية قائم، وما ينطبق على الجماعات الانسانية داخل المجتمع المحلي المحدود يمكن أن ينطبق عليها داخل المجتمع الدولي الواسع، لكن بقية العناصر الثقافية

والنفسية والاجتماعية التي تصنع داخل هذا البناء دينامية قادرة على أن تفرز رأيا عاما دوليا لا تزال بعيدة المنال بدرجة لا يمكن التنبؤ بها.

ثالثا: أساليب قياس الرأي العام ونتائجها:

يقصد بها تلك الأساليب التي يعتمد عليها الباحثون والممارسون للتعرف على طبيعة الرأي العام واتجاهاته. وتستخدم نتائجها في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة ومتنوعة. وتقوم هذه الأساليب جميعها على ما يسمى بالاقتراع Polling. وقد تتخذ أشكالا كالتصويت في الانتخابات والاستفتاء والاستقصاء. والتصويت والاستفتاء لهما صفة رسمية، والمجتمعات تستخدمها لتحديد من يتولى المسئولية في الأجهزة التنفيذية الحاكمة. أما الاستقصاء فله صفة علمية، وان كانت استخداماته عملية وأوسع مضمونا من التصويت والاستفتاء.

والاقتراع مهما تعددت أشكاله، فان مضمونه واحد، وان تعددت الأساليب المعبرة عنه. وهذا المضمون يقوم على نظام القوائم الاستفهامية Questionaire Panels للوصول الى اجابات محددة عليها ممن يملكون حق الاقتراع كما هو الحال في التصويت والاستفتاء، أو ممن يختارون كعينة للدراسة والتحليل كما هو الحال في الاستقصاء. وباستخدام بعض الأساليب الاحصائية يصل الممارسون والباحثون الى نتائج كمية يعتمدون عليها في تحليل طبيعة الرأي العام واتجاهاته في جماعة ما أو جماعات معينة.

ولما كان الرأي العام، كنتاج لدينامية الجماعات، ظاهرة اجتماعية معقدة، وليس من السهل التعرف على طبيعتها واتجاهاتها، فان النتائج التي يصل اليها الباحثون والممارسون باستخدام الاقتراع أصبحت موضع خلاف كبير. وقد وصل هذا الخلاف الى درجة التشكيك في قيمة

الاقتراع ذاته بكل ما يقوم عليه من أشكال وأساليب.

وباستمرار هذا الخلاف بكل أبعاده التي تتشعب داخل طبيعة الرأي العام واتجاهاته، أصبحت أساليب قياس الرأي العام ونتائجها قضية حيوية وهامة، لأن حسمها في المستقبل سوف يؤدي الى حسم كثير من النقاط الغامضة والمتصلة بطبيعة الرأي العام واتجاهاته. ولا شك أن تحليل بعض الدراسات العلمية التي تناولت هذه القضية وأبعادها يفيد كثيرا في القاء مزيد من الضوء على طبيعة الرأي العام كظاهرة اجتماعية، خاصة اذا كان هذا التحليل على ضوء العلاقة التي أثبتناها بين دينامية الجماهير النوعية وطبيعة الرأي العام.

ولتحقيق الغرض من تحليل هذه القضية وأبعادها، يمكن الاستشهاد هنا بدراستين هامتين: أولاهما قام بها هربرت بلومر H. Blumer وقدمها الى المؤتمر الذي عقدته الجمعية الأمريكية للدراسات الاجتماعية سنة ١٩٤٧م[٢٤]. وثانيتهما قام بها بوجارت L. Bogart سنة ١٩٧٢م[٢٥]. والفاصل الزمني بين الدراستين يوفر للتحليل بعدا زمنيا يساعد على الكشف عن مضمون هذه القضية وتطوراتها.

أ - دراسة هربرت بلومر H. Blumer:

أقام الباحث هنا تحليله لهذه القضية على الاستنتاجات العلمية التي جمعها من الدراسات الاجتماعية لظاهرة الرأي العام. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الاجتماعية لم تكن في ذلك الوقت من الكثرة والتعدد بحيث يمكن القول بوجود وفرة من المعلومات والحقائق العلمية، الا

---

(24) Blumer, H. «Public Opinion and Opinion Polling». American Sociological Review, Vol. 13, 1948. PP. 542-554.

(25) Bogart, L. Silent Politics: Polls and The Awareness of Public Opinion. New York and London: Wiley, 1972. PP. 14-20.

أن ما توفر منها كان كافيا من وجهة نظر الباحث لتكوين عدد من الأحكام التي يمكن الاعتماد عليها التحليل طبيعة الرأي العام والكيفية التي يؤدي بها وظيفته في المجتمع كمدخل الى تقرير مدى صلاحية الأساليب المستخدمة في قياسه.

وتقوم هذه الأحكام على عدد من الملاحظات أو الاستنتاجات العلمية والشواهد الواقعية. وهي تشكل اطارا يحكم تقييم الباحث لأساليب قياس الرأي العام والنتائج التي تصل اليها. ويمكن تحديد هذه الأحكام التي تشكل اطار تقييمه، فيما يلي:

١ - ينبغي الاعتراف بوضوح بأن الرأي العام له مكانته ودوره في المجتمع. وهذا الاعتراف يعني أن الرأي العام يتشكل ويتحرك داخل اطار اجتماعي نتيجة لعمليات اجتماعية تجري داخل هذا الاطار. كما أن دوره داخل المجتمع محكوم بمدى قدرته على تحريك المجتمع. ذلك لأن تشكيله وحركته جزء من حركة المجتمع ذاته.

٢ - ينبغي الاعتراف بأن المجتمع جماعة انسانية كبيرة ومنظمة، ويتكون من نوعيات متباينة من الجماعات الوظيفية، أي التي تؤدي كل منها وظيفة اجتماعية. وكل جماعة منها لها درجة من التنظيم، ولها زعماؤها وقادتها، ولها من يصنعون سياستها، ولها من يتكلمون باسمها، ولها أيضا من يملكون المبادأة في السلوك خدمة لها ولأغراضها.

٣ - عندما تتحرك الجماعات الوظيفية وتتفاعل تستخدم قنوات الاتصال المتاحة في المجتمع. وعندما يكون على جماعة منها أن تتخذ قرارا معينا، فان الافراد الذين يحتلون المراكز الاستراتيجية على قنوات الاتصال سيتعرضون لضغوط وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة. فهناك أفراد ولجان ومشرعون واداريون على مستوى المجتمع كله وتقع عليهم مسئولية اتخاذ قرارات تؤثر على سلوك الجماعات الوظيفية

وحركتها، وان كانوا بدورهم يصبحون هدفا للتأثير أو الضغط المباشر أو غير المباشر[٢٦].

٤ - ان هؤلاء الأفراد الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع كله، عليهم أن يقدروا التأثيرات والضغوط التي يتعرضون لها خلال عملية اتخاذ قرار معين وأن يدخلوا في حسابهم عددا من الاعتبارات التي تستحق الاهتمام.

٥ - يمكن القول أن الأحكام أو الاستنتاجات السابقة قدمت صورة غير مكتملة ولكنها حقيقية للكيفية التي يعمل بها المجتمع. ويأتي الاستنتاج الخامس هنا ليؤكد أن الرأي العام يتكون ويتحرك من خلال هذه الكيفية التي يعمل بها المجتمع. ويعني هذا الاستنتاج أن الرأي العام لا يتكون من تفاعل آراء متفرقة ولها ثقل متساو، ولكنه يعكس التركيب التنظيمي والوظيفي للمجتمع كله. ولذلك، فهو يتكون من تفاعل جماعاته أو من يملكون القدرة على التعبير عن هذه الجماعات. وكثير من الحالات التي يحدث فيها هذا التفاعل تتخذ شكل الصراع والصدام بين آراء هذه الجماعات واتجاهاتها. ولا يهم هنا ما اذا كانت آراء كل جماعة واتجاهاتها معبرة عن تمسك كل أعضائها بها أم لا، فهناك من لا يفهمون هذه الآراء والاتجاهات، وهناك من يختلفون عليها أو يوافقون عليها جزئيا، ولكن هذا لا يعني خروجهم عليها أو التمرد على من يمثلون جماعتهم.

ومع ذلك، فآراء الجماعة المعبرة عن اتجاهاتها قد تأتي بعد مناقشات وتفاعلات بين الآراء الخاصة لأعضائها. وهذا لا يتناقض مع القول بأن

---

(٢٦) لا يقصد بهؤلاء الأفراد الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات أعضاء الجماهير النوعية. ذلك لأن الباحث يتكلم هنا على مستوى الجماعات المعقدة والأكثر تعقيدا، أي على مستوى المؤسسات والمجتمعات.

الرأي العام على مستوى المجتمع كله نتاج للتفاعل بين الجماعات، وليس نتاجاً للتفاعل بين أفراد متفرقة لا تمثل الا ذاتها، حتى في حالة حدوث هذا التفاعل بين من يمثل هذه الجماعات، فإن هؤلاء الممثلين لا يعبرون عن آرائهم الخاصة، وانما يعبرون عن الآراء الموحدة لجماعاتهم.

وجدير بالذكر هنا، أنه اذا كان الأفراد داخل الجماعة الواحدة غير متساوين في المساهمة فيما تصل اليه هذه الجماعة أو تلك من رأي موحد، فان اسهام الجماعات فيما تصل من رأي عام ليس متساويا كذلك. ولا شك أن الاختلافات بين المكانة الاجتماعية والأدوار والتأثيرات هي التي تحدد حجم الاسهام الذي يقوم به الفرد داخل جماعته أو تقوم به الجماعة داخل مجتمعها.

٦ - يصل الرأي العام الى الأفراد الذين يكون عليهم أن يسلكوا بالكيفية التي تتوافق مع استجابتهم له على شكل اطار مكون من كل الآراء والاتجاهات المتنوعة حول الموضوع الذي تطلب ظهور هذا الرأي العام. والرأي العام بهذه الكيفية ليس الا واجهة أو مرحلة نهائية، وهو يكتسب قوته، في مواجهة الأفراد الذين ينبغي عليهم الاستجابة له، من قدرته على التأثير على المجتمع. بمعنى أن فعاليته في التأثير على السلوك الاجتماعي تأتي من قدرته على الدخول الى دائرة الاهتمام، عند هؤلاء الافراد، من أمثال المشرعين والاداريين ورجال السياسة.

وبناء على هذه الأحكام أو الاستنتاجات الستة، قام الباحث بتحليل أساليب قياس الرأي العام. وانتهى الى عدد من النتائج الهامة التي تتصل بتحديد القيمة الحقيقية للنتائج التي تصل اليها أساليب القياس. ومن هذه النتائج الهامة ما أكده الباحث هنا من أن النقص الحقيقي في أساليب القياس بالكيفية التي تجري عليها الآن[٢٧]، يكمن

(٢٧) ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الدراسة أجريت سنة ١٩٤٧م.

في اجراءات اختيار العينة التي تطبق عليها أساليب القياس. ان هذه الاجراءات تتعامل مع المجتمع على أساس أنه مجموعة من الأفراد المتفرقين. ومن ثم تنظر الى الرأي العام على أنه توزيع كمي للآراء الفردية. وهذه المعاملة والنظرة معا لا تتفقان مع الواقع. ثم ان هذه الاجراءات لا توضح ما اذا كانت العينة التي تم اختيارها تضم أفرادا من الذين ساهموا بالفعل في تكوين الرأي العام حول موضوع معين. واذا كانت العينة تضم عددا منهم، فهذه الاجراءات لا تحدد نسبتهم من مجموع الأفراد المشتركين في العينة. كما أن هذه الاجراءات لا توضح المكانة الاجتماعية التي يحتلها هؤلاء الأفراد في الاطار الاجتماعي الذي تشكل داخله الرأي العام. وليست المعلومات الخاصة بالسن أو الجنس أو المهنة أو المكانة الاقتصادية والتعليمية والطبقية كافية لتحديد هذه المكانة الاجتماعية، فهذه نادرا ما تعطي مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد الدور الذي يلعبه فرد ما داخل عملية تكوين الرأي العام في مواجهة موضوع معين.

ومن النتائج الهامة التي انتهى اليها الباحث أيضا، ما أكده من أن النتائج الاجمالية التي تصل اليها أساليب قياس الرأي العام لا تعطي صورة واضحة ومؤكدة للرأي العام في مواجهة موضوع معين، لأن هذه النتائج تتجاهل الاطار الاجتماعي للرأي العام والكيفية التي يعمل بها داخله. واذا كانت الأحكام أو الاستنتاجات الستة التي تم تحديدها تشير بوضوح الى أن الرأي العام يكتسب قوته وفعاليته اذا تمكن من الدخول الى دائرة الاهتمام عند الأفراد الذين يملكون سلطة القرارات في المجتمع، فان النتائج الاجمالية لأساليب القياس لا تستطيع أن تجيب على أسئلة لها أهميتها وحيويتها فيما يتعلق بهذه النقطة. فمثلا، ما القوة الحقيقية أو التأثير الحقيقي الذي يمتلكه أولئك الأفراد الذين كانت آراؤهم مؤيدة أو غير مؤيدة؟ من من هؤلاء الأفراد يملك رأيا

شخصيا، ومن منهم يمثل آراء الجماعات التي ينتمون اليها؟ وما الجماعات التي ينتمون اليها؟ وكم من هذه الجماعات يملك قوة مؤثرة وكم منها ليست له مثل هذه القوة؟ وكم منها على استعداد لأن يدعم رأيه بسلوك مؤيد اذا اقتضت الضرورة ذلك؟ وهل هناك آراء تمثل سياسة مدروسة وهادفة لمؤسسات تصر عليها؟ وهل الآراء التي انتهت اليها أساليب القياس تمثل آراء حقيقية وواقعية أم أنها لا تمثل الا وجهات نظر يتخيلها أصحابها ثم يطويها النسيان؟ وهذه الأسئلة وغيرها لا توجد لها اجابات في النتائج التي تصل اليها أساليب القياس، لأنها لا تستطيع أن تتعقب أو تحدد الآراء من خلال الكيفية التي تنتظم بها أو تتبلور بها داخل المجتمع.

ويخلص الباحث هنا من النتائج التي انتهى اليها تحليله لأساليب القياس الى حقيقة هامة، وهي أنه ليس في الامكان أن تستخدم العينة في مواجهة الرأي العام، وهو ظاهرة تتكون من عناصر متداخلة ومتفاعلة ومنظمة، ولها تأثيرات متنوعة على حركة المجتمع كله. وما ينطبق على الرأي العام، ينطبق أيضا على ظواهر وعلاقات اجتماعية كثيرة في المجتمع الانساني المعاصر، فكل منها تقوم على نظام معقد ومتحرك ومتفاعل، ومن الصعب أن نحللها في مرحلة واحدة من مراحل تبلورها، ولكن اذا كان تحليل احدى مراحلها ضروريا لسبب ما، فان على الباحثين والممارسين الغوص الى أعماق هذه المرحلة ليصلوا الى ما يجري داخلها، ولا يكفي أن يصفوا ما يحدث على السطح. وهذه الحقيقة الهامة تتطلب الوصول الى أساليب أخرى للقياس يتمكن بها الباحثون والممارسون من التعامل مع الرأي العام.

ب - دراسة بوجارت L. Bogart:

من الواضح أن الدراسة السابقة ربطت بين نتائجها وضرورة

الوصول الى أساليب متطورة لقياس الرأي العام ويمكن بها تخطي السلبيات التي عانت منها الأساليب التي كانت موجودة في وقتها، أي في سنة ١٩٤٧ م. ولذلك، تصبح دراسة بوجارت، بما يتوفر لها من بعد زمني، اجابة علمية على الكيفية التي رأى بها هربرت بلومر H. Blumer معالجة هذه القضية. وبالتالي، فهي تضيف بهذه الاجابة العلمية أبعادا أخرى لهذه القضية وتعطي لمضمونها مزيدا من الوضوح والتحديد.

ويعترف بوجارت L. Bogart في بداية دراسته بما لأساليب قياس الرأي العام من أهمية، على اعتبار أنها جزء من الجهود التي يبذلها من يملكون سلطة القرار على مستوى المجتمع كله لتقييم اتجاهات الناس نحو الأولويات الاجتماعية، خاصة وأن الرأي العام ذاته زادت قوته نتيجة لما حدث في المجتمعات الانسانية من تطورات اجتماعية ايجابية كاتساع فرص التعليم وانتشار وسائل الاتصال الجماهيرية.

ورغم أن هذه الأساليب أصبحت أكثر اعتمادا على المناهج العلمية والبحوث الاحصائية لتعطي للرأي العام، كظاهرة اجتماعية معقدة، وجودا ماديا ملموسا ومقاسا، الا أنها لا تزال تتعامل معه كحاصل جمع للآراء الفردية، وليس كتعبير جماعي غير مجسد. وهنا يكمن الخطأ الذي تقع فيه هذه الأساليب، لأن التفاعل بين الآراء الفردية يؤدي الى نتيجة تختلف تماما عن المتوسط الحسابي للآراء الفردية. وهذا الاستنتاج يكاد يتوافق مع ما انتهت اليه الدراسة السابقة رغم أن الفارق الزمني بينهما يصل الى خمسة وعشرين عاما.

وتضيف دراسة بوجارت L. Bogart مزيدا من الوضوح لقضية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام. فهي تؤكد على أن الاقتراع بأشكاله وأساليبه يطلب من الأفراد الاجابة على أسئلة حول موضوعات

لم يفكروا فيها ولا يشعرون تجاهها بأي نوع من المسئولية. وليس من شك في أن الاجابات تتغير تماما لو شعر هؤلاء الأفراد بأن آراءهم لها أهميتها وتأثيراتها. كما أن الأفراد عندما يتحررون من ضغوط الجماعات التي ينتمون اليها تكون آراؤهم مختلفة تماماً عنها وهم خاضعون لمثل هذه الضغوط ومحكومون بالاتجاه العام لكل جماعة منها.

بل ان هذه الدراسة تؤكد أيضا، أن النمط الحالي لأساليب قياس الرأي العام تقوم على الرأي الواحد للفرد الواحد، مما يحقق له قدرا كبيرا من التبسيط، خاصة وأن الفرد يعبر عن الرأي الذي يعتقده وقت الاقتراع. لكن الفرد نفسه اذا تعرض لما قد يستجد من متغيرات، فانه يستبدل هذا الرأي برأي آخر. ثم انه قد يعتقد بأكثر من رأي في وقت واحد. وهذه الآراء تتصارع وتتدافع ويكون لأحدها الغلبة والسيطرة بصفة مستمرة. وقد يتناسب وقوع الاقتراع مع سيطرة أحد هذه الآراء، لكن استمرار التصارع والتدافع يجعل من الصعب ضمان سيطرة هذا الرأي الذي عبر عنه الفرد لفترة طويلة.

كما تؤكد هذه الدراسة أن أساليب قياس الرأي العام، شأنها شأن أي شيء آخر يصنعه الانسان، لها درجة احتمال للخطأ. وهذا الخطأ يأتي من مصادر متعددة، فالمقابلة الضعيفة والبناء الضعيف لصحيفة الاستبيان، والثغرات التي قد تكشف عنها عملية جمع الحقائق، كلها أمثلة على المصادر المتعددة للخطأ، وهي تقلل من الاعتماد على النتائج النهائية التي تصل اليها أساليب القياس.

وتؤكد هذه الدراسة كذلك أن أساليب القياس غالبا ما تقدم مؤشرات للسلوك الحقيقي، ولكنها مشكوك فيها، لأنها لا تستطيع أن تقيس الطبيعة المتغيرة للمزاج العام Public Temper. إنها تفشل عادة في تجسيم اطار الدوافع وشبكات الاتصال التي تكون الآراء نتيجة لها

والتي تحرك الناس في جماعات. وليس من شك في أن العملية الاجتماعية التي تصل بها الجماعة الى موقف معين لا يمكن دراستها باستخدام أساليب تتعامل مع الناس فردا فردا.

ان التناقض الذي تقع فيه أساليب القياس، هو أنها تغير من طبيعة الظاهرة من خلال قياسها. فهي تقيس الآراء كما لو أنها لا تتعرض الا لبعض عيوب التفكير، بينما الآراء تمثل نمطا من أنماط السلوك التي يلتزم بها الفرد. والأسئلة تعامل الموضوعات المطروحة كما لو كانت لا تتصل بسلوك حقيقي. ثم ان هذه الأساليب المستخدمة في القياس تجبر الفرد على التعبير عن آرائه باستخدام قنوات محددة مسبقا والالتزام بخيارات محددة أيضاً، والتزام الفرد بهذه الأساليب يجعل التعبير عن آرائه يتم بطريقة غير طبيعية.

ويرى الباحث أن هذه الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام يمكن أن تستخدم بأمان للتعرف على آراء الأفراد حول الموضوعات الخيالية والمجردة أو الموضوعات التي يكون مطلوبا فيها دراسة الاستجابة السريعة في مواجهتها، وهي موضوعات يملك الأفراد في مواجهتها فرصة مراجعة أنفسهم اذا تبينوا نتائجها. وهذه كلها حالات لا تتفق مع طبيعة الرأي العام كظاهرة اجتماعية معقدة.

كما يرى الباحث أن النسب التي تصل اليها أساليب قياس الرأي العام ليست معبرة عن حقيقة القوة التي يمثلها الرأي العام المسيطر. فالأغلبية لا تعني أن رأيها الأقوى ورأي الأقلية هو الأضعف. فقد تكون النسبة المحدودة والبسيطة التي تمثلها الأقلية ذات مغزى لا يقل أهمية، خاصة اذا كان الأعضاء الذين يمثلون هذه الأقلية على استعداد لأن يدعموا آراءهم بالسلوك الفعلي، في الوقت الذي ينتفي فيه هذا

الاستعداد بين الأغلبية. وهناك حالات تاريخية عديدة تدعم هذا الاستنتاج.

وكذلك يرى الباحث أن الرأي الذي يعبر عنه صاحبه تلقائياً تختلف نوعيته عن الرأي الذي يجيب به على سؤال في استقصاء مخطط. ذلك لأن وضع الكلمات على الورق يجبر الفرد على أن يستأصل كل عوامل التناقض في موقفه، وأن يبعد عوامل عدم الثبات فيما يقول. وهذا يعني أن الرأي المكتوب تراعى فيه اعتبارات ليست متاحة للرأي الشفهي.

وأخيراً يرى الباحث أن الأسئلة التي تشملها استمارات الاقتراع تكون مصممة لقياس معلومات الأفراد حول المسائل الحالية بأكثر من قياس أفكارهم حول ما ينبغي أن يفعلوه في مواجهتها، كما أنها تكشف الوسائل التي يمكن بها تحقيق غايات معينة بأكثر من استكشافها لأحكام القيم المتصلة بهذه الغايات.

وبذلك، تكون هذه الدراسة الأخيرة قد ساهمت في إعطاء أبعاد جديدة لقضية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام. مع أنه كان متوقعا أن تكون القضية قد انتهت الى حلول، ولو جزئية، على ضوء ما حدث للعلوم الاجتماعية والانسانية من تطورات دعمت هذه الأساليب. واذا وضعنا في الاعتبار أن الحلول المناسبة لهذه القضية ذات وجهين، أحدهما يتصل بما يحدث في المجتمع من تطورات، وهي بلا شك تزيد الرأي العام تعقيدا. وثانيهما يتصل بما يحدث للعلوم الاجتماعية والانسانية من تطورات تزيد من فعالية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام، فاننا نكون أمام قضية ليس من السهل حسمها، خاصة اذا كانت التطورات في المجتمع تسير بأسرع من التطورات في العلوم الاجتماعية والانسانية.

ويضاف الى ذلك، أن الرأي العام ظاهرة تفرزها عمليات اجتماعية ونفسية معقدة تقوم عليها دينامية الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها. وهذه الحقيقة تعقد ظاهرة الرأي العام وكل تطبيقات التعامل معها، سواء كان ذلك بهدف التأثير أو التوجيه أو القياس. فليس من السهل التعامل معها في آخر مراحلها عندما يكتمل نضجها، فهذا تعامل يتجاهل حقيقة مضمونها. ويمكن أن يؤدي الى نتائج مضللة، كما يحدث الآن في أساليب القياس المستخدمة حاليا. وليس من السهل أيضا التعامل معها على أساس أنها ظاهرة بسيطة بحيث تكفي بعض الشواهد المتفرقة للتدليل على وجودها، فهذا تعامل يؤدي الى تجاهل كثير من الأسس النفسية والاجتماعية التي يعنيها مضمونها مما يؤدي الى مبالغات مشوهة، كما يحدث حاليا مع ما يسمى بظاهرة الرأي العام الدولي.

ومن هنا تبرز أهمية تحليل طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية من زاوية الجماهير النوعية داخل كل جماعة انسانية. ان هذا التحليل يتعامل مع الجوهر والأصالة، ويوفر لهذه الظاهرة كل مضمونها وأبعادها، ويحسم كثيراً من القضايا الشائعة حولها. وبالتالي يؤدي الى استقرار التعامل معها علميا وتطبيقيا.

فلقد تبين من هذه الدراسة، أن هذا التحليل يتعامل مع الجوهر والأصالة، لأن النتائج التي انتهينا اليها أثبتت العلاقة العضوية بين كل جمهور نوعي وجماعته، انها علاقة تأثير متبادل أشبه بذلك التأثير القائم بين النواة وخليتها الحية، بل ان كل جمهور نوعي هو بالفعل النواة الفعالة داخل كل جماعة انسانية، وهي بدورها ليست إلا خلية في النظام البنائي للمجتمع كله.

وتبين أن هذه العلاقة العضوية بين كل جمهور نوعي وجماعته كانت مدخلا علميا الى وضع تصور للكيفية التي تعمل بها دينامية الجماعات

الانسانية وصولا الى الرأي العام المعبر عنها، وكان هذا التصور قائما على تحليل العوامل والعمليات النفسية والاجتماعية التي تؤدي الى ممارسة جمهور نوعي معين لدوره كمحرك لدينامية جماعته بالكيفية التي تصل بها الى تحقيق أهدافها. ولم يكن من الصعب بعد ذلك أن نصل الى تحديد السمات الأساسية لطبيعة الرأي العام من زاوية هذه العلاقة العضوية بين الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها.

ورغم أن هذه النتائج لم تحسم تماما كل القضايا التي ثارت حول طبيعة الرأي العام، الا أن هذا ليس قصوراً في هذه النتائج ذاتها، وانما يمثل مأخذا على كثير من الأساليب العلمية المستخدمة حاليا في العلوم الاجتماعية والانسانية، وخاصة ما يتصل منها بدراسات الرأي العام. ولئن كانت النتائج التي انتهينا اليها ساهمت بايجابية في ازاحة الغموض الذي أحاط بكل قضية من هذه القضايا، فان حسمها يتوقف حتما على ما يمكن أن يحدث في المستقبل من تقدم في هذه الأساليب العلمية، بالكيفية التي تحقق مواجهة ايجابية مع مضمون هذه القضايا وأبعادها.

ولا شك أن كل الجهود العلمية التي تبذل لتحقيق هذه الغاية، لها ما يبررها على ضوء المكانة التي يحتلها الرأي العام كظاهرة اجتماعية قوية في المجتمعات الانسانية المعاصرة. ومن الواضح أن ثبات الحقائق واستقرارها حول هذه الظاهرة الاجتماعية سوف يؤدي الى تسهيل التعامل معها بايجابية وفعالية، كما يؤدي الى اقامة قواعد أرسخ لتطور حضاري متوازن.





الخاتمة

نتائج البحث وتوصياته

استهدف هذا البحث تأصيل زاوية متخصصة تنطلق منها العلاقات العامة، لتسهم بايجابية في تطور العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، ودراسات الرأي العام بصفة خاصة، ولتستطيع بهذه المساهمة الايجابية أن تضع لبنات في بنيان مستقل، يأخذ ويعطي، ويتأثر ويؤثر، ولتتأكد بهذا العطاء المتبادل بينها وبين الدراسات العلمية الأخرى مكانتها وفعاليتها، خاصة وأنها لم تعد وليدة تجوز عليها الاعالة، بل أصبحت كيانا يضرب بجذور تاريخية بعيدة في أعماق المجتمع الانساني المعاصر. وبقي أن يثبت هذا الكيان وجوده وقدرته على الحركة المستقلة والهادفة.

واستطاعت الدراسات التمهيدية التي سبقت هذا البحث أن توفر رؤية واضحة لزاوية متخصصة، تستطيع منها العلاقات العامة أن تحقق هذه الغاية. فكانت الجماهير النوعية ومكانتها داخل النظام البنائي للمجتمع الانساني المعاصر مدخلا مقبولا، خاصة وأن الجماهير النوعية ذاتها كغيرها من الجماعات الانسانية لم يتفق الباحثون في دراسات الرأي العام بصفة عامة وفي العلاقات العامة بصفة خاصة، حول مفهوم واضح ومحدد لها ولعلاقاتها وللكيفية التي تسهم بها في تكوين رأي عام داخل قطاع أو أكثر من قطاعات المجتمع الانساني ومؤسساته.

كما استطاعت تلك الدراسات التمهيدية أن تكتشف غزارة النتائج التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة ودراسات الرأي العام بصفة خاصة، حول طبيعة الرأي العام والكيفية التي

يتكون بها، وان كانت قد أكدت بهذا الكشف على حقيقتين هامتين: أولاهما، أن هذه النتائج رغم غزارتها تجاهلت في معظمها علاقة التأثير المتبادل بين النظام البنائي لكل جماعة انسانية والرأي العام الذي يمكنها أن تصل اليه في مواجهة قضية معينة تتصل بمصلحة معينة من مصالحها المشتركة. وثانيتهما، أن هذه النتائج العلمية، رغم ما بها من قصور، الا أنه بالاعتماد على منهج التحليل المقارن، نستطيع أن نصل الى العناصر المشتركة التي تساعد على تحديد الملامح البارزة لتلك الزاوية التي اخترناها للعلاقات العامة.

وصحيح أن العلاقات العامة، باعتمادها على النتائج التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية، تؤكد استمرارها في الاعتماد على هذه العلوم، الا أن هناك فرقاً واضحاً ودقيقاً. ان الاعتماد عليها هنا نوع من تأكيد ذاتها أو هو محاولة لاكتشاف ذاتها، بينما وضعها الحالي لا يعني هذا المعنى ولا يستهدفه. وهذا الفرق الواضح والمحدد، في حد ذاته، يحسب لهذا البحث ولا يؤخذ عليه، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أن موضوع هذا البحث هو الأول من نوعه على هذا الطريق.

ولئن كانت طبيعة موضوع هذا البحث فرضت على خطته أن تنقسم الى عناصر رئيسية تقوم عليها فصوله، والى عناصر أكثر تفريعا تقوم عليها مباحث كل فصل، الا أن التكامل بين العناصر الرئيسية من ناحية، والعناصر المتفرعة عنها من ناحية أخرى، كان سمة أساسية حفظت لموضوع هذا البحث وحدته، وانتهت به الى تحقيق غايته داخل اطار الحدود التي رسمها لنفسه. فكان الانتقال طبيعيا من عنصر الى آخر، وكان استنتاج الحقائق الجديدة من النتائج القائمة ملتزما بالدقة والموضوعية والبعد عن المبالغات، حتى لا يتطرق سوء الفهم أو سوء التأويل الى أي استنتاج منها.

ولقد سار البحث الى غايته في ثلاثة اتجاهات أساسية، انطلاقا من الزاوية التي اختارها. وكان عليه أولا أن يحدد هذه الزاوية ويزيدها وضوحا، بالوصول الى تعريف للجماهير النوعية يحدد طبيعتها ومواصفاتها والأسس التي تقوم عليها. واستهدف هذا التعريف الوقوف في مواجهة التعريفات التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة ودراسات الرأي العام بصفة خاصة، والتي خلقت من الجماهير النوعية مشكلة علمية لا تزال باقية بدون حسم. واستهدف أيضا أن يكون جامعا مانعا، كما يقولون في المنطق، ليوفر للجماهير النوعية صلتها بالجماعات التي تنتمي اليها، والتي تبين أنها صلة عضوية وثيقة، أشبه بتلك الصلة القائمة بين النواة الفعالة وخليتها الحية. كما استهدف أن يوفر لهذه الجماهير النوعية امكانية تصور دورها فيما يمكن أن تصل اليه أي جماعة انسانية من رأي عام في مواجهة أي قضية تمس مصالحها المشتركة.

وكان الوصول الى هذا التعريف مع التأكيد على قيمته العلمية وتقييمه، يعني اقامة الزاوية المتخصصة التي انطلق منها البحث نحو غايته بعد ذلك في اتجاهاته الثلاثة. ويأتي الاتجاه الأول ليرسم علاقة الجماهير النوعية بجماعتها، وعلاقة كل جماعة بالجماعات الأخرى، وما يحكم هذه العلاقات جميعها من ثقافات وتفاعلات على مستوى المجتمع كله. واستهدف من ذلك كله وضع الجماهير النوعية داخل اطارها الاجتماعي والثقافي، ليسهل تصور حركتها وتأثيراتها، وبالتالي يسهل تصور دورها في تكوين الرأي العام وتحديد طبيعته في كافة مستوياته، ابتداء من الجماعة الواحدة، وانتهاء بالمجتمع كله.

أما الاتجاه الثاني، فقد انقسم الى اتجاهين فرعيين، أحدهما ركز على تحليل العناصر النفسية والاجتماعية التي تصنع حركة الجماهير

النوعية داخل الجماعة الواحدة وفي مواجهة الجماعات الأخرى. وهي في حالة توقف افتراضي اقتضته طبيعة تحليل هذا الجزء. ولقد تبين أنه اذا كان الفرد يشكل بشخصيته محورا لدينامية كل جماعة انسانية، فان الجماهير النوعية تمثل النواة الفعالة لهذه الدينامية. واذا كان من غير الممكن تصور حدوث دينامية الجماعة بدون الفرد، فانه وحده لا يستطيع أن يصنع هذه الدينامية، وانما الجمهور النوعي هو الذي يستطيع أن يصنعها ويحركها ويدفعها الى التبلور وصولا الى غايتها. ان كل جمهور نوعي قادر على أن يبدأ دينامية أي جماعة انسانية، وقادر أيضا على أن يصل بها الى كل أبعادها الاجتماعية انطلاقا من داخل الجماعة الواحدة الى الجماعات الأخرى المشتركة معها في بيئة اجتماعية واحدة.

ويأتي الاتجاه الفرعي الآخر ليعطي لكل النتائج التي انتهى اليها الاتجاه الفرعي الأول كل مضمونها وأبعادها. فقد انطلق يصف دينامية الجماهير النوعية وجماعتها وهي في حالة حركة وتفاعل. ونظرا لصعوبة التحليل هنا، فقد ركز على نقطتين أساسيتين، بهما يمكن تحقيق الهدف الذي يسعى اليه البحث هنا. فمن الواضح أن العمليات النفسية والاجتماعية التي تحكم ظهور الجماهير النوعية في مواجهة القضايا التي تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها من ناحية، وتلك التي تحكم الكيفية التي تشكل بها هذه الجماهير النوعية مجالات تفاعلها داخل الجماعة لتبلور دينامية الجماعة كلها وصولا الى الرأي العام المعبر عنها من ناحية ثانية، يمكن أن تتكامل معا لتصور الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية داخل جماعتها. وبذلك يكون هذان الاتجاهان الفرعيان، قد شكلا معا اتجاها رئيسيا في المجرى الذي يصل بالبحث الى غايته.

ولئن كان في الامكان أن نصف الاتجاه الرئيسي الأول للبحث بأنه يعطي للزاوية المتخصصة لهذا البحث بعدا بنائيا وثقافيا، ليصل بالجماهير النوعية كظاهرة اجتماعية الى جذورها البشرية، بحيث تصبح

كيانا اجتماعيا ملموسا، فانه في الامكان أن نصف الاتجاه الرئيسي الثاني بأنه يعطيها بعدا نفسيا واجتماعيا، ليصبح كيانها الاجتماعي الملموس قادرا على الحركة والتفاعل والتأثير، وقادرا أيضا على أن يكون له دور يشكل به طبيعة الرأي العام الذي تصل اليه جماعة معينة تحقيقا لمصالحها المشتركة.

ومن ثم، كان لا بد أن يركز الاتجاه الرئيسي الثالث والأخير على تحليل السمات الأساسية لطبيعة الرأي العام الذي يعبر عن خلاصة التفاعلات التي تحدثها الجماهير النوعية داخل جماعتها. ولقد انتهينا هنا الى أنه اذا كان من الممكن القول بأنه لا يمكن تصور ظهور الرأي العام بدون دور واضح وايجابي للجماهير النوعية، فان هذا لا يعني أن الرأي العام تعبير عن جمهور نوعي معين داخل جماعة معينة، وانما هو تعبير عن الجماعة كلها. ولا شك أن العمليات النفسية والاجتماعية التي تصور الكيفية التي تعمل بها دينامية الجماهير النوعية توفر كل المبررات العلمية المقبولة التي تدعم هذا الاستنتاج وتؤكده.

وليس ثمة شك في أن التقييم الحقيقي للنتائج التي انتهى اليها هذا البحث انطلاقا من الزاوية المتخصصة التي اختارها، يقوم على مدى ثبات هذه النتائج في مواجهة القضايا التي أثارتها النتائج الحالية التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة ودراسات الرأي العام بصفة خاصة. ولقد أكدت نتائج هذا البحث أصالتها بثباتها في مواجهة هذه القضايا جميعها، وان كانت هناك قضايا لا يحسمها تخصص بعينه في دراسات الرأي العام لوجود جذور لها في أكثر من تخصص منها، كقضية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام.

وبذلك، استطاع هذا البحث ببنيانه المتماسك والمتكامل أن يصل الى نتائج يمكن أن تعتبر اضافة علمية، سواء بالزاوية المتخصصة التي

انطلقت منها، أم بالاتجاهات التي توزعت عليها، خاصة على ضوء الظروف التي تعيشها العلاقات العامة كمجال متخصص يقوم على هذه الزاوية وينفرد بها من ناحية، وعلى ضوء النتائج المتفاوتة والمتباينة التي انتهت اليها العلوم الاجتماعية والانسانية من ناحية ثانية.

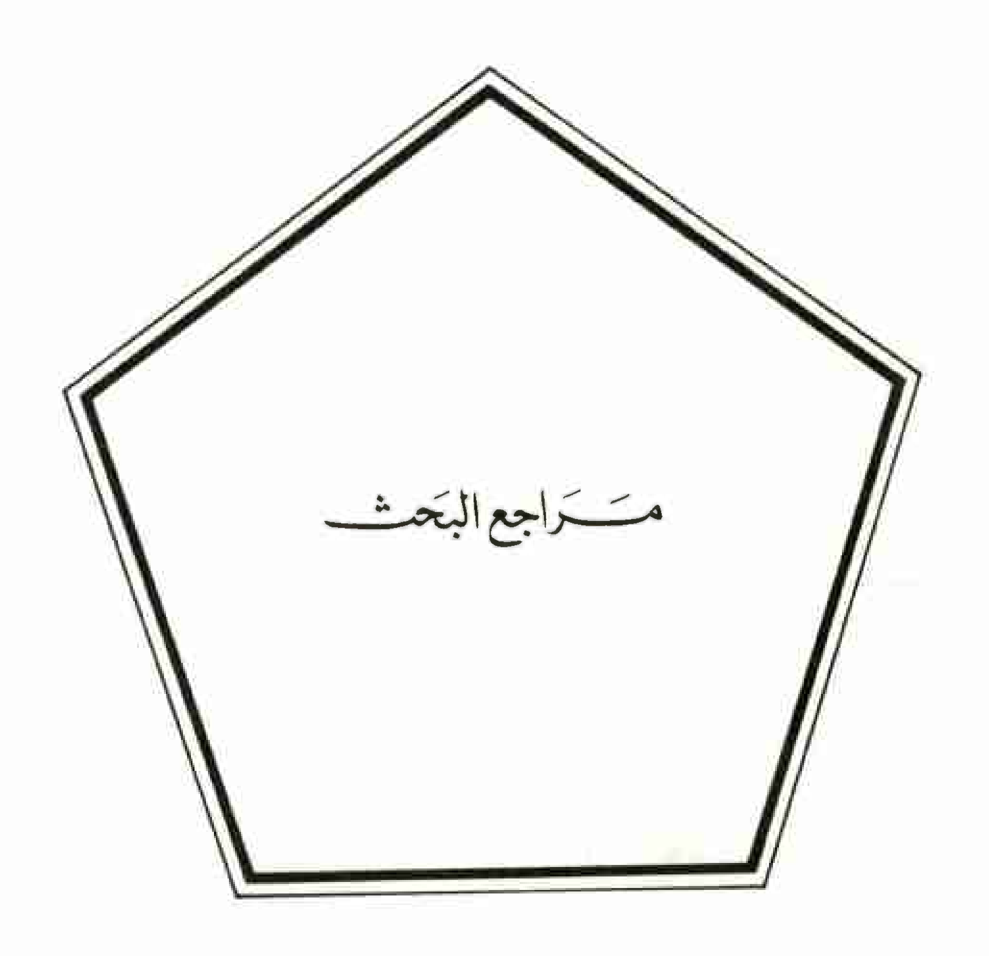
ومع ذلك، لا نستطيع القول بأن هذا البحث قد سار الطريق كله نحو النجاح. لقد استطاع أن يكتشف هذا الطريق وأن يضيئه وأن يسير عليه خطوات كبيرة. ولكنه يحتاج الى دراسات علمية أخرى تدعم ما حققه من نتائج وتدفعها الى نهاية غايتها، على ألا تسلك هذه الدراسات العلمية المستقبلة نفس منهج التحليل المقارن، لأنها أحوج ما تكون الى المنهج التجريبي.

فلقد كشف هذا البحث عن نقاط كانت تحتاج الى مثل هذا المنهج التجريبي، لكي يؤكد عليها ويوفر لها وضوحا أكبر. فالكيفية التي تظهر بها الجماهير النوعية داخل جماعتها في مواجهة قضايا معينة، والكيفية التي تعمل بها ديناميتها على مستوى جماعة معينة، والكيفية التي تصل بها هذه الدينامية الى أبعادها الاجتماعية بين أكثر من جماعة، وعلاقات التأثير المتبادل بين أعضاء الجماهير النوعية وغيرهم من أعضاء الجماعة، والتي تصل من خلال تفاعلها الى الرأي العام على مستوى الجماعة كلها، أو على مستوى أكثر من جماعة أو باتساع الجماعات التي يقوم عليها المجتمع كله، كل هذه نقاط لا يحسمها الا المنهج التجريبي. ولقد اعتمدنا على منهج التحليل المقارن لنصل الى ما أمكن الوصول اليه من نتائج، وبقي على الدراسات التجريبية أن تدعم هذه النتائج وتؤكدها بالقدر الذي يوفر للعلاقات العامة كمجال من المجالات المتخصصة التي تتعامل مع الرأي العام، تراثا علميا له سماته المميزة.

ولا حاجة بنا الى التأكيد على أن العلاقات العامة كمجال تطبيقي

تدعمه الممارسة وتدفعه التجربة. وبدون الممارسة والتجربة، لن تستطيع العلاقات العامة أن تبني لها بنيانا له أصالته بين العلوم الاجتماعية والانسانية التي تنتسب اليها. واذا كان هذا القول ملحا داخل المجتمعات كلها بصفة عامة، فانه أكثر الحاحا داخل المجتمعات النامية بصفة خاصة. فلقد حان الوقت الذي يفرض عليها أن يكون لها تراثا علميا وثقافيا مستقلا، تستطيع به أن تساير التطور الحضاري، وأن تسهم في انجازه.





مراجع البحث

أولاً: أبحاث علمية عربية لم تُنشر

- السيد عبد المطلب غانم: علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية ودور الادراك السياسي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦ م.
- أماني محمد قنديل: نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- انشراح محمد ابراهيم: دلالة نشرات الأخبار التليفزيونية بالنسبة لسكان القاهرة. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام، بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م.
- ايمان لطفي عبد المجيد: دراسة تحليلية لخصائص السكان الريفيين في مصر. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٩ م.
- صفوت فرج: قيادة الرأي العام في الريف والحضر المصري. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.
- صلاح الدين محمد عبد المتعال: أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة المصرية. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧١ م.
- عبد الرحمن صلاح الدين: أثر الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري على عملية صنع السياسة الخارجية. القاهرة: الحلقة

الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠م.
- عبد الستار ابراهيم محمد: ديناميات العلاقة بين التسلطية وقوة الأنا. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م.
- عزه علي كريم: العلاقة بين تغير الوظيفة الأخلاقية للأسرة المصرية والتطور التكنولوجي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.
- عماد مختار الشافعي: دراسة تحليلية لبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقادة المحليين بالريف. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٣م.
- عواطف عبد الرحمن: الرأي العام المصري في الستينات والسبعينات. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠م.
- فيصل محمد خضر: أثر الاعلام في دينامية الجماهير السودانية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٩م.
- كمال دسوقي: سيكلوجية العقاب من الناحيتين التربوية والجنائية مع التطبيق على البيئة المصرية. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٥٧م.
- ليلى حماده الشناوي: دراسة تحليلية للبنيان القيادي في قرى مصر. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
- محمد النور محمد حبوب: اتصال القيادة بالجماهير كنمط اتصال بالرأي العام. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة

القاهرة، سنة ١٩٨٠ م.
- محمود مصطفى أبو زيد: دراسة سسيولوجية للشائعات كأحد عوامل الضبط الاجتماعي مع التركيز على قرية مصرية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦ م.
- محيي الدين عبدالحليم: الاعلام الحكومي وأثره في الرأي العام المحلي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٣ م.
- محيي الدين عبد الحليم: الاعلام الديني وأثره في الرأي العام. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨ م.
- يحيى أبو بكر: بحوث القراء والمستمعين والمشاهدين بين المعاهد الأكاديمية والأجهزة الاعلامية. القاهرة: الحلقة الأولى لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٧٨ م.
- يوسف نوفل: المجتمع المصري كما تصوره الرواية منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٩ م.
- يوسف صبري: سيكولوجية اتخاذ القرار وعلاقته بسمات الشخصية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٩ م.
- يوسف صبري: دور علم النفس في دراسات الرأي العام والاعلام. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.
- يوسف محمد الخضر: دور الاعلام الاقليمي في الرأي العام المحلي بمحافظة الجيزة. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م.

ثانيًا: الكتب العربيّة والمعرّبة

- ابراهيم الغمري: السلوك الاداري والعلاقات العامة. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، سنة ١٩٧٦م.
- ابراهيم امام: فن العلاقات العامة والاعلام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٦٨م.
- ابراهيم امام: الاعلام والاتصال بالجماهير. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٩م.
- ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٨م.
- أحمد بدر: دور الرأي العام في السياسة العامة. الكويت: وكالة المطبوعات، سنة ١٩٧٣م.
- أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، سنة ١٩٦٥م.
- أحمد محمد أبو زيد: سيكلوجية الرأي العام ورسالته الديموقراطية. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٦٨م.
- أريك بارنو، ترجمة صلاح عزالدين وآخرين: الاتصال بالجماهير. القاهرة: مكتبة مصر، سنة ١٩٦٣م.
- السيد يسين: الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سنة ١٩٧٣م.
- أمين ساعاتي: الحرب الحضارية بين العرب واسرائيل. جدة: تهامة، سنة ١٩٨٣م.

- أندريه سيجفريد، ترجمة غنيم عبدون: سيكلوجية بعض الشعوب. القاهرة: مؤسسة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٦٢م.
- جان دوميناك، ترجمة صلاح مخيمر: الدعاية السياسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٠م.
- جون البورت، ترجمة صلاح مخيمر: سيكلوجية الاشاعة. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٦٤م.
- جون ديوي، ترجمة محمد النجيمي: الطبيعة البشرية والسلوك الانساني. القاهرة: مؤسسة الخانجي، سنة ١٩٧٣م.
- جون راندل، ترجمة طعيمة: تكوين العقل الحديث. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٥٦م.
- جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة: دار الفكر العربي، سنة ١٩٧٥م.
- حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٤م.
- حامد عبدالله ربيع: بحوث الرأي العام في المجتمعات النامية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف، سنة ١٩٧٠م.
- حسنين عبد القادر: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٥م.
- حسين محمد علي: المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة. مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٦م.
- ديل كارينجي، ترجمة رمزي يس: التأثير في الجماهير عن طريق الخطابة. القاهرة: دار الفكر العربي. سنة ١٩٦٩م.
- زكريا ابراهيم: مشكلة الانسان. القاهرة: مكتبة مصر، سنة ١٩٦٧م.
- زكي نجيب محمود: ثقافتنا في مواجهة العصر. بيروت: دار

الشروق، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٩م.
- زكي نجيب محمود: هذا العصر وثقافته. بيروت: دار الشروق، سنة ١٩٨٠م.
- سمير محمد حسين: اتجاهات القيادات الادارية في مصر نحو العلاقات العامة. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٨٠م.
- سيرل برت، ترجمة محمد خلف الله: كيف يعمل العقل في المجتمع. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥٩م.
- عبد الرحمن أيوب: اللغة بين الفرد والمجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٢م.
- عبد اللطيف حمزة: الاعلام له تاريخه ومذاهبه. القاهرة: دار الفكر العربي، سنة ١٩٦٥م.
- عبد اللطيف حمزة: الاعلام والدعاية. بغداد: مطبعة المعارف، سنة ١٩٦٨م.
- عبد المجيد عبد الرحيم: تمهيد في علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٨م.
- علي عجوة: الأسس العلمية للعلاقات العامة. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٧٧م.
- علي عجوة: العلاقات العامة والصورة الذهنية. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٨٣م.
- عيسى عبده: دراسات في المجتمع الانساني. القاهرة: معهد الدراسات الانسانية، سنة ١٩٦٦م.
- فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٥٨م.
- لويس كامل مليكة: سيكلوجية الجماعات والقيادة. القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة، سنة ١٩٥٩م.

- لويس كامل مليكة: الجماعات والقيادات في قرية عربية. سرس الليان: مركز التعليم الأساسي، سنة ١٩٦٣م.
- محمد حسنين هيكل: الرأي العام كأداة للرقابة الاجتماعية. القاهرة: قسم الخدمة العامة بالمكتبة الأمريكية، سنة ١٩٦٣م.
- محمد طلعت عيسى: العلاقات العامة والاعلام. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٦١م.
- محمد طلعت عيسى: الشائعات وكيف نواجهها. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٦٤م.
- محمد عبد القادر حاتم: الرأي العام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٢م.
- محمد عبد القادر حاتم: الاعلام والدعاية، نظريات وتجارب. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٢م.
- محمد عودة: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧١م.
- محمد فريد عزت: بحوث في الاعلام الاسلامي. جدة: دار الشروق، سنة ١٩٨٣م.
- محمد كامل جمعة: الأسلوب. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٥٩م.
- محمد محمد البادي: البنيان الاجتماعي للعلاقات العامة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٨م.
- محمد محمد البادي: مدخل الى قياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٩م.
- محمد محمد البادي: العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٠م.
- محمد محمد البادي: المنهج العلمي للعلاقات العامة في المؤسسات

المعاصرة. القاهرة: مكتبة العربي للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨١ م.
- مختار التهامي: الرأي العام والحرب النفسية. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٢ م.
- مختار التهامي: تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧٤ م.
- مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٧ م.
- مصطفى سويف: علم النفس الحديث، معالمه ونماذج من دراساته. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٣ م.
- نادية سالم: صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، سنة ١٩٧٨ م.
- نجيب اسكندر: الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي. القاهرة: دار المطبوعات الحديثة، سنة ١٩٦١ م.
- والتر ليبمان: فلسفة الجماهير. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، سنة ١٩٦١ م.
- وليام ريفرز، ترجمة ابراهيم امام: وسائل الاعلام والمجتمع الحديث، القاهرة: دار المعرفة، سنة ١٩٧٥ م.

ثالثاً: مقالات في الدوريات العربية المتخصصة

- أحمد أبو زيد: «القيم والبناء الاجتماعي في دول البحر الأبيض». مجلة السياسة الدولية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو سنة ١٩٦٥م، صفحة ١٤٦، والعدد الثاني، أكتوبر سنة ١٩٦٥م، صفحة ١٩١.
- أحمد القشيري: «المعاملات الدولية في عالم متغير». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦م، صفحة ٦.
- بكر عمر القباني: «المنظمات الاقليمية: ظهور نظام ثلاثيات الأقطاب للقوة العالمية». مجلة الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، محرم سنة ١٣٩٦هـ، صفحة ١١٨.
- ثروت أباظة: «حدود الحرية». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٨م. صفحة ١١.
- جارفن دي بيير، ترجمة محمد عبد الفتاح القصاص: «التطور وأهميته للمجتمع». مجلة العلم والمجتمع، العدد الأول، بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥م، صفحة ٢٦.
- حامد ربيع: «الرأي العام الدولي والسلوك السياسي». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦م، صفحة ٨٤.
- زكي نجيب محمود: «انسان هذا العصر». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/١/١٨م، صفحة ١٢.
- زيدان عبد الباقي: «المدخلات والمخرجات في السلوك الانساني».

مجلة الادارة، المجلد العاشر، العدد الأول، يوليو سنة ١٩٧٧ م، صفحة ٨٩.
- سهير بركات: «الاعلام وظاهرة الصور المنطبعة». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول، ابريل سنة ١٩٨٠ م، صفحة ١٠٣.
- سيد عويس: «المواطن المصري الصالح وكيف يتكون؟» صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/٩/٢١ م، صفحة ٧.
- عبد اللطيف حمزة: «الاعلام والدعاية والتعليم». المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٢٣، بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٣ م، صفحة ١٨٩.
- عبد الملك عودة: «الأقليات الآسيوية في شرق أفريقيا». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦ م، صفحة ٤٨.
- علي عجوة: «دور العلاقات العامة في مؤسسات التعليم العالي». مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، المجلد الأول، العدد الأول، سنة ١٩٨١ م، صفحة ٦٤.
- كوازي وايردو، ترجمة جريس فهمي: «نظرة فلسفية حول مفهوم الاتصال البشري». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٤٣، ابريل سنة ١٩٨١ م، صفحة ٦.
- محمد سليمان شعلان: «الاتجاهات التربوية الحديثة كما طرحت في الدورة ١٦ لمنظمة اليونسكو». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٤ م.
- محمد محمد البادي: «الأسس العلمية لتطوير ادارة العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو سنة ١٩٧٨ م، صفحة ٥.

- محمد محمد البادي: «أهمية التجانس بين الفرد والمنظمة في العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير سنة ١٩٧٩ م، صفحة ٤٠.
- محمد محمد البادي: «العلاقات العامة ومشكلة بناء الانسان المصري». مجلة الدراسات الاعلامية، العدد ١٩ بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ م، صفحة ٤٠.
- محمد محمد البادي: «العلاقات العامة ومشكلة المفاهيم المتداخلة معها في المؤسسات المعاصرة». مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سنة ١٤٠٣ هـ، صفحة ٣٦١.
- محمود محمد الجوهري: «المفاهيم الجديدة في العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الأول، العدد الثاني، ابريل سنة ١٩٧٧ م، صفحة ٢٧.
- نادية سالم: «تأثير وسائل الاعلام على المشاركة السياسية عند المواطن». المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ١٧، العدد ٢ و٣، مايو وسبتمبر سنة ١٩٨٠ م. صفحة ٨١.
- نبيل دجاني: «الاعلام في خدمة التنمية الوطنية». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثالث، أكتوبر سنة ١٩٧٧ م، صفحة ١٢٥.
- نجيب محفوظ: «ثالوث العقل والحرية والضمير». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ م. صفحة ٩.

رابعاً : الكتب الأجنبية

- Acuff, A. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois The Dryden Press, 1973.
- Albig, W. Public Opinion. New York and London: McGraw-Hill, 1939.
- Angell, N. The Public Mind; Its Disorders, Its Exploitation. London: Noel Douglas, 1926.
- Baus, H. Publicity; How To Plan, Produce and Place It. New York: Harper, 1942.
- Beal, G. Leadership and Dynamic Group Action. Ames, Iowa State University Press, 1962.
- Bek, W. Life; An Introduction To Biology. New York: Harcourt, 2ed– edition, 1965.
- Berelson, B. and M. Janowitz. Reader In Public Opinion and Communication. New York: The Free Press, 2ed edition, 1966.
- Berkowitz L. Advances In Experimental Psychology. New York: Academic Press, 1966.
- Berne, E. The Structure and Dynamic of Organizations and Groups. New York: Grave Press, 1966.
- Bettelheim, B. The Informed Heart; Anatomy In A Mass Age. Glencoe, Illinois: Free Press, 1960.
- Billig, M. Social Psychology and Intergroup Relations. London and New York: European Association Experimental Social Psychology, 1976.

- Bion, W. Experiences In Groups. New York: Basic Books, 1961.
- Bogardus, E. The Making of Public Opinion. New York: Association Press, 1951.
- Bogart, L. Silent Politics: Polls and The Awareness of Public Opinion. New York: Wiley, 1972.
- Booner, H. Group Dynamics. New York: Ronald Press, 1959.
- Brinton, C. From Many to One; The Process of Political Integration. Wesport; Conn.: Greenwood Press, 1971.
- Buchenan, W. How Nations See Each Other; A Study In Public Opinion. Urbana: U. of Illinois Press, 1953.
- Cantril, H. Gauging Public Opinion. London: Milford, 1944.
- Carlson, R. Communication and Public Opinion. New York: Praeger, 1975.
- Cartwright, D. and A. Zander. Group Dynamics. New York: Tavistoch Pub., 3rd– edition, 1968.
- Chandler, R. Public Opinion; Changing Attitudes On Contemporary Political and Social Issues. New York: Bowker, 1972.
- Chase, S. The Proper Study of Mankind. New York: Harper, 1956.
- Childs, H. Public Opinion: Nature, Formation and Role. Princeton, N.J.: Van Nostrand Co., 1965.
- Cirino, R. Don't Blame The People; How The newsMedia Use Bias, Distortion and Censorship To Manipulate Public Opinion. New York: Random

House, 1971.
- Cahen, A. Two-Dimensional Man; An Essay On The Anthropology of Power and Symbolism In Comlex Society. London: Routledge & Paul, 1974.
- Collins, B. Social Psychology of Group Process For Dicision-Making. New York: Wiley, 1964.
- Cunning, J. The Ego and Milieu and Practice of Environmental Theory. New York: Atherton Press, 1962.
- Cutlip, S. and A. Center. Effective Public Relations. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 5th-edition, 1978.
- Davis, K. and W. Scott. Human Relations and Organizational Behavior. New York: McGraw-Hill, 1969.
- Davison, W. Mass Communication and Conflict Resolution; The Role of The Information Media In The Advancement of International Understanding. New York: Praeger, 1974.
- Dean, D. Dynamic Social Psychology. New York: Random House, 1969.
- Deutsch, K. Tides Among Nations. New York: Free Press, 1979.
- Doob, L. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt, 1956.
- Dowd, J. Control In Human Societies. New York and London: Appelton, 1936.
- Falk, R. A Study of Future Worlds. New York: Free Press, 1975.
- Faules, D. &D. Alexander Communication and Social

Behavior. Reading, Mass: Addison-Wesly, 1978.
- Fielder, F. A Theory of Leadership Effectiveness. New York: McGraw-Hill, 1967.
- Fisher, B. Small Group Dicision Making: Communication and The Group Process. New York: McGraw-Hill, 1974.
- Friedrich, C. The New Belief In The Common Man. Boston: Brow, 1942.
- Goffman, E. Behavior In Public Places. New York: Free Press of Glencoe, 1963.
- Golembiewski, R. Behavior and Organization. Chicago: McNally, 1962.
- Graves, W. Readings In Public Opinion; Its Formation and Control New York and London: Appelton, 1948.
- Green, A. Sociology: An Analysis of Life In Modern Society. New York and London: McGraw-Hill, 1952.
- Guetzkow, H. Groups, Leadership and Men. New York: Russell, 1963.
- Haimann, T. and Others. Managing The Modern Organization. Dallas Geneva, Illinois: Mifflin, 3rd-edition, 1978.
- Herbert, T. Dimensions of Organizational Behavior. New York: Macmillan, 1974.
- Hernnessey, B. Public Opinion. Belmont, Calif: Wadsworth, 1970.
- Hoofer, E. The True Behavior; Thoughts On The Nature of Mass Movements. London: Secker, 1951.
- Jacobs, A. The Group As Agent of Change. New York: Behavioral Pub., 1974.

- Johansen, R. The National Interest and The Human Interest. Princeton, N.J.: Princeton U.P., 1980.
- Jourard, S. The Transparent Self: Self Disclosure and Well being. New York: Van Nostrand, 1964.
- Kalm, R. Leadership & Man. Pittsburgh: Camegie Press, 1951.
- Karlins, M. and H. Abelson. Persuasion: How Opinions and Attitudes Are Changed. New York: Springer, 2ed__ edition, 1970.
- Katz , D. Personal Influence.Glencoe, Illinois: Free Press, 1955.
- Katz, D. and Others. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt, 2ed.. edition, 1962.
- Kemp, C. Perspectives On The Group Process. Boston: Mifflin, 1970.
- Kidder, L. The Psychology of Intergroup Relations. New York: McGraw-Hill, 1975.
- Klapper, J. Effects of Mass Communication. Glencoe, Illinois: The Free Press, 1960.
- Klein, J. The Study of Groups. London: Routledge & Paul, 1956.
- Klineberg, O. Human Dimension In International Relations. New York: Holt, 1964.
- Kogan, I. Public Relations. New York: Alexander Hamilton Institute, 2ed_ edition, 1973.
- Kraus S. The Effects of Mass Communication On Political Behavior. University Park: Pensylvania State U.P., 1976.
- Krech, D. and Others. Individual In Society. New York:

McGraw-Hill, 1962.

- Lane, R. Public Opinion. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1964.
- Lasswell, H. and A. Kaplan. Power and Society. New Haven: Yale University Press, 1950.
- Laumann, E. Bonds of Pluralism: The Form and Substance of Urban Social Networks. New York: Wiley, 1973.
- Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago and London: The University of Chicago Press, 3rd_ edition, 1972.
- Levine, D. Nebraska Symposium On Motivation, Vol. 15. Lincoln: U. of Nebrask Press, 1967.
- Lilo, L. Measuring Group Cohesiveness. Ann Arbor: Research Center of Group Dynamics, 1954.
- Lindgren, H. An Introduction To Social Psychology. New York: Wiley, 1973.
- Lippmann, W. Public Opinion. New York: Macmillan, 1922.
- Luad, D. Types of International Society. New York: Free Press, 1976.
- Mackenzie, N. A Guide to The Social sciences. New York: The New American Library, 1966.
- Marston, J. The Nature of Public Relations. New York: McGraw-Hill, 1963.
- McDougall, C. Understanding Public Opinion. New Yok: Macmillan, 1966.
- Milgram, S. The Individual In Social World, Menlo Park, Califorinia: Addison-Wesly, 1977.

- Miiler, D. Handbook of Research Design and Social Measurement. New Yok: David McKay, 1970.
- Miller, G. New Techniques of Presuasion. New York: Harper & Row, 1973.
- Mills, J.. Experimental Social Psychology. London: Macmillan, 3rd_ Printing, 1971.
- Moskvichov, L. The End of Ideology Theory: Illusions and Reality. Moskow: Progress Pub., 1974.
- Mowry, G. The Twenties: Fords, Flappers, and Fanatics. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963.
- Myers, G. The Dynamics of Human Communication. New York: McGraw-Hill, 1973.
- Olson, M. The Logic of Collective Action. Cambridge, Mass: Harvard U.P., 2ed_ edition, 1971.
- Oskamp, S. Attitudes and Opinions. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977.
- Patton, B. and K. Giffin. Interpersonal Communication In Action. New York: Harper & Row, 2ed_ edition, 1977.
- Penald, P. Group Dynamics and Individual Development. New York: M. Dekker, 1974.
- Phelan, J. Mediaworld: Programming The Public. New Yok: Seabury Press, 1977.
- Presthus, R. The Organizational Society. New Yok: Knopf. 1962.
- Raven, B. and J. Rubin. Social Psychology: People In Groups. New York and London: Willey, 1976.
- Reaves, E. The Dynamics of Groups Behavior.

New York: American Management Association, 1970.
- Rose, P. The Study of Society. New York: Random House, 1967.
- Ross, R. The Management of Public Relations. New York: Wiley, 1977.
- Sherif, M. Group Conflict and Cooperation: Their Social Psychology. London: Routledge & Paul, 1947.
- Sherif, M. Groups In Harmony and Tension. New York: Octagon, 1973.
- Simons, H. Persuasion: Understanding, Pratice and Analysis. Reading; Mass: Addison-Wesley, 1976.
- Small, M. Public Opinion and Historians. Detroit:Wayne State U.P., 1970.
- Sprott, W. Human Groups. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1958.
- Steinberg, C. The Creation of Consent: Public Relations In Practice. New York: Hastings House, 1975.
- Strouse J. The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis. Columbus, Ohio: Merrill, 1975.
- Stycos, J. Ideology, Faith and Family Planning In Latin America. New York: McGraw-Hill, 1971.
- Thelen, H. Dynamics of Groups At Work.Chicago: U. of Chicago Press, 1954.
- Tiger, L. Men In Groups. New York: Random House, 1969.
- Tobby, J. Contemporary Society. New York and London: Wiley, 1971.
- Uris, A. The Mastery of People. Englewood Cliffs, N.J.:

Prentice–Hall, 1964.
- Weissberg, R. Public Opinion and Popular Government. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice–Hall, 1976.
- Welch, J. & J. Comer. Public Opinion. Paul Alto, California: Field, 1975.
- Woodworth, R. Dynamics of Behavior. London: Mathuen, 1958.
- Zimbardo, P. Influencing Attitudes & Changing Behavior. Reading, Mass: Wisely, 1977.

خامساً : مقالات في الدّوريّات الأجنبيّة المتخصّصة

- Alba, R. «From Small Groups To Social Networks». American Behavioral Scientist, Vol. 24, No. 5, 1981. P. 681.
- Allinsmith, B. «Religious Affiliation and Politico-Economic Attitude». Public Opinion Quarterly, Vol. 12, 1948. PP. 377-389.
- Allport, F. «Toword A Science of Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 1 No. 1, 1937. PP. 7-23.
- Alwin, D. «Making Inferences From Attitude-Behavior Correlation». Sociometry, Vol. 36, No. 2, 1973. P. 253.
- Bales, R. «Phases In Group problem solving». Journal of Abnormal and social Psychology, No. 46, 1951. P. 485.
- Ball-Rokeach, S. «From Pervasive Ambiguity To Definition of The Situation». Sociometry, Vol. 36, No. 3, 1973. P. 378.
- Bem, D. «Self-Perception: An Alternative Interpretation of Cognitive dissonance Phenomena». Psychological Review, Vol. 74, 1967. P. 183.
- Berlo, D. and Others. «Dimensions For Evoluating The Acceptability of Message Sources». Public Opinion Quarterly, Vol. 33. No. 4, 1949. P. 363.
- Blumer, H. «Public Opinion and Public Opinion Polling». American Sociological Review, Vol. 13, 1948. P. 542.

- Borgatta, E. «Group Characteristics and Reality». American Behavioral Scientist, Vol. 24, No. 5, 1981. P. 709.
- Borgatta, M. «The Concept of the Group». Sociology and Social Research, Vol. 43, November–December, 1958. P. 83.
- Bossman, L. «An Analysis of Inter–Group Behavioral–Influence Effects Upon Members of Small Decision–Making Groups». Behavioral Science, Vol. 13, 1968. P. 220.
- Brown, D. «Barriers To Successful Communication». Management Review, Part I, Vol. 64, No. 12, 1975. P. 24. Part II, Vol. 65, No. 1, 1976. P. 15.
- Brumswick, E. «Interaction of Psychological and Sociological Factors In Political Behavior. American Political Science Review, Vol. XLVI, No, 1, 1952. PP. 44–65.
- Carlsson, G. «Time and Continuity In Mass Attitude Change: The Case of Voting». Public Opinion Quarterly, Vol. 29, No. 1, 1965. P. 1.
- Centers, R. «Attitude and Belief In Relation To Occupational Stratification». Journal of Social Psychology, Vol. 27, 1948. P. 159.
- Childs, H. «By Public Opinion I mean». Public Opinion Quarterly, Vol. 3, No. 2, 1939. P. 327.
- Davison, W. «The Public Opinion Process». Public Opinion Quarterly, Vol. 22, No. 2, 1958. P. 91.
- Davison, W. «On The Effects of Communication». Public

Opinion Quarterly, Vol. 23, No. 3, 1959. P. 343.
- Davison, W. «Political Communication As An Instrument of Foreign Policy». Public Opinion Quarterly, Vol. 27, No. 1, 1963. P. 28.
- Dea, I. «Leadership Selection In Urban Locality Areas». Public Opinion Quarterly, Vol. 14, No. 2, 1950. P. 262.
- Dommermuth, W. «How Does The Medium Affect The Message». Journalism Quarterly, Vol. 51. No 3, 1974. P. 441.
- Fagen, R. «Some Assessments and Uses of Public Opinion In Diplomacy». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No. 3, 1960. P. 448.
- Farber, M. «Toward A Psychology of Political Behavior». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No. 3, 1960. P. 458.
- Fields, J. «Public Beliefs About The Beliefs of The Public». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 4, 1976. P. 425.
- Gallup, G. «Human Needs And Satisfactions: A Global Survey». Public Opinion Quarterly, Vol. 40. No. 4, 1976. P. 459.
- Glock, C. «Images of Man and Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 28, No. 4, 1964. P. 539.
- Gorden, R. «Interaction Between Attitude and the Definition of The Situation In the Expression of Opinion». American Sociological Review, Vol. 17, 1952. P. 50.
- Herbericks, G. «Theories of Public Opinion and International Organization». Public Opinion Quarterly, Vol.

30, No. 4, 1967. P. 624.

Himmelstrand, W. «Verbal Attitudes and Behavior ». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No. 2, 1960. P. 224.

Hooper, M. «The Structure and Measurement of social Identity». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 2, 1976. P. 154.

Hyman, H. «Toward A Theory of Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 21, No. 1, 1957. P. 54.

Jackman, M. and M. Senter. «Images of Social Groups». Public Opinion Quarterly, Vol. 44, No. 3, 1980. P. 341.

Jacoubovitch, M. «Differences In Orientation Behavior In One and Two-Person Situations».Journalism Quarterly, Vol. 54, 1977. P. 114.

- Janowitz, M. «Man Persuasion and International Relations». Public Opinion Quarterly, Vol. 25, No. 4, 1961. P. 560.
- Kelman, H. «Processes of Opinion Change». Public Opinion Quarterly, Vol. 25, No. 1, 1961. P. 57.
- Kitt, A. «Determinants of Voting Behavior». Public Opinion Quarterly, Vol. 14, 1950. P. 393.
- Lee, A. «Social Determinants of Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 1, 1947. P. 12.
- Lipset, S. «Opinion Formation In Crisis Situation». Public Opinion Quarterly. Vol. 17, 1953. P. 20.
- London, H. and Others. «The Jury Method: How The

Persuader Persuades». Public Opinion Quarterly, Vol. 34, No. 2, 1970. P. 171.

- Lynn, J. «Perception of public Service Advertising». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 4, 1973. P. 673.
- Mason, R. «Characteristics of Non-Opinion and No Opinion Response Groups». Public Opinion Quarterly, Vol. 42, No. 4, 1978. P. 533.
- McClenegham, J. «Media and Non Media Effects In Texas Mayoral Election». Jourmalism Quarterly, Sping 1980. P. 129
- Mead, M. «Public Opinion Mechanisms Among Primitive Peoples». Public Opinion Quarterly, Vol. 1, No. 3, 1937. P. 5.
- Mendelsohn, H. «Measuring The Process of Communications Effect». Public Opinion Quarterly, Vol. 26, No. 3, 1962. P. 411.
- North, R. «An Ecological Approach To The Study of International Relations». The Journal of Social Issues, Vol. 33, No. 1, 1977. P. 34.
- Pederson, J. «Age and Change In Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 2, 1976. P. 143.
- Reckman, R. «Deviancy and Group Orientation As Determinants of Group Composition Preferences». Sociometry Vol. 36, No. 3, 1973. P. 419.
- Riesman, D. «The Meaning of Opinion» Public Opinion Quarterly, Vol. 12, No. 4, 1948. P. 633.
- Salter, C. «Change In Attitudes Toward Other Nations As A Function of The Type of International Contact».

Sociometry, Vol. 38, No. 2, 1976. P. 213.
- Seyeried, B. and C. Hendrick. «Need Similarity and Complementary In Interpersonal Attraction». Sociometry, Vol. 36, No. 2, 1973. P. 207.
- Smith, D. «A Parismonious Definition of Group». Toward Conecptual Clarity and Scientific Utility». Sociological Inquiry, Vol. 37, No.2, Sping, 1967. P. 141.
- Smith, D. «Cognitive Consistency And The Perception of Others, Opinions». Public Opinion Quarterly, Vol. 32, No. 1, 1968. P. 1.
- Smith, M. «Comment On The Implications of Separating Opinions From Attitudes». Public Opinion Quarterly, Vol. 18, No. 3, 1954. P. 254.
- Smith, M. «A Psychologist's Perspectives On Public Opinion Theory». Public Opinion Quarterly, Vol. 34, No. 3, 1970. P. 340.
- Tan, A. «A Role Theory: A Dissonance Analysis of Message Content Preferences». Public Opinion Quarterly, Vol. 50, No. 2, 1973. P. 278.
- Taylor, D. «Procedures For Evoluating Trends In Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 44, No. 1, Spring 1980. P. 86.
- Tichenor, P. and Others. «Mass Coomunication Research: Evalution of A Structural Model». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, 1973. P. 419.
- Triands, H. and Others. «Members Heterogeneity and Dyadic Creativity». Human Relations, Vol. 18, 1965. P. 33.

- Weiss, C. «The Politicization of Evoluation Research». Journal of Social Issues, Vol. 26, No. 4, 1970. P. 57.
- Wiebe, G. «Some Implications of Separating Opinions From Attitudes». Public Opinion Quarterly, Vol. 17, No. 3, 1953. P. 328.
- Wiebe, G. «Two Psychological Factors In Media Audience Behavior». Public Opinion Quarterly, Vol. 33, No. 4, 1969. P. 523.
- Wiebe, G. «Mass Media and Man's Relationship To His Environment». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, Autumn 1973. P. 426.
- Wright, C. «Functional Analysis and Mass Communication». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No, 1960. P. 605.
- Young, K. «Comments On The Nature of Public and Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. P. 385.
- Zeitz, G. «Individualism Determinism: A Belief Component In The Formation of Sociopolitical Attitudes». Sociology and Social Research, Vol. 65, No. 3, April 1981. P. 285.

